الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية: الشريعة والاقتصاد

قسم: الاقتصاد والإدارة

رقم الإيداع:...../.....

الرقم التسلسلي:.....

آفاق جذب المدخرات في ظل انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك إسلامية

إعداد الطالبة:

زينب فيلالي

إشراف الدكتور:

جابر سطحي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/عبد الناصر براني	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية_قسنطينة_	رئيسا
د/جابر سطحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية_قسنطينة_	مشرفا ومقررا
أ.د/موسى كاسحي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية_قسنطينة_	عضوا
د/سارة دريدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية_قسنطينة_	عضوا
د/حسني بعلي	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف_ميلة_	عضوا
د/مريم بوشوشة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة عبد الحميد مهري_قسنطينة02_	عضوا

السنة الجامعية: 1445هـ-1446هـ/2024-2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

سورة البقرة

الآية{286}

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

إهداء

إلى المعلم الأول والكبير، البشير النذير والسراج المنير، سيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد، أهدي هذا العمل إلى من قرن الله طاعتهما بطاعته الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى وأطال في عمرهما، إلى من تتسابق الكلمات لتعبر عن مكنون ذاتها، إلى من تمتهن الحب وتغزل الأمل في قلبي فتبقى روحي متلألئة ومشرقة، إلى أمي التي مهما كبرت سأبقى طفلتها التي تكتب اسمها على دفتر قلبها، وتهتف بفضلها حين تتقدم في علمها درجات، أهديك يا والدتي الحبيبة هذا العمل لتهديني الرضا والدعاء.

إلى قدوتي... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، من علمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض، إلى من تشققت يداه من التعب في سبيل رعايتي أبي لوحة عنوانها الصبر، العطاء دمت لنا ذخرا.

إلى إخوتي وأخواتي رعاهم الله ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

إلى كل من يكن لي حبا في قلبه ويدعوا لي في ظهر الغيب.

شكر وعرفان

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير، قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي علمني من العلم ما لم أكن أعلم، وأعطاني من القوة والإرادة التي تلزمني للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل، وأسأله سبحانه المزيد من فضله وإحسانه.

وعرفانا مني بالجميل اتجاه كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي على إنجاز هذه الدراسة ...لا يسعني في المقام الأول إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل: "**جابر سطحي**" الذي ساهم بإشرافه على هذه الأطروحة، مقدما كل ما يلزم من النصائح والتوجيهات والملاحظات القيمة البناءة، لإنجاز هذا البحث البسيط في شكله هذا المتواضع.

كما أشكر كل من علمني حرفا بداية من أساتذة ابتدائية "**جبار مختار**" وصولا إلى أساتذة "**كلية الشريعة والاقتصاد**"، ولا أنسى أن أبدي كل عبارات الامتنان والعرفان التي لا توفي قول ما يجب قوله في حق الأستاذة الدكتورة: "**سماح ميهوب**" على المجهودات التي بذلتها في سبيل إعانتي وتوجيهي.

ختاما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

زينب فيلالي

فهرس

المحتويات

الموضوع	الصفحة

بسملة.....

الآية الكريمة.....

الإهداء.....

شكر وعرفان.....

فهرس المحتويات.....[X–II]

فهرس الأشكال.....[XIII_XII]

فهرس الجداول..... [XV-XIII]

فهرس الملاحق.....[XV]

مقدمة.....[ب-ز]

الفصل الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية

تمهيد.....[2]

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها.....[3-18]

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية.....[3-7]

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية.....[3-4]

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية.....[5-7]

المطلب الثاني: أشكال الصيرفة الإسلامية وضوابط عملها.....[8-13]

أولا: أشكال الصيرفة الإسلامية.....[8-10]

ثانيا: ضوابط عمل المصارف الإسلامية.....[11-13]

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المصارف الإسلامية.....[14-18]

أولا: أهداف المصارف الإسلامية.....[14-17]

ثانيا: أهمية المصارف الإسلامية.....[17-18]

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.....[19-33]

المطلب الأول: خدمات المصارف الإسلامية.....[19-23]

أولا: الخدمات المصرفية العامة.....[19-21]

ثانيا: الخدمات الاستثمارية.....[21]

ثالثا: الخدمات الاجتماعية.....[22-23]

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.....[24-29]

أولا: مصادر داخلية.....[24-25]

ثانيا: مصادر خارجية.....[25-28]

ثالثا: مصادر أخرى.....[28-29]

المطلب الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.....[29-33]

أولا: عقود المشاركة.....[29-31]

ثانيا: عقود البيوع.....[31-33]

ثالثا: القرض الحسن.....[33]

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها وأهم استراتيجيات تطويرها.....[34-48]

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية.....[34-38]

أولا: حجم الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية من إجمالي المالية الإسلامية.....[34-35]

ثانيا: أعداد المصارف الإسلامية.....[36]

ثالثا: تمركز الصيرفة الإسلامية في العالم.....[37-38]

المطلب الثاني: تحديات الصيرفة الإسلامية.....[39-44]

أولا: التحديات الداخلية للمصرف الإسلامي.....[39-40]

ثانيا: تحديات خارجية.....[40-42]

ثالثا: تحديات أخرى.....[43-44]

المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية.....[44-48]

أولا: الاستراتيجيات الداخلية للمصرف الإسلامي.....[44-45]
ثانيا: الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة.....[45-47]
ثالثا: استراتيجيات أخرى.....[47-48]
خلاصة الفصل.....[49]

الفصل الثاني: المدخرات وأساليب تعبئتها في المصارف الإسلامية

تمهيد.....[51]
المبحث الأول: ماهية المدخرات.....[52-67]
المطلب الأول: مفهوم المدخرات .....[52-56]
أولا: تعريف المدخرات.....[52-53]
ثانيا: الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي.....[53-54]
ثالثا: الادخار في الفكر الاقتصادي الغربي.....[54-56]
المطلب الثاني: مشروعية حفظ المدخرات وأهميتها.....[57-62]
أولا: مشروعية حفظ المدخرات.....[57-58]
ثانيا: ضوابط الادخار.....[58-59]
ثالثا: أهمية حفظ المدخرات.....[60-62]
المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة بالمدخرات.....[63-67]
أولا: الاحتكار.....[63-64]
ثانيا: الاكتناز.....[64-65]
ثالثا: الاستثمار.....[65-66]
رابعا: الاستهلاك.....[66-67]
خامسا: علاقة الشمول المالي بالادخار.....[67]

المبحث الثاني: قنوات تعبئة المدخرات وعوامل جذبها في الجهاز المصرفي الإسلامي.....[68-84]

المطلب الأول: دوافع الادخار وأنواعه.....[68-72]

أولا: دوافع الادخار.....[68-69]

ثانيا: أنواع الادخار.....[70-72]

المطلب الثاني: قنوات تعبئة المدخرات.....[73-78]

أولا: ماهية قنوات الادخار.....[73]

ثانيا: قنوات الادخار غير الرسمية.....[73-75]

ثالثا: قنوات الادخار الرسمية.....[75-78]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات في المصارف الإسلامية.....[79-84]

أولا: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات على المستوى الداخلي.....[79-80]

ثانيا: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات على المستوى الخارجي للمصرف..... [81-82]

ثالثا: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات في المصارف الإسلامية والتي تتعلق بالفرد المدخر..... [82-84]

المبحث الثالث: تقييم أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات.....[85-98]

المطلب الأول: وسائل المصارف الإسلامية في جذب المدخرات.....[85-89]

أولا: الودائع الجارية.....[85-86]

ثانيا: الودائع الادخارية .....[86]

ثالثا: الودائع الاستثمارية.....[86]

رابعا: الصكوك الإسلامية..... [86-87]

خامسا: استراتيجيات المصارف الإسلامية في جذب المدخرات..... [87-89]

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات.....[90-93]

أولا: مؤشرات قياس الأمان بالمصرف.....[90]

ثانيا: على مستوى مصادر الموارد المالية الإجمالية في المصارف الإسلامية.....[91]

ثالثا: تحليل الودائع.....[91]

رابعا: تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي.....[92-93]

المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير عملية جذب المدخرات في المصارف الإسلامية.....[94-98]
أولا: عوائق جذب المدخرات في المصارف الإسلامية.....[94-96]
ثانيا: استراتيجيات تطوير حجم المدخرات في المصارف الإسلامية.....[96-98]
خلاصة الفصل.....[99]

الفصل الثالث: تقييم أداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

تمهيد.....[101]
المبحث الأول: مرحلة الانفتاح الأول على الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....[102-117]
المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري.....[102-106]
أولا: هيئات الرقابة والإشراف للجهاز المصرفي الجزائري.....[102-104]
ثانيا: المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر..... [104-105]
ثالثا: العلاقة بين مؤسسات الهيكل المصرفي الجزائري.....[106]
المطلب الثاني: الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي الجزائري.....[107-111]
أولا: إصلاحات الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال إلى عام2000م.....[107-108]
ثانيا: الإصلاحات المصرفية للفترة 2000_2010م..... [109-110]
ثالثا: الإصلاحات المصرفية للفترة من 2010_2023م..... [110-111]
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضمن مرحلة الانفتاح الأول.....[112-117]
أولا: لمحة عن المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر.....[113]
ثانيا: النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الخاصة..... [114-115]
ثالثا: أهم المؤشرات المالية للصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الأول..... [115-117]
المبحث الثاني: مرحلة الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....[118-134]
المطلب الأول: أسباب الجزائر في الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية.....[118-122]
أولا: الدوافع العقائدية والشرعية.....[118-119]

ثانيا: رغبة السلطات وميول المجتمع الجزائري..... [119]
ثالثا: دوافع تجاوز الظروف الاقتصادية الجزائرية الحرجة..... [121-119]
رابعا: دوافع اجتماعية..... [122-121]
خامسا: دوافع المنافسة..... [122]
سادسا: دافع التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة..... [122]
المطلب الثاني: الإصلاحات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية الجزائرية.....[128-123]
أولا: التشريعات المتعلقة بتوطين الصيرفة الإسلامية وتشجيع ظهورها.....[126-123]
ثانيا: تعزيز العلاقة مع الهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية الجزائرية بهدف تطويرها..... [127-126]
ثالثا: شروط مزاولة العمل المصرفي الإسلامي وفق الإصلاحات الجديدة..... [128-127]
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني.....[134-129]
أولا: مؤسسات الصيرفة الإسلامية الجزائرية وفق الإصلاحات الجديدة.....[131-129]
ثانيا: أرقام عن البنوك المعتمدة لمزاولة الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني.....[132]
ثالثا: حجم الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني..... [134-133]
المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات.....[151-135]
المطلب الأول: تحليل واقع المدخرات في الاقتصاد الجزائري.....[142-135]
أولا: مدخرات القطاع العائلي والمؤسسات (الادخار المحلي الإجمالي).....[137-135]
ثانيا: ادخار الحكومة..... [138-137]
ثالثا: وسائل واستراتيجيات المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات..... [142-138]
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات العامة لأداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات...[146-142]
أولا: تحليل مؤشرات الأمان بالمصارف الإسلامية الجزائرية.....[145-142]
ثانيا: على مستوى مصادر الموارد المالية الإجمالية في المصارف الإسلامية.....[146-145]
المطلب الثالث: تحليل المؤشرات الخاصة لأداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات[151-147]
أولا: نسبة مساهمة الودائع الإسلامية في إجمالي الودائع المصرفية.....[148-147]
ثانيا: تحليل إجمالي حجم الودائع المصرفية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي.....[149-148]

ثالثا: تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي..... [149-151]

خلاصة الفصل.....[152]

الفصل الرابع: التنبؤ بحجم المدخرات المصرفية الإسلامية الجزائرية في ظل مرحلة الانفتاح الثاني

تمهيد.....[154]

المبحث الأول: تقديم نموذج "Arima".....[155-170]

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السلاسل الزمنية.....[155-159]

أولا: تعريف السلسلة الزمنية.....[155-156]

ثانيا: أهداف السلاسل الزمنية..... [157]

ثالثا: أنواع وخصائص السلاسل الزمنية..... [158-159]

المطلب الثاني: مكونات ونماذج السلاسل الزمنية.....[160-165]

أولا: مكونات السلسلة الزمنية.....[160-162]

ثانيا: نماذج السلاسل الزمنية العشوائية المستقرة المستخدمة في منهجية بوكس جنكيز.....[162-164]

ثالثا: الامتداد إلى النماذج العشوائية غير المستقرة ARIMA وSARIMA ..... [164-165]

المطلب الثالث: اختبار نموذج "Arima" وفق منهجية بوكس وجينكيز.....[165-170]

أولا: مرحلة التحويل.....[165]

ثانيا: مرحلة التعرف(التشخيص).....[166-167]

ثالثا: مرحلة التقدير.....[167-168]

رابعا: مرحلة الاختبار..... [168-169]

خامسا: مرحلة التنبؤ.....[169]

المبحث الثاني: التنبؤ بحجم ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية باستخدام نموذج "Arima".....[171-183]

المطلب الأول: العمل التمهيدي لبناء نموذج "Arima" للتنبؤ بحجم مدخرات بنك البركة.....[171-175]

أولا: وصف متغير ودائع بنك البركة الجزائري.....[171-172]

ثانيا: تحليل المقاييس الوصفية لمتغير ودائع بنك البركة الجزائري..... [172-173]

ثالثا: مرحلتي التحويل والتعرف..... [174-175]

المطلب الثاني: مرحلة النمذجة وفق منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم ودائع بنك البركة الجزائري.....[176-178]

أولا: اختيار النموذج المناسب للتنبؤ.....[176-178]

ثانيا: تقدير نموذج التنبؤ بالادخار في بنك البركة..... [178]

المطلب الثالث: مرحلة فحص النموذج والتنبؤ بحجم ودائع بنك البركة للفترة(2024_2035م)[179-183]

أولا: فحص النموذج (دراسة المشاكل القياسية للنموذج) .....[179-181]

ثانيا: نتائج التنبؤ بحجم ودائع بنك البركة الجزائري باستخدام النموذج المقترح.....[181]

ثالثا: التنبؤ بحجم مدخرات بنك البركة بالنموذج من 2024 إلى سنة 2035م.....[182-183]

المبحث الثالث: آفاق النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية في جذب المدخرات[184-198]

المطلب الأول: مساهمة النوافذ الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات.....[184-188]

أولا: وسائل النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية التقليدية في تجميع مدخرات الجزائريين.....[184-185]

ثانيا: حجم المدخرات التي تم تعبئتها من طرف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية التقليدية.....[186-187]

ثالثا: مساهمة البنوك العمومية الجزائرية في تعبئة المدخرات الإسلامية.....[187-188]

المطلب الثاني: إمكانية النوافذ الإسلامية العمومية من تعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري....[188-192]

أولا: تحليل دور النوافذ الإسلامية الجزائرية في استقطاب المدخرات حسب أنواع الودائع.....[188-191]

ثانيا: دور النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في تعزيز الانتشار المصرفي الإسلامي.....[191]

ثالثا: مساهمة الصيرفة الإسلامية بعد مرحلة الانفتاح الثاني في جذب المدخرات المصرفية.....[192]

المطلب الثالث: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات.....[193-198]

أولا: تفعيل السوق المالي للتوجه نحو استخدام الأدوات الحديثة لجذب المدخرات..... .[193-196]

ثانيا: تفعيل صيغ المشاركة ونشر التثقيف المالي.....[196-197]

ثالثا: المتطلبات الفنية والتنظيمية..... [197-198]

رابعا: متطلبات تنظيم العلاقة مع البنك المركزي والتوجه نحو الحكومة الإلكترونية..... [198]

خلاصة الفصل.....[199]

خاتمة.....[201-204]

قائمة المراجع.....[206-231]

قائمة الملاحق..... [233-234]

الملخص.....

فهرس الأشكال

والجداول والملاحق

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	مراحل ظهور وتطور المصارف الإسلامية	07
2.1	صور الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية	10
3.1	خدمات المصارف الإسلامية	23
4.1	مساهمة الصيرفة الإسلامية في إجمالي الصناعة المالية الإسلامية	35
5.1	تطور عدد المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في21 دولة في العالم للفترة(2013-2020)	36
6.1	عدد فروع المصارف الإسلامية ب 21 دولة من العالم للفترة(2013-2020)	36
7.1	حجم الصيرفة الإسلامية حسب المناطق الجغرافية في العالم	37
8.1	نسب مساهمة الدول في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية	37
1.2	معادلة الدخل في الفكر الاقتصادي الإسلامي	54
1.3	الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري	106
2.3	المسار الزمني للميل المتوسط لودائع المصارف الإسلامية الجزائرية للفترة 2012_2020	150
3.3	المسار الزمني للميل الحدي لودائع المصارف الإسلامية الجزائرية للفترة 2012_2020	151
4.3	المسار الزمني لمعامل المرونة الداخلية لودائع المصارف الإسلامية الجزائرية للفترة 2012_2020	151
1.4	التطور التاريخي لسلسلة زمنية	156
2.4	مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية	160
3.4	التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية	161
4.4	التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية	161

5.4	التغيرات العشوائية للسلسلة الزمنية	162
6.4	منهجية بوكس_ جينكيز في بناء نماذج السلاسل الزمنية الخطية	170
7.4	وصف متغير ودائع بنك البركة	172
8.4	نماذج ARIMA حسب الأفضلية	177
9.4	نتائج اختبار استقرار البواقي	179
10.4	التوزيع الطبيعي للبواقي	180
11.4	مقارنة القيم الحقيقية للودائع في بنك البركة والقيم المتوقعة والبواقي للفترة(1992_2023)	181
12.4	القيم المتوقعة للادخار في بنك البركة حتى عام 2035م	182
13.4	المدخرات التي تم تجميعها من قبل كل مصرف عمومي إلى غاية نهاية 2022	187

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	حجم أصول المالية الإسلامية في العالم	34
2.1	أفضل المصارف الإسلامية في العالم عام2020	38
1.3	المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر لغاية ديسمبر 2021	105
2.3	تطور حجم المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الأول	116
3.3	حجم التمويل الإسلامي الجزائري في النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الخاصة	117
4.3	قائمة البنوك المعتمدة لفتح النوافذ الإسلامية قبل نهاية 2022	132
5.3	المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني	133
6.3	حجم التمويل الإسلامي لنوافذ البنوك التجارية الخاصة ضمن مرحلة الانفتاح الثاني	134

7.3	حجم إجمالي الصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة(2020_2023)	134
8.3	الادخار المحلي الإجمالي والودائع المصرفية في الجزائر	136
9.3	رصيد الموزانة العامة للجزائر	137
10.3	حسابات التوفير لدى بنكي البركة والسلام الجزائر	139
11.3	الودائع الاستثمارية لدى بنكي البركة والسلام الجزائر	140
12.3	نسبة الودائع المصرفية الجزائرية إلى العرض النقدي	143
13.3	نسبة حقوق الملكية للمصارف الإسلامية الجزائرية إلى الودائع	144
14.3	نسبة ودائع بنكي البركة والسلام إلى مواردهما	145
15.3	نسبة إجمالي الودائع الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي الموارد الإسلامية	146
16.3	حجم المدخرات المصرفية الإجمالية والإسلامية الجزائرية	147
17.3	علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالمدخرات المصرفية الجزائرية	148
18.3	العلاقة بين الودائع المصرفية الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي الجزائري	149
1.4	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي	167
2.4	المقاييس الوصفية للسلسلة"DBB"	173
3.4	الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة"DBB"	174
4.4	نماذج اختبار الاستقرارية	175
5.4	نماذج ARIMA المقترحة لسلسلة التنبؤ	176
6.4	تقدير أفضل نموذج ARIMA(4.3)	178
7.4	نتائج اختبار ثبات تباين البواقي	180
8.4	التنبؤ بحجم المدخرات على مستوى بنك البركة باستخدام برنامج Eviews13 حتى عام 2035م	183
9.4	حجم الودائع المتوقع جذبها من طرف بنك البركة إلى غاية عام 2035م	183

10.4	الأوعية الادخارية للنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية الجزائرية إلى غاية نهاية 2022م	185
11.4	حجم الودائع على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية	186
12.4	أنواع وحجم ودائع النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية	189
13.4	العلاقة بين الانتشار المصرفي الإسلامي وحجم المدخرات	191
14.4	مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب المدخرات المصرفية	192

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	السلسلة الزمنية لبنك البركة الجزائري (1992_2023)	231، 232

مقدمة

تمهيد

يؤدي القطاع المصرفي دورا حيويا في تنمية الاقتصاديات باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن إمدادها بالتمويل الذي تحتاجه، فتأثير حركة المال داخل الاقتصاد كتأثير حركة الدم في جسم الإنسان، فكما تعتبر الشرايين وسيلة نقل الدم داخل الجسم تعتبر البنوك وسيلة لنقل المال داخل الاقتصاد، ويتم ذلك من خلال وظيفة الوساطة المالية التي وجدت للقيام بها، إذ تقوم بتعبئة الأموال من أصحاب الفائض المالي ومن تم تقديمها في شكل تمويلات لأصحاب العجز المالي، وهو ما يساهم في استمرارية حياة المشاريع الاقتصادية وتوسعها وبالتالي النهوض بالاقتصاد، لذا تعد عملية تعبئة المدخرات الوظيفة الأولى التي تقوم بها البنوك لاستمرار نشاطها وضمان بقائها، إذ تطرح العديد من المنتجات في السوق المصرفية وتعتمد على عدة أساليب بغرض تجميع واستقطاب المدخرات؛ تختلف هذه الأساليب باختلاف المبادئ والضوابط التي تقوم عليها هذه البنوك، إذ نجد في الواقع العملي نوعين من الوسائط المصرفية وسائط مصرفية تقليدية تقوم على نظام الفائدة الربوية وتعد الأكثر انتشارا، ووسائط مصرفية إسلامية وهي صناعة حديثة نسبيا تختلف مبادئ عملها عن مبادئ عمل الأولى، إذ تقوم على الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية بعيدا عن نظام الفائدة.

لقد أكدت الأزمة المالية العالمية لعام 2008م على خطورة توسع العمل بالنظام المصرفي التقليدي، ومن هنا انصب الاهتمام على العمل المصرفي الإسلامي؛ الذي أثبت مجابهته لتلك الأزمة وعدم تأثره بها بشكل كبير؛ وهو ما حفز العديد من الدول إلى المسارعة في تبني هذه الصناعة للاستفادة منها في دعم الاقتصاد وتنويع مصادر تمويله، من هنا كانت الانطلاقة في انتشار صيت العمل المصرفي الإسلامي الذي اقتحم معظم الأنظمة المصرفية العربية والغربية منها.

تعد الجزائر من بين الدول التي تخلفت في الاقتناع بتبني الصيرفة الإسلامية، إلا أن رغبتها في تفعيل الادخار المصرفي ورفع مستوياته لتنمية الاقتصاد الوطني دفعتها إلى تدارك الأمر، والمسارعة في توفير البيئة القانونية لعمل هذه الأخيرة، خصوصا وأن الطابع الإسلامي للشعب الجزائري جعلته يرفض مبدئيا التعامل مع البنوك التقليدية مخافة الوقوع في الربا، فعلى الرغم من وجود مصرفين إسلاميين معتمدين في الجزائر بقي هاجس الربا كبيرا في نفوس الجزائريين على اعتبار عدم وجود قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، إلاّ أن انفتاح الدولة الجزائرية على هذه الصناعة وتجلي الإرادة السياسية في ذلك أدى إلى صدور النظام 18_02 كأول نص قانوني يمهد لتوطين الصيرفة الإسلامية في

الجزائر، ثم تمّ تدعيمه بنظامين آخرين، النظام رقم 20_02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات لعام 2020م، ثم القانون 23_09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي لعام 2023م، كتأكيد رسمي من المشرع الجزائري على جديته في اعتماد هذه الصناعة كحل من الحلول للمشاكل التي يعاني منها الواقع الاقتصادي الجزائري.

أولا: الإشكالية

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل واختلالات أثرت على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للدولة الجزائرية والشعب معا، وهو ما وضع الدولة أمام الأمر الواقع وألزمها بضرورة التحرك لمعالجة هذه الاختلالات، وتخطي الأزمات التي أصابت جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، إذ ارتفعت معدلات البطالة، معدلات التضخم، تراجع أسعار المحروقات، شهدت الدولة نقص في حجم السلع والمنتجات باختلاف أنواعها، شح في مستويات السيولة على مستوى الجهاز المصرفي، تفاقم في حجم الأسواق الموازية، وهو ما جعلها تضع جملة من الاستراتيجيات والحلول لتقليص تأثير هذه المشاكل وعلاجها، فكانت الصيرفة الإسلامية من بين الحلول التي تصدرت القائمة؛ والتي كانت جهود الدولة جادة في تبنيها كحل يساهم بدرجة أولى في استقطاب المدخرات والأموال التي تُتَداول خارج الدائرة المصرفية الرسمية، والتي تجاوز حجمها عام 2021م 10 آلاف مليار دينار جزائري.

السؤال الرئيسي:

على ضوء ما تقدم تبلورت إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هي آفاق جذب مدخرات الجزائريين في ظل الانفتاح على الصيرفة الإسلامية؟**

ويتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة تتمثل في الآتي:

- ما هي إمكانيات الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات؟
- هل تساهم الصيرفة الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات؟
- ما هو حجم المدخرات المصرفية الإسلامية الجزائرية خلال مرحلة الانفتاح الثاني؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من خطوات العلم التجريبي في الوصول إلى إجابة لسؤال الإشكالية والأسئلة الفرعية بناء مجموعة من الفرضيات، نعمل على تأكيدها أو نفيها من خلال النتائج، ومن أهم الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة ما يلي:

الفرضية الأولى: إن إمكانيات الصيرفة الإسلامية وأدواتها فعالة في جذب المدخرات؛

الفرضية الثانية: تساهم الصيرفة الإسلامية الجزائرية بشكل كبير في جذب المدخرات؛

الفرضية الثالثة: سيتم جذب حجم كبير من المدخرات في ظل الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة وحصرها في النقاط التالية:

- يعد موضوع جذب المدخرات بواسطة الصيرفة الإسلامية موضوع الساعة في الجزائر، إذ يتم تناوله في العديد من الندوات والملتقيات الوطنية والدولية؛
- الانتشار الواسع لصناعة الصيرفة الإسلامية، ووجود عدد معتبر من الأفراد الجزائريين الذين يحجمون عن التعامل المصرفي بسبب الاعتبارات الدينية؛
- يعتبر موضوع استقطاب الأموال المتداولة في الأسواق غير الرسمية الإشكال الذي يبحث الاقتصاديون والحكومة الجزائرية عن الحلول الممكنة لمعالجته. ويعد إيجاد إجابات علمية تؤكد سلامة قرار تبني الصيرفة الإسلامية كحل مساعد في ذلك محور اهتمام الدولة ككل، وتحليل هذا الموضوع والخروج فيه بنتائج سيجيب عن هذا الإشكال، أو سيفتح آفاق لدراسات أخرى في هذا الإطار؛
- تعتبر الدراسة من أحدث الدراسات التي ربطت بين الصيرفة الإسلامية الجزائرية وعملية جذب المدخرات.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف يمكن حصرها في الآتي:

- تعميق المفاهيم المرتبطة بكل من الصيرفة الإسلامية والمدخرات؛
- التعرف على أهمية الادخار وقنوات تعبئته؛

- إبراز أساليب الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات والأدوات التي تستخدمها في ذلك؛
- تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات وتقييم أدائها في القيام بذلك؛
- إدراك واقع جذب مدخرات الجزائريين بعد الانفتاح على الصيرفة الإسلامية واستشراف آفاقها في ذلك.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع آفاق جذب المدخرات في ظل انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية للاعتبارات التالية:

- اقتراح الموضوع من طرف لجنة التكوين في مجال التخصص؛
- وقوع الموضوع ضمن تخصص الطالبة؛
- الاندماج مع الجهود الوطنية الرامية إلى الاهتمام بالادخار، والتركيز على الصيرفة الإسلامية كوسيلة لتعبئته؛
- توافق موضوع البحث مع متطلبات الاقتصاد الجزائري وحاجته للإسهامات الفكرية للنهوض به، وهو ما تتطلع هذه الدراسة تحقيقه.

سادسا: منهج الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكاليته، واختبار صحة فرضياته استخدمت الطالبة أربعة مناهج علمية، منها ما هو أساسي ومنها ما هو مكمل، فتم الاعتماد أساسا على: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي؛ إذ اتبعت الطالبة المنهج الوصفي عن طريق وصف ظاهرة البحث وتشخيصها بغرض استيعاب عناصر الإطار النظري، المرتبط بالمفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية والمدخرات والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بالموضوع؛ إذ تم الاعتماد في هذا السياق على مجموعة من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع، كما تم استخدام المنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه؛ وذلك عند عرض مختلف البيانات المالية لحجم الصيرفة الإسلامية والمدخرات، وكذا عند تقييم أداء الصيرفة الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي كمنهج أساسي ذلك عند التنبؤ بحجم الودائع المصرفية لبنك البركة الجزائري، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews. أما المنهج المكمل الذي اعتمد عليه البحث هو: المنهج التاريخي وذلك من خلال تقديم نشأة الصيرفة الإسلامية بشكل عام، وتطور الجهاز المصرفي والإصلاحات التي مر بها، بالإضافة إلى تتبع الصيرفة الإسلامية ومراحل انفتاح الجزائر عليها.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

أ. **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية للبحث في الآتي:

- تتمثل الحدود الزمنية لهذا البحث في: الفترة التي أجريت فيها الدراسة والتي امتدت من جويلية2021م إلى غاية 30جوان 2024م؛
- كما تضمنت الحدود الزمنية فترة دراسة تطور حجم الصيرفة الإسلامية في الجزائر من (1992إلى غاية 2023م)؛
- كما شملت الفترة الزمنية للدراسة التنبؤية والتي تم من خلالها التنبؤ بحجم ودائع بنك البركة للفترة الزمنية من (2024م إلى غاية 2035م).

ب. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود الجغرافية للدراسة في دراسة الصيرفة الإسلامية للجزائر والتي شملت ما يلي: بنك البركة؛ مصرف السلام بالإضافة إلى دراسة النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية.

ثامنا: أدوات جمع المعلومات

أي بحث يحتاج إلى مجموعة من الأدوات لجمع المعلومات اللازمة لمعالجته، ومن أهم الأدوات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث ما يلي:

أ. **البحث الاستطلاعي:** وذلك عند معالجة الجانب النظري منه؛ من خلال زيارة مكتبة الجامعة ومكتبات أخرى بالولاية، بالإضافة إلى إجراء تربص خارج الدولة تم من خلاله زيارة جامعة الزيتونة بتونس وجامعة تونس والعديد من الجامعات والمكتبات الأخرى بالعاصمة التونسية، وهذا قصد إثراء البحث بما يلزمه من المراجع.

ب. **الكتب والمراجع والسجلات:** تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات والتقارير في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية والتي لها صلة بالموضوع.

ج. **أدوات إحصائية:** تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews13 للتنبؤ بحجم الودائع المصرفية لبنك البركة الجزائري.

تاسعا: صعوبات الدراسة

يمكن الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتنا عند معالجة هذه الدراسة في النقاط التالية:

- قلة عدد الكتب المرتبطة بالمدخرات، وهو مما اضطرنا إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على المقالات والمجلات العلمية؛
- غياب شبه تام للتقارير المتعلقة بالادخار في الجزائر؛
- عدم توفر البيانات المالية الكافية والحديثة التي تحتاج إليها الدراسة لتحليل حجم الودائع المصرفية الإسلامية الجزائرية؛
- قلة البيانات المتعلقة بحجم الصيرفة الإسلامية الجزائرية بعد الانفتاح، وخاصة البيانات المالية للنوافذ الإسلامية.

عاشرا: الدراسات السابقة

ارتكز هذا البحث على مجموعة متنوعة من الدراسات التي اعتمدناها كمرجع هام في إنجازه، والتي يمكن ذكرها في الآتي:

دراسة علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005_2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، كما هدفت إلى التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيقا لهذه الأهداف تم تقسيم هيكلها إلى أربعة أبواب؛ تناول الباحث من خلالها النظام المصرفي الجزائري ودوره في الاقتصاد، وأهم الإصلاحات التي مر بها هذا الأخير، وخصص فصلا كاملا لدراسة أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على تعبئة المدخرات، ومن ثم قام بتقييم لأدائه في القيام بذلك، وقد خلصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

يعد الإصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الإصلاح المالي، وأنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية للنظام المصرفي والتي لازمت تطوره ونمو ميسرته الإصلاحية خلال مرحلة الانفتاح، إلاّ أن مساهمته في تعبئة المدخرات وفي

تمويل التنمية محدودة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة التوسع في المعروض النقدي ظاهرة بارزة في الجزائر بشكل لا يتناسب والتطور في النشاط الاقتصادي، وأنه لا يوجد ارتباط بين القطاع الحقيقي الجزائري والقطاع المالي.

دراسة فايزة بودربالة: إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000_2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2015_2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التوسع في عرض المفاهيم المتعلقة بالادخار، أشكالها، وعلاقتها مع الريع، بالإضافة إلى محاولة تشخيص واقع الاقتصاد الوطني ومكانة قطاع النفط على مستواه، وذلك من خلال ثلاثة محاور تضمنت تشخيص واقع القطاع الاقتصادي والسياسات المتبعة في إدارته، مع إبراز الإمكانيات المتاحة على مستواه، وقد توصلت الدراسة في هذا الخصوص إلى: تحديد أحجام الادخار على مستوى التجارب المدروسة، وأن السياسة الموازنية بين الادخار والاستثمار هي نقاط قوة بعض منها، كما توصلت إلى ضرورة التنويع الاقتصادي، وأن الاقتصاد الجزائري حقق توازنات كلية بعد سنة 2000م على المستويين الداخلي والخارجي؛ إذ شكل قطاع المحروقات المحرك الأساسي له، ختاما توصلت هذه الدراسة إلى أن الحلقة المفقودة بين الادخار والاستثمار في الجزائر تتمثل في رأس المال البشري والمؤسسي والتخصيص الجيد والكفء للموارد.

دراسة الويزة أوصغير: استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد08، عدد15 مكرر، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق استراتيجيات جذب الودائع المصرفية في كل من بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري، وتحقيقا لهذه الأهداف قُسِّم هذا البحث إلى محورين: اشتملا على دراسة الودائع المصرفية واستراتيجيات استقطابها، وإجراء مقارنة بين البنكين من حيث الاستراتيجيات المستخدمة في جذب الودائع. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنكين يعتمدان على الاستراتيجية السعرية لجذب الودائع، والتي أدت إلى تنمية نشاطهما ورفع حجم الودائع على مستواهما.

دراسة سفيان قمومية: النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية_عرض تجارب دولية_، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية تحول المصارف التقليدية، من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها وأنواعها، وأهم مداخلها، كما هدفت إلى استشراف إمكانية تحول البنوك التقليدية الجزائرية للمصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية، وللوصول إلى نتائج حول الموضوع والإحاطة به تم تقسيمه إلى أربعة فصول تناول الباحث من خلالها ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية من جانب نظري، كما ركز على عرض عملية فتح النوافذ الإسلامية كشكل من أشكال التحول، وذلك من خلال عرضه بعض التجارب التي قامت بهذا النوع من التحول، وكدراسة تطبيقية للبحث تم القيام بدراسة استشرافية قياسية لإمكانية فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية للتحول إلى الصيرفة الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن للنوافذ الإسلامية أهمية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية وأن للبنوك التقليدية الجزائرية إمكانية في التحول من خلالها.

دراسة محمد دحو: انعكاسات تطوير الصيرفة الإسلامية على تعبئة الادخار المحلي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد درارية، 2019_2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهمية ذلك في جذب الادخار المحلي، من أجل ذلك قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول تناولت ما يلي: الادخار المحلي والصيرفة الإسلامية من جانب نظري، تطور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الادخار المحلي في الجزائر، بالإضافة إلى تقييم دور المصارف الإسلامية الجزائرية في تعبئة المدخرات المحلية. ولقد خلصت الدراسة إلى أن وجود الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية ضعيف جدا؛ إلا أن هذه الأخيرة لها القدرة والكفاءة في استقطاب المدخرات وذلك من خلال تقييم مجموعة من المؤشرات.

دراسة أسماء طهراوي: تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وتحليل واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، وقد تطرقت من أجل ذلك إلى كل من الصيرفة الإسلامية والنوافذ كخطوة للتحول المصرفي، بالإضافة إلى واقع تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومساهماتها، وقد خلصت الدراسة في هذا

الإطار إلى أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية يساهم في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وأن نجاحها مرهون بجملة من المتطلبات أهمها تطوير الموارد البشرية وإنشاء هيئة رقابة شرعية.

إحدى عشر: أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد استعراضنا للدراسات السابقة والتي تمثل الركيزة التي استند عليها بحثنا الذي تميز عن سابقيه باعتباره أكثر شمولا وتفصيلا؛ من خلال إسهامه في بلورة وحصر معظم المعلومات التي تربط الصيرفة الإسلامية بالمدخرات، وكذا أغلب العناصر والمفاهيم ذات الصلة بالادخار؛ كما يكمن الاختلاف في هذا البحث في كونه ألمّ بجميع البيانات والتطورات التي عرفتها الصيرفة الإسلامية الجزائرية، على عكس الدراسات السابقة التي تناولت المصارف الإسلامية أو النوافذ الإسلامية على حدة؛ لذلك تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية جديدة مكملة للدراسات السابقة، ومحاولة جادة لدراسة الصيرفة الإسلامية الجزائرية والخروج بنتائج حولها في مجال جذب المدخرات.

اثني عشر: تقسيم الدراسة

للإجابة على أسئلة الإشكالية وللوصول إلى نتائج علمية ومعالجة موضوع هذا البحث، تم تقسيم هذا الأخير إلى أربعة فصول، فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين؛ يضم كل واحد منهم ثلاثة مباحث.

الفصل الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية؛ إذ تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تعلق الأول منه بماهية الصيرفة الإسلامية وضوابط عملها، أما المبحث الثاني فعنون بمصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، أما المبحث الأخير فتم تخصيصه للتطرق إلى واقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها وأهم استراتيجيات تطويرها.

الفصل الثاني: المدخرات وأساليب تعبئتها في المصارف الإسلامية؛ تناول هذا الفصل في مبحثه الأول ماهية المدخرات، أما المبحث الثاني فعالجنا من خلاله قنوات تعبئة المدخرات وعوامل جذبها من قبل الجهاز المصرفي الإسلامي، أما المبحث الثالث فخصصناه لعرض مؤشرات تقييم أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات.

الفصل الثالث: تقييم أداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات؛ تم التطرق من خلاله إلى مرحلة الانفتاح الأول على الصيرفة الإسلامية في الجزائر في المبحث الأول منه، أما المبحث الثاني فتناول مرحلة الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أما المبحث الأخير فعالج دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات.

الفصل الرابع: التنبؤ بحجم المدخرات المصرفية الإسلامية الجزائرية في ظل مرحلة الانفتاح الثاني: تناول المبحث الأول منه تقديم لنموذج "Arima" الذي استخدمناه في المبحث الثاني كأداة إحصائية للتنبؤ بحجم ودائع بنك البركة الجزائري، أخيرا حاولنا عرض لآفاق النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية في جذب المدخرات وذلك في المبحث الثالث منه.

الفصل الأول:

مدخل للصيرفة الإسلامية

تمهيد

لقد أصبح الاقتصاد العالمي يقر بحاجته الملحة لما يعرف بالصيرفة الإسلامية، هذه الصناعة التي أثبتت جدارتها وذاع صيتها، إذ لا يكاد يخلو اقتصاد أي دولة من معاملاتها ومنتجاتها ولو لأغراض تجارية، والفضل في ذلك يعود إلى الأسس المحكمة الصالحة لكل زمان ومكان التي تنبني عليها، وإلى دورها الكبير في النشاط الاقتصادي وفي دفع عجلة النمو والتنمية، فعلى الرغم من كل المعيقات والحواجز تمكنت الصيرفة الإسلامية من الانتشار بشكل واسع في العالم ونشر مبادئها والتعريف بأهدافها وأساليب عملها، إلاّ أنها لاتزال في نفس الوقت بحاجة إلى تبني مختلف الاستراتيجيات التي تساعدها على مواكبة ومواجهة التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم، كي تحافظ على مكانتها في السوق المصرفية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار النظري للصيرفة الإسلامية؛ وذلك من خلال التطرق أولا إلى ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها، ثم التعرف على أهم الخدمات التي تقدمها لعملائها، وأهم مصادر الأموال المتاحة لديها واستخداماتها، وأخيرا التعرض إلى واقع هذه الصيرفة في العالم ككل وبعض التحديات التي تعيق من انتشارها وأهم استراتيجيات تطويرها.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها وأهم استراتيجيات تطويرها

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية وضوابط عملها

تعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام المالي الإسلامي الذي يخدم المجتمع ووجد لرفع الحرج عن أفراده، كما تعد أسلوب تمويلي جديد تختلف فلسفة عمله عن فلسفة عمل المصارف التقليدية، ففي الوقت الذي تستند فيه المصارف التقليدية على مبادئ الفكر الرأسمالي، تقوم المصارف الإسلامية على اعتماد ضوابط ومبادئ الشريعة الإسلامية كأساس لعملها. على الرغم من هذا الاختلاف في الأفكار والمبادئ إلاّ أن المصارف الإسلامية انتشرت بشكل واسع في العالم ككل، وذلك نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي وفي دفع عجلة النمو والتنمية. وهذا ما سيتم تبيانه في هذا المبحث والذي سيمكننا من التعريف بالمصارف الإسلامية، نشأتها، تقديم لأهم الضوابط التي تحكم عملها ودورها وأهميتها في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية مفهوم مغاير وجديد في العمل المالي والمصرفي، وأحد أهم مكونات الاقتصاد الإسلامي عامة والجهاز المصرفي خاصة، والتي كان لها السبق في الظهور كأول مؤسسة مالية من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وفيما يلي بيان لذلك.

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية: قبل التعريف بالمصرف الإسلامي لابد من تقديم تعريف بسيط لمعنى المصرف بصفة عامة:

الصيرفة هي قطاع فرعي رئيسي في المجال الاقتصادي، ومعنى مصرف هو ما يطابق معناه لكلمة البنك، وهي كلمة مشتقة من الكلمة الإيطالية "banco" وتعني الرف أو المقعد(المنضدة) والتي كان يستخدمها الصرافون القدامى لعرض عملاتها المعدنية، حيث كان يتم كسر هذه المنضدة إذا خسر الصرافي أو المصرفي في عمله؛ وعلى الأغلب من هنا جاء مصدر كلمة المفلس "bankrupt "، ويعرف البنك على أنه مؤسسة مرخص لها بتلقي الودائع ومنح التمويلات طويلة وقصيرة الأجل[1]. أما كلمة المصرف فهي كلمة ذات أصل عربي مشتقة من الصرف؛ أي بيع النقد بالنقد، ويعني المكان الذي يتم فيه نشاط الصرف [2]وهو ما يفيد معناه معنى البنك الذي نتعارف عليه في وقتنا الحالي.

(1)-Muhammad Ayub, **Understanding Islamic Finance**, John Willey and sons Ltd, England, 2007, p179.

(2)-محمد سامر عاشور، هيثم طاس، **المصارف والتشريعات المصرفية**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص05.

أما عن تعريف المصرف الإسلامي فقد عرفه الاتحاد الدولي على أنه: مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تزاول نشاط التمويل والاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية تحت نطاق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية والمساهمة في غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية[1].

كما يعرف على أنه: وسيط مالي يقوم بتجميع المدخرات واستثمارها، مقابل حصة من الأرباح في قنوات المشاركة بعيدا عن آلية سعر الفائدة، كما يعمل على تقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، بما يضمن التنمية والاستقرار في المجتمع والاقتصاد[2].

ويعرف أيضا على أنه: المصارف الإسلامية هي عبارة عن كيانات اقتصادية هدفها تعظيم الربح، تعمل كوسيط مالي بين المستثمرين والمدخرين، كما تقدم مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الأخرى مستندة في ذلك إلى جملة من الضوابط الإسلامية[3].

إجرائيا يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه ذلك المصرف الذي تتمثل وظيفته الأساسية في الاستثمار والتمويل في مختلف النشاطات الاقتصادية المشروعة، كما يقدم مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها باقي المصارف، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي تميز عمله، كل هذا في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية.

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم صفات المصارف الإسلامية في النقاط التالية:

- هي مؤسسات مالية؛ أي نشاطها مرتبط بالأموال وهي بذلك خلاف المؤسسات غير المالية؛
- هي مؤسسات تقوم بالاستثمار والتمويل في النشاط الحقيقي أي مؤسسات نشاطها غير وهمي؛
- مؤسسات تستقطب المدخرات المالية للأفراد ثم تعمل على استثمارها؛
- هي مؤسسات اقتصادية ذات طابع اجتماعي؛
- مؤسسات أساس عملها الشريعة الإسلامية.

(1)-نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص09.

(2)-محمد الطاهر قادري وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص27.

(3)-Patrick Imam, Kangni Kpodar, Islamic Banking: how has it diffused? working paper, International Monetary Fund, African Department, 2010, p03.

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية: تعد المصارف الإسلامية أول المؤسسات المالية ظهورا في الاقتصاد الإسلامي، ولقد مرت في ذلك بعدة مراحل يمكن أن ندرجها في الآتي:

أ. مرحلة دخول المصارف التقليدية في العالم الإسلامي(1850–1949م): تزامنت هذه المرحلة مع الحملة الاستعمارية التي واجهها العالم الإسلامي في تلك الفترة وسياستها المالية القائمة على نظام الفوائد[1].

ب. المرحلة التمهيدية لظهور المصارف الإسلامية(1950–1969م): ترجع بدايات ظهور المصارف الإسلامية إلى أوائل الخمسينات من القرن العشرين، أين بدأت العديد من الصناديق الادخارية والاستثمارية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في الظهور، إذ كان لصندوق الحج في ماليزيا الأسبقية في ذلك كصندوق يتم فيه تجميع مدخرات مسلمي ماليزيا، ليتم تمويل رحلتهم إلى الحج من خلاله عند رغبتهم في أداء هذه الفريضة[2].

في نهاية الخمسينيات تأسست كذلك في إحدى القرى الباكستانية مؤسسة تستقبل الودائع من ملاك الأراضي ثم تقدمها للفقراء من المزارعين دون منح أو أخذ أية فوائد من الطرفين، وذلك بغرض رفع المستوى المعيشي لهؤلاء الفقراء وتحسين نشاطهم الزراعي، إلاّ أن هذه التجربة توقفت في بداية الستينات[3].

بعد سنوات من ذلك قامت تجربة "بنوك الادخار المحلية" كأول تجربة عملية لمصرف لا ربوي؛ وذلك على يد الدكتور أحمد النجار بمدينة ميت غمر محافظة الدقهلية بمصر عام 1963م، رغم محدودية عدد فروع هذا المصرف والذي شمل تسع فروع، إلا أنه تمكن من تجسيد فعالية العمل المالي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية واستثمارها في مشروعات التنمية المحلية، ولأسباب سياسية لم يكتب لهذا المصرف البقاء والاستمرار، وتمت تصفيته وانتقال أمواله عام 1967م[4]. بعد هذه التجربة بسنوات أُنجب مشروع البنك الإسلامي للتنمية، باعتباره أول نموذج على المستوى الدولي للعمل المصرفي المستمد من مبادئ شريعتنا وعقيدتنا كمشروع لم ينفذ إلى غاية سنوات السبعينات[5]، إذن هذه هي التجارب الأولى للصيرفة الإسلامية، ابتدأت بصناديق الادخار من ثم بنوك الادخار باعتبارها أول عمل تمويلي ولم

(1)–عبد الحليم غربي، **نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية**، الإصدار الأول–إلكتروني، دار أبي الفداء العالمية للنشر، 2015، ص77.

(2)–حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، **عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار اليمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص39، 40.

(3)–المرجع نفسه، ص40.

(4)–شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص12، 13.

(5)–نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص11.

تكن مصرفا متكاملا يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ثم نموذج بنك التنمية الإسلامي باعتباره أول مصرف إسلامي دولي[1].

ج. مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية (1970–1979م): شهدت هذه المرحلة تأسيس فعلي لمصارف إسلامية قائمة على أسس وقوانين تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أولها كانت عام 1972م تحت وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية أين تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر، كأول مصرف إسلامي للدولة وقد كان الهدف من ذلك تأسيس اقتصاد جزئي إسلامي بالتنسيق مع الدولة ومؤسساتها[2]، بعدها جاء تأسيس بنك دبي الإسلامي حيث أخذ الودائع في الحسابات الجارية وكذلك الحسابات الاستثمارية، وشارك في أنشطة جني الأرباح بشكل مباشر وكذلك من خلال الشركاء العاملين، ثم عام1975م جاء التأسيس الفعلي للبنك الإسلامي للتنمية الذي بدأ عملياته لخدمة البلدان والمجتمعات الإسلامية، من خلال ترتيب التمويل للتجارة والتنمية على أسس غير قائمة على الفائدة[3].

د. مرحلة توسع نشاط المصارف الإسلامية(1980–1989م): تميزت بتحويل الأنظمة المصرفية لباكستان وإيران، السودان، إلى نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، وظهور مجموعات مالية كبيرة ومنظمة(دار المال الإسلامي ومجموعة البركة)، وامتد العمل المصرفي الجديد إلى الدول الأوروبية(سويسرا، الدنمارك، بريطانيا...الخ)؛ حيث تم تأسيس أول مصرف في أوروبا عام1983(المصرف الإسلامي الدولي بالدنمارك)[4].

هـ. مرحلة انتشار المصارف الإسلامية(1990م–اليوم): في هذه المرحلة انتشرت المصارف الإسلامية شرقا غربا جنوبا وشمالا، حيث ازداد عددها (كانت من نتائج توسعها ارتفاع حجم المتعاملين معها وزيادة معدلات نموها السنوية)، كما تم افتتاح العديد من فروعها في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى افتتاح العديد من النوافذ الإسلامية التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في عدة مصارف تقليدية، كما شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة تأسيس العديد من المؤسسات الداعمة التي تعكس عالمية هذه الصناعة[5].

---

(1)–نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص12.

(2)-Mondher Bellalah, **On Islamic Banking, performance and Financial Innovations**, first edition, Mondher Bellalah and contributors, Britain, 2014, p13.

(3)-Mohammad Nejatullah Siddiqi,Islamic Banking And Finance In Theory And Practice : A Survey Of State Of the Art, Islamic Economic Studies, volume13, Number 02, 2006, p03.

(4)–عبد الحليم غربي، **نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص78.

(5)–وفاء يحياوي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية–تجربة بنك البركة الجزائري**–، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة–2–، الجزائر، 2016–2017، ص21.

الشكل رقم 1.1: مراحل ظهور وتطور المصارف الإسلامية

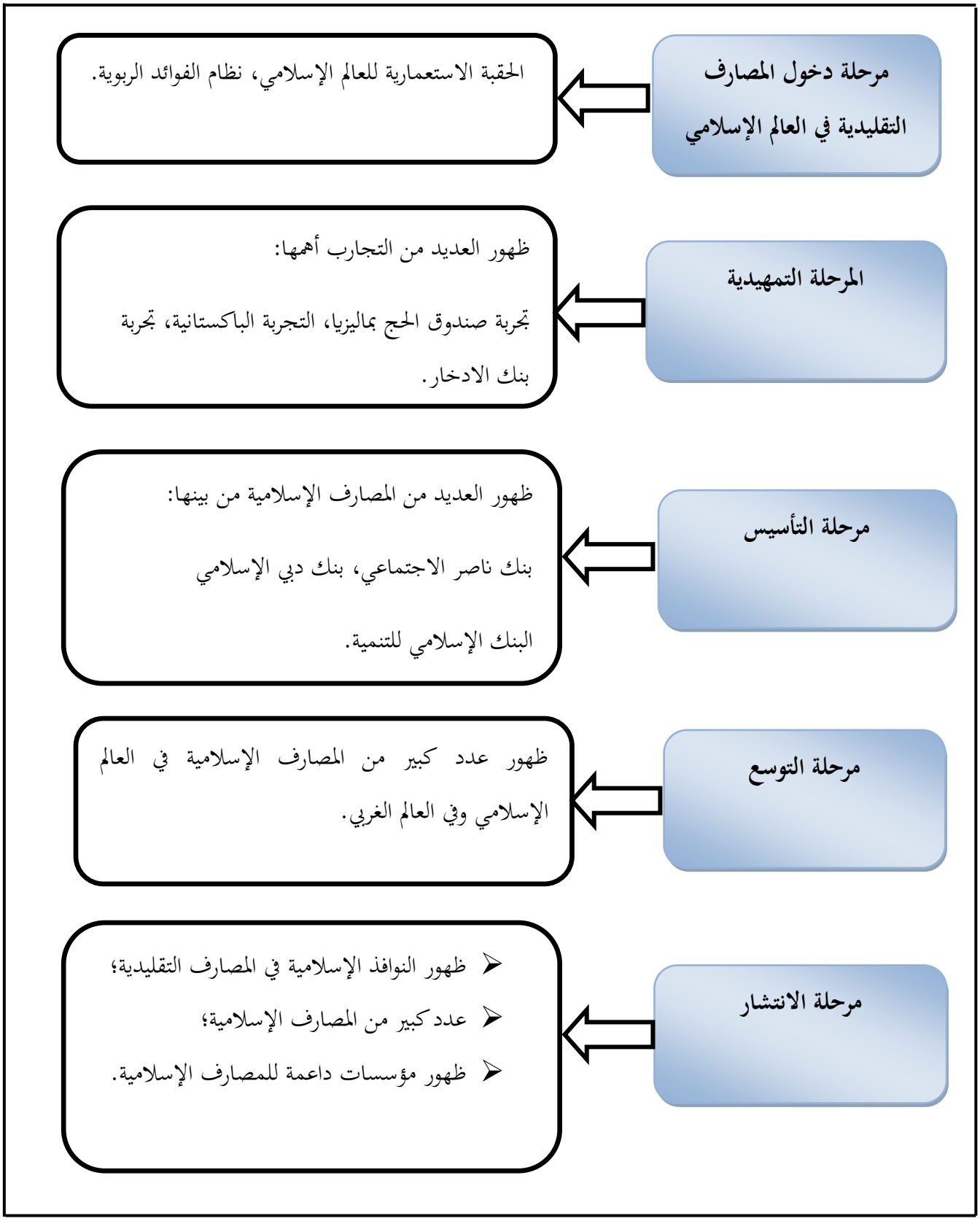

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة سابقا.

المطلب الثاني: أشكال الصيرفة الإسلامية وضوابط عملها

توجد أشكال عديدة للصيرفة الإسلامية والتي ترتكز في تنوعها على اختلاف نوع وحجم وطبيعة نشاطها وغير ذلك، في حين يبقى الأساس الذي ينبني عليه عملها الشريعة الإسلامية وضوابطها المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولا: أشكال الصيرفة الإسلامية: نجد في الواقع العملي أن منتجات الصيرفة الإسلامية لا تُقدَّم من طرف المصارف الإسلامية على اختلاف أنواعها فحسب؛ بل حتى أن المصارف التقليدية أصبحت تقدم كل ما نجده في المصارف الإسلامية بصور متعددة سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أ. أنواع المصارف الإسلامية: توجد هناك عدة أنواع للمصارف الإسلامية أهمها: المصارف الاجتماعية، المصارف التجارية، المصارف القابضة، المصارف الإسلامية المتخصصة والمتعددة الأغراض وذلك كما يلي: [1]

1-المصارف الاجتماعية الإسلامية: هي نوع من المصارف الإسلامية الذي تعد أهم أهدافها الرئيسية تعبئة مدخرات أفراد المجتمع، وتوفيرها لهم لاستخدامها وقت الحاجة إليها، وذلك كهدف أول وأهم من تعظيم أرباح المصرف، يقدم هذا النوع من المصارف مختلف الخدمات الاجتماعية من جمع وتوزيع الزكاة، تقديم قروض بدون فوائد (قروض حسنة) وغيرها من الخدمات الاجتماعية. من أشهر هذا النوع من المصارف: بنك التوفير بميت غمر بمصر.

2-المصارف التجارية الإسلامية: هي نوع من المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل كوسيط مالي يتلقى الودائع من المودعين ويتيحها لأصحاب المشاريع، وذلك إما على هامش من الربح أو عن طريق المشاركة في الربح والخسارة، يزاول هذا النوع من المصارف مختلف أنواع الأنشطة التجارية، كما يقوم بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، تعد معظم المصارف الإسلامية الحديثة نموذجا للمصارف التجارية؛ التي تقدم خدمات فتح الحسابات وتتيح أدوات تمويلية واستثمارية مشتقة من مبادئ الشريعة الإسلامية، كمصرف السلام الجزائري.

(1)_Alsadek H. Gait, Andrew C. Worthington, Aprimer on Islamic Finance : Definitions, Sources, Principles and Methods, Working Paper Series N°07/05, University of Wollongnong, School of Accounting and Finance, 2007, pp21, 22.

3-المصارف الإسلامية القابضة: هي مؤسسات مالية إسلامية قابضة أنشئت لمساعدة المصارف الإسلامية القائمة على تحديد فرص الاستثمار في السوق المالية الدولية، إلى جانب مشاريع التمويل المحتملة في الدول الإسلامية، أشهر المصارف الإسلامية القابضة: مجموعة البركة.

4-المصارف الإسلامية المتخصصة: هي مصارف متخصصة في قطاعات اقتصادية معينة، على سبيل المثال: بنك الكويت العقاري[1].

5-المصارف متعددة الأغراض: هي مصارف إسلامية تقوم بمختلف الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والتنموية في الداخل والخارج، مثل بنك دبي الإسلامي(الإمارات)، بنك فيصل الإسلامي(المصري والسوداني)، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصارف التجزئة...الخ[2].

ب. صور تقديم العمل المصرفي الإسلامي في المصارف التقليدية: تعمل المصارف التقليدية جاهدة على منافسة المصارف الإسلامية وفي إطار ذلك قامت هذه الأخيرة بتبني العمل المصرفي الإسلامي، وذلك في صور متعددة نجملها في الآتي ويبينها الشكل رقم (2.1) الموالي:

1-إنشاء نوافذ تقدم منتجات إسلامية في فروع تقليدية: يقوم المصرف التقليدي في هذا الأسلوب بتخصيص نوافذ ضمن فروعه التقليدية، يقدم من خلالها منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إلى جانب ما تقدمه هذه الفروع من منتجات مصرفية تقليدية[3].

2-إنشاء فروع إسلامية متخصصة في تقديم المنتجات الإسلامية: وفقا لهذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بإنشاء فروع تقدم منتجات مصرفية إسلامية، أو تحويل فروع تقليدية قائمة إلى فروع إسلامية، وفي الغالب ما تكون هذه الفروع لديها إدارة خاصة بها أو تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي، ويعتبر إنشاء إدارة مستقلة للفروع الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية هو الأكثر شيوعا[4].

---

(1)-Elmehdi Majid, **La Finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA** ?, thèse pour le Doctorat en sciences Economique, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, centre d'Analyse Théorique et de traitement des données économiques(CATT), université de Pau et des pays de L'Adour, 2006, p36.

(2)-هاشم عبد الرحيم السيد، **موسوعة المصارف الإسلامية**، شركة هواشم القابضة، الدوحة، 2008، ص105.

(3)-عبد الحليم عمار غربي، **البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق**، الإصدار الإلكتروني الأول، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2014 ، ص66.

(4)-المرجع نفسه، ص66.

3_تقديم منتجات وأدوات تمويل واستثمار إسلامية: يقوم هذا الشكل على قيام البنك التقليدي بتقديم منتجات إسلامية في فروعه وإداراته وإحلالها محل المنتجات التقليدية تدريجيا، وذلك من خلال إجراء التعديلات اللازمة عليها لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك كخطوة أولى نحو التحول الكلي من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي، بهدف استقطاب الأفراد الذين يفضلون المعاملات المالية الإسلامية ويحجمون عن المعاملات المصرفية الربوية[1].

4-تحول كلي للمصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي: ضمن هذا الأسلوب يتخذ المصرف التقليدي قرار التحول الكلي إلى مصرف إسلامي يعمل بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياته، إذ قد يتخذ ذلك وفقا لقرار من السلطة السياسية أو النقدية، مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران، وقد يتخذ ذلك القرار وفقا لمبدأ التدرج في التطبيق وفق خطة زمنية محددة يتدرج خلالها للتحول كليا؛ أين تحل المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية محل المنتجات التقليدية، مثل: بنك الجزيرة في السعودية[2].

الشكل رقم2.1: صور الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية

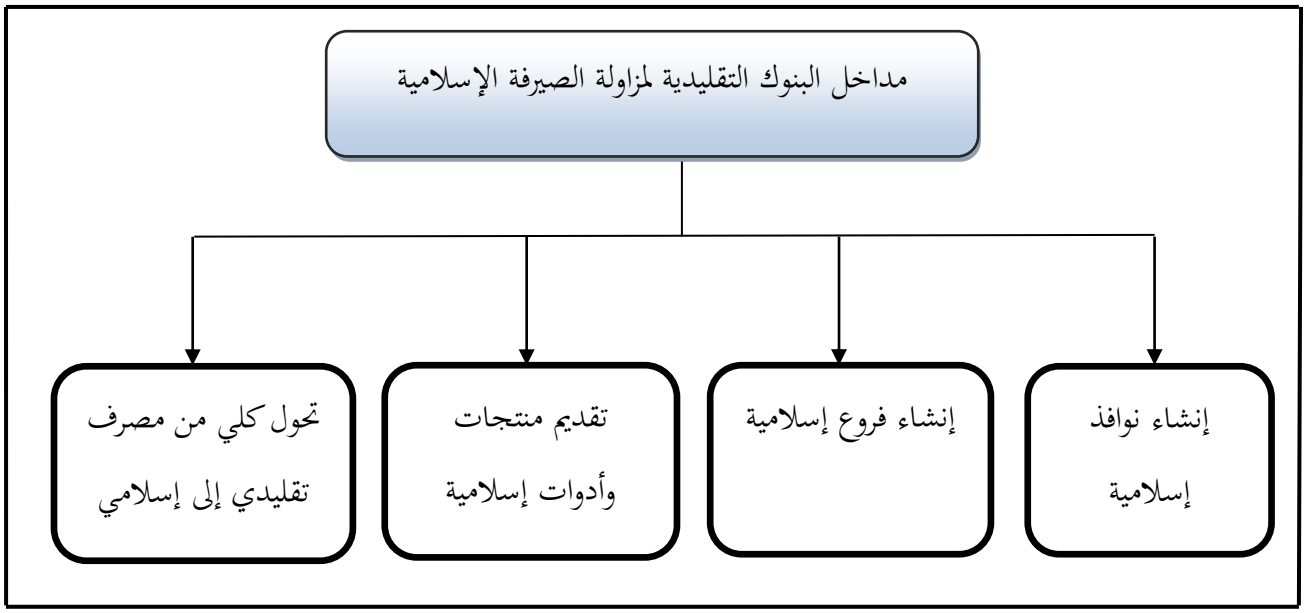

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة سابقا.

(1)_طارق مخلوفي، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: مالية وبنوك، قسم: العلوم التجارية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2019_2020، ص229.

(2)-مصطفى رديف، إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي-دراسة حالة النظام المصرفي-، مجلة الابتكار والتسويق، عدد03، 2015، ص132.

ثانيا: ضوابط عمل المصارف الإسلامية: تلتزم المصارف الإسلامية في كافة نشاطاتها بجملة من الضوابط التي تحكم وتنظم عملها، والمستمدة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية. وأهم هذه الضوابط ما يلي:

أ. الأصل في المعاملات الإباحة: تنص هذه القاعدة الشرعية على أن للأفراد الحرية في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يرونها مناسبة، مادامت عقودهم لا تشتمل على ما جاء الشرع بتحريمه أو بالنهي عنه، كأن يتضمن العقد صورة من صور الربا أو غيرها مما حُرِّم في الشريعة الإسلامية، فما دامت تلك العقود لم تتضمن لأمر محرم بنص صريح أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي تؤول إلى مستوى القطع واليقين(كالظلم أو أكل أموال الناس بالباطل) فباب التعاقد فيها مفتوحا؛ وجُعل الأصل فيها الإباحة، وتساهم هذه القاعدة في إضفاء الصناعة المصرفية مرونة في الابتكار والتطوير[1].

ب. النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية:[2] لا يعتبر رأس المال كيانا مستقلا بذاته ينمو في الدائرة المالية دون أن يحقق مصالح المجتمع؛ بل هو ليس إلا وسيلة تساعد الفرد والمجتمع على تلبية كافة احتياجاته، وهو المنطلق الذي تتبناه المصارف الإسلامية في التعامل مع المال، إذ لا تعتمد عليه في استثماراتها بل تزاوجه بعنصر العمل ضمن مبدأ المشاركة في الغنم والغرم، من خلال عقود المشاركات والمضاربات الإسلامية بمختلف صورها. وفي هذا الإطار يقوم المصرف الإسلامي على أساس أن:

- المصرف الإسلامي لا يتاجر في النقود ولكن يعتبرها وسيلة لتوجيه وتعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع؛
- تحصل النقود على نصيبها من الربح إذا مزجت مع عناصر الإنتاج البشرية؛
- المشاركة هي الصيغة المناسبة لمزج عنصري المال والعمل كبديل شرعي لنظام الفائدة، وذلك عند تلقي الأموال وعند استثمارها.

ج. تقاسم أرباح الأعمال والمخاطر: يشجع التمويل الإسلامي الأفراد على استثمار أموالهم بفعالية دون ظلم لأي طرف منهم؛ سواء كانوا مقرضين (المصرف الإسلامي، المودعين) أو مقترضين(المستثمرين) وفقا لهذا المبدأ الشرعي؛

(1)-عبد الكريم أحمد قندوز، **الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص73، 74.

(2)-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص92.

الذي يلزم المقرضين أن يقاسموا المقترضين الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أعمالهم. كما يجب عليهم توزيع مخاطر أعمالهم بالتساوي بما يتفق مع مشاركتهم في رأس المال المساهم في المشروع[1].

د. توجيه جميع الأنشطة نحو الاستثمار الحلال:[2] تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات تنموية، تتقيد بدرجة أولى بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها، وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للمجتمع وللفرد، والتقيد بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام مما يترتب عليه ما يأتي:

- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السويّة للمسلم؛
- الاستثمار في المنتجات الحلال وتجنب النشاط المحرم الذي ينقسم إلى قسمين:
  - **المحرم لعينه:** مثل إنتاج الخمور وما يتعلق بلحم الخنزير والميتة وما يقاس على ذلك.
  - **المحرم لصفته:** مثل الربا والمقامرة والغش والتدليس والاحتكار والنصب وغيرها.
- تحرّي أن تكون كل المراحل الإنتاجية في دائرة الحلال؛
- الاستثمار وفق سلم الأولويات ووفق مصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

هـ. اجتناب أكل المال بالباطل: وذلك من خلال:

1-تحريم الربا: تحظر المصارف الإسلامية في كافة أعمالها التعامل بسعر الفائدة، وتحل محله نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث يتم استبعاد الفوائد الدائنة والمدينة بكل أشكالها من مختلف المعاملات المصرفية؛ لتوزع الأرباح على المساهمين والعملاء حسب نسبة ما لهم وما عليهم من رأس المال أو من الودائع، على أن يتحمل الجميع نصيبهم من الخسارة إن وقعت[3].

(1)-Alsadek H. Gait,Andrew C. Worthington, aforementioned reference, p12.

(2)-إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية، مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص ص28، 29.

(3)-عبد القادر بريش، زينب خلدون، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، السداسي الثاني، عدد03، 2016، 34.

2-تحريم الغرر: يشير الغرر إلى الأفعال والشروط التي تقع في عقود الصرف، والتي لا يعرف أطرافها الآثار التي يمكن أن تنتج عنها بشكل واضح. كما يشير مفهوم الغرر عموما إلى عدم اليقين(نقص المعرفة) وإلى الخداع، ويشمل جميع المعاملات التجارية التي تسبب ضررا بأي شكل من الأشكال لأي طرف من أطراف العقد[1].

3-تحريم الاحتكار: الاحتكار هو حبس كل ما يحتاجه الفرد والمجتمع للقيام بمصالحهم من مال وأعمال ومنافع، وهو نوع من أنواع الظلم، لذلك لا يعتبر وسيلة للاستثمار المشروع لأن الشريعة الإسلامية جاءت بحكم تحريمه، ولهذا يعد كذلك الربح الناتج عنه ربحا حراما، وذلك لما فيه من إضرار بالمجتمع وتضييق على الأفراد[2].

4-منع الغبن: الغبن هو أن يتحصل أحد الطرفين في العقد على عوض أقل من الآخر، وذلك بأن يكون الثمن أقل أو أكثر من المثمن، وتكمن الغاية من تحريمه في المعاملات المالية في إزالة الضرر الذي قد يلحق بأحد الطرفين وجلب المنفعة لكليهما، وذلك تقديما للمصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، إذ يعطي الشرع وأغلب التشريعات القانونية الحق للطرف المغبون في العقد الخيار في فسخه وإبطاله لما فيه من الضرر عليه[3].

و. الالتزام بالقاعدة الشرعية الغنم بالغرم: الغنم في اللغة من الغنيمة وهو الكسب والفوز، والغرم هو الدين، ويقصد بالغنم بالغرم من الجانب الشرعي أنه كما يتحصل الفرد على مغانم الأصل يجب عليه تحمل ما ينتج عنه من أعباء، وفي المجال الاستثماري يقصد بقاعدة الغنم بالغرم أنه بقدر ما يكسب صاحب رأس المال من أرباح في حالات اليسر، بقدر ما يتحمل من خسائر في حالات العسر؛ إذ لا يقبل أن يضمن الإنسان لنفسه ربحا (مغنما) ويلقي الخسارة (مغرما) على عاتق غيره، وبذلك تحقق هذه القاعدة العدل في المعاملات[4].

---

(1)-Ben Arab Mounira, ELmelki Anas, Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Framework : the case of the Islamic Banks, International Journal of Business and Management, volume03, Number 9, 2008, p82.

(2)-ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد إسلامي، كلية: الشريعة والاقتصاد، قسم: الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص35.

(3)-حبيب عطية، عبد الكريم قندوز، **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص11.

(4)-عبد الصمد سعودي، الصيرفة الإسلامية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019_2020، ص06.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المصارف الإسلامية

لقد كانت نشأة وظهور المصارف الإسلامية تحمل في طياتها العديد من الأهداف التي تصبوا إليها هذه المؤسسات المالية، والتي لا تقل أهميتها في الاقتصاد عن باقي المؤسسات الاقتصادية والمالية الأخرى. وفيما يلي بيان لذلك.

أولا: أهداف المصارف الإسلامية: تسعى المصارف الإسلامية كمؤسسات اقتصادية إسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف، بعضها يخدم الجانب الديني الإسلامي، وبعضها الآخر يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، ولا خلاف على أنها هي أيضا تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة باعتبارها مؤسسة اقتصادية ربحية. وفيما يلي ذكر لأهم أهدافها:

أ. الهدف الديني: يعد الهدف الأول الذي تصبوا المصارف الإسلامية إلى تحقيقه هو إحياء المنهج الإسلامي في مجال المعاملات المالية والمصرفية؛ وذلك من خلال تطبيق المنهج الذي شرعه الله لضبط التعامل بالمال، والذي يمثل نعمة وابتلاء وفتنة وزينة، لذا وجدت المصارف الإسلامية كمؤسسة إسلامية تساعد على حسن تسيير هذه الأموال واستثمارها[1]، كما تهدف المصارف الإسلامية في هذا الإطار إلى تطهير المعاملات من الربا، الغرر والمقامرة، الجهالة وغير ذلك من المعاملات المحرمة شرعا، وكذا المساهمة في تأصيل وغرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات بصفة عامة[2].

ب. الأهداف الخاصة بالمصرف: هناك أهداف خاصة بالمصرف الإسلامي والتي تعود عليه بالمنفعة. يمكن إجمالها في الآتي:[3]

1-تحقيق الربح: وهو أهم أهداف أي مؤسسة اقتصادية، وبدونه لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستمرار أو البقاء، فالربح لا يعود على المساهمين فحسب والذي يعد حافزا أساسيا لهم للاستمرار في النشاط أو التوقف منه، بل يعود أيضا على أصحاب الودائع لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، كما يهم المجتمع ككل لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود المصرف واستمراره.

(1)-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص88.

(2)-حسين حسين شحاتة، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، حسين حسين شحاتة، القاهرة، 2005، ص12.

(3)-محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن، 2007، ص ص21، 22.

2-تحقيق الأمان: يعد عنصر الأمان أهم العناصر التي يسعى المصرف الإسلامي توفيرها، لأنه من أهم العناصر التي تساعده على العمل بأريحية بعيدا عن المخاطر، ويكون ذلك من خلال وضعه واتباعه لسياسة التنويع في استثماراته، وهذا الهدف يتماشى مع هدف تحقيق الربح، ووظيفة المصرف هي تحقيق التوازن بين الهدفين عن طريق ربط الربح بدرجات معينة من المخاطر، وذلك على أساس المشاريع التي يستثمر بها والتي تتناسب مع درجة معينة من المخاطر والتي تعد مقبولة لدى المصرف.

3-تحقيق النمو: ويقصد به نمو موارد المصرف الذاتية منها والتي تشمل: رأس المال، الأرباح المحتجزة والاحتياطات، وكذلك موارده الخارجية والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها (الادخارية والاستثمارية يستثنى من ذلك الودائع الجارية في غالب الأحيان لأنها لا تخضع لقاعدة الغنم بالغرم).

بالإضافة إلى جملة من الأهداف الداخلية الأخرى للعاملين وللمصرف منها:[1]

- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لفهم وإدارة العمل المصرفي الإسلامي الصحيح ومواكبة تطورات العمل المصرفي؛
- العمل على تعزيز أداء المصرف من أجل دعم نموه وتوسُّعه المستمر؛
- توسيع رقعة نشاطات المصرف جغرافيا واجتماعيا بين فئات المجتمع.

ج. أهداف خاصة بالمتعاملين: وتشمل ما يلي:[2]

- تقديم خدمات مصرفية متميزة بجودتها العالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية؛
- توفير الدعم والتمويل وتلبية تطلعات المستثمرين؛
- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يتم اقتراحها وعرضها على المستثمرين؛
- توفير الأمان وتعزيز الثقة لدى المتعاملين مع المصرف.

(1)-محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية**، الطبعة الأولى، جامعة 7أكتوبر مصراته، ليبيا، 2010، ص149.

(2)-المرجع نفسه، ص 148.

د. أهداف استثمارية: وتشمل ما يلي:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية، حتى يحيا الأفراد حياة طيبة في الدنيا والفوز برضا الله في الآخرة[1]؛
- المساهمة في تحرير البلاد الإسلامية من الاستعمار الاقتصادي[2]؛
- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية[3]؛
- نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكهم في الإنفاق، وذلك بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في ظل الضوابط الشرعية[4].

هـ. أهداف ابتكارية: وهي الأهداف التي تمليها منافسة السوق على إدارة المصرف، وذلك للمحافظة على وجودها بكفاءة وفعالية والتي تتمثل في الآتي: [5]

1-ابتكار صيغ وأدوات للتمويل الإسلامي: حتى تتمكن المصارف الإسلامية من إيجاد نفسها قادرة على منافسة المصارف التقليدية وجذب عدد معتبر من المستثمرين، لابد لها أن توفر لهم التمويلات التي تلاءم احتياجاتهم المختلفة، ولذا ينبغي عليها أن تبتكر وتطور من الصيغ الاستثمارية الإسلامية، التي يمكن من خلالها تمويل المشروعات الاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يعد نشاط تقديم الخدمات المصرفية من النشاطات المهمة والقابلة للتطوير في القطاع المصرفي، لذا من المهم أن يعمل المصرف الإسلامي على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ينبغي عليه ألا يقتصر نشاطه على ذلك فحسب، بل يمكنه أن يقوم بتحوير

(1)-حسين حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص12

(2)-المرجع نفسه، ص12.

(3)-حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11، عدد 04، كلية: الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009، ص102.

(4)-المرجع نفسه، ص103.

(5)-نغم حسين نغمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 12، عدد 02، 2010، ص ص127، 128.

المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقدمها لعملائه، وهذا حتى لا يتأخر في مواكبة التطورات المالية الحاصلة.

ثانيا: أهمية المصارف الإسلامية: يمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

أ. أهمية التمويل المصرفي في الادخار والاستثمار: تعد المصارف الإسلامية أداة هامة لجذب المدخرات وتوسيع قاعدة الادخار واستقطاب الأموال المكتنزة؛ وذلك من خلال استقطاب أموال الفئات التي تحجم عن التعامل مع المصارف التقليدية لأسباب دينية من جهة، كما تقوم من جهة أخرى باستقطاب مدخرات الأفراد ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة والتي ترفض المصارف التقليدية التعامل معها، إذ نجد أن المصارف التقليدية تعتمد في تعبئة مواردها على أصحاب الدخول المرتفعة فحسب، وبذلك تعمل المصارف الإسلامية على توسيع قاعدة المدخرين من خلال تكوين طبقة جديدة من صغار المدخرين. كما يعد التمويل المصرفي الإسلامي وسيلة لخلق قاعدة عريضة من الاستثمار، من خلال اعتماده في توظيف موارده على إقامة المشاريع الاستثمارية اعتمادا على أسلوب المشاركة والمضاربة وغيرهما[1].

ب. الأهمية الاقتصادية: تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجال الاقتصادي من خلال توظيف الطاقات الكامنة في المجتمع، لتحقيق أقصى معدلات إنتاجية ممكنة بما يضمن التغيير المنشود في الشرع، ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيًّا كان نوع هذه الطاقات (بشرية، مادية..) فإنه نوع من التغيير في المجتمع الذي تسعى المصارف الإسلامية إليه وتحقِّقُه. كما تساهم هذه الأخيرة كذلك في إلغاء نظام الفوائد الربوية وهو ما ينتج عنه تخفيض تكاليف المشاريع المختلفة، وما يؤدي بالضرورة إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، انخفاض معدل البطالة، زيادة الدخل الوطني. كما تعد الوظيفة الرئيسية للمصرف الإسلامي تشجيع الاستثمارات ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات، أي إيجاد البدائل لأولئك الذين يرفضون التعامل بالربا[2].

(1)-إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 46، عدد 03، 2019، ص291.

(2)-سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد07 ،2009-2010، ص307.

ج. **الأهمية الاجتماعية:** يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط الأساسية التالية:

1-تحقيق التكافل الاجتماعي: تهتم المصارف الإسلامية بخلق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف الطرق المشروعة من بينها:

- صندوق الزكاة الذي يتأتى بموارده من خلال أموال الزكاة المفروضة شرعا التي يدفعها المصرف الإسلامي على رأس ماله وأرباحه، وكذلك أموال الزكاة على المستثمرين لديه (أصحاب الحسابات الاستثمارية) والذين يوكلون المصرف تحصيلها من أرصدتهم نيابة عنهم، بالإضافة إلى أموال الزكاة التي يتلقاها من الأفراد غير عملائه والذين يدفعونها إلى المصرف الإسلامي ويوكلونه عملية توزيعها لمستحقيها، تقوم المصارف الإسلامية بتوجيه هذه الموارد إلى أسهمها الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الفئات المستحقة لها[1]؛
- اهتمام المصارف الإسلامية بتقديم قروض حسنة إنتاجية واستهلاكية والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح[2] ،كتقديم القروض الحسنة للمحتاجين من أجل مواجهة تكاليف دراسة الأبناء وتكاليف الزواج والعلاج وغيرها[3].

2-عقد ندوات ودورات ومحاضرات وإرسال بعض الكفاءات العلمية للتعمق في ميادين تخصصها، بهدف الإسهام في زيادة الوعي العلمي والثقافي والديني في المجتمعات[4]؛

3-المساهمة في البحث في مشكلات المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها وتطبيقها بما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية وفنية[5]؛

4-الإسهام في مساعدة الأفراد ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال إيجاد مؤسسات صحية أو تعليمية مخصصة لهم[6].

---

(1)-سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص307، 308.

(2)-المرجع نفسه، ص ص307، 308.

(3)-عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص18.

(4)-المرجع نفسه، ص18.

(5)-نوري موسى شقيري، **المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص94.

(6)-عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص18.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تحتاج المصارف الإسلامية لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها وللقيام بمختلف وظائفها إلى موارد مالية تحصل من خلالها على الأموال اللازمة التي تمكنها من مزاولة نشاطاتها الاستثمارية، وفق الصيغ والعقود الإسلامية المتعددة التي تساهم في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن تمكنها بذلك من تقديم مختلف الخدمات العامة والاستثمارية والاجتماعية التي توفرها لمختلف العملاء، تلبية لرغباتهم واحتياجاتهم بما يساهم في ترقية العمل المصرفي وتحقيق أهدافه.

المطلب الأول: خدمات المصارف الإسلامية

تعد عملية تلبية احتياجات العملاء بمختلف الخدمات المصرفية أهم الوظائف التي وكلت المصارف الإسلامية للقيام بها، إذ تقوم هذه الأخيرة بتقديم بعض الخدمات العامة التي لا تختلف عن تلك المقدمة في مختلف المصارف الأخرى مع وجود بعض الفروق فقط، والتي تستند إلى ضوابط الشريعة الإسلامية في مجملها، في حين تتميز هذه المصارف عن باقي المصارف الأخرى بتقديم توليفة خاصة بها من الخدمات الاستثمارية والخدمات الاجتماعية، والتي وجدت أساسا لأدائها. وفي هذا المطلب سيتم التطرق لمختلف هذه الخدمات.

أولا: الخدمات المصرفية العامة: تقدم المصارف الإسلامية لعملائها مجموعة من الخدمات لتسهيل معاملاتهم، ويكون ذلك نظير أجر قد يكون مبلغ نقدي أو نسبة من الصفقة مقابل الجهد المبذول والتكاليف المحتملة[1]. ويمكن ذكر أهم هذه الخدمات في الآتي:

أ. قبول الودائع وفتح الحسابات: تعد الخدمة الأولى التي يمكن أن يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه هو تلقي أموالهم وقبولها في شكل وديعة على اختلاف أنواعها، أو في شكل شهادات إيداع إسلامية، ثم توجيهها في حسابات تخصص لهم وفق ما يطلبونه[2].

ب. فتح الاعتمادات المستندية: الاعتماد المستندي هو أي عقد يلتزم فيه المصرف بتنفيذ أوامر وتعليمات عميله (الذي طلب منه فتح الاعتماد)، من خلال قيامه بدفع قيمة الاعتماد إلى طرف ثالث أو يدفع سحوبات مسحوبة

(1)-رقية بوحيضر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 23، عدد 02، 2010، ص10.

(2)-موسى محمد محمود شحاده، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات منح درجة دكتوراه، برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية: الدراسات العليا، الجامعة الحرة في هولندا، القدس، فلسطين، 2011، ص199.

من المستفيد أو يفوض مصرفا آخر بالدفع أو القبول أو دفع مثل هذا السحب، أو يفوض مصرفا آخر بالتداول مقابل تسليم مستندات منصوص عليها ومطابقة لشروط الاعتماد[1]. وعلى هذا فالاعتمادات التي يقدمها المصرف الإسلامي في صور عديدة لعملائه قد تكون في صورة وكالة أي كوكيل بأجر، أو من خلال صيغة المشاركة أين تقوم بها الشركة في صفقة ويوزع الربح بينهما، أو يقوم المصرف بها على أساس المرابحة للآمر بالشراء أين يقوم بشراء البضاعة مع الوعد من العميل بشرائها عند استلامها من ميناء الشحن[2].

ج. **الكفالة المصرفية:** تعد من قبيل أعمال الإرفاق والإحسان، وهي عقد يتعهد من خلاله المصرف كتابيا بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول؛ وذلك كضمان وفاء هذا العميل المكفول بالتزامه تجاه ذلك الطرف الآخر، في حالة فشل العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه ذلك الطرف أو إخلاله بشروط العقد يتعين على المصرف الوفاء بالتزاماته بدلا عن العميل خلال فترة سريان العقد [3]، تقوم المصارف الإسلامية بإصدار خطابات الضمان لعملائها إما بصفتها وكيلة أو كفيلة وكلاهما جائز شرعا[4].

د. **تحصيل الأوراق التجارية:** يقوم العميل الذي يملك ورقة تجارية (كمبيالة أو سند لأمر) بتقديمها إلى المصرف ليحصل له قيمتها، إن كان ذلك عند حلول أجل استحقاقها فذلك جائز شرعا بالنسبة للمصارف الإسلامية؛ والتي يجوز لها أن تتقاضى من العميل أجرا على التحصيل. فهذه العملية ليس إلا من باب الإجارة المشروعة[5].

هـ. **التحويلات المصرفية:** هي خدمة يقدمها المصرف للعميل الطالب لها من خلال تحويل مبلغ مالي من الحساب الجاري لديه إلى شخص آخر يدعى المستفيد وبنفس العملة، والأجر الذي يأخذه المصرف في هذه الحالة هو مقابل إيصال المبلغ إلى المحال، وليس زيادة في الدين المحال، فإن لم يكن بنفس العملة فقد اجتمع الصرف والحوالة وهو جائز شرعا[6].

و. **تأجير الخزائن الحديدية:** يقوم المصرف بتأجير خزائن حديدية لمن يرغب من عملائه الحصول على هذه الخدمة نظير أجر سنوي زهيد، تكون هذه الخزائن على شكل أدراج يحمل كل منها رقما معينا وهي على أحجام مختلفة تلاءم

(1)-محمد سامر عاشور، هيثم طاس، مرجع سبق ذكره، ص102.
(2)-محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص172.
(3)-المرجع نفسه، ص174.
(4)-نفس المرجع، ص177.
(5)-رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية دراسة شرعية**، الطبعة الثانية، دار المكتبي، دمشق، سورية، 2009، ص51.
(6)-عبد الرحمن النجدي، **المعايير الشرعية**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2010، ص81.

الاحتياجات المتنوعة للعملاء، وهذه الخزائن مجهزة بشكل يمنع خطر السرقة والسطو والحريق، تُوفّر هذه الخدمة للعميل ضمان سلامة ممتلكاته الموجودة في الصندوق كما تحقق للمصرف إمكانية اجتذاب عملاء جدد[1].

ثانيا: الخدمات الاستثمارية: وتتمثل أهمها فيما يلي:

أ. القيام بعمليات الاستثمار المختلفة: يزاول المصرف الإسلامي مختلف النشاطات الاستثمارية وذلك عن طريق قيامه بإنشاء مشاريع معينة أو المشاركة في أخرى قائمة، أو من خلال قيامه بالمضاربة مع الغير عن طريق منحه للمال وذلك مقابل حصة في رأس المال، يتم اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة بصيغ مختلفة أهمها المضاربة والمشاركة، أو مقابل عائد ثابت كالمرابحة والاستصناع وغيرهما[2].

ب. خدمة الاستشارة: يقدم المصرف الإسلامي مختلف أنواع الاستشارة الاقتصادية منها والفنية والمالية والإدارية التسويقية...الخ، ناهيك عن تقديمه لخدمات دراسة الجدوى الاقتصادية بجوانبها المختلفة(البيئية، القانونية، التسويقية، المالية...الخ)، وذلك بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين والحفاظ على أموالهم من الضياع، أو الاستثمار في المشروعات غير المربحة[3].

ج. إدارة المحافظ الاستثمارية: يقوم المصرف الإسلامي بالاستثمار في الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فتكون له صلاحية بيعها أو شراءها لصالح عملائه بناء على تعليماتهم، بغرض تحقيق ربح والمتمثل في الفرق بين السعر السوقي والاسمي للورقة المالية، كما يتولى المصرف حفظ الأوراق المالية الخاصة به أو بعملائه من الضياع والسرقة والتلف وذلك في خزائن آمنة لديه مقابل عمولة، كما يقوم المصرف باستلام أرباح أسهم عملائه في الشركات وإيداعها في حساباتهم بناء على تفويض منهم[4].

(1)-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص245.
(2)-رقية بوحيضر، مولود لعرابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 09، 10.
(3)-ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، مرجع سبق ذكره، ص42.
(4)-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص247.

ثالثا: الخدمات الاجتماعية: تقوم المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات بدون مقابل مادي بهدف خدمة المجتمع والأمة الإسلامية. وأهم هذه الخدمات ما يلي:

أ. خدمة جمع الزكاة وتوزيعها: يعد هذا النوع من الخدمات حديث نسبيّا لدى المصارف الإسلامية، إذ تقوم هذه المصارف بأداء فريضة الزكاة، من خلال تولّيها عملية جمع وتوزيع الزكاة انطلاقا من أهدافها الاجتماعية والاقتصادية في إقامة نظام اقتصادي إسلامي، وعليه فالمصرف الإسلامي يعمل على إحياء فريضة الزكاة من خلال قيامه بجمع الزكاة من مختلف مصادرها، ثم حصر كافة المستحقين لها والاتصال بهم وترتيب عملية تلقيهم لأموالها، وذلك بهدف التقليل من الفقر في المجتمع الإسلامي[1].

ب. صندوق القرض الحسن: تقوم المصارف الإسلامية بمنح القروض الحسنة لعملائها الذين تلحق بهم ظروف غير عادية من مودعين ومساهمين، ويقوم المصرف بذلك عن طريق خصم كمبيالة تجارية قصيرة الأجل بدون مقابل أو منح قروض حسنة إنتاجية؛ من أجل تمكين المستفيدين منها من تحسين مستوى دخلهم، بهدف خدمة المجتمع والمساهمة من التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منهما معظم الدول الإسلامية[2].

ج. تأمين السلع الضرورية: تضطر المصارف الإسلامية في بعض الأحيان إلى الدخول في مشاريع غير مربحة ماديًّا، إلاّ أنها ضرورية لأفراد المجتمع، مثل: استيراد بعض أنواع المواد الغذائية كاللحوم وغيرها[3].

د. صندوق الغارمين: هي إحدى صور التكافل الاجتماعي التي يقدمها المصرف الإسلامي دون أي نفع مادي يعود عليه، والغارم هو المدين الذي ثبت الدين في ذمته ولا يستطيع تسديد ما عليه من دين بأية وسيلة، وهو أحد الأصناف الثمانية الذين لهم نصيب من الزكاة المفروضة، لمساعدة هذه الفئة من الناس في سداد ديونها يتم إيجاد هذا الصندوق في المصرف الإسلامي والذي تديره لجنة مكونة من عدة أشخاص حسب ما يراه المصرف مناسبا. يعتمد الصندوق في موارده المالية على اشتراكات المشتركين في الصندوق والتي تقوم على أساس التبرعات، كما يعتمد في

(1)-وفاء يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص41.

(2)-أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص89.

(3)-قرمية دوني، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2016-2017، ص31.

تمويله على التبرعات النقدية التي يتلقاها، سواء كانت من المصرف أم من المدينين أم من غيرهم مثل مخصصات الزكاة، كما يعتمد على عوائد استثمار الأموال المتراكمة فيه[1].

الشكل رقم1.3: خدمات المصارف الإسلامية

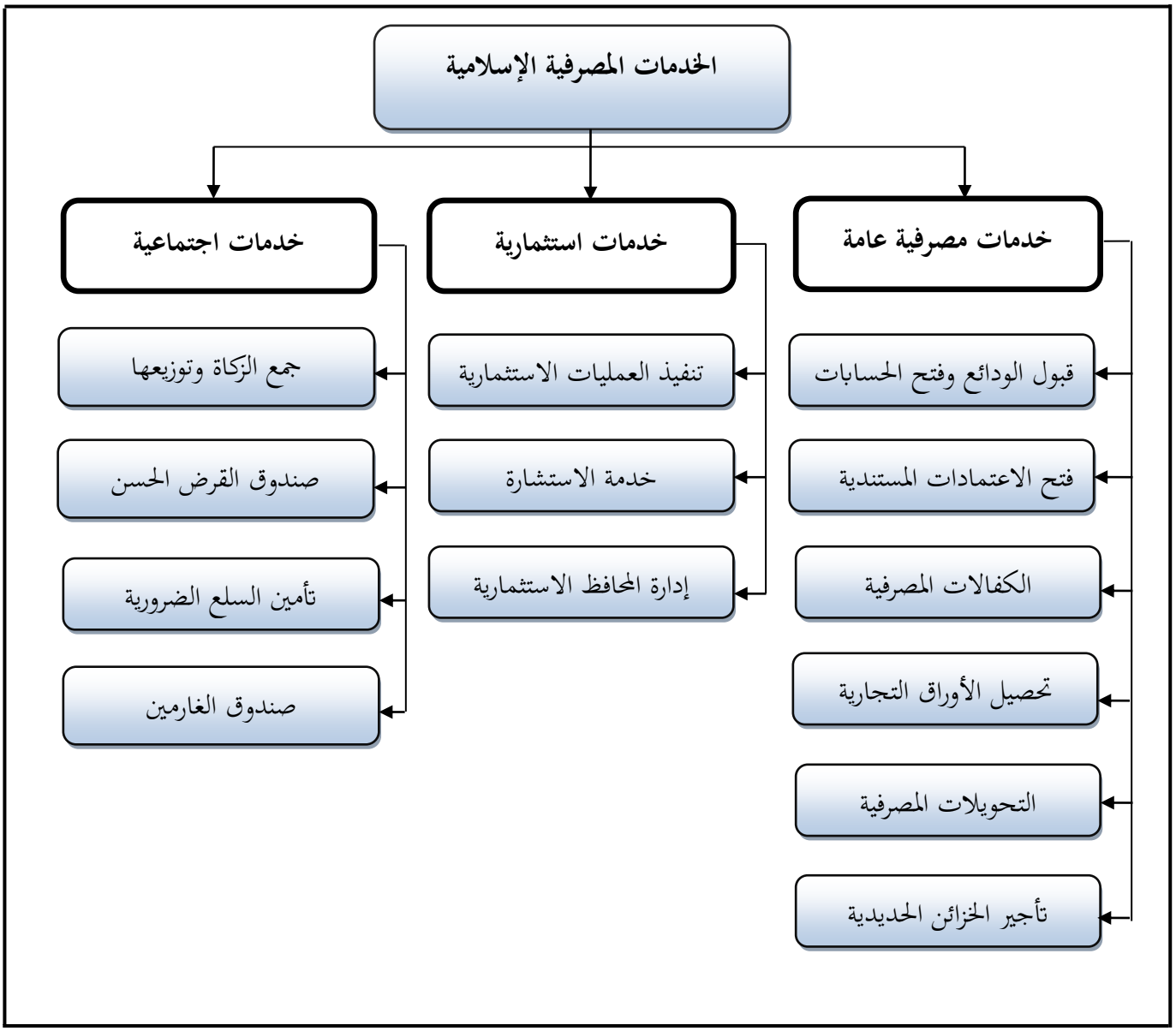

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المذكورة سابقا.

(1)-منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد 17، عدد 02، 2014، ص ص38، 39.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تعد المصادر المالية المحرك الأساسي للمصرف الإسلامي، ويقصد بها تلك المصادر التي تتدفق منها الموارد المختلفة للمصرف الإسلامي، وتشمل الموارد الداخلية المتأتية من داخل المصرف وموارد خارجية يتأتى بها من الوسط الخارجي، كما توجد موارد أخرى تعتبر كحلول يستخدمها المصرف للحصول على الأموال عند حاجته للسيولة، وفيما يلي تقديم لهذه الموارد.

أولا: مصادر داخلية: وهي المصادر التي يتأتى بها المصرف من المحيط الداخلي له وتشمل رأس المال، الاحتياطات، المخصصات والأرباح غير الموزعة، وهي كالتالي:

أ. رأس المال: هي تلك الأموال التي يتم جمعها من طرف المساهمين عند بداية تشغيل المصرف مقابل حصولهم على أسهم؛ يكون عددها محدود لكل مساهم بشكل صارم وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تنفي تمركز المال والثروات لدى عدد محدود من المساهمين أو غيرهم من الأفراد، يمكن توفير رأس المال في شكل حقوق ملكية أو في شكل دين، وذلك على حسب الوضع القانوني الذي يختاره المصرف [1].

ب. الاحتياطات: هو ذلك المقدار من الأموال التي تقتطع من الأرباح الناتجة للمصرف، والتي تعود ملكيتها للمساهمين، ذلك أن المصرف يقوم باقتطاعها من نصيب المساهمين من صافي الأرباح المحققة، والتي تدخل فيها أموال المودعين، أي أن نظام التوزيع في المصرف الإسلامي يقوم أولا بفصل نصيب المساهمين من الأرباح، وكذلك فصل حصة المودعين، ثم يقوم بعدها بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمله من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يحصل عليه المساهمين، والذي يعتبر الوعاء الذي تنشأ منه الاحتياطات. ويهدف المصرف من تكوين هذه الاحتياطات إلى دعم مركزه المالي، الحفاظ على سلامة رأس المال والمحافظة على قيمة مختلف ودائعه [2].

إضافة إلى الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به المصارف اعتمادا على تعليمات المصرف المركزي، تقوم المصارف الإسلامية بتكوين كل من احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح. وهما كالآتي:[3]

(1)-Elmehdi Majidi, référence susmentionnée, p39.

(2)-محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص160، 161.

(3)-أيمن صالح وآخرون، **دليل مصطلحات التمويل الإسلامي**، صندوق النقد العربي، مارس 2022، ص49.

1-احتياطي مخاطر الاستثمار: هو ذلك الاحتياطي الذي يُحتفظ به من حصة أرباح أصحاب حسابات المضاربة؛ وذلك بهدف حماية حساباتهم من الخسائر المستقبلية أو لغرض المحافظة على أرباحهم عند مستوى معين.

2-احتياطي معدل الأرباح: هو ذلك الاحتياطي الذي يُحتفظ به من الإيرادات العامة للمصرف قبل اقتطاع حصة أرباح حسابات المضاربة، وذلك بهدف زيادة حقوق أصحاب الملكية والمحافظة على مستوى عائدات الاستثمار.

ج. **المخصصات والأرباح غير الموزعة**: تعتبر المخصصات والأرباح غير الموزعة من المصادر الداخلية للأموال وهي:[1]

1-المخصصات: هي تلك المبالغ التي يتم خصمها من إيرادات المصرف، وذلك بهدف استخدامها في مواجهة النقص في قيمة الأصول أو لمواجهة التزامات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة. وتعتبر مخصصات مخاطر عمليات التمويل والاستثمار سواء العامة أو الخاصة من أهم أنواع المخصصات في المصارف الإسلامية.

2-الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح المتعلقة بالمساهمين والمحققة خلال السنة المالية، والتي ترحل إلى السنة الموالية لأغراض تحسبيّة، فهي بمثابة احتياطي اختياري، تتوفر للمصرف صلاحية احتجاز هذه الأرباح بناء على قرار من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة، تبقى هذه الأموال حقا للمساهمين وتعاد إليهم في حالة عدم استخدامها.

ثانيا: مصادر خارجية: تمثل الودائع المصرفية أهم موارد المصارف على الإطلاق سواء الإسلامية أو التقليدية، إذ تعد موردا خارجيا للمصرف الإسلامي وأساسيا لتمويل مختلف أنشطته الاستثمارية، ويمكن تعريفها كما يلي:

الوديعة: هي مبلغ من المال يحصل عليه المصرف من مودع معين ليصبح ملكا له، يلتزم المصرف برد مثله دفعة واحدة أو على دفعات بمجرد طلب المودع لها، أو وفق فترات زمنية محددة وبشروط متفق عليها في عقد الوديعة[2].

تعتبر الودائع بأنواعها المختلفة المصدر الرئيسي للأموال لدى المصارف الإسلامية، شأنها في ذلك شأن المصارف التقليدية، إلا أنه توجد اختلافات بين هذه الودائع يحكمها مبدأ درجة المخاطرة والعائد؛ فتكون إما على شكل ودائع

(1)-عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة الأولى، البدر الساطع للطباعة والنشر، 2021، ص(127-130).
(2)-محمد سامر عاشور، هيثم طاس، مرجع سبق ذكره، ص83.

الهدف منها تسيير الأعمال؛ وهي ودائع خالية من المخاطر ولا يتحقق عليها أي عائد، أو تكون على شكل ودائع الغرض منها تحقيق الأرباح؛ وهو النوع الثاني والذي يتمثل في ودائع الاستثمار والتي تتحمل المخاطر ويتحقق عليها عوائد[1]، وفيما يلي صفات وأنواع هذه الودائع:

أ. الودائع الجارية: وهي نوع من الودائع التي تمنح لمودعها الحق في سحبها متى يشاء بصورة نقدية أو باستخدام الشيكات أو من خلال أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين، يسمى هذا النوع أيضا بالحسابات تحت الطلب نظرا إلى أنه يسمح لصاحبه السحب منه عند الطلب. والتكييف الفقهي للودائع الجارية(الحسابات الجارية) التي توفرها المصارف الإسلامية في الوقت الحالي، هي أنها تكيف على أساس عقد قرض بين العميل والمصرف، وهو ما ذهب إليه أكثر الفقهاء الذين حاولوا إيجاد التكييف الشرعي للوديعة المصرفية[2].

ب. الودائع الادخارية: تدار الودائع الادخارية على أساس عقد مضاربة بين المصرف والمودع حيث يعتبر المودع رب المال ويمثل المصرف الإسلامي المضارب، تتمثل السمات المميزة لحساب التوفير في أنه يسمح للعميل بسحب أمواله في الوقت الذي يريد أو بإخطار مسبق، وعادة ما تكون الأرباح الناتجة أقل من تلك الناتجة عن حسابات الاستثمار الأخرى، قد يمنح المصرف عملاء هذا النوع من الحسابات بعض التسهيلات مثل: بطاقة الصراف الآلي، خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول، خدمات مصرفية مجانية عبر الانترنت، تحويلات من خلال أمر الدفع التلقائي...الخ[3].

تختلف هذه الودائع عن سابقتها بأنها تتقاضى عوائد؛ ويعتمد دفع العوائد على النتائج المالية للمصرف، الذي يمكن أن يقوم حسب ما يراه بدفع هبات إلى أصحاب هذه الودائع[4] ؛ وذلك إذا ما لم يتم إدارة هذه الودائع على أساس المضاربة وقام مودعها باشتراط إيداعها كقرض فحسب بهدف التوفير.

---

(1)-إبراهيم الكرسانة، **البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص4.

(2)-ميلود زنكري، **حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص ص26، 27.

(3)-Islamic Finance Services Board, International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance, **Financial safety Nets Striking a Balance between Shari'ah Requirements and the soundness of the Islamic Financial System,** IFSB, ISRA, Malaysia, 2017, p79.

(4)-إبراهيم الكرسانة، مرجع سبق ذكره، ص5.

ج. الودائع الاستثمارية: تعد الودائع الاستثمارية من أهم وأكبر الموارد المالية للمصرف الإسلامي، وتشمل مختلف الأموال التي يودعها أصحابها في المصرف الإسلامي بهدف المشاركة بها في تمويل عمليات استثمارية[1].

تدار هذه الودائع على أساس عقد المضاربة الشرعية والتي تحدد فيه نسبة الربح الذي يحصل عليه كل طرف لدى نظام المصرف، ولا يجوز تأخير هذا التحديد إلى نهاية الدورة المالية لما فيه من جهالة مفسدة للعقد. ونتيجة استحقاق هذه الودائع للربح عند تحققه تتحمل هي الأخرى خطر الخسارة، حيث يتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق، في حين تُحمَّل الخسارة إلى أرباب المال، في الوقت الذي يتحمل فيه المضارب خسارة جهده ووقته[2]. وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين:

1-ودائع استثمارية بالتفويض(عامة): تستثمر أموال هذا الحساب التشاركي في مشاريع مختلفة ذات آجال استحقاق متتالية تكون للمصرف الحرية في اختيارها، يتم حساب الأرباح وتوزيعها خلال عمليات الإغلاق المحاسبية التي يمكن أن تكون ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية[3]. وتسمى هذه الودائع بالعامة لأنها تستحق أرباحها من الربح العام للمصرف.

2-ودائع استثمارية بدون التفويض(خاصة): يتم من خلال هذا النوع من الحسابات توجيه أموالها إلى تمويل مجالات استثمارية بعينها، مثل الاستثمار في مجال الإسكان، أو صناعة الدواء...الخ، على أن يوزع العائد في هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية لكل مجال استثماري على حدة[4]، وتسمى بالودائع الخاصة لأنها تأخذ نصيبها من الأرباح الخاصة بذلك المشروع أو المجال الاستثماري.

يختلف حساب المشاركة الخاص عن حساب المشاركة العام في أنه يتم في حساب المشاركة الخاص تحديد طبيعة وطريقة الاستثمار وطريقة توزيع النتائج، على خلاف حساب المشاركة العام الذي تترك فيه الحرية لنظام المصرف[5].

د. ودائع المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى: هي تلك الحسابات التي تفتح لدى المصرف الإسلامي من طرف مصارف ومؤسسات مالية أخرى، قد يكون الهدف منها هو التعاون لتوفير السيولة للمصرف الإسلامي الذي يكون

(1)-محمد الطاهر قادري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص27.

(2)-رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية دراسة شرعية**، مرجع سبق ذكره، ص18.

(3)-François Guéranger, **Finance Islamique,** Dunod, paris, 2009 ,p129.

(4)-أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص83، 84.

(5)- François Guéranger, référence susmentionnée, p129.

بحاجة ماسة إليها، أو قد يكون الغرض من هذا الإيداع هو الحصول على عوائد نتيجة استثمارها أو بهدف تسهيل العمليات التحويلية والمقاصة[1].

هـ. شهادات الإيداع: تعد شهادات الإيداع المصرفية من المصادر المالية للمصرف الإسلامي متوسطة الأجل، يقوم المصرف الإسلامي بإصدارها في شكل عدة فئات وذلك لتشجيع مختلف شرائح المجتمع على اقتنائها والاستثمار فيها، كما يقوم المصرف بتحديد مدة الشهادة لأجل قصير إلى متوسط ابتداء من 06 أشهر[2].

ثالثا: مصادر أخرى: وتشمل هذه المصادر ما يلي:

أ. الصكوك الإسلامية: وهي عبارة عن شهادة تصدر باسم المكتتب فيها وذلك مقابل المبلغ الذي أُكْتتب به، يكتسب صاحبه حقا في ملك مشترك مع الغير؛ لذا فإن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك بل على ما يدل عليه وما يعبر عنه من أعيان وحقوق[3].

ب. أجور الخدمات: وتشمل مختلف العمولات والأجور والرسوم التي يتقاضاها المصرف الإسلامي نظير الخدمات المختلفة التي يقدمها لعملائه كخدمة تأجير الخزائن الحديدية، خدمات التحويل وغيرها من الخدمات القائمة على أساس عقد الوكالة، وتعد هذه الموارد بالنسبة للمصرف الإسلامي بمثابة مداخيل خاصة به لا يشترك في توزيعها مع أصحاب الودائع [4].

ج. حسابات الزكاة والتبرعات: تنص معظم أنظمة تأسيس المصارف الإسلامية على تكوين صندوق للزكاة، تتشكل موارده من خلال الأموال المزكاة من طرف المساهمين والمودعين في المصرف وغيرهم من خارج المصرف، لتقوم إدارة

(1)-حسام يحياوي، **مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في البنوك الإسلامية، تخصص: بنوك إسلامية، قسم: الاقتصاد والإدارة، كلية: الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص71.

(2)-قرمية دوني، مرجع سبق ذكره، ص27.

(3)-حمدي عبد الحميد عبد القادر، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية تطبيقية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص317.

(4)- هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص152.

مختصة بتوزيع هذه الموارد على مستحقيها من فقراء ومحتاجين[1]، كما يتم دفع المبالغ المستحقة على الزكاة والتبرعات لتمويل مختلف الخدمات الاجتماعية[2].

المطلب الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يتم توجيه الأموال المتاحة لدى المصرف الإسلامي لتمويل مختلف نشاطاته، ولعل النشاط الأساسي للمصرف الإسلامي هو النشاط الاستثماري؛ هذا النشاط الذي يعد جوهر الاختلاف الذي يميز المصرف الإسلامي عن غيره، إذ يمارس هذا الأخير نشاطه من خلال توليفة متنوعة ومتعددة من الصيغ والعقود الشرعية التي تضفو على جميعها الصبغة الشرعية. وفي هذا المطلب سنتعرض لمعظم الصيغ الإسلامية التي تمارسها المصارف الإسلامية.

أولا: عقود المشاركة: وتشمل ما يلي:

أ. عقد المشاركة: هي شكل من أشكال الشراكة بين طرفين على الأقل يتفقان من خلالها على الاشتراك في المال أو العمل أو الاثنين معا للقيام بنشاط محدد، والمشاركة فيما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة [3]. يتم تطبيق عقد المشاركة في المصارف الإسلامية من خلال دخول هذا الأخير في عملية مشاركة يكون العميل فيها بحاجة إلى التمويل، وبمقتضى ذلك فإن المصرف الإسلامي يساهم في رأس مال المشروع إما بالكامل وإما بنسبة معينة يُتفق عليها، وانطلاقا من ذلك تتحدد المشاركة في الربح أو الخسارة وفقا للضوابط الشرعية[4]. والمشاركة أنواع وهي:

1-مشاركة مباشرة: وتسمى أيضا بالمشاركة في تمويل صفقة معينة؛ وهي تلك المشاركة التي يدخل فيها المصرف الإسلامي كشريك في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، وتختص بنوع أو عدد معين أو عدد محدد من السلع (يتم فيها تصفية العمليات التجارية بسرعة)[5]، وكمثال عن المشاركة المباشرة: دخول المصرف الإسلامي مع أحد التجار في صفقة بيع الحلويات الرمضانية في الشهر المبارك.

(1)-قرمية دوني، مرجع سبق ذكره، ص27.

(2)-khoutem Ben Jdidia Daoud, Les Cahiers de La finance Islamique n°03, Ecole de Management Strasbourg, université de strasbourg, p16

(3)-rachid Zammar, Noureddine Abdelbaki, la microfinance islamique et la problématique financement des TPE, Recherches et Applications en finance Islamique, volume01, numèro01, 2017, p32.

(4)-إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية، مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، مرجع سبق ذكره، ص ص 142، 143.

(5)-مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص192.

2-المشاركة الدائمة: في هذا النوع من المشاركات يشارك المصرف الإسلامي شخصا أو أكثر في رأس مال إحدى المؤسسات التجارية أو الزراعية أو غيرها، فيستحق كل شريك من الشركاء نصيبه من أرباح تلك الشركة وتكون المحاسبة على الخسائر والأرباح بعد نهاية كل سنة مالية[1]، كأن يشتري المصرف أسهما لأحد الشركات.

3-المشاركة في رأس المال: وتسمى كذلك بالمشاركة المتناقصة، المنتهية بالتمليك، وهي الشركة التي يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن تؤول ملكية الشركة إليه بالكامل، وذلك بوعد منفصل عن عقد الشركة[2]. وهي المشاركة المعمول بها في مختلف المصارف الإسلامية.

ب. عقد المضاربة: وتعرف على أنها: عقد مشاركة بين طرفين على الأقل، الطرف الأول يتمثل في مدير الشركة وهو الذي يوفر رأس مال المضاربة (رب المال)، والطرف الثاني الذي يمثل العامل الذي يقوم بعملية المضاربة ويطلق عليه بالمضارب، يتم اقتسام الأرباح الناتجة بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي والتقصير من جانب المضارب[3]. وعمليا يطبق المصرف الإسلامي المضاربة بتوليه التمويل برأس المال، في حين يكون الطرف الثاني كشريك بخبرته في مجال المضاربة[4]. وهي نوعان مضاربة مطلقة ومقيدة:

1-المضاربة المطلقة: في هذا النوع من المضاربة لا يقيد صاحب رأس المال المضارب بنوع معين من التجارة أو بأشخاص محددين يتاجر معهم، أو بمكان وزمان يزاول فيه النشاط بهذا المال، وتسمى بحسابات الاستثمار العام في المصارف الإسلامية[5].

2-المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يقيد فيها رب المال المضارب بجملة من الشروط المقبولة شرعا، حيث يتعين على المضارب عدم العمل إلا في إطارها، مثل: تقييده بنوع معين من البضاعة كالمتاجرة في السيارات[6].

---

(1)-مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص193.

(2)-عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره، ص264.

(3)-Samir Alamad, **Financial and Accounting Principles in Islamic Finance**, Springer Nature Switzerland AG2019, Switzerland, 2019, pp 106,107.

(4)-إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية، مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، مرجع سبق ذكره، ص141.

(5)-حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص242.

(6)-نوري موسى شقيري، مرجع سبق ذكره، ص180.

ج. عقد المغارسة: وتعرف على أنها: هي نوع من أنواع الشراكات التي تقع بين مالك أرض ليست بها شجر ورجل يتعهد بالعمل عليها وغرس شجر فيها، على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما بنسبة معلومة"[1]. يمكن للمصارف الإسلامية من خلال هذا العقد أن توفر الأرض وفسائل الشجر المراد غرسه للمزارع، ويقوم هو بالعمل اللازم مقابل جزء من الأرض بأشجارها وذلك حسب الاتفاق[2].

د. عقد المساقاة: هي شركة يقوم من خلالها مالك ثروة نباتية(الزرع والأشجار المثمرة) بتقديم ما يملك إلى عامل يتولى رعايتها وتنميتها(الري والسقي)، على أن يوزع ما ينتج عن ذلك بينهما بنسب شائعة متفق عليها[3]، من خلال هذه الصيغة يمكن للمصرف الإسلامي أن يتولى تمويل مشروعات الري واستصلاح الأراضي الزراعية لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والعميل عليه بالسقي والموالاة بخدمتها حتى تنضج الثمار[4].

هـ. عقد المزارعة: هي عقد يقدم من خلاله مالك أرض معينة عنصر الأرض والبذر إلى عامل(المزارع) ليقوم بالعمل عليها، على أن يكون ما يخرج من الأرض بينهما ووفق نسب متفق عليها[5]، يمكن للمصرف الإسلامي أن يوفر البذور والسماد وآلات الحرث للمزارعين، الذين توكل إليهم مهمة العمل عليها وتوفير الأرض مقابل حصة شائعة من الزرع[6].

ثانيا: عقود البيوع: وتشمل ما يلي:

أ. عقد المرابحة: هي عقد يتفق بموجبه طرفان على أن يبيع أحدهما(مؤسسة مالية إسلامية مثلا) إلى الآخر (عميل مثلا) موجودا(أصل) يكون مملوكا له بسعر معين متفق عليه (سعر الشراء مضافا إليها التكاليف المباشرة)، كما يشمل ذلك السعر ربحا معلوما متفق عليه[7]. وصورة المرابحة المصرفية هي أن يتجه أحد العملاء إلى المصرف الإسلامي طالبا

(1)-عبد الرحمن النجدي، مرجع سبق ذكره، ص180.

(2)-عبد القادر شاشي، العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، ماي 2012، ص17.

(3)-عبد الحليم غربي، **نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص43.

(4)-عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص155.

(5)-عبد الحليم غربي، **نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص42.

(6)- عبد القادر شاشي، مرجع سبق ذكره، ص14.

(7)-عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص112.

منه شراء سلعة موصوفة ووعده بشرائها، والذي يتولى بذلك شرائها نقدا ثم بيعها له على أقساط بثمن أعلى[1]. وتنقسم المرابحة من حيث الوعد بالشراء إلى:[2]

1-المرابحة الفقهية(العادية): وهي التي لا تتضمن وعدا بالشراء، وضمن هذا النوع من المرابحة يمتهن المصرف الإسلامي التجارة بصورة عادية ولهذا سميت بالمرابحة العادية، حيث يقوم بشراء سلع ثم يعرضها بعد ذلك للبيع بالمرابحة بثمن وربح متفق عليه.

2-المرابحة المصرفية (المرابحة مع الوعد بالشراء): كما تسمى أيضا بالمرابحة المركبة، وهي المرابحة التي تقترن بوعد من العميل بالشراء، حيث لا يقوم المصرف في هذا النوع بشراء السلع إلا بعد تحديد العميل لها وفقا لرغباته، وبعد توقيع وعد مسبق بشرائها منه، وعليه فهذا النوع من المرابحة مركب من عقدين: عقد ووعد بالشراء، وعقد بيع مرابحة.

ب. عقد السلم: يعرف على أنه عقد بيع موصوف في الذمة مقابل عوض عاجل [3] (أي أنه عقد يتم من خلاله بيع سلعة محددة الأوصاف، يتحصل من خلاله البائع على ثمن السلعة عاجلا على أن يسلمها للمشتري في المستقبل وفق الأوصاف المحددة)، تطبق المصارف الإسلامية عقد السلم من خلال إنشاء ما يسمى "بالسلم الموازي" وهو عقد يدخل من خلاله المصرف الإسلامي في عقد سلم مع أحد العملاء، وفي نفس الوقت يدخل في عقد سلم آخر مع عميل آخر، ليؤدي بذلك دور الوسيط بينهما[4].

ج. عقد الاستصناع: هو عقد يقوم من خلاله مشتري بطلب شراء منتج لم يصنع بعد من صانع، يتولى إنتاج ذلك المنتج وفق المواصفات المحددة باستعمال مواد أولية متوفرة لديه(يشترط أن تكون المواد الأولية من طرف الصانع)، ويشترط لصحة هذا العقد تحديد الثمن قبل بدء الصانع في التصنيع وأن يتم تحديد مواصفات السلعة بدقة[5]. والاستصناع في المصارف الإسلامية هو اتفاق بين المصرف والعميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم إنشاؤه بعد، على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري وتسليمه له في التاريخ المتفق عليه[6]. والمعمول به لدى المصارف

(1)-رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية دراسة شرعية**، مرجع سبق ذكره، ص32.

(2)-منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 02، 2009، ص19.

(3)-نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص134.

(4)-المرجع نفسه، ص138.

(5)-سماحة المفتي محمد تقي العثماني، **مقدمة في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الرواد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2019، ص135.

(6)-إبراهيم الكرسانة، مرجع سبق ذكره، ص13

الإسلامية هو العمل وفق صيغة الاستصناع الموازي، حيث يتعاقد المصرف كصانع مع عميل يود شراء سلعة معينة، والذي لا يتولى صناعتها بذاته وإنما يبحث عن صانع ليصنع له السلعة بالمواصفات والشروط المطلوبة، ليقوم بتسليمها للمشتري وفق الشروط المطلوبة مستفيدا من ربح يتمثل في الفرق بين سعر شرائها وبيعها[1].

د. عقد الإجارة: هي عقد على منفعة مباحة معلومة، يتم الحصول عليها تدريجيا من عين معينة أو موصوفة في الذمة وتسمى إجارة الأعيان، أو على عمل وتسمى إجارة الأعمال[2]. يقوم المصرف الإسلامي بتطبيق الإجارة من خلال قيامه بشراء أصول محددة وامتلاكها ثم تأجيرها لعملائه وذلك حسب حاجاتهم، بعقد متوسط أو طويل الأجل، يستفيد المستأجر من منفعة الأصل المستأجر خلال تلك المدة في حين يحصل المصرف على الأجرة[3]. حيث يمكن أن تكون هذه الإجارة تشغيلية لمدة معينة أو أن تكون منتهية بالتمليك[4].

1-الإجارة التشغيلية: في هذا النوع من الإجارة يستفيد المستأجر من تملك منفعة الأصل المستأجر ولكن يكون ذلك لمدة معينة فقط، حيث يقوم برد هذه المنفعة لمالكها الأصلي بعد انتهاء المدة، والذي يمكن له أن يقوم بتأجيرها مرة أخرى ولمستأجر آخر، أو للمستأجر نفسه إذا رغب في تجديد العقد[5].

2-الإجارة المنتهية بالتمليك: هي عقد إجارة مستحدث، يقتضي تملك منفعة الأصل في أول الأمر ثم تملك عينها في آخره، وذلك في مقابل تسديد مختلف الإيجارات المتفق عليها مسبقا والتي تعد بمثابة ثمنا للأصل[6].

ثالثا: القرض الحسن: هو عقد بين طرفين يدفع فيه أحدهما للآخر مالا لينتفع به ويرد بدله، يقوم المصرف الإسلامي بتقديم القرض الحسن لأحد عملائه في شكل مبلغ من المال يضمن العميل سداده دون تحمل أية أعباء زائدة عن أصل القرض المنتفع به، وتقدم المصارف الإسلامية هذه القروض عادة لتمويل المشاريع الإنمائية أو لتمويل أصحاب السمعة الحسنة الذين تعرضوا لعسر مالي...الخ[7].

---

(1)-عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص259.

(2)-يوسف بن عبد الله بن صالح، **أبحاث في قضايا مالية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار سليمان للنشر والتوزيع، بنك البلاد، الرياض، 2020، ص109.

(3)-عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2008، ص126.

(4)-محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص185، 186.

(5)-محمد عدنان عليان، **حماية الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص85.

(6)-وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية أساليب الاستثمار الاستصناع المشاركة المتناقصة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص26.

(7)-عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص125.

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها وأهم استراتيجيات تطويرها

تشهد المصارف الإسلامية تطورا كبيرا وانتشارا واسعا على مستوى مختلف نطاق العالم، إلا أن هذا الانتشار تَحُدّه عدة معيقات تجعل منها غير قادرة على العمل بالشكل وبالكفاءة المنتظرة، إذ تختلف جملة هذه المعيقات بين ما هو مرتبط بالمحيط الداخلي للمصرف، وبين ما تمليه الظروف الخارجية لمحيط العمل قانونية كانت أو سياسية أو ثقافية...الخ، كما قد تكون في شكل تحديات أخرى تختلف باختلاف المكان الذي ينشط فيه المصرف والظروف المحيطة به، على الرغم من هذه التحديات إلا أن المصارف الإسلامية وحسب ما يمليه واقعها فإنها يمكنها تجاوز مختلف العراقيل والحواجز التي تحد من تطورها وانتشارها، وذلك من خلال جملة الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية

انتشرت الصيرفة الإسلامية مؤخرا انتشارا واسعا شمل مختلف أنحاء العالم، إذ لم يعد ينحصر وجودها في الدول المسلمة فحسب؛ بل حتى تلك المصارف التقليدية سارعت في تبني هذه الصناعة في الكثير من الدول الغربية، في هذا المطلب سنتطرق إلى ما وصلت إليه الصيرفة الإسلامية في الفترة من (2012-2020م).

أولا: حجم الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية من إجمالي المالية الإسلامية: يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم1.1: حجم أصول المالية الإسلامية في العالم **الوحدة: بليون دولار أمريكي**

السنة/الأصول	الصيرفة الإسلامية	الصكوك	أصول الصناديق الإسلامية	أصول التكافل	المجموع
2012	1273.6	229.4	64.2	17.2	1584.4
2013	1283.7	245.3	68.9	18.3	1616.2
2014	1476.2	294.7	75.8	21.4	1868.1
2015	1496.5	290.6	71.3	23.2	1881.6
2016	1493.4	318.5	56.1	25.1	1893.1
2017	1557.5	399.9	66.7	26.1	2050.2
2018	1571.3	530.4	61.5	27.7	2190.0
2019	1765.8	543.4	102.3	27.07	2438.6
2020	1841.8	689.5	143.8	23.1	2698.2

Source: look to IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Reports (2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021).

الشكل رقم4.1: مساهمة الصيرفة الإسلامية في إجمالي الصناعة المالية الإسلامية

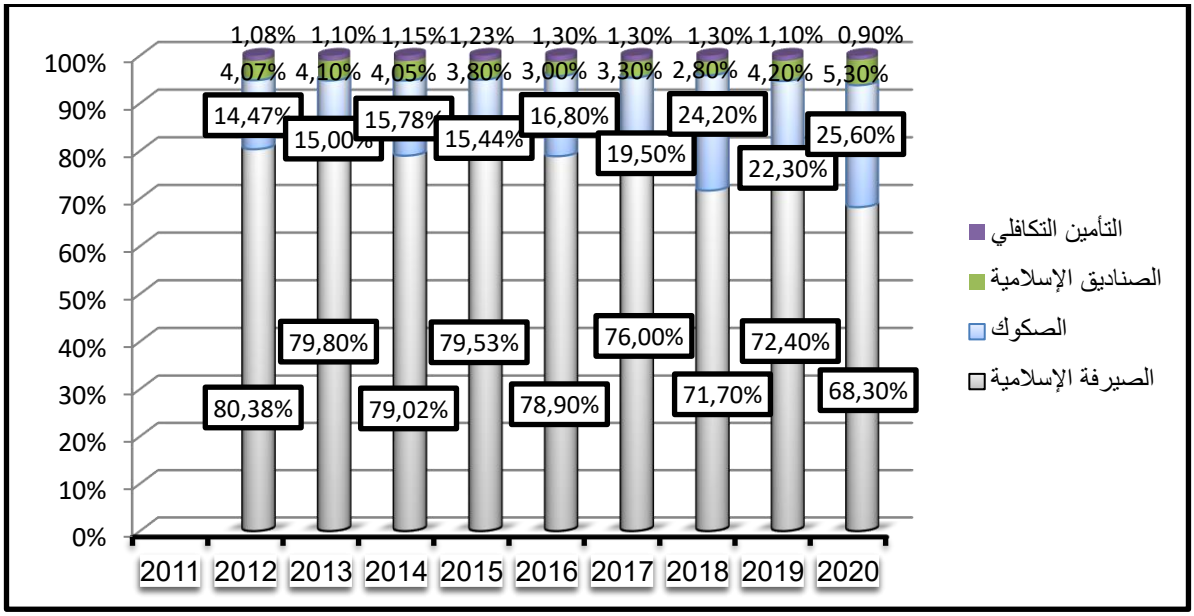

Source: look to IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Reports (2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021).

نلاحظ من خلال الجدول(رقم1.1) أن حجم الصيرفة الإسلامية في تزايد مستمر، حيث ارتفع من 1273.6 بليون دولار أمريكي عام2012م إلى 1841.8بليون دولار أمريكي لعام2020م، بمعدل نمو سنوي مركب قدر ب30.85%، كما يظهر من خلال الجدول أن حجم الصيرفة الإسلامية هو الأكبر من بين كل الأصول المالية الإسلامية، وهو ما يؤكده الشكل (رقم4.1) والذي يظهر بأن مساهمة الصيرفة الإسلامية في إجمالي الصناعة المالية الإسلامية تراوحت خلال مدة الدراسة بين حدود 68.30% و 80.38%، في الوقت الذي سجلت فيه كل من الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي نسب لا تتجاوز 15%، 5%، 1% على التوالي، وهو ما يؤكد الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي.

يمكننا أن نرجع سبب تطور حجم الصيرفة الإسلامية بشكل أكبر بكثير عن باقي الأصول المالية الإسلامية إلى أسبقية ظهور المصارف الإسلامية، وإلى حاجة الأفراد بالدرجة الأولى إلى التمويل والخدمات المصرفية دون الخدمات الأخرى (التأمين، الاستثمار في الصكوك أو في صناديق الاستثمار)، بالإضافة إلى أنه لا يخفى على أحد أن المصارف الإسلامية تحظى بالاهتمام الكبير والأكبر من طرف المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية في مختلف نطاق العالم وهو ما جعل انتشارها أسرع.

ثانيا: أعداد المصارف الإسلامية: حسب قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية بلغ عدد المصارف الإسلامية لعام 2020م 175 مصرفا إسلاميا وذلك في 21 دولة منتشرة في مختلف أنحاء العالم، إذ كما يظهر في الشكل (5.1) أن إجمالي عدد المصارف الإسلامية إلى عدد النوافذ الإسلامية قدر ب404 مصرفا ونافذة تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عام 2020م، كما يظهر لنا ذات الشكل تطور عدد مختلف المصارف التقليدية التي تزاول الصيرفة الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية والتي بلغ عددها 229 نافذة لعام 2020م، كما يوضح الشكل(6.1) انتشار المصارف الإسلامية من خلال ازدياد عدد فروعها التي وصلت إلى ما يقارب حوالي 30 ألف فرع عام 2020م.

الشكل رقم5.1: تطور عدد المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في 21 دولة في العالم للفترة (2013–2020)

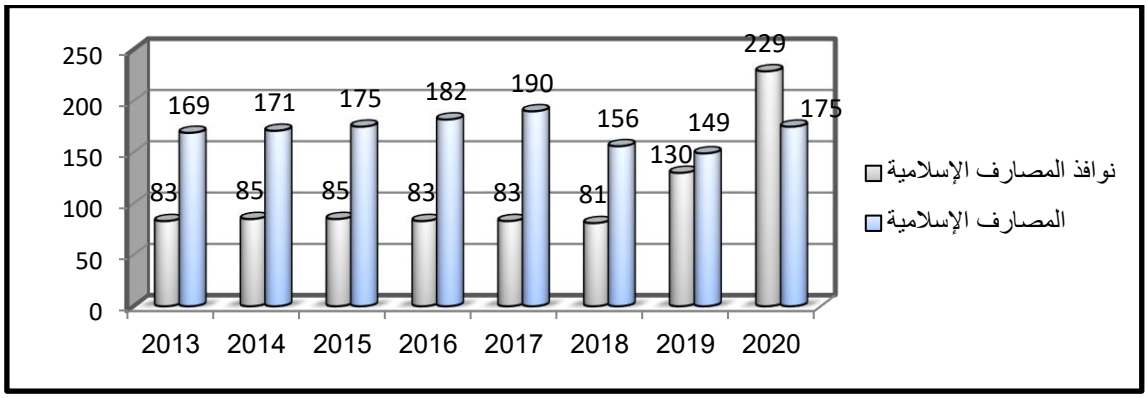

Source: IFSB, PSIFIS, selected Aggregated indicators, web site: https:///psifi_05.php, view date(04/04/2022).

الشكل رقم6.1: عدد فروع المصارف الإسلامية ب 21 دولة من العالم للفترة (2013–2020)

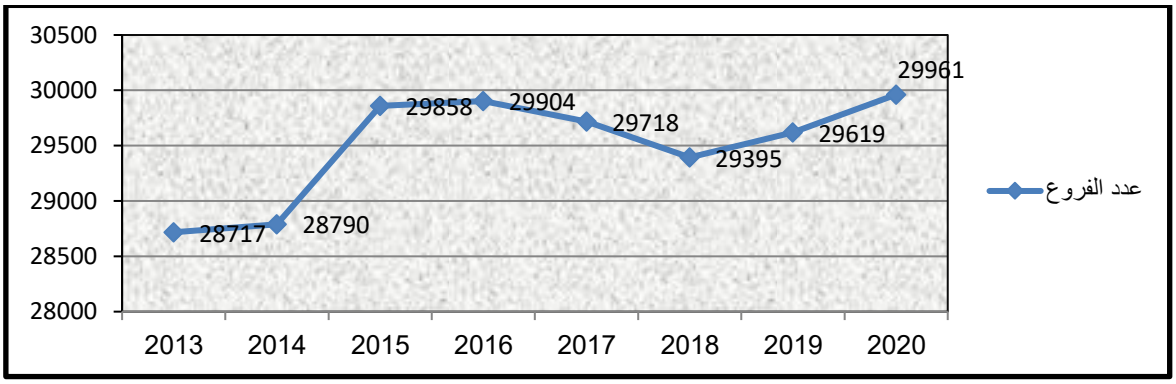

Source: IFSB, PSIFIS, selected Aggregated indicators, web site: https:///psifi_05.php, view date(04/04/2022)

ثالثا: تمركز الصيرفة الإسلامية في العالم: يظهر ذلك في الشكلين (7.1) و(8.1).

الشكل رقم7.1: حجم الصيرفة الإسلامية حسب المناطق الجغرافية في العالم

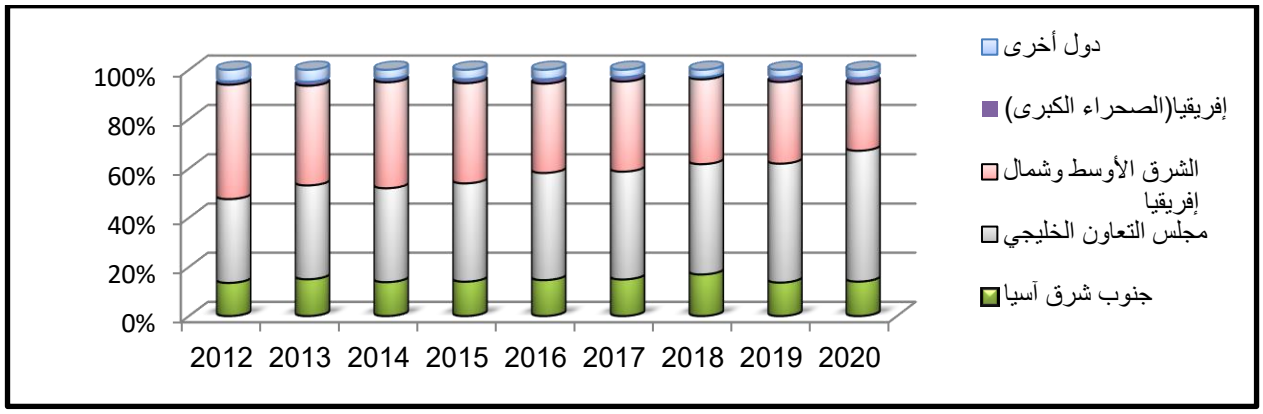

Source: look to IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Reports (2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021).

الشكل رقم8.1: نسب مساهمة الدول في الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية

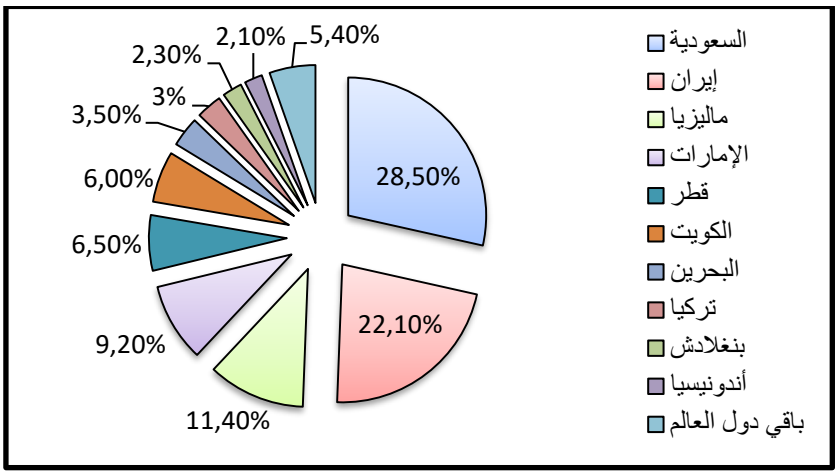

Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report2021, kuala Lumpur, Malaysia, June2021, p09.

نلاحظ من خلال الشكل (رقم7.1) أن حجم الصيرفة الإسلامية كان الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثم منطقة مجلس التعاون الخليجي، أقل منه في جنوب شرق آسيا وباقي الدول والأضعف في إفريقيا وذلك خلال الفترة (2012-2015م)، ثم من2016 إلى2020م تناقص حجم الصيرفة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل تزايد حجمه في دول مجلس التعاون الخليجي؛ والتي أصبحت تتصدر صناعة الصيرفة الإسلامية، في حين ظل حجم الصيرفة الإسلامية متوسط في منطقة جنوب شرق آسيا وباقي الدول وضعيف بالنسبة لمنطقة إفريقيا(الصحراء الكبرى)، إذ كما نلاحظ من خلال الشكل (رقم8.1) أن أكثر الدول مساهمة في الصناعة

المصرفية الإسلامية دولة المملكة العربية السعودية بنسبة 28.50% كدولة من دول مجلس التعاون الخليجي، تليها دولة إيران بنسبة 22.1% ثم ماليزيا بنسبة 11.4% ثم باقي دول الخليج (الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، بنسب:9.2%، 6.5%، 6%، 3.5% على التوالي)، ثم باقي دول العالم بنسبة إجمالية لا تتجاوز 3%، كما يظهر الجدول (رقم2.1) أفضل المصارف الإسلامية عالميا لعام 2020م والدول التي تنتسب لها هذه المصارف.

الجدول رقم2.1: أفضل المصارف الإسلامية في العالم عام 2020م

أفضل المصارف الإسلامية	اسم المصرف
أفضل مصرف مركزي في دعم التمويل الإسلامي	1-بنك الدولة الباكستاني.
	2-المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة.
	3-بنك نيجارا ماليزيا.
أفضل المصارف الإسلامية الخاصة	1-مصرف أبو ظبي الإسلامي.
	2-بنك ميزان(باكستان).
	3-بنك مسقط(عمان).
أفضل مصرف تجزئة إسلامي(مصارف متعددة الأغراض)	1-بنك دبي الإسلامي.
	2-بنك ميزان(باكستان).
	3-بنك سي أي أم بي الإسلامي(بنك عالمي متعدد الجنسيات).
أفضل مصرف استثمار إسلامي	1-بنك سي أي أم بي الاستثماري(متعدد الجنسيات؛ أنشأ لأول مرة بماليزيا).
	2-بنك الاستثمار الإسلامي سيتي(البحرين).
	3-بنك الاستثمار مايبنك(ماليزيا).
أفضل مصرف إسلامي جديد	1-البنك التجاري المتحد-تقوى-(دولة بنغلاديش).
	2-بنكMercantilek الإسلامي(نافذة إسلامية في دولة بنغلاديش).
	3-Midland bank salaam(نافذة إسلامية في دولة بنغلاديش).
المصرف الإسلامي الأكثر ابتكارا	1-بنك ميزان(باكستان).
	2- Bankislami الباكستاني.
	3-بنك أبو ظبي الإسلامي.

Source: look to: IFN, Islamic finance news special Awards report 2020 winners, july2021, p50.

المطلب الثاني: تحديات الصيرفة الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات والتحديات التي تقف حاجزا أمام انتشارها وتعد سببا لعدم كبر حجم نشاطها وتطورها، إذ تختلف هذه الأسباب باختلاف المحيط السياسي والاجتماعي والمالي لكل دولة، إذ لا يمكن قياس أسباب ضعف المصارف الإسلامية لدولة في شرق آسيا عن أسباب ضعفها لدولة في شمال إفريقيا، فلكل مصرف إسلامي أسباب داخلية وخارجية ساهمت في إعاقته عن النمو والتطور. وفي هذا المطلب سيتم ذكر أهم هذه التحديات.

أولا: التحديات الداخلية للمصرف الإسلامي: يمكن ذكر أهمها في الآتي:

أ. غياب التأهيل والتدريب اللازم للعاملين بالمصارف الإسلامية: تتميز صناعة الصيرفة الإسلامية بالتغير والتطور المستمر، ما يجعلها بحاجة ملحة إلى كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة ومواكبة لمختلف التطورات، من هذا المنطلق وجب على معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها المصارف الإسلامية التعاون فيما بينها لتكوين وبناء كوادر تتمتع بالمهارات الفنية المطلوبة، كما يجب على المصارف الإسلامية والمؤسسات الداعمة لها إيلاء الأهمية اللازمة لهذا الموضوع، وزيادة الاستثمار في العنصر البشري[1].

ب. قلة الأدوات والأساليب المصرفية الإسلامية:[2] لاتزال المصارف الإسلامية بحاجة إلى مزيد من الأدوات والمنتجات على الرغم من ابتكارها العديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية، فالتحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع من خلالها المزج والتوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض، ويترتب على نقص الأدوات والمنتجات مشكلتين اثنتين:

1- الاحتفاظ بجزء كبير من الودائع لمواجهة السحوبات النقدية المفاجئة لعملائها؛ مضحية في ذلك بالأرباح والعائدات التي من المفترض أن تنتج عن استثمارها، وذلك من أجل كسب ثقة عملائها؛

2-العمل والاستثمار بالاعتماد على الأدوات والمنتجات قصيرة الأجل وذات المخاطر الأقل فحسب، مثل صيغ المرابحة؛ مما جعلها تنحرف عن الرسالة والنهج التنموي الذي تهدف إلى تحقيقه.

(1)-إبراهيم الكرسانة، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2)-نغم حسين نغمة، رغد محمد نجم، مرجع سبق ذكره، ص 144.

ج. عدم قدرة المصرف الإسلامي على استثمار جميع الأموال المتوفرة لديه: إن قيام المصارف الإسلامية بحبس جزء من ودائعها في شكل احتياطي قانوني لدى المصارف المركزية دون عوائد مستحقة منها (بدلا من لو أنها قامت باستثمارها والاستفادة من عوائدها) يؤدي إلى الإضرار بقدرتها التنافسية من حيث إعطاء عوائد تنافسية للمودعين[1]، ولهذا تمنح الأولوية في الاستثمار لأصحاب الودائع الاستثمارية؛ لأن أرباب المال قاموا بإيداع أموالهم لغرض استثمارها وليس تعطيلها، ولكن أحيانا لا تمنح في بعض المصارف هذه الأولوية، ويكون هناك ظلم في عدم وضوح نسب توزيع الأرباح وغيرها، ويعود السبب في ذلك إلى وجود ضوابط يفرضها القانون على معدلات السيولة والجاهزية النقدية، والتي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار[2].

ثانيا: تحديات خارجية: أهمها ما يلي:

أ. غياب الرقابة الشرعية: يقتصر دور الرقابة الشرعية لدى العديد من المصارف الإسلامية في وضع تقرير للجمعية العامة للمصرف بسلامة وصحة المعاملات المالية له من الناحية الشرعية، وذلك بعد اطلاعهم على بيانات تلك المعاملات دفتريا فحسب، دون التأكد من أن تطبيقاتها العملية مطابقة فعلا لما تقتضيه الشريعة الإسلامية [3]. هذا الأمر انعكس سلبا على كفاءة المصارف الإسلامية من جهة، وعلى سمعتها وسط المجتمعات وثقتهم بها من جهة أخرى، فبذلك بات المنطلق الشرعي الذي تستند عليه المصارف الإسلامية مهددا[4].

ب. تحديات العولمة: يواجه العالم بأكمله اليوم عدة تطورات؛ فنجد العولمة بتأثيراتها الاقتصادية والمالية، ونجد حرية التنقل، حرية تقديم الخدمات المالية والتجارة فيها، حرية الاستثمار...الخ، وهذه التغيرات كلها تترجم وجود منافسة قوية وشرسة في جميع المجالات ووجود فرص كبيرة في تحقيقها، فبذلك تعتبر المصارف الإسلامية هي الأخرى أمام منافسة قاسية من طرف المؤسسات المالية التقليدية العملاقة لما تملكه من أسلحة وأدوات مالية تقليدية متطورة، لهذا وجب على المصارف الإسلامية تقديم خدماتها المصرفية مع مزيد من الإتقان والجودة والسهولة والسرعة، لكي تتمكن من جذب عدد أكبر من الأفراد المستثمرين منهم والمدخرين[5].

---

(1)-Muhammad Ayub, aforementioned reference, p479.

(2)-عماد عبد الرحمن بركة، **قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية وحلول مقترحة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص123.

(3)-أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008، ص16.

(4)-شوقي أحمد دنيا، **التمويل والمؤسسات الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص107.

(5)-المرجع نفسه، ص118.

ج. تحرير التجارة الخارجية للخدمات: لقد أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي إضافة إلى العولمة إلى إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة، وإلى إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات أجانب كانوا أم محليين، وهو ما ساعد على تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وأزال الحواجز أمام الأجانب في تملك المصارف المحلية لأية دولة، وهذا الأمر ذاته يعتبر تحدي للمصارف الإسلامية أمام المصارف التقليدية التي تملك خبرة كبيرة في تغطية الأسواق، إضافة إلى حجمها وعددها الهائل في العالم، وهو ما يحتم على المصارف الإسلامية زيادة كفاءتها وتحسين أدائها لضمان بقائها في الساحة المصرفية[1].

د. التطبيقات المالية للتكنولوجيا الحديثة: لقد نتج عن التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغيير أنماط العمل المصرفي وتطويره، وهو ما مكن معظم المصارف التقليدية من الاستفادة منه، من خلال مختلف التقنيات الحديثة في هذا المجال وهو ما ساعدها في تطوير منتجاتها وتوسيع حجم نشاطها لتتمكن من الوصول إلى عدد أكبر من العملاء، بالموازاة نجد المصارف الإسلامية هي الأخرى حاولت مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، إلا أنها لم تتمكن من تقليص الفجوة بينها وبين المصارف التقليدية التي تسايرت بسرعة مع هذه العولمة، الأمر الذي يؤثر بالضرورة على ميزتها التنافسية[2].

هـ. الاندماج المصرفي: لقد فرض انتشار العولمة المالية وتحرر التجارة وانفتاح الأسواق على معظم المصارف العالمية الاندماج فيما بينها؛ وذلك بغية الحفاظ على مكانتها السوقية وميزتها التنافسية وتخفيض المخاطر المصرفية التي تنتج عن نشاطاتها، وهو ما جعل المصارف الإسلامية هي الأخرى تجد ذاتها مجبرة أمام ضرورة الاندماج مع مصارف أخرى، لكنها تجد في ذات الوقت صعوبة في القيام بذلك، بسبب غياب التنسيق والتعاون الاقتصادي والمصرفي واختلاف التوجهات التشريعية والقانونية المنظمة للعمل المصرفي بين الدول التي تنشط بها المصارف الإسلامية، الأمر الذي يشكل لها نقطة ضعف أمام المصارف التقليدية؛ التي تستطيع استغلال هذه الفرصة في النفوذ والتوسع أكثر في الأسواق المصرفية والعربية والإسلامية بمجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية[3].

---

(1)-ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص46، 47.

(2)-المرجع نفسه، ص ص50، 51.

(3)-عبد السلام طبيبل، **كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل3 من طرف المصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017-2018، ص38.

و. تحديات السيولة وإدارة النقد: وتشمل ما يلي:

1-مشكلات مرتبطة بالجانب الشرعي: [1] لا تملك مختلف المصارف الإسلامية الحرية في القيام بأي عملية حتى لو كانت مربحة للغاية، ذلك أنها محكومة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو الفرق الذي يشكل نقطة الاختلاف بينها وبين المصارف التقليدية. ومن القيود والصعوبات الشرعية التي تواجه إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ما يلي:

- القيود الشرعية على بيع الديون؛ والتي تمثل جزءا كبيرا من أصول المصارف الإسلامية، وهو الذي يشكل مصدر قوة المصارف التقليدية والتي تعتمد عليه عند حاجتها للسيولة، في حين لا يمكن للمصارف الإسلامية استخدامه؛
- اللجوء إلى مرابحات السلع الدولية رغم بعض الاختلافات الشرعية في صحتها.

2-مشكلات متعلقة بالإطار القانوني: تتمثل إحدى مشكلات التمويل الإسلامي في عدم وجود سوق ما بين المصارف يسمح للمؤسسات المالية الإسلامية بإدارة مشكلة السيولة قصيرة الأجل، فالمصارف الإسلامية ليس لديها مقرض يُلجأ إليه كملاذ أخير[2]، ففي الوقت الذي تحصل المصارف التقليدية عند حاجتها الملحة للسيولة على قروض من مصارفها المركزية، لا يتاح للمصارف الإسلامية المجال للاستفادة من تلك القروض لأنها غالبا ما تكون مصحوبة بسعر الفائدة المحظورة شرعا، وهو ما يجعل المصارف الإسلامية تكون مجبرة على الاحتفاظ باحتياطي أعلى من السيولة عما هو عليه في مثيلاتها التقليدية، وهو ما يجعلها تحبس ذلك الجزء من الأموال التي يفترض أن يتم استثماره والحصول على عوائد منه [3].

(1)-عمر بوجميعة، **دور الهندسة المالية في تطوير آليات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية لبعض التجارب-**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي-البليدة02-، الجزائر، 2020-2021، ص ص102، 103.

(2)-Benhalima Abdelkader Aziz, **Finance éthique et moralisation de l'activité financière cas : la finance islamique,** thèse présentée pour l'obtention du garde de docteur en science, science économiques, Gestion bancaire, université Djilali Liabes Sidi-bel-Abbess, 2017-2018, p146.

(3)-عمر بوجميعة، مرجع سبق ذكره، ص103.

ثالثا: تحديات أخرى: وتشمل ما يلي:

أ. تعدد الفتاوى والآراء الفقهية في جوانب المعاملات المالية: تشهد الصيرفة الإسلامية اجتهادات فقهية كثيرة ومتعددة من طرف هيئات الرقابة الشرعية لمختلف المصارف الإسلامية؛ فنجد هناك العديد من الآراء الفقهية والفتاوى الشرعية لدرجة تناقضها أحيانا، حيث نجد أن معظم المسائل الفقهية تبنى بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الأحيان إلى درجة التساهل والتفريط، إذ نجد أن هذه الآراء والفتاوى تبنى على التيسير أحيانا وعلى مسايرة الواقع أحيانا أخرى، وعلى الضرورة تارة، والحاجة التي تنزل منزلة الضرورة تارة أخرى، فالتخلي عن الثوابت والقطعيات لا يدخل ضمن التيسير الذي تسمح به الشريعة الإسلامية، ومسايرة الواقع لا يكون إلا بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لا التخلي عنها. ومن أهم القضايا التي تبين تعدد الآراء والفتاوى ما يلي: معاملة المدين المماطل، كيفية إصدار خطاب الضمان المصرفي، المتاجرة في العملات الأجنبية[1].

ب. وجود شكوك حول أساس عمل المصارف الإسلامية: إن تقارب نسبة الربح في منتجات المرابحة والمشاركة وغيرهما مع سعر الفائدة دائما أو في الغالب، أثار شكوك مختلف فئات المجتمعات حول شرعية عمل هذه المصارف والأساس الذي تقوم عليه، وهو ما جعلهم يرون أن المصارف الإسلامية هي مجرد مصارف ربوية قامت بتغيير اسمها فحسب، إضافة إلى أن الارتباط بين هامش الربح وأسعار الفائدة العالمية في مختلف صيغ وعقود المصارف الإسلامية زاد الأمر أكثر تعقيدا، خصوصا وأن المصارف الإسلامية تعمل على إيجاد حيل قد لا تكون مقبولة شرعا لإدخال عنصر يؤدي إلى تغيير عائد الاستثمار عندما تتغير أسعار الفائدة الدولية[2].

ج. النظم المحاسبية الرقابية وإدارة المخاطر: على الرغم من إيمان المصارف الإسلامية بحاجتها إلى تبني ومسايرة معايير المحاسبة الإسلامية العالمية إلا أنه لم يتم الالتزام بتلك المعايير، حتى بعد إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى إلى ذلك، إذ لاتزال هذه المصارف تعاني من ضعف أدوات القياس ووسائل الرقابة الداخلية على المخاطر، فضلا عن عدم امتلاكها لأدوات إدارة المخاطر بشكل كاف، كما تعاني كذلك محاسبة هذه المصارف من التقليد والمحاكاة لمحاسبة المصارف التقليدية على الرغم من اختلاف أساس العمل بينهما، وهو ما

(1)-فيصل شياد، **المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة- الجمهورية اللبنانية، 2015، ص ص179، 180.

(2)-عماد عبد الرحمن بركة، مرجع سبق ذكره، ص119.

يجعل الصيرفة الإسلامية لن تحظى بالقبول في الأسواق العالمية، وستنخفض قدراتها التنافسية على المدى الطويل ما لم تتمكن من حل هذه المشكلة[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية حاليا خصوصا في ظل انتشار التكنولوجيا والعولمة وتحرر الأسواق إلا أن هذه الأخيرة لديها العديد من الفرص لتخطي هذه التحديات؛ بالأخص وأن عملها ينبني على أسس ربانية محكمة، كما أنها تمتلك العديد من المميزات التي بإمكانها استغلالها لإحداث الفرق في ميزتها التنافسية، وخلق قيمتها المضافة ومكانتها في السوق المصرفية، وفيما يلي أهم الاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها كحلول لتجاوز مختلف المعيقات التي تحد من نشاطها.

أولا: الاستراتيجيات الداخلية للمصرف الإسلامي: تشمل ما يلي:

أ. الابتكار والتطوير ضمن مسمى الهندسة المالية: إن من الاحتياجات الأساسية للمصارف الإسلامية امتلاكها توليفة متنوعة من الأدوات والمنتجات، التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لمختلف ما تتطلبه التغيرات الاقتصادية، وهو ما يمكن أن تتيحه لها الهندسة المالية؛ والتي تساعد على إيجاد منتجات تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وحل مشكلة السيولة لديها وإدارة مختلف أنواع المخاطر بها (من خلال تنويع مصادر الربح) مما يمّكنها من دعم مركزها التنافسي في السوق[2].

ب. تفعيل الأساليب التمويلية المتعلقة بتمويل المشاركة على أنواعها والمضاربة: إذ تقوم هذه الأساليب التمويلية على قاعدة المشاركة في تحمل المخاطر بين الأطراف المشاركة؛ وهو ما يجعلها أكثر كفاءة في زيادة نتائج الاستثمار وأقدر على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، على خلاف التمويل بالمديونية الذي تعمل به المصارف الإسلامية اليوم (كبيع المرابحة للآمر بالشراء)[3].

(1)-منيرة بباس، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد67، ديسمبر2017، ص ص71، 72.

(2)-سعاد يوسفاوي، عبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 03، عدد 01، مارس2017، ص123.

(3)-أنس سليمان اغبارية، الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 8 و9نوفمبر 2019، ص187.

ج. مسؤولية المصرف اتجاه الموظفين:[1] مهما تقدمت العلوم والتقنية الحديثة ونظم ووسائل الاتصال وغيرها يبقى المورد البشري هو العنصر الفاعل في تحقيق أهداف أي منظمة، وسيظل هو الركن المهم في نجاح المصرف أو فشله، لذا وجب على المصرف الإسلامي الاهتمام بالمورد البشري من خلال ما يلي:

- بث روح العقيدة الإسلامية في نفوس الموظفين وتهيئتهم نفسيا لترويج الصيرفة الإسلامية عن علم وفقه؛
- تدريب الموظفين على دورات في الفقه الإسلامي ونوع المعاملات المالية والبيوع الحلال والبيوع الحرام؛
- تشجيع الأبحاث في كافة المجالات الاقتصادية وتحفيز الفائزين، وإقامة الندوات لرفع الهمم وزيادة الجهد.

د. تبني مفهوم التسويق الحديث:[2] تتلقى المصارف الإسلامية منافسة حادة وقوية من المصارف التقليدية، وهو ما جعلها تتبنى التسويق الحديث كأحد الركائز الاستراتيجية للمحافظة على أسواقها المحلية، والتمكن من التغلغل في الأسواق الإقليمية والدولية. وذلك من خلال:

- إعداد استراتيجية تسويقية طويلة المدى هدفها تحقيق رغبات عملاء المصرف الإسلامي وكسب رضاهم بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وهو ما يجعل منه كيانا تسويقيا بامتياز؛
- إتباع استراتيجية الإعلان والدعاية للتعريف برسالة المصرف ومنتجاته المتنوعة ومدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالاعتماد على وسائل الاتصال المختلفة والوسائط التكنولوجية الحديثة؛
- القيام بدراسات دورية للسوق المصرفية بغية مراقبة التغيرات والتطورات الحاصلة فيها واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة؛ وذلك من خلال معرفة آراء العملاء عن خدمات ومنتجات المصرف المقدمة لهم لتحديد النقائص ومعرفة الاحتياجات الجديدة.

ثانيا: الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة تحديات العولمة: أهمها ما يلي:

أ. الصيرفة الشاملة: [3] تقوم استراتيجية المصارف الشاملة على التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعني ألاّ يحصر المصرف نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة من القطاعات، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تعتمد على ما يلي:

(1)-شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سبق ذكره، ص ص50، 51.

(2)-عبد السلام طبيبل، مرجع سبق ذكره، ص ص40، 41.

(3)-نبيل بهوري، التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة المصرفية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 71، 2018، ص115.

- المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم القروض المصرفية؛
- إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي، شركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السماسرة؛
- القيام بالوساطة التجارية والتعامل في أسواق الصرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية؛
- تقديم القروض الجماعية والمتاجرة بالعملة.

ب. استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة:[1] تهدف المصارف الإسلامية إلى المحافظة على ميزتها التنافسية محليا وخارجيا، ولكي تستطيع تحقيق ذلك لابد لها من مواكبة التطور التكنولوجي ضمن استراتيجية ترتكز على ما يلي:

- زيادة الاستثمار في مجال التكنولوجيا بما يمكن من إحداث نقلة نوعية في مجال استخدامات المصارف الإسلامية للتقنيات الجديدة؛
- تسليط الضوء على الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تجد فيها المصارف الإسلامية ميزة تنافسية؛
- إعداد وتدريب وتنمية مواردها البشرية على التعامل مع التقنيات الحديثة المختلفة بكفاءة.

ج. بعض الحلول لتجنب تحديات العولمة المالية على الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: أهمها ما يلي:[2]

- تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، وتشجيع أعضاء الرقابة الشرعية على حضورها؛
- ضرورة إطلاع المصارف الإسلامية على الدراسات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية والمالية، الجامعات، المراكز البحثية ودور الإفتاء والتنسيق مع هذه الهيئات لذلك؛
- ضرورة قيام أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بخرجات ميدانية وعدم الاكتفاء بإصدار الفتاوى والقرارات من وراء المكاتب؛
- لتخطي المصارف الإسلامية تحدي تعدد الفتاوى بين هيئات الفتوى يجب ما يلي:
  - الاعتماد على الدليل الشرعي المعمول به في كل دولة، والذي يحدد مذهب واحد للتطبيق المحلي واختيار الراجح من آراءه؛

(1)-وسيلة واعر، استراتيجيات نمو المصارف الإسلامية والمخاطر التي تواجهها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلد 100، 2020، ص88.

(2)-لحسن فوضيل، عديلة خنوسة، **استراتيجية حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مع الإشارة إلى تجارب مجموعة من الدول الإسلامية**، كتاب الملتقى العلمي الوطني الأول حول: الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، المدرسة العليا للتجارة –القليعة– الجزائر، 22جانفي 2020، ص316.

- التزام منهج الاجتهاد المبني على قواعد رفع الحرج، وسداد الذرائع، والأخذ بقاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح وغيرها من القواعد الكلية.

د. ضرورة التكامل الوظيفي بين السوق المالي الإسلامي والمصارف الإسلامية: تعد السوق المالية الإسلامية الدعامة الأساسية للمصارف الإسلامية التي تساعدها في توسيع استثماراتها وابتكار أدوات وأوراق مالية إسلامية قابلة للتسييل، إذ تعتبر الحافز القوي لها في إصدار منتجات(متوسطة وطويلة الأجل) تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعدها في تنويع أوعيتها وصيغها التمويلية وتطوير استثماراتها بما يخلق التوازن بين مواردها قصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل، كل هذا يولّد حتمية توفر سوق مالي إسلامي لدعم الصيرفة الإسلامية [1].

هـ. تحقيق التعاون المصرفي الإسلامي: تشكل ظاهرة الاندماج المصرفي صعوبة أمام المصارف الإسلامية من خلال ما يشهده محيطها المصرفي من قلة الاندماجات فيما بينها، والسبب في ذلك يعود إلى تباين الأنظمة المصرفية والمالية بين مختلف الدول العربية والإسلامية، وهو ما لا يترك المجال أمامها إلاّ للبحث عن التعاون والتحالف فيما بينها، عن طريق تحالفات استراتيجية ثنائية أو متعددة الأطراف لتطويرها على المستوى المحلي الإقليمي والدولي، والضغط على الهيئات الرقابية والسلطات التشريعية في مختلف الدول التي تنشط فيها، من أجل تقريب النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأنشطة المالية والمصرفية بما يناسب العمل المصرفي الإسلامي، مع ضرورة تفعيل وتنشيط دور المنظمات الإقليمية والدولية الإسلامية التي تهتم بالقطاع المصرفي[2].

ثالثا: استراتيجيات أخرى: تتمثل أهمها في الآتي:

أ. تفعيل القرض الحسن وبرامج المسؤولية الاجتماعية الأخرى: لتعزيز القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية وتحسين صورتها في المجتمعات بين مختلف فئاته، وجب عليها الانفتاح على مختلف الصيغ التمويلية الاجتماعية والتكافلية، فتمويل ورعاية فئات معينة من المجتمع يجعل نشاطها ذو سمة مميزة ومختلفة عما هو موجود في النظام التقليدي، فالمصارف التقليدية لا يمكنها منح قروض حسنة ولا تهتم كثيرا بالجوانب الاجتماعية؛ وإن حدث ذلك

(1)-حمزة طيوان، ماجدة مدوخ، متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 08، عدد 02، 2021، ص ص869، 870.

(2)-عبد السلام طبيبل، مرجع سبق ذكره، ص42.

فهدفها يكون ربحي تسويقي لا يستند إلى مرجعية دينية، ويكون غرضها من ذلك اكتساب السمعة التجارية وتحسين بيئة الأعمال وزيادة القبول الاجتماعي للأنشطة المولدة للقيمة[1].

ب. الاستفادة من نسبة السكان المسلمين عبر العالم: يبلغ عدد السكان المسلمين في العالم ما يقارب مليار مسلم أغلبهم لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها، من هذه المنطلقات توجد فرصة أمام المصارف الإسلامية يمكن استغلالها والاستفادة منها لجذب أكبر عدد من العملاء المسلمين، خصوصا أنه لا يخفى عن أي مسلم في العالم حرمة الربا والتعامل بها في تمويل احتياجاتهم المختلفة، وهو ما يجعلهم يرفضون رفضا تاما التعامل مع المصارف التقليدية، وهي الفرصة الكبرى التي يمكن أن تكسب المصارف الإسلامية ميزة تنافسية إذا ما أحسنت اقتناصها[2].

ج. الاهتمام بالتنمية القروية: ويكون ذلك من خلال:[3]

- توسيع الانتشار الجغرافي للمصارف الإسلامية والتي تتمركز في المدن فحسب لتشمل القرى، وهو ما يساهم في نشر الوعي المصرفي بين سكانها ويساهم في تعبئة مدخراتهم؛
- تمويل أنشطة قروية مثل المقاولات والتعاونيات الصغيرة عن طريق صيغ التمويل المختلفة؛
- تنمية القطاع الزراعي، وذلك ب: تمويل استصلاح الأراضي، تشجيع وتنمية الزراعات القوتية، دعم الصناعات الزراعية، دعم التسويق الزراعي ودعم الإنتاج الحيواني، ودعم البحث العلمي في المجال الزراعي والحيواني؛ كل هذا من أجل الخروج من الصيغ المعمول بها في المصارف الحالية(بيع بالتقسيط، مرابحة، بيع آجل)، والدخول في صيغ المشاركات التي تعد المبدأ الأساسي التي تعمل به المصارف الإسلامية، كما يساعد تمويل القطاع الزراعي في المناطق القروية على تطبيق مبدأ الأولويات في التمويل، خصوصا أن المواد الغذائية تعد من الضروريات في الحياة، إذ سيساعد تمويل هذا المجال على خلق الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاجتماعي وحل العديد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول كغلاء الأسعار(التضخم).

(1)-فيصل شياد، مرجع سبق ذكره، ص197.

(2)_المرجع نفسه، ص ص200، 201.

(3)-عبد الغني العمومري، المخاطر والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية ومقترحات التطوير، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد67، ديسمبر 2017، ص84.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن للصيرفة الإسلامية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوظيف الطاقات الكامنة في المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي وسطه، وأنه على الرغم من وجود عدة أنواع من المصارف الإسلامية إلا أن جميعها تخضع لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الصيرفة الإسلامية لم تعد حكرا على المصارف الإسلامية فحسب، بل أصبحت صناعة تمارس حتى من قبل المصارف التقليدية في صور متعددة في إطار مفهومها وخصائصها.

كما توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية تحتاج للقيام بمختلف نشاطاتها ولخدمة عملائها وتلبية احتياجاتهم إلى مصادر تتأتى من خلالها بالأموال اللازمة لذلك، والتي تختلف ما بين مصادر داخلية تعود ملكية الأموال فيها للمصرف، ومصادر خارجية يتأتى المصرف فيها للأموال من خارجه، ومصادر أخرى يلجأ إليها المصرف عند حاجته و على حسب وضعية نشاطه، كما تساعد مختلف هذه المصادر المصارف الإسلامية من القيام بنشاطها الرئيسي، ألا وهو الاستثمار وفق مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أخيرا ارتأينا إلى دراسة واقع الصيرفة الإسلامية التي رغم تطور حجمها وانتشارها إلا أنها تواجهها العديد من التحديات؛ التي قمنا بتخصيص جملة من أهم الاستراتيجيات الممكنة لتطويرها (استراتيجيات داخلية، استراتيجيات مواجهة العولمة، واستراتيجيات أخرى)، والتي حسب رأينا أن أهمها هو تركيز المصارف الإسلامية على استراتيجية البحث والتطوير والاعتماد على التكنولوجيا، واستراتيجية الاستفادة من عدد السكان المسلمين في العالم؛ اللّذين لهما نتائج إيجابية في رفع مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية: كالشمول المالي الإسلامي والمساهمة في جذب مدخرات هذه الفئات والتقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثاني:

المدخرات وأساليب تعبئتها في المصارف الإسلامية

تمهيد

لما كانت وظيفة المصارف الإسلامية الأساسية تتجلى في الاستثمار كعملية ضرورية لاستمرار نشاطها، فإن عملية الادخار تعد تلك العملية الضرورية لبقائها، فالمدخرات هي مصدر الموارد المالية الأساسية للمصرف والتي تمكنه من إجراء وتمويل مختلف نشاطات الاستثمار به، فتلازم المصطلحان (الادخار، الاستثمار) دليل لكونهما عمليتان بذات الأهمية، لذلك نجد اهتمام المصارف الإسلامية بعملية الاستثمار يكون موازي وبنفس القدر بعملية الادخار.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار النظري للمدخرات وأساليب تعبئتها في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال التطرق أولا إلى ماهية المدخرات والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في عملية جذبها، من ثم التطرق إلى كيفية تقييم أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات بها.

المبحث الأول: ماهية المدخرات

المبحث الثاني: قنوات تعبئة المدخرات وعوامل جذبها في الجهاز المصرفي الإسلامي

المبحث الثالث: تقييم أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات

المبحث الأول: ماهية المدخرات

تعد المدخرات عنصرا هاما في حياة أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وتباين مستويات دخولهم، كونها ذلك العنصر الذي حث عليه شرعنا الحنيف وجاء بذكره القرآن الكريم والسنة النبوية؛ نظرا لما يوفره لهم من الحماية اتجاه تقلبات الأحوال الشخصية ولأهميته في ازدهار الحياة الاقتصادية للمجتمعات وتطويرها. وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث والذي سنتمكن من خلاله التعريف بماهية المدخرات والتعرف على ضوابطها وأهميتها.

المطلب الأول: مفهوم المدخرات

تباين الاقتصاديون في تعريف المدخرات من حيث علاقتها بالدخل وبالاستهلاك، لكن الشرع الكريم لم يترك شيئا في هذا الجانب إلا وبيّنه في مجال المعاملات المالية، وفيما يلي تقديم لبعض تعاريف المدخرات.

أولا: تعريف المدخرات: تعرف كالتالي:

التعريف الأول: الادخار هو عملية ترشيد النفقات وتوظيف المبالغ المتبقية منها، وهو عنصر بالغ الأهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية؛ لأجل هذا تحرص المصارف الإسلامية من خلال عقود المضاربة على استقطاب الأموال حتى لصغار المدخرين في شكل ودائع جارية كانت أو ادخارية[1].

التعريف الثاني: "الادخار هو جزء من الدخل غير المستهلك ويعبر عنه بالامتناع عن الاستهلاك أو الاستهلاك المؤجل، ويمكن ترجمته حسابيا وفق المعادلة التالية: $s= y-c$، حيث c الإنفاق، y الدخل المتاح للأسرة، s إجمالي الادخار"[2].

التعريف الثالث: الادخار هو عبارة عن نسبة معينة يتم اقتطاعها من الدخل شهريا كان أو يوميا؛ مع عدم استهلاكه لفترة زمنية معينة قد تصل إلى سنوات، وغالبا ما يكون اقتطاع المبلغ المدخر قبل البدئ في عملية استهلاك ما تبقى[3].

---

(1)-سناء جاسم محمد، هيثم عبد الخالق إسماعيل، دور المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات لتمويل أنشطتها المصرفية في العراق للمدة(2008-2012)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 13، عدد 45، 2018، ص133.

(2)-Fanie Joubert, Theo Vander Merwe, Household saving and wealth in south Africa, Journal of economic and management sciences, volume24, number01, department of economics college of economic and management sciences, university of south Africa Pretoria, south Africa,2021, p08.

(3)-زينة مزيان، **توعية فئة الشباب بأهمية الادخار سلسلة كتيبات تعريفية** (العدد08) موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021، ص05.

من خلال هذه التعاريف نجد أن:

- ركز التعريف الأول على ضرورة توظيف تلك المبالغ وهو العامل الوحيد الذي يفصل الادخار عن الاكتناز، كما أشار إلى أهمية المدخرات على مستوى المصارف الإسلامية باعتبارها من أهم مؤسسات استقطاب المدخرات؛
- أشار التعريف الثاني إلى أن الادخار ما هو إلا عبارة عن استهلاك مؤجل؛ وحسب رأينا أن هذا التعريف تطرق إلى جانب واحد من الجوانب التي يمكن أن تؤول إليها المدخرات، فقد لا توجه تلك المدخرات إلى الاستهلاك أساسا بل قد تكون استثمارا في المستقبل؛
- تطرق التعريف الثالث إلى أنواع الدخل وبالتالي أنواع المدخرات فقد يكون الدخل منتظما (بشكل شهري)، أو غير منتظم (بشكل يومي)، وأن الادخار ليس ما يتبقى من الدخل حسب ما يعتقده الجميع بل لابد أن يكون جزءا مقتطعا من الدخل قبل البدئ في استهلاكه.

أما التعريف الذي تتبناه الدراسة هو أن الادخار: عملية يتم من خلالها اقتطاع مبالغ مالية زائدة عن النفقات الضرورية من الدخول الحالية، وذلك بغرض الاستفادة منها في المستقبل عند الحاجة إليها (استهلاكها) أو بغية استثمارها وتنميتها.

ثانيا: الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي: يختلف النظر إلى الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي عما جاء في باقي الأفكار الاقتصادية الغربية؛ التي تباينت فيما بينها في تعريفه وتحديد العوامل المؤثرة فيه والمحددة له. وفيما يلي بيان عام وشامل أولا لنظرة الدين الإسلامي الحنيف عن عملية تكوين المدخرات وكيفية التصرف فيها والتصرف في الدخل المتاح للفرد.

قام الشرع الحنيف بترشيد الاستهلاك؛ فنهى عن التبذير والإسراف لما فيهما من إفساد لمصالح المجتمع كخلق التضخم، كما ذم المقترين لما يسببونه من كساد وانكماش في الاقتصاد، في المقابل أمر بالاعتدال والقوامة بينهما وذلك في قوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقْتِرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)(الفرقان:67)، فحتى لو كان الفرد لديه فائض في الدخل وقادر على الإنفاق والاستهلاك أكثر فلابد له من الاقتصاد لينتقل للادخار[1].

(1)_سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الثانية-إلكترونية، دار أبي الفداء، سوريا، 2015، ص35.

الشكل رقم1.2: معادلة الدخل في الفكر الاقتصادي الإسلامي

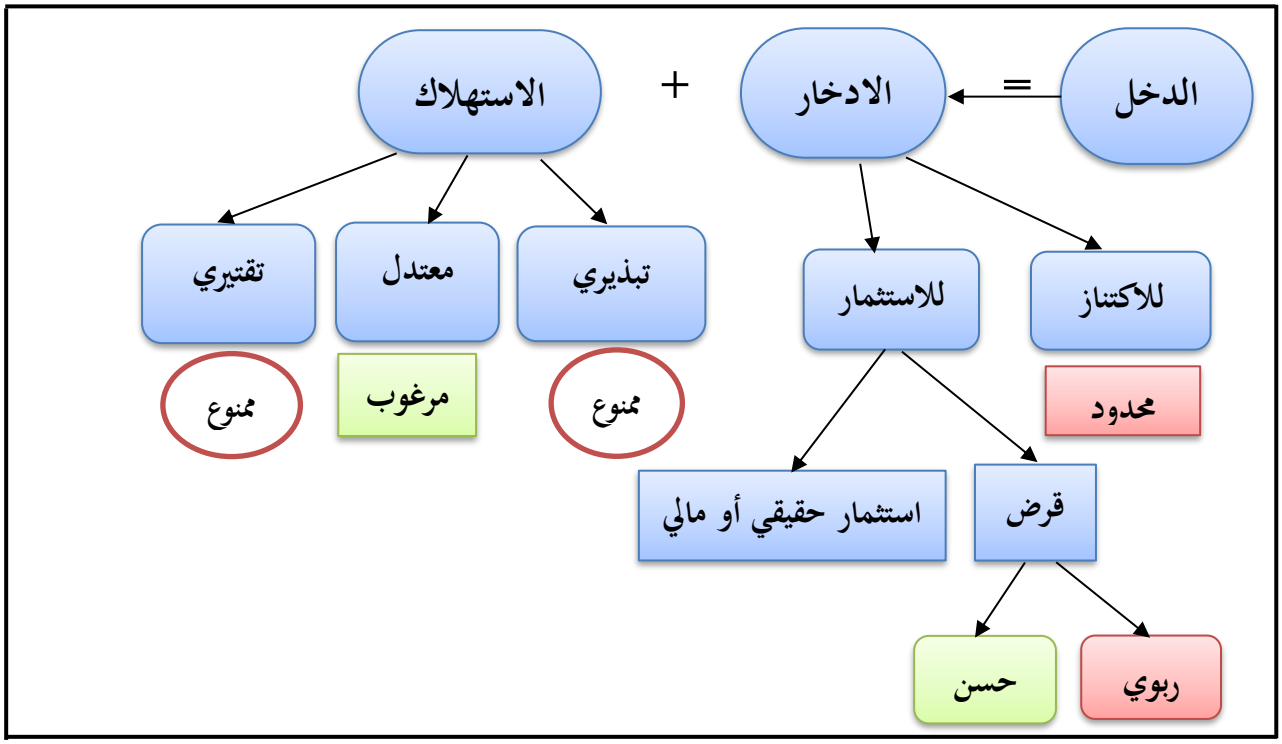

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

من خلال الشكل فإن: الدخل في الاقتصاد الإسلامي= الادخار الاكتنازي + (الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الاستهلاكي)، حيث أن الادخار للاكتناز المسموح به في الشريعة الإسلامية الغراء هو ذاته الحد الأدنى المعفى من الزكاة والذي يسمى نصابا(قيمة الأموال التي لم تبلغ حد النصاب)، والحكمة من إعفائه هو مقابلة الحاجات الضرورية المفاجأة في الحياة كالمرض...وغيره[1].

ثالثا: الادخار في الفكر الاقتصادي الغربي: توجد العديد من النظريات التي قامت بدراسة العلاقة بين الدخل والادخار والاستهلاك نذكر أهمها في الآتي:

أ. **المدرسة الكلاسيكية:** يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات، فالادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية ويرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة، وهناك علاقة طردية بينهما$S=S(i)$ [2]، فهم بذلك يعلقون أهمية كبيرة على علاقة

(1)_سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(2)_أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر1970-2005، مجلة الباحث، عدد06، 2008، ص130.

سعر الفائدة بمدخرات الفرد؛ ويرون أن العلاقة بين هذين المتغيرين (سعر الفائدة، المدخرات) هي علاقة طردية وعلى درجة كبيرة من الحساسية؛ وأن الفرد عندما يتخذ قرار بالاستهلاك أو الادخار فإنه يجري نوعا من المفاضلة بين منفعة الادخار في المستقبل وبين التضحية التي سيعانيها بسبب عدم إنفاقه(التخلي عن الاستهلاك) ذلك الجزء من الدخل في الوقت الحاضر[1].

ب. المدرسة الكنزية: (نظرية الدخل المطلق) حسب النظرية التي وضعها كينز(1936م) فإن المحدد الرئيسي للمدخرات هو الدخل المتاح، إذ شدد في هذا السياق على أن المدخرات ستزداد مع استمرار زيادة الدخل الحالي، كما تفترض هذه الأخيرة وظيفة للاستهلاك الذي يزيد فيها بمعدل متناقص مع زيادة الدخل. يمكن التعبير عن العلاقة الوظيفية بين الدخل والادخار كما افترضها كينز على النحو التالي: $S= y-c$ [2].

يرى كينز أن كل زيادة في الدخل سينتج عنها زيادة في الاستهلاك ويسمي كينز الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة محددة في الدخل " النزعة الحدية للاستهلاك"، إذ افترض كينز أن هذه النزعة تميل إلى التناقص مع الارتفاعات المتزايدة في مستوى الدخل وبالتالي عندما يزيد الدخل القومي فإن الاستهلاك والادخار سيزداد كلاهما في آن واحد[3].

ج. نظرية الدخل النسبي لديوزنبري: ظهرت هذه النظرية بفضل الاقتصادي "جيمس ديوزنبري"؛ الذي بفضل أبحاثه في العلاقة التي تربط الادخار والدخل توصل إلى أن: كل من الاستهلاك والادخار لا يخضعان للدخل المطلق كما جاء في نظرية كينز بل يحددهما ما يعرف بالدخل النسبي (يكون فيه الاستهلاك تابعا للدخل الجاري ولأعلى مستوى دخل للفترة السابقة)، وأكد ذلك ضمن تساؤله حول سلوك الأفراد في زيادة نفقاتهم الاستهلاكية رغم ثبات مستويات دخولهم أو تزايدها وذلك على المدى القصير، ففي كل مرة يوفقون فيها للوصول إلى مستوى استهلاك مرتفع جديد يعدلون مستوى استهلاكهم المستقل للفترات اللاحقة(يرفعونه). وقد فسر ذلك وأرجعه إلى احتكاكات أفراد المجتمع ببعضهم البعض وتأثرهم بمستويات استهلاكاتهم(التأثر بالأفراد التي تستهلك سلعا ذات جودة عالية)؛

(1)_زهرة بن يخلف، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية، بحث خاص بالملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، 2005_2006، ص04، متوفرة على الموقع الإلكتروني: http://www.neevia.Com، تاريخ الاطلاع(2023/10/03).

(2)-Daniel Aidoo-Mensah, Saving and income relationships among households: a Review of the literature, Agriculture socio-economics journal, volume XVIII, Number3, 2018, p134.

(3)_معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص230.

ضمن ما يعرف بأثر المشاهدة الذي لا يستطيع الأفراد حسبه التخلي عن مستوى استهلاكاتهم الجارية حتى ولو انخفض دخلهم المتاح[1]. ويمكن التعبير عن هذه النظرية بالعلاقة التالية: [2]

$$C_1= (c +bC_n)+(1-S)Y_{d1}$$

C_1: استهلاك كلي للفترة 1، C_n : أعلى مستوى لاستهلاك الفترة السابقة، Y_{d1} الدخل المتاح للفترة 1.

b: ثابت يمثل الجزء المرتفع من الاستهلاك السابق (مستقل عن الدخل الحالي) وهي محصورة بين 0 و 1.

يكون كل من الاستهلاك والادخار خلال الفترة الجارية مرتبطين بأعلى استهلاك للفترة السابقة bC_n.

د. نظرية الدخل الدائم: تم تطوير هذا النموذج بواسطة فريدمان(1957) وينص على أن ما يهم المستهلكين عند تحديد الإنفاق ليس دخلهم الحالي بل دخلهم الدائم، حيث يعتمد الدخل الدائم للأسرة على نظرتها لما ستكسبه طوال حياتها، فقد تؤدي البطالة المؤقتة إلى خفض مستوى الدخل الحالي إلى حد كبير(والذي وفقا لكينز من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنفاق لكن تأثيرها على الدخل الإجمالي مدى الحياة أقل أهمية بكثير)[3].

هـ. فرضية دورة الحياة: افترضها ألبرت أندرو وفرانكو موديلياني في عام 1963م، وفقا لفرضيتهم يكون لدى الفرد العادي تدفق دخل منخفض نسبيا في مقتبل وفي نهاية الحياة؛ ولكن في منتصف العمر يحافظ الفرد على مستوى متزايد قليلا من الاستهلاك طوال حياته، ولن تتجاوز القيمة الحالية لإجمالي الاستهلاك قيمة الدخل الإجمالي خلال العمر[4].

و. فرضية تايلور: اقترح تايلور نموذج لدالة الادخار ربط فيه ادخار الفترة الحالية s(t) بادخار الفترة السابقة(s(t-1 وبالتغير الحاصل في الدخل y(t-1) ; y(t)، ويمكن صياغة الدالة على الشكل التالي:

$$S(t)= \alpha S(t-1)+\beta(y(t)-y(t-1))$$

حيثα، β هما الميلان الحديان لكل من الادخار والدخل[5].

---

(1)_فايزة بودربالة، **إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر2000_2014**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، تخصص: نقود ومالية، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015_2016، ص ص45، 46.

(2)_المرجع نفسه، ص ص45، 46.

(3)-Andrew Gillespie, **Foundations of economic**, , third edition, oxford university press, united kingdom, 2014, p359.

(4)-International institute for science, Technology and Education, journal of economics and sustainable development, volume08, number06, 2017, p10.

(5)_أحمد سلامي، محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص138.

المطلب الثاني: مشروعية حفظ المدخرات وأهميتها

يعتبر الادخار من أهم المعاملات المالية التي جاء شرعنا الحنيف بمشروعيتها؛ بل حتى وأنه أمر بها في العديد من المواضع القرآنية وفي السنة النبوية؛ إذ جعل عملية الادخار محكمة بجملة من الضوابط الشرعية للاستفادة القصوى من أهميتها ودورها في حياة الأفراد والمجتمعات على أكمل وجه، وللانتفاع بما قد ينتج عنها من رواج وتطور للاقتصاد. وهو ما سيتناوله هذا المطلب من خلال التعرض إلى مشروعية الادخار في القرآن وفي السنة النبوية وعلى أهم ضوابطه، وأخيرا أهميته.

أولا: مشروعية حفظ المدخرات: سيتم تناول مشروعية حفظ المدخرات بما جاء به القرآن الكريم وما تناولته السنة النبوية وذلك من خلال الآتي:

أ. الادخار في القرآن الكريم: تقوم المعاملات المالية على أساس القاعدة الشرعية "الأصل في المعاملات الإباحة مالم يرد نص شرعي يحرمها" لذا اجتمعت المذاهب الأربعة على إباحة الادخار؛ ليس فحسب لأنه لم يرد ما يحرّمه؛ بل وأنه من تصرفات الأمم السابقة فقد قصه الله تعالى في كتابه عن عيسى عليه السلام أنه قال: "وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ"{آل عمران:50}، كما قص تعالى عن نبيه يوسف أنه قال لقومه "قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ"{يوسف:47}، لهذا نجد أن الشرع الحكيم لم يبق الادخار في إطار الإباحة فحسب بل نقله إلى إطار الوجوب ويتجلى ذلك في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقْتِرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا"{الفرقان:67}، فالآية تدل على وجوب التوسط في إنفاق الدخل وعدم تبذيره وبالتالي ضرورة ادخار بعضه[1].

كما قال تعالى: "كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِب الْمُسْرِفِينَ"{الأنعام_141}، أطّرت هذه الآية الكريمة ثلاثة أمور أساسية هي:

- الأول: مرتبط بالاستهلاك وإشباع الحاجات؛
- الثاني: متعلق بعدالة توزيع الثروات؛

(1)_حسام الدين خليل محمد، استثمار المدخرات ودور الصكوك الإسلامية في ذلك دراسة شرعية مقاصدية اقتصادية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مجلد 11، عدد 1، جامعة الشارقة، 2014، ص ص244، 245.

- الثالث: تحريم الإسراف وبالموازاة تشجيع لعملية الادخار[1].

ب. الادخار في السنة النبوية: جاءت الكثير من الأحاديث الشريفة للحث على الادخار: فقد قال عليه الصلاة والسلام: "رَحِمَ اللَّهُ امْرِأً اِكْتَسَبَ طَيِّبًا، وَأَنْفَقَ قَصْدًا، وقَدَّمَ فَضْلًا لِيَوْمِ فَقْرِهِ وَحَاجَتِهِ"، {رواه الهندي عن ابن النجار}، ففي الحديث حث على كل من: الكسب الطيب الحلال فقد قال عليه الصلاة والسلام "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا" {النووي الحديث العاشر}؛ وعلى ترشيد النفقات ومن ثم ضرورة الادخار لمواجهة ما قد يصيب الانسان مستقبلا، فقد روي عن النبي صلى الله عليه والسلم العديد من الأحاديث في إطار الحث على الادخار، وتحريم الادخار في أشياء محددة ثم إباحته بعد ذلك، كما في موضوع ادخار لحوم الأضاحي[2].

ثانيا: ضوابط الادخار: حث الشرع الحنيف على ضرورة الادخار وفق الضوابط التي جاء بها، من وسطية في الإنفاق وعدم التبذير والإسراف فقال تعالى: "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا"{الإسراء،29}[3]، إذ يمكن تلخيص الضوابط التي تحكم عملية الادخار في الإسلام وتأطره في جملة الضوابط التالية:

أ. لا يحل للمسلم أن يدخر ما تحت يده من غير الحلال أو مما خالطه الحرام: ويعني ضرورة أن تكون الأموال التي يدخرها المسلم أموال مصدرها حلال، فلا يصح أن يتم ادخار الأموال التي يكون بعضها حرام أو مشتبه في مصدرها، وذلك من باب سد الذرائع واتقاء الشبهات واحتياطا لعرض المسلم ودينه، فالإسلام يحث على اجتناب الشبهات فمن وقع فيها فقد وقع في الحرام، وهذا من مقاصد الشرع الحنيف الذي يقطع كل سبل الاكتساب المحظور نهيك عن التعامل به وادخاره[4]؛

ب. الأولويات في قضاء الحاجات: يضمن سلم الأولويات للناس مستوى معيشة حسن لا يشقون ولا يجوعون من خلاله، فلا يصح الادخار إلا بعد الوصول لذلك المستوى، ففي الوقت الذي تركز فيه الدراسات الحديثة على ربط

(1)_الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، عدد 03، 2011، ص04.

(2)_إلياس ميدون، الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 20، عدد 02، 2020، ص77.

(3)_المرجع نفسه، ص 79.

(4)_سفيان عبد السلام الحتاش، ضوابط الادخار وضروراته من خلال القواعد الفقهية، الموقع الإلكتروني: ضوابط الادخار وضروراته من خلال القواعد الفقهية – مجلة الاقتصاد الإسلامي(aliqtisadalislami.net) ، تاريخ الاطلاع(2023/02/21).

الأجور عند مستوى الكفاف فحسب، نجد أن المنهج الإسلامي يؤكد على ضرورة إشباع الحاجات الضرورية، فلا يحقق الادخار أهدافه الشرعية إلا إذا جاء بعد ذلك؛ على خلاف ما جاءت به بعض النظريات من أنه يأتي نتيجة الحرمان، فالمنهج الإسلامي ليس فقط أول من لفت النظر في أهمية الادخار؛ بل أيضا أول من أعطى لقضية الادخار ما تستحقه من اهتمام[1].

ج. **الاعتدال في قضاء الحاجات:** ويعني ذلك ألا يقود الادخار إلى البخل والشح، والبخل هو أن يكون الانسان بخيلا على غيره لكنه قد يكون كريما على نفسه، أما الشح فهو أشنع من البخل لأن الانسان يبخل على نفسه وغيره، والبخل والشح يضيقان مستوى الإنفاق مما يؤدي إلى حدوث الكساد داخل الاقتصاد، وعدم الإنفاق مع القدرة عليه إثم، بالموازاة لا يجب أن يكون هناك تبذير وإسراف في قضاء الحاجات الضرورية أيضا؛ فلابد أن يكون الإنفاق رشيدا متوازنا[2].

د. **الكفاية في قضاء الحاجات:** يتم تحديد مستوى الكفاية بالقدر الذي يكفي لمقابلة جميع الحاجات باعتدال، وذلك على جميع المستويات الثلاثة للحاجات والمتمثلة في: الضروريات، الحاجيات، التحسينات، ذلك في إطار ما يتوفر للفرد من دخل؛ ويعني ذلك أن يتم تغطية كافة المتطلبات من الحاجات بالقدر الكافي ومن ثم التوجه إلى ادخار ما تبقى من الدخل [3].

هـ. **التوازن في قضاء الحاجات:** يعني ذلك الحصول على القدر العادل والمناسب الذي يلبي تلك الحاجات، ولا ينحصر هذا العدل في التوازن بين الحاجات التي يحتاجها الفرد في الوقت الآني، بل يتعدى ذلك ليشمل العدل بين الحاضر والمستقبل، بحيث يتم توجيه الإنفاق على حاجة دون غيرها على أساس اعتدالها ودرجة أولويتها بغض النظر عما إذا كانت هذه الحاجة قد تنشأ آنيا أو مستقبلا، مع إعطاء كل الأولوية للضروريات التي يحتاجها الفرد آنيا عما سواها من الحاجات[4].

(1)_الهادي أحمد محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص09.

(2)_عبد الفتاح صلاح، عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي(الادخار)، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017، الموقع الإلكتروني: https://iefpedia.com/arab/?p=39890، تاريخ الاطلاع:(2023/02/24).

(3)_إلياس ميدون، مرجع سبق ذكره، ص80.

(4)_ المرجع نفسه، ص80.

ثالثا: أهمية حفظ المدخرات: تعود عملية الادخار بأهمية بالغة على كل أطرفها ويمكن إبراز أهم آثارها في الآتي:

أ. **أهمية المدخرات بالنسبة لمقدمي الخدمات المالية:** تعود عملية جذب المدخرات على المؤسسات المالية التي تتولى عملية تعبئتها بفوائد جمة نذكر أهمها في الآتي:[1]

1-تساعد عملية جذب المزيد من المدخرات مقدمي الخدمات المالية على تطوير علاقتهم القائمة مع زبائنهم وتكوين علاقات أخرى جديدة؛ وهو ما يساهم في توسيع قاعدة العملاء وارتفاع معدلات النمو واستقرار مستوى الودائع لديهم؛ وهو ما يدفعهم نحو الابتكار الذي يقود إلى ارتفاع نسبة الثقة والولاء لدى عملائهم، فضلا عن زيادة فرص الاستثمار والإقراض لهذه الشريحة التي تعرفت عليها المؤسسة المالية جيدا؛

2-يؤدي التنويع في الودائع (ما بين ودائع بعملة محلية وأجنبية) من خلال عدد كبير من العملاء إلى تحقيق الاستقرار المالي وذلك بسبب انخفاض درجة المخاطر؛

3-يؤدي استقطاب مدخرات عدد أكبر من العملاء ومن شرائح وطبقات اجتماعية مختلفة إلى تخفيض مستوى ضغوط السيولة التي قد تتعرض لها المؤسسة المالية بسبب المطلوبات النقدية الموسمية أو المعتادة، كما تعد المدخرات من أهم مصادر الأموال لدى المؤسسات المالية والتي تتميز بتدني تكلفة الحصول عليها؛

4-تعزيز ما يسمى بالشمول المالي من خلال تمكين أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها[2].

ب. **أهمية المدخرات بالنسبة للفرد والمجتمع:** تعود عملية الادخار على كل من الفرد والمجتمع بفوائد جمة نذكر منها:

1-تعد المدخرات شبكة أمان شخصية يستخدمها المدخرون في تغطية احتياجاتهم التي يجدون صعوبة في مقابلتها عن طريق البدائل الأخرى باهظة الثمن كالاقتراض، كما تمكنهم من الاستثمار في أنفسهم من خلال توجيه تلك المدخرات لتمويل التعليم أو في تمويل مختلف مشاريعهم ومخططاتهم المستقبلية[3]؛

(1)-Sam Mendelson, Encouraging effective inclusive savings lessons and best practices from the European Microfinance Award2020, European Microfinance platform, Luxembourg, 2020, p12.

(2)_زينة مزيان، مرجع سبق ذكره، ص7.

(3)-The Aspen institute financial Security program, consumer insights collaborative the cycle of savings what we gain when we understand savings as a dynamic process, the Aspen institute financial security program, 2020, p04.

2–يساهم الادخار في تحقيق الأمن الاجتماعي؛ إذ أن امتلاك الناس لمبالغ مالية مدخرة بحوزتهم يشعرهم بالأمان وبالقدرة على تأمين متطلبات حياتهم من خلالها، وهو ما يمنعهم من اللجوء إلى الطرق غير الشرعية في اكتساب المال كالسطو، السرقة أو الاختلاس...الخ، وبهذا يسود الاستقرار الاجتماعي بين مختلف الطبقات الاجتماعية[1]؛

3– يؤدي الادخار إلى تخفيض نسب البطالة؛ فمن خلال تنفيذ المدخرين لمشاريعهم الممولة من المدخرات يتم إعالة أسرهم، ومن خلال أرباح وإيرادات الاستثمارات بإمكانهم الوصول إلى مستوى الكفاية [2]؛

4–خلق تنمية اجتماعية من خلال توفير فرص عمل والقضاء على الفقر بما يحقق التنمية المستدامة[3].

ج. فوائد الادخار على الاقتصاد: تعود عملية الادخار على الاقتصاد بفوائد لا يمكن حصرها، إذ تعد عملية الادخار شق ضروري بل وأساسي لقيام اقتصاديات مختلف الدول. وفيما يلي ذكر لأهمية هذه الأخيرة على أي اقتصاد كان.

1–تساعد المدخرات السلطات العمومية من توفير التمويل المطلوب لتنفيذ مختلف المشاريع الحكومية والوطنية بكل أريحية مالية بعيدا عن السياسة الإقراضية، أو اللجوء لزيادة الضرائب، بما يساهم في إحداث التضخم الذي ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة[4]؛

2–التخفيف من حدة التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار وذلك أن المدخرات تساعد في تخفيض الطلب عن السلع والخدمات؛ وادخار الأموال بعيدا عن الحاجات الضرورية التي تم اشباعها[5]؛

3–تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وهو ما يدعم عملية تصدير تلك السلع الراكدة بما يساهم في استقطاب المزيد من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية؛ وتحقيق المزيد من الاستثمارات التي

(1)_إسماعيل محمد البريشي، الادخار في الفقه الإسلامي، مفهومه، مشروعيته، ضوابطه، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 12، عدد 03، 2016، 361.

(2)_المرجع نفسه، 361.

(3)_زينة مزيان، مرجع سبق ذكره، ص7.

(4)_صقر أحمد صقر وآخرون، تقييم دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز المدخرات المحلية في مصر خلال الفترة 1990-2014، المجلة العربية للإدارة، مجلد 41، عدد 04، 2021، ص305.

(5)_محمود أحمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد 01، عدد 01، كلية: التجارة، جامعة دمياط، 2020، ص159.

تعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة وتعزز وتدعم الاقتصاديات من خلال تقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية[1].

بالإضافة إلى هذه الأهمية يمكن تلخيص أهم ما يمكن أن يستفيد الاقتصاد الوطني منه جراء عملية تعبئة المدخرات في ثلاث نقاط أساسية: تحقيق النمو الاقتصادي، التخفيف من حجم المديونية الخارجية ومعالجة العجز الذي يمكن أن يواجه ميزان المدفوعات وذلك كالآتي:

1-أهمية المدخرات في تحقيق النمو الاقتصادي: تعتبر الأموال المدخرة عامل رئيسي وأساسي في تحديد مستوى ومعدل النمو الاقتصادي للبلدان؛ ذلك أن المدخرات ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بمستويات الاستثمار في مختلف الاقتصاديات، إذ أن مختلف الاستثمارات يتم تمويلها دائما من خلال المدخرات، فكلما كان مستوى الادخار أعلى ارتفع مستوى الاستثمار وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل[2]؛

2-التخفيف من حجم المديونية الخارجية: إن الخلل بين الناتج المحلي والاستهلاك النهائي يؤدي إلى ضرورة لجوء الدولة إلى الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات من خلال القروض الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة حجم المديونية الخارجية إلى مستوى قد يتعدى الحدود الطبيعية وحدود الأمان، فالقروض الأجنبية تعتبر من الحلول الأخيرة المرغوب فيها، ذلك أنها قد تعد حلا مؤقتا للحصول على السيولة لكنها قد تقيد الدولة لسنوات كثيرة وتعيق النمو الاقتصادي بها، لذلك لابد من زيادة عملية تعبئة المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات وعليه عوامل إنتاج أعلى، وهذه العملية فقط التي يمكنها من تخفيف العبء عن الدولة[3]؛

3-معالجة عجز ميزان المدفوعات: ذلك أن الدولة هي الأخرى لها رصيد من المدخرات يشمل قدرا محددا من الذهب والعملات الأجنبية؛ تستعمله عند الحاجة لمواجهة مختلف التقلبات الدورية أو المفاجأة في ميزان المدفوعات، وهو ما يساعدها في تجاوز كل النتائج السلبية التي يمكن أن تنتج عن ذلك[4].

---

(1)_صقر أحمد صقر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص305.

(2)-Fanie Joubert, Theo Vander Merwe, Aforementioned Reference, p09.

(3)_أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد2، 2015، ص48.

(4)_المرجع نفسه، ص49.

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة بالمدخرات

تتداخل الكثير من المصطلحات الاقتصادية مع بعضها البعض من حيث المفهوم أو من حيث المعنى أو حتى من حيث العلاقة، فبعض المصطلحات تتلازم بعضها البعض كما هو الحال في المصطلحين ادخار_ استثمار، ادخار_ استهلاك، وبعضها يشوبها خلط في المعاني والمفاهيم كما هو الحال بين ادخار_احتكار، ادخار_اكتناز، وبعضها تربط بينها علاقة حتمية كما هو الحال بين الادخار_الشمول المالي. وفيما يلي عرض لأهم المصطلحات التي لها علاقة بالادخار والتي تخدم موضوع البحث.

أولا: الاحتكار: سنفرق بينهما من خلال: [1]

أ. من حيث المفهوم: يعرف كل من الادخار والاحتكار كالآتي:

الادخار: هو تخبئة الشيء للانتفاع به مستقبلا.

الاحتكار: هو حبس السلع للمضاربة بها مستقبلا عند ارتفاع أسعارها، والاحتكار في الإسلام لا يتحقق إلا بحبس ما يضر بالناس حبسه، فالاحتكار لا يتحقق إلا بالحبس.

ب. أوجه الشبه: في كلتا الحالتين هناك تخبئة شيء لغاية.

ج. أوجه الاختلاف: تكمن أوجه الاختلاف بينهما في الآتي:

1-الاحتكار فيما يتقوت به الناس حرام شرعا بالإجماع، وجزاء المحتكر هو تعزيره ومعاقبته وبيع السلع المحتكرة رغما عنه بالسعر المعقول، أما الادخار فهو مستحب وواجب في بعض الحالات وذلك شرعا وقانونا، فهو سلوك رشيد وهو من حسن التدبير؛

2-يتحقق الاحتكار فيما يضر بالناس حبسه فحسب، أما الادخار فقد يكون فيما يضر وفيما لا يضر، وفي الأموال النقدية وغيرها؛

(1)-عبد الستار الخويلدي، **الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية- دراسة في ضبط الفروق في المصطلحات المالية والمصرفية المعاصرة**، الطبعة الأولى، قسم البحوث والدراسات- معهد دبي القضائي، 2015، ص ص 177، 178.

3–غاية المحتكر المضاربة في السلع وتحقيق أرباح خاصة مقابل الإضرار بالغير، أما غاية المدخر تأمين حاجاته وحاجات أسرته؛

4–المحتكر يترقب ارتفاع الأسعار لتحقيق غايته، أما المدخر فقد يدخر تحوطا من ارتفاع الأسعار.

ثانيا: الاكتناز: سنفرق بينهما من خلال:

أ. من حيث المفهوم: يعرف الاكتناز كالآتي:

الاكتناز: "هو تجميد للنقود وحبسها عن أداء وظيفتها وهو نفع يعود على الفرد فحسب دون المجتمع، فالكنز تعود فائدته ونفعه على المكتنز دون أن يستفيد أفراد المجتمع من هذا المال المكنوز[1]".

ب. أوجه الشبه: في كلتا الحالتين هناك تخبئة للشيء لغاية معينة.

ج. أوجه الاختلاف: تكمن أوجه الاختلاف بين الادخار والاكتناز في الآتي:

1–الاكتناز هو تخبئة المال بهدف الحيطة، مع حبسه عن التداول وتجميد لوظيفته، وفي ذلك الكف عن إنفاقه في سبيل الله، عدم تلبية الحاجات والمصالح التي من شأنها أن تحقق التوازن الاجتماعي، أما الادخار فهو تخبئة المال دون حبسه أو تعطيل لوظيفته[2]؛

2–يعتبر معظم الاقتصاديين المسلمين أن حبس المال ولو تم أداء ما وجب فيه شرعا(إخراج الزكاة عنه) لأي غرض غير صحيح نوعا من الاكتناز [3]؛

3–تكون الأموال لدى الأفراد على عدة أشكال: فقد تكون قيمتها أقل من النصاب الواجب للزكاة أو أكثر، فإن كانت أكثر من النصاب فإما أن تكون تم إخراج الزكاة عنها أو لم يتم إخراج الزكاة عنها، فإن أديت زكاتها فإما أن تكون أموال على قدر الحاجة الأصلية أو فائضة عن الحاجة. ونميز الحالات التالية:[4]

- **الحالة الأولى:** إن كانت الأموال المحتفظ بها أقل من مبلغ النصاب جاز ادخارها؛

(1)_موسى الحارث همام عبد الرحيم ملحم، أحاديث الادخار رواية ودراية، مجلةIUG للدراسات الإسلامية، مجلد 25، عدد 01، الجامعة الإسلامية غزة، 2017، ص163.

(2)_المرجع نفسه، ص163.

(3)_حسام الدين خليل محمد، مرجع سبق ذكره، ص240.

(4)_عبد الله الغني العمومري، الاحتكار والادخار والاكتناز في الفقه الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد76، 2018، ص ص 43، 46.

- **الحالة الثانية:** إن كانت أكثر من النصاب ولم تؤدى زكاتها فهو اكتناز بالاتفاق؛
- **الحالة الثالثة:** أما إن كانت الأموال المحتفظ بها أكثر من النصاب وتم تأدية زكاتها، وكانت زائدة عن حاجاته الأصلية، فقد وقع خلاف في حكم الاحتفاظ بها. بالتالي الاكتناز هو تعطيل النقود عن وظيفتها (تستخدم النقود في الإنفاق بكل أنواعه: الاستهلاكي+ الاستثماري +الخيري)؛ فمن احتفظ بمال وكان زائدا عن حاجته ولم يؤد زكاته ولا سائر الحقوق المالية المفروضة عليه، ولم يخبأه لغرض استهلاك مؤجل، ولم يوجهه في استثمار معين، ولم ينفقه في المصالح العامة أو الخيرية، فإنه يعد مكتنزا.

ثالثا: الاستثمار: سنفرق بينهما من خلال:

أ. من حيث المفهوم: يعرف الاستثمار عند الاقتصاديين بأنه عملية يتم من خلالها تحويل رأس مال سائل (النقدي) إلى رأس مال ثابت عن طريق التمويل. وهو نوعان: استثمار حقيقي، (عيني) واستثمار مالي(الاستثمار في الأوراق المالية)[1].

ب. أوجه التشابه: كلاهما مال ينتفع به.

ج. أوجه الاختلاف: تكمن أوجه الاختلاف بين الادخار والاستثمار في الآتي:

1-قد يكون الشخص المدخر هو نفسه الشخص المستثمر؛ ففي الحالة الذي يكون فيها الشخص مستثمرا مدخراته في شركة ما ويكون فيها شريكا بعمله وماله معا فهنا يعد مدخرا ومستثمرا في آن واحد، كما قد يكون الشخص المدخر مستقلا عن المستثمر، كحالة أن يكون الشخص مستثمرا مدخراته في شركة يكون فيها شريكا بماله دون عمله[2]؛

2-يكمن الفرق بين الادخار والاستثمار من حيث الحاجة لاستخدام الأموال؛ ففي الادخار يتم استخدام الأموال المدخرة لوقت الحاجة، بينما في الاستثمار يتم الاحتفاظ بالأموال بغية تنمية تلك المدخرات مستقبلا[3]؛

(1)_عمر مصطفى جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص22.

(2)_رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 2010، ص199.

(3)_مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الادخار ثقافة اقتصادية ضرورية، أخبار الساعة نشرة تحليلية يومية، السنة العشرون، العدد5128، 2013، ص02.

3- يكمن الفرق بين الادخار والاستثمار أيضا من حيث الهدف من تلك الأموال المحتفظ بها؛ ففي الادخار يتم تحقيق الأهداف قصيرة الأجل وتغطية النفقات الطارئة، أما في الاستثمار فيكون الهدف تحقيق الأهداف طويلة الأجل الخاصة بالمستثمر[1].

رابعا: الاستهلاك: سنفرق بينهما من خلال:

أ. من حيث المفهوم: يعرف كل من الادخار والاستهلاك كالتالي:

الادخار: هو الامتناع عن الاستهلاك[2].

الاستهلاك: يعرف الاقتصاد الإسلامي الاستهلاك بأنه عملية يتم من خلالها إتلاف عين متقومة وأخذ منافعها لتحصيل منافع دنيوية أو دينية[3]. يظهر التعريف أن العين أو المنفعة المستهلكة يجب أن تكون متقومة، يجوز الانتفاع بها، يمكن استبدالها مقابل ثمن.

ب. أوجه التشابه: يتشابه الادخار والاستهلاك في الآتي:

1-الادخار والاستهلاك عمليتين اقتصاديتين إيجابيتين يمارسهما صاحب الدخل النقدي ويمثل الدخل المتاح أهم محدد لمستوياتهما[4]؛

2-تعتبر العوامل التي تحدد الكمية التي تستهلك من الدخل نفس العوامل التي تحدد الكمية التي سيتم ادخارها، فما يؤثر في دالة الاستهلاك هو في ذات الوقت ما يؤثر في دالة الادخار؛ فيعتبر الدخل هو العامل الرئيسي الذي يحدد كلاهما[5].

ج. أوجه الاختلاف: تكمن أوجه الاختلاف بين الادخار والاستهلاك في الآتي:

---

(1)_مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص02.

(2)_لؤي عبد الصمد مليباري، تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، عدد38، 2021، ص07.

(3)_صالح علي فيان، أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القرآن الكريم، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مجلد 07، عدد 13، 2013، ص14.

(4)_رفيق غدار، **نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس_سطيف، الجزائر، 2016_2017، ص206، 207.

(5)_لؤي عبد الصمد مليباري، مرجع سبق ذكره، ص07.

يكمن الاختلاف بين الادخار والاستهلاك من حيث دالة كل منهما:[1]

- **دالة الادخار**: تعبر عن العلاقة بين الادخار والدخل وهي علاقة طردية بمعدل متزايد؛ أي أنه بزيادة الدخل سيزيد معدل الادخار؛
- **دالة الاستهلاك**: تعبر عن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل وهي علاقة طردية بمعدل متناقص؛ وهذا يعني أنه بمجرد زيادة الدخل فإن الاستهلاك سيتزايد لكن تلك الزيادة تكون بمعدل يتناقص كلما ازداد الدخل.

خامسا: علاقة الشمول المالي بالادخار: سنوضح العلاقة بينهما في الآتي:

أ. **مفهوم الشمول المالي**: الشمول المالي هو أن يكون لدى جميع فئات المجتمع فرصة للوصول والحصول على كافة قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، بما في ذلك كافة المعاملات المصرفية بأسعار معقولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية[2].

ب. **العلاقة بين الادخار والشمول المالي**: [3] إن عملية التيسير على الأفراد في الوصول إلى مختلف الخدمات المصرفية ومن بينها خدمات الادخار (الإيداع) يعتبر من أساسيات زيادة مستويات النفاذ للخدمات المالية (الشمول المالي)، وبالتالي يمكننا اعتبار أن العلاقة بينهما علاقة حتمية. فكلما كان عدد المؤسسات المالية أكثر كلما تمكن عدد أكبر من الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للإيداع والإقراض، وغيرها من الخدمات الأخرى كسداد أقساط الادخار والدفع الإلكتروني...الخ.

إن العلاقة بين الادخار والشمول المالي هي علاقة طردية؛ إذ كلما كان هناك شمول مالي أكبر كلما زادت مستويات الادخار ولا تتأثر هذه العلاقة بيسر الحصول على الخدمة فقط بل بالوقت الذي يريد فيه العميل تلك الخدمة، مدى توفر الخدمة في المكان المناسب وسهولة الوصول إلى مكان تلقيها...الخ.

---

(1)_صبحي محمد إسماعيل، مهدي معيض السلطان، الادخار وأنواعه وعلاقته بالدخل والاستهلاك، 2021/11/16، الموقع الإلكتروني: https://almerja.net/reading.php?idm=160052#:~:text=%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83%20%3A%20%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%B1%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9,%D9%88%D9%87%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A97%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%20%D9%، تاريخ الاطلاع: (2023/03/26).

(2)_إيمان إسماعيل أنور، دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021، ص 05.

(3)_المرجع نفسه بتصرف، ص32.

المبحث الثاني: قنوات تعبئة المدخرات وعوامل جذبها في الجهاز المصرفي الإسلامي

يوجد العديد من المتعاملين الاقتصاديين الذين تخول لهم وظيفة جمع المدخرات وتعبئتها في مختلف الاقتصاديات، سواء كان ذلك ضمن أطر رسمية مقننة أو ضمن أطر غير رسمية تنشط خارج السياسات الحكومية؛ ولعل أهم هذه القنوات الرسمية المصارف الإسلامية، التي توصل الكثير من الاقتصاديين في مختلف نطاق العالم على أنها من أهم المؤسسات التي بإمكانها جذب المدخرات وتجميعها. سنتناول في هذا المبحث أهم قنوات تعبئة المدخرات وسنسلط الضوء على المصارف الإسلامية باعتبارها محور اهتمام البحث، كما سنتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في عملية جذب المدخرات بهذه الأخيرة.

المطلب الأول: دوافع الادخار وأنواعه

على الرغم من تعدد أنواع المدخرات إلى أن الدوافع التي تقود الأفراد والمؤسسات في تكوينها واللجوء إليها وقت الحاجة هي في غالب الأحيان دوافع تنحصر في مجملها في جملة من النقاط. وفي هذا المطلب سنركز على أهم ما يدفع هؤلاء إلى اللجوء للادخار أفرادا كانوا أو مؤسسات.

أولا: دوافع الادخار: يتم الاحتفاظ بالمدخرات لدى الأفراد أو المؤسسات لغرضين رئيسين في مجملهما؛ وهما: الحماية ضد المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، تحسين الأوضاع المالية للخروج من المخاوف المالية المتكررة. وفيما يلي تفصيل في ذلك:

أ. **لتأمين المستقبل**: فالادخار يعد صمام أمان بالنسبة للمستقبل المجهول، فللقضاء على المخاوف المالية المتكررة يمكن للفرد المتيقظ أن يخصص جزء من دخله الزائد عن حاجاته الاستهلاكية للادخار ليمكنه من مجابهة أحداث المستقبل؛ كالمرض أو العجز أو الشيخوخة، فقد لا يستطيع الفرد لأي سبب من الأسباب الاستمرار في وظيفته؛ كما قد يتعرض لأي حادث أو ظرف طارئ يستدعيه إنفاق نفقات جديدة لم تكن في الحسبان والتي يعجز دخله المنتظم عن تلبيتها ومواجهتها[1].

يتضمن الادخار لتأمين المستقبل جملة النقاط التالية:

(1)_أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، مرجع سبق ذكره، ص45.

1-الادخار للتمتع براحة البال؛ فعملية الادخار تمنح المدخر شعور بالأمان النفسي والمالي[1]؛

2-الادخار للطوارئ: خبئ قرشك الأبيض ليومك الأسود[2]؛ إذ تساعد عملية الادخار ضمن صندوق طوارئ (مخصص) من تغطية الاحتياجات اليومية في حالة فقدان الوظيفة أو في حالة ظهور مصاريف غير متوقعة (إصلاح سيارة، دفع فاتورة هاتف...الخ) [3]؛

3-الادخار لأيام الشيخوخة والعجز عن العمل[4]؛

4-الادخار للأبناء وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: إِنَّكَ أَنْ تَدَعْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ أَنْ تَدَعْهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ[5].

ب. لتحسين مستوى معيشة الفرد في المستقبل: تمكن عملية استثمار المدخرات الزائدة عن حاجة الفرد من إمداده بأرباح تعد بمثابة دخل إضافي له، وهو ما يساعده في رفع مستواه المعيشي ومستوى معيشة أسرته، نهيك عن تمكينه من تلبية مختلف متطلبات حياته المستقبلية[6]. ويحقق الادخار لتحسين مستوى المعيشة للمدخر جملة النقاط التالية:

1-مساعدته في تحقيق مختلف أهدافه المالية قصيرة الأجل (على سبيل المثال شراء سيارة، كمبيوتر، منزل) [7]؛

2-تمكينه من استغلال الفرص غير المتوقعة (على سبيل المثال حضور حدث رياضي أو ثقافي) [8]؛

3-مساعدته على اقتناء بعض السلع المعمرة والأصول الثابتة الاستهلاكية، بقصد الاستمتاع والاقتصاد في الوقت والجهد والكلفة؛

4-يمكّن الادخار المدخر من تحسين مركزه المالي، الاستثمار، شراء الأصول الإنتاجية بغرض الحصول على الغلاّت أو النواتج أو الدخول أو العوائد [9].

(1)-University of California cooperative extension, **Division of Agriculture and natural resources, Money Talks-should I be listening**? University of California cooperative extension, booklet, California, 2012, p02.

(2)_رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص191، 192.

(3)-University of California cooperative extension, Aforementioned Reference, p02.

(4)_رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص191، 192.

(5)_المرجع نفسه، ص ص191، 192.

(6)_أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة(1970-2013)، مرجع سبق ذكره، ص46.

(7)-University of California cooperative extension, Aforementioned Reference, p02.

(8)-ibid, p02.

(9)_رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص191، 192.

ثانيا: أنواع الادخار: هناك عدة أنواع للمدخرات؛ فكلما نظرنا إلى زاوية معينة وجدنا تشعبا في أنواعها، وفيما يلي ذكر لهذه الأنواع وفق أهم الزوايا والتصنيفات:

أ. **من حيث القطاعات التي تقوم بالادخار:** وفق هذا التقسيم نجد أن المدخرات قد تكون إما خاصة أو عامة أو وطنية وجميعها مستمدة من الوظيفة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي؛ الناتج المحلي الإجمالي=I+C+G+NX حيث:

I الاستثمار، C الاستهلاك، G الإنفاق الحكومي، NX صافي الصادرات[1].

1- المدخرات الخاصة: وهي مدخرات جميع المقيمين في الاقتصاد (أفرادا كانوا أو شركات) خلال فترة زمنية معينة، يتم حساب المدخرات الخاصة بطرح الإنفاق الضريبي على الاستهلاك من إجمالي الدخل المتاح لجميع السكان داخل الاقتصاد [2]؛ وتشمل المدخرات الخاصة ما يلي:

- **مدخرات القطاع العائلي:** وهي المبالغ المالية الفائضة عن احتياجات الأفراد، و التي يحتفظ بها نتيجة وجود فرق إيجابي بين دخول الأفراد ونفقاتهم على السلع والخدمات، تعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر المدخرات في معظم اقتصاديات الدول[3]؛
- **مدخرات الشركات أو قطاع الأعمال:** هي المدخرات التي تنشئها الشركات(الهيئات الاعتبارية)، وتتمثل في الغالب في تلك الأرباح التي لا يتم توزيعها على المساهمين بل يتم احتجازها، عادة ما يكون حجم هذا النوع من المدخرات صغير جدا على نطاق الاقتصاد[4].

2-المدخرات العامة: هي جزء من المدخرات الإجمالية في الاقتصاد وتشكل مع المدخرات الخاصة مدخرات وطنية[5]؛ وتعرف على أنها تلك الأموال المتبقية من عائدات الضرائب والتي تحتفظ بها الدولة بعد الانتهاء من

(1)-KPMG, analysis of household saving in Saudi Arabia, KPMG Afazan and partners certified public Accountants, Saudi Arabia, 2020, p08.
(2)-ibid, p08
(3)_عبد الكريم بوغزالة أحمد، أحمد سلامي، الإصلاحات المصرفية ودورها في تعبئة مدخرات القطاع العائلي_ دراسة اقتصادية قياسية للفترة1990_2016، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 04، عدد 01، 2018، ص15.
(4)-Daniel Aidoo-Mensah, Aforementioned Reference, p143.
(5)-Eser prigan Matur and others, Determinants of private savings and interaction between public and private savings in turkey topics in middle Easter and African economies, general directorate of economic modeling and strategic research TR Ministry of development, , volume14, 2012, pp108,109.

عملية الإنفاق العام؛ ففي حالة قيام الدولة بالإنفاق أكثر مما تجمعه من الضرائب فإنها تعاني من عجز، أما إذا جمعت الدولة إيرادات أكثر مما تنفق فإنها تدر فائضا في الميزانية[1]. حيث إذا كانت: [2]

- الإيرادات الضريبية> النفقات هناك فائض في الميزانية.
- الإيرادات الضريبية< النفقات هناك عجز في الميزانية.
- الإيرادات الضريبية =النفاقات الموازنة متوازنة.

3-المدخرات الوطنية: [3]المدخرات الوطنية هي مجموع المدخرات العامة والمدخرات الخاصة، وتشير إلى إجمالي المدخرات المحتفظ بها في بلد ما والتي يتم استخدامها لأغراض الاستثمار.

- في الاقتصاد تحدد المدخرات والاستثمارات الوطنية الميزان التجاري، بحيث:

المدخرات الوطنية $= Y-C-G$؛

- وفي الاقتصاد المفتوح تشمل المدخرات الوطنية أيضا عنصر صافي الصادرات التي تساوي إجمالي الصادرات مطروحا منها الواردات وذلك ضمن المعادلة التالية:

المدخرات الوطنية $=Y-C-G-NX$؛

حيث يمثل: Y إجمالي الدخل، C الاستهلاك، G الإنفاق الحكومي، NX صافي الصادرات.

ب. من حيث طبيعة تكوين الادخار: وينقسم إلى:

2-الادخار الاختياري: هي تلك المبالغ المالية من الدخل التي يتم عدم استهلاكها دون جبر، وذلك نتيجة الموازنة التي يقوم بها الأفراد بين دخولهم ونفقاتهم، وهو ما دعا إليه ديننا الحنيف من ضرورة ترشيد النفقات وعدم التبذير والإسراف وذلك وفق سلم أولويات يعتمده الإنسان في تلبية احتياجاته، ونجد أن أغلب الاقتصاديات الإسلامية وغيرها تشجع هذا النوع من المدخرات، من أهم مصادر الادخار الاختياري: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات الحكومة من إراداتها العامة التي لا ترتبط بزيادة الضرائب أو بإصدار نقدي جديد[4]؛

(1)-Daniel Aidoo-Mensah, Aforementioned Reference, p143.
(2)-KPMG, Aforementioned Reference, p08
(3)-ibid, p08

(4)_الهادي أحمد محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 09، 10.

2-الادخار الإجباري: وهو الادخار الذي يجبر فيه المدخر على تخصيص جزء من الدخل للادخار وذلك ضمن ضوابط وشروط مؤسساتية تنظم هذه العملية، وتتمثل هذه المدخرات في: أقساط المعاشات والضمان الاجتماعي، الضرائب والرسوم، الأقساط التأمينية، ويتم اقتطاع هذه المبالغ من الدخل بصورة دورية وبشكل أوتوماتيكي دون تخيير الفرد في ذلك، تحدد نسبة هذه المدخرات وفق القانون الجاري العمل به في كل بلد، ومقابل ذلك يحصل الفرد على إعانات في حالات المرض أو على معاشات في حالة العجز عن العمل...الخ، وتشمل هذه العملية في الغالب العاملين في الجهاز الإداري للدولة وتسمى بالمدخرات التعاقدية[1].

ج. الادخار المالي وغير المالي:[2]

1-الادخار غير المالي: ويسمى بالادخار الاستثماري؛ وهو الادخار الذي يتم فيه استثمار الأموال في شراء عقارات (المنازل)، الذهب وغيرها من الاستثمارات التي تحافظ لنا على قيمة الأموال؛

2-الادخار المالي: هي تلك الأموال التي يتم ادخارها في شكل توظيفات مالية، وهي تلك التوظيفات التي تدر عوائد مستقبلية على صاحبها، ويشمل الادخار السائل (قطع نقدية، أوراق، حسابات جارية)، التوظيفات المالية كشراء أسهم وسندات، عقود التأمين على الحياة...الخ.

د. من حيث شكل المبلغ المدخر: ونميز بين الآتي:[3]

1-الادخار العيني: يتم اللجوء إلى هذا النوع من الادخار عندما يتوقع حدوث ارتفاع عام في الأسعار، أو عند حدوث شح في السيولة، عدم توفر مؤسسات ادخار قريبة...الخ، ويشمل الادخار العيني: الحبوب الغذائية، الحيوانات كالأبقار والأغنام، أو قد يكون في شكل مقتنيات كالحلي والذهب؛

2-الادخار النقدي: هي المبالغ النقدية التي يحتفظ بها الأفراد للجوء لها عند الحاجة إليها (كشراء الأدوية والملابس، دفع المصروفات...الخ)، أهم ما يميز هذا النوع من الادخار هو سهولة حمل النقود وإيداعها واستبدالها بأي شيء آخر؛ سواء كان هذا الادخار في المنزل أو في المؤسسات الادخارية.

---

(1)_ساسية خضراوي سلاطنية، محددات الادخار العائلي في الدول النامية، مجلة حوليات، مجلد17، عدد02، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 22، 23.

(2)_مرزوق فريدة، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج_البويرة_، الجزائر، 2017_2018، ص71.

(3)_جي يونغ ريم، جون روس، **كتيب موارد ادخار المجموعات**، الجزء 01، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2003، ص ص 09، 10.

المطلب الثاني: قنوات تعبئة المدخرات

تعتبر المدخرات من أهم العناصر الرئيسية لتحريك النشاط الاقتصادي، وقد تم التطرق لأهميتها البالغة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛ من منطلق هذه الأهمية ودورها الكبير سخرت الدول العديد من المؤسسات للقيام بوظيفة تعبئتها ضمن الاقتصاد وفق قنوات رسمية ومعتمدة من الحكومات. لظروف وأسباب متعددة وُجدت بالموازاة مؤسسات أخرى تنافس المؤسسات الرسمية وتتولى هي كذلك مهمة جذب المدخرات، بالاستعانة بطرق وأساليب غير منظمة ضمن قنوات غير رسمية. وفيما يلي سيتم التعرف على كل من قنوات تعبئة المدخرات غير الرسمية والرسمية معا.

أولا: ماهية قنوات الادخار: يتم تعبئة وجذب المدخرات بواسطة مجموعة من الوسائل والأدوات المتخصصة؛ ويتم كل ذلك ضمن جملة من القنوات والأوعية التي من بين وظائفها الأساسية جمع مدخرات مجموعة من الأفراد يطلق عليهم "المدّخرون"؛ وهم مجموعة من الأفراد يقومون بالتوفير حسب احتياجاتهم عن طريق مجموعة متنوعة من الآليات والقنوات الادخارية[1].

توجد هناك مجموعة واسعة من قنوات الادخار غير الرسمية والرسمية؛ إذ تشمل الآليات غير الرسمية الأموال المكتنزة في المنزل، أو تلك المخبأة لأغراض قصيرة الأجل، كما تشمل جمعيات الادخار الدوري والمتراكم، صناديق التسليف والادخار...الخ؛

تشمل القنوات الرسمية آليات لتعبئة المدخرات بعض منها تم اعتماده قديما ولا يزال إلى وقتنا الحالي والآخر استحدث في العقود الأخيرة، وفي الآتي سيتم عرض كل هذه الأنواع بالتفصيل.

ثانيا: قنوات الادخار غير الرسمية: وتشمل ما يلي:

أ. الاكتناز: يعد الاكتناز جزء من المال المدخر، يتم اكتناز المال خارج القنوات الرسمية، فعادة ما يحتفظ بها في المنازل أو لدى الأقارب بعيدا عن المصارف والمؤسسات الرسمية، لذلك يعد الاكتناز تعطيلا لتلك الأموال وتجميدها عن التداول فبذلك يُحرم المجتمع من الانتفاع بها، لذا ينظر إلى الاكتناز على أنه جزء من الموارد المهدرة فهو يُعطِّل ويعيق

(1)_إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة: مع الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص64.

من عملية التشغيل الكامل، لذلك جاء الشرع الحنيف بتحريمه والحث على اللجوء إلى الوسائل الأخرى الرسمية المشروعة[1].

ب. مدخرات نقدية مخبأة في المنزل أو لدى شخص موثوق خارج العائلة: هي تلك المدخرات التي يقوم الأفراد بتكوينها بغية اللجوء إليها وقت الحاجة أو لتمويل أغراض تكون قصيرة المدى، يتم الاحتفاظ بهذه المدخرات لدى أشخاص موثوقين أو بالمنزل وتكون هذه المدخرات بعيدة عن مسمّى الاكتناز[2].

ج. الادخار العيني: هي تلك الأموال التي يأبى الأفراد الاحتفاظ بها في شكلها النقدي السائل؛ بل يقومون بتوظيفها في توظيفات عينية تحافظ على قيمتها؛ كالادخار في امتلاك حيوانات أو السلع المعمرة أو الادخار العيني في صورة ذهب ويعد الصورة الأكثر شيوعا[3].

د. جمعيات الادخار الدوري والإقراض: تعد من أكثر قنوات الادخار غير الرسمي استخداما، ولهذا النوع عدة نماذج مستخدمة في العديد من الدول النامية، يلتقي في هذا النمط الادخاري أعضاء الجمعية كل يوم أو أسبوع أو كل شهر، ليقدم كل عضو منهم المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه، وفي كل اجتماع أو دورة يُقدَّم إجمالي المبالغ التي تم جمعها لأحد الأعضاء الذي لا يتوقف عن الدفع في الدورات الموالية؛ بل يستمر في دفع حصته من المبلغ الواجب سداده دوريا، على الرغم من عدم حصوله على أي مبلغ آخر حتى يتمكن كل الأعضاء من الحصول على مبالغ مساوية للمبلغ الذي تلقاه، وعندما يحصل آخر عضو على المبلغ الإجمالي قد تقرر الجمعية إيقاف العملية أو البدء في دورة جديدة؛ وبذلك تكون هذه الجمعيات تخدم هدفي الادخار والإقراض معا[4].

هـ. جمعيات الادخار التراكمي والإقراض: يعد هذا النوع من الادخار من أكثر الآليات مرونة وفي ذات الوقت أكثرها تعقيدا، فلا توزع المبالغ التي يقدمها الأعضاء في كل اجتماع كما هو الحال في جمعيات الادخار الدوري والإقراض بل تتراكم ليتم توظيفها فيما ينفع الجمعية، كأن يتم إقراضها للأعضاء بفوائد أو دون فوائد، وما يتم تحصيله

(1)_إيمان إسماعيل أنور، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2)_ إبراهيم عبد اللطيف العبيدي بتصرف، **الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة: مع الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)**، مرجع سبق ذكره، ص64.

(3)_إيمان إسماعيل أنور بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص22.

(4)_جي يونغ ريم، جون روس، مرجع سبق ذكره، ص ص30، 31.

عن تلك العملية يصبح عائدا للمدخرين بتلك الجمعية، وهو ما يحفز الأعضاء على عدم سحب ودائعهم؛ وهذه العملية تخدم غرضي الادخار والإقراض سويا وبشكل مرن[1].

و. صناديق التسليف والادخار: تشمل هذه الصناديق عددا أكبر من الأعضاء(ما يفوق 100 عضو)؛ تعمل وفق أسلوب جمعيات الادخار التراكمي والإقراض فقط تختلف عنها في حجم وعدد الخدمات الادخارية والإقراضية؛ والتي هي أوسع في صناديق التسليف والادخار، تحتاج هذه الأخيرة إلى تشريعات خاصة ووكالات مختصة تنظم أعمالها قبل مباشرة إنجازها؛ يُحتفظ بأموال صناديق التسليف والادخار في المصارف من أجل حمايتها[2].

ثالثا: قنوات الادخار الرسمية: وتشمل قنوات الادخار الرسمية الإجبارية والاختيارية وهي كالآتي:

أ. قنوات الادخار الإجبارية: وهي القنوات التي لا يكون للأفراد والمؤسسات الحرية في توجيه مدخراتهم نحوها من عدم توجيهها، بل يكون للدولة كامل السلطة في تقدير قيمها ونسبها، ويتم اقتطاعها مباشرة من دخول الأفراد وأرباح المؤسسات وتضم الآتي:

1-ترشيد وضبط النفقات العامة: باتت العديد من الهيئات الدولية تندد بضرورة انتهاج سياسة ترشيد وضبط النفقات العامة الإدارية والاستهلاكية لمختلف دول العالم؛ خصوصا لدى البلدان المصدرة للنفط ومشتقاته والتي تتمتع موازاناتها بإيرادات نفطية مرتفعة، لذلك على هذه الأخيرة ضرورة التخلي على النفقات البذخية التي ينتج عنها هدر للموارد المالية بل لابد من ادخارها لاستثمارها في مجالات اقتصادية منتجة[3].

2-قنوات الادخار عن طريق الضرائب: تلجأ الدولة في تعبئة مدخراتها الوطنية على قناة أساسية في ذلك ألا وهي الضرائب، حيث تعتمد عليها لاستثمار حصيلتها في مشاريع استثمارية، كما تخفض وترفع من نسبها حسب ما يخدم الإنفاق العام لديها والإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وتعتمد في ذلك على نوعين من الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات، ضرائب مباشرة أي يتم اقتطاعها مباشرة من دخول الأفراد ومن أرباح

(1)_جي يونغ ريم، جون روس، مرجع سبق ذكره، 38، 39.

(2)_المرجع نفسه، ص48.

(3)_فايزة بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص40.

الشركات، وضرائب غير مباشرة؛ تفرض على السلع والخدمات ويتحملها المستهلك النهائي للسلعة(الأفراد)، بما يسهم في تجميع المدخرات وترشيد الاستهلاك لاسيما المتعلق بالإنفاق التبذيري[1].

3-قنوات ادخار قطاعات التقاعد: وهي تلك القناة التي يتم من خلالها اقتطاع نسبة مئوية من رواتب الموظفين لدى الدولة بشكل مباشر ليتم ادخارها، ومن ثم إعادة توجيهها لأصحابها عند الانتهاء من وظيفتهم وحصولهم على التقاعد للاستفادة منها في شكل راتب شهري[2].

4-قنوات ادخار الشركات: يتمثل مصدر هذه المدخرات في نصيب المساهمين من الأرباح الصافية التي تحققها مختلف المشاريع الإنتاجية والتي يكون الهدف الأساسي من نشاطها تحقيق الربح، لتقوم بحجز جزء من تلك الأرباح المتعلقة بالمساهمين بقصد التمويل الذاتي للشركة ولدعم رأس مالها أو لدعم احتياطها[3].

ب. قنوات الادخار الاختيارية: وتشمل ما يلي:

1-صناديق توفير البريد: يعد هذا النوع من الصناديق من أقدم القنوات الادخارية؛ والتي تعتبر عملية جذب المدخرات صغيرة القيمة لمتوسطي ومحدودي الدخل الوظيفة الأساسية له، كما يهدف هذا الأخير أساسا إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على مزيد من المدخرات التي تساعدها في تنفيذ مختلف مشاريعها[4].

يستخدم صندوق توفير البريد أداة وحيدة عند مزاولته لعملية جذب مدخرات أفراد المجتمع والتي تتمثل في ما يعرف بودائع التوفير، يقوم الصندوق من خلال هذه الأخيرة باستثمار الموارد المالية المتجمعة لديه حسب ظروف السوق وفي مجالات استثمارية محددة[5].

---

(1)_فايزة بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص40.

(2)_إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة: مع الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)**، مرجع سبق ذكره، ص64.

(3)_بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980_2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 01، 2020، ص171.

(4)_أمينة بودراع، أيمن زيد، دور الصكوك الإسلامية في تعزيز كفاءة الأوعية المصرفية لتعبئة المدخرات العائلية_دراسة تطبيقية لبنك السلام الجزائري_، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 05، عدد 02، 2021، ص 314.

(5)_عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999_2009، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص61.

2-البنوك التجارية: تعد عملية جذب المدخرات الوظيفة الأساسية التي تعمل المصارف التجارية من أجلها، إذ تقدم لأجل ذلك جملة من الخدمات المميزة لجذب أكبر عدد من العملاء حتى ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة منهم، وهو ما يساهم في تعبئة الادخار بشكل أوسع إلى جانب انتشار البنوك التجارية وفروعها في المناطق الجغرافية النشطة اقتصاديا؛ وهو ما يساعد في تقليل دائرة الاقتصاد غير الرسمي ويزيد من القدرة الإنتاجية للأفراد والمشروعات في المجتمع[1]. تعد الودائع بأنواعها: ودائع التوفير، ودائع لأجل، الودائع الجارية من أهم أدوات تعبئة المدخرات في المصارف التجارية[2].

3-المصارف الإسلامية: تعد عملية تجميع الفوائض النقدية لمختلف أفراد ومؤسسات المجتمع من أهم الأعمال التي تزاولها المصارف الإسلامية، إلى جانب استثمار تلك الفوائض وتوجيهها إلى مختلف النشاطات الاستثمارية وذلك بواسطة العديد من الأدوات المالية[3]. تعد الودائع بأنواعها: الودائع الجارية، ودائع الادخار، الودائع الاستثمارية بنوعيها المطلقة والمقيدة، بالإضافة إلى الصكوك الإسلامية من أهم مصادر التمويل الخارجية ومن أهم أدوات تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية[4].

4-السوق المالي: تعتبر الأسواق المالية وسيط مالي يجمع بين أصحاب المدخرات وأصحاب الاستثمارات، حيث تساعد سوق الأوراق المالية في تنمية مختلف الاستثمارات من خلال مزاولة نشاطها في استقطاب أصحاب الأموال لشراء الأسهم والسندات لتزويد مصدري تلك الأوراق(أصحاب العجز) بالسيولة اللازمة، إذ يؤدي السوق المالي دورا هاما في تشجيع صغار المدخرين على استثمار أموالهم في عملية التداول في الأوراق المالية[5].

---

(1)_عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص60.

(2)_محمد أحمد عمر باعمر، دور المصارف في جذب المدخرات واستثمارها في المشاريع التنموية في اليمن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 03، عدد 11، ص246.

(3)_حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لا ربوي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر_بسكرة_، الجزائر، 2007_2008، ص ص148، 149.

(4)_أنظر عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثرها على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، عدد03، 2010، ص(149_156).

(5)_فتيحة بناني، **تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية_ دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي(2000_2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015_2016، ص160.

تعد الأوراق المالية وهي: الأسهم، السندات، المشتقات المالية أدوات فعالة لاستقطاب مدخرات الأفراد بما يتناسب مع مختلف رغباتهم وإمكانياتهم المالية؛ هذه المرونة التي يوفرها السوق المالي في التعامل مع مختلف الفئات تعزز فرص تعبئة موارد مالية كبيرة [1]، بالنسبة للسوق المالي الإسلامي فمن أهم أدواته في جذب المدخرات الصكوك الإسلامية أساسا والأسهم المتوافقة والشريعة الإسلامية[2].

5-الادخار في شركات التأمين: تتمتع شركات التأمين بمرونة أعلى من الجهاز المصرفي عامة في مجال تعبئة المدخرات؛ ذلك أن المدخرات المحتفظ بها في شكل ودائع لدى المصارف غالبا ما تكون آجال إيداعها قصيرة ويقوم مودعها بسحبها متى يشاء، بالموازاة نجد أن المدخرات في شركات التأمين غالبا ما تتسم بالاستقرار، إذ أن معظم الوثائق التأمينية يكون فيها السحب بعد انقضاء ثلاث سنوات من بداية سريان العقد، ويظهر ذلك بوضوح في مجال التأمين على الحياة، لأن هذه العقود ذات آجال طويلة وهو ما يساعد شركات التأمين من تجميع مدخرات كبيرة ذات آجال طويلة [3]. تعد وثائق التأمين بأنواعها المختلفة الأداة الوحيدة لتعبئة المدخرات لدى مختلف شركات التأمين[4].

6-صناديق الاستثمار: هي عبارة عن مؤسسة مالية ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك الذي أنشأها، يتم من خلالها تجميع مدخرات المشاركين فيها في وعاء مالي واحد، ليقوم الصندوق بمباشرة عملية استثمار ما تم جمعه في تداول الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية وذلك نيابة عن المشاركين فيه، الذين لا يملكون القدرة على استثمار أموالهم بأنفسهم[5]. تعتبر الأسهم الإسلامية وغير الإسلامية، السندات، مختلف الصيغ الإسلامية(استصناع، مرابحة..الخ) أدوات تستخدمها هذه الصناديق (الإسلامية، التقليدية) في تعبئة المدخرات[6].

---

(1)_عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص61.

(2)_أحمد مداني، نحو نموذج عملي لتحويل سوق الأوراق المالية الجزائرية إلى سوق إسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 17، عدد 26، 2021، ص215.

(3)_سهيلة بارة، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، عدد 02، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص176.

(4)_أنظر عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، مرجع سبق ذكره، ص61.

(5)_ بودراع أمينة، زيد أيمن، مرجع سبق ذكره، ص314.

(6)_أنظر أحمد محمد فتحي أحمد الشيوي، صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها وسماتها، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، عدد 101، 2021، ص(105، 124).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات في المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية من بين أهم قنوات تعبئة المدخرات حديثا، حيث تعد وظيفتها الأساسية جذب المدخرات. فلا يمكن لهذه الأخيرة من مزاولة نشاطاتها الاستثمارية والاجتماعية إلاّ بعد توفير مصادر تمويلية تعد المدخرات على رأسها؛ ذلك لانخفاض تكاليف الحصول عليها ولأهميتها في نمو هذه المصارف وتوسيع حجم نشاطها. وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤثر في عملية جذب المدخرات في المصارف الإسلامية.

أولا: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات على المستوى الداخلي: وتشمل ما يلي:

أ. سمعة المصرف (الثقة في المصرف): يعتبر اسم المصرف وسمعته في السوق أمرا مهما لجذب الودائع، إذ أن معظم الأفراد والمؤسسات يبحثون في الغالب عن مصارف موثوقة وذات سمعة طيبة، توظف مجموعة جيدة من العمال لإيداع أموالهم بأمان وأداء عملياتهم المصرفية بأريحية وسرعة، إذ تتحدد سمعة المصارف بناء على هويتها وصورتها العامة أمام العملاء، وبناء على الشخصية الاعتبارية لها وعلى أساس العوامل النفسية لعملائها وانطباعاتهم حولها، فكلما كانت سمعة المصرف حسنة كلما زادت قدرته على جذب حجم أكبر من الودائع[1].

ترى الباحثة أن سمعة المصارف وثقة العملاء في شرعية عملها تعد سلاحا ذو حدين؛ فقد يكون لها تأثير إيجابي إذا كان المصرف يتسم بالشفافية والإفصاح، وقد تؤثر سلبا في عملية جذب المدخرات إذا كان المصرف لا يتسم بذلك.

ب. انتشار المصارف (الشمول المالي): كلما كان انتشار المصارف الإسلامية أكثر كلما أدى ذلك إلى زيادة الوعي المصرفي والادخاري بصفة عامة، والإسلامي بصفة خاصة، كما يؤدي ذلك إلى استفادة مختلف أفراد المجتمع من مختلف الخدمات المصرفية الإسلامية، وهو ما يزيد من قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب مختلف أنواع الودائع المصرفية، ومن تم زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات في القطاعات الاقتصادية ما يساهم في ما يسمى بالتنمية الاقتصادية[2].

---

(1)-Saleh Saud Almejyesh, Khaled Subhi Rajha, Behavioral Determinants and their impact on customer savings deposits in Islamic banks in Saudi Arabia, journal of Islamic banking and finance, Volume2, Number1, American Research institute for policy development, 2014, p169.

(2)_يوسف حسين محمود عاشور، أحمد حسين أحمد المشهراوي، دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني(دراسة تحليلية مقارنة على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2002) ، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 13_15 فبراير 2006، ص279.

ترى الباحثة بأن عنصر الشمول المالي والانتشار المصرفي يؤثر إيجابيا على زيادة قدرة المصارف في جذب المدخرات، بغض النظر عن الصعوبات التي قد يواجهها المصرف في عمليات التحكم في إدارته عند كبر حجمه.

ج. معدل الربح: إن قيام الفرد بالادخار المصرفي يعتمد على العائد المتوقع منه في أغلب الأحيان، فقد يحصل على فائدة أو توزيعات أرباح أو مكاسب رأسمالية عندما يرتفع معدل العائد، وهذا ما يعبر عن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة(معدل الربح) والادخار[1]. فإن انخفاض أسعار الفائدة(معدل الربح) سيقود إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية، على العكس من ذلك إن كانت أسعار الفائدة مرتفعة فستزيد رغبة الناس في الادخار[2].

ترى الباحثة بأن العائد بصورة عامة سواء كان سعر فائدة لدى المصارف التقليدية أو معدل ربح لدى المصارف الإسلامية يؤثر على حجم الودائع بصورة طردية إيجابا وسلبا، وأن المصارف الإسلامية حتى لو أنها تعمل بعيدا عن آلية الفائدة إلا أن نشاطها يتأثر بتحركات أسعار الفائدة من جانب مسمى المنافسة؛ خصوصا لدى الدول التي تعد المصارف الإسلامية وليدة العصر لديها.

د. تنوع التوظيف وخدمات المصرف: كلما كان هناك تنوع في الخدمات التي يقدمها المصرف وفي صيغ التوظيف والاستثمار لديه، كلما ساعده ذلك في جذب عدد أكبر من العملاء ونيل وفائهم في التعامل معه، كتقديم خدمات تسهيلية كحفظ الأمانات وإعطاء الأولوية في هذه الخدمة لزبائنه، فمثل هذه الخدمات تشجع عملاء آخرين في التعامل مع المصرف والاستفادة من مثل هذه الخدمات[3].

(1)_روميسة قزو، صليحة بن طلحة، دور المالية الإسلامية في تعبئة الموارد الادخارية، دفاتر البحوث العلمية، مجلد 09، عدد 2، 2021، ص ص111، 112.

(2)-Toufk Nugroho & others, **Determinant of Saving in Islamic bank: Case study in Indonesia,** 2nd Eserational Conference Postgraduate school, Scitepress- science and technology publication, 2018, p106.

(3)_نوري طه حسين وآخرون، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجاري الجزائرية_دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية_، مجلة البديل الاقتصادي، العدد05، ص138.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات على المستوى الخارجي للمصرف: يمكن ذكر أهمها في الآتي:

أ. السياسة المصرفية: تعد المصارف الإسلامية وسيطا يربط بين الدائرتين المالية والنقدية، كما يجمع بين عملية تعبئة المدخرات وعملية توجيهها للاستثمار في مختلف المجالات؛ وهذا ضمن السياسة المنتهجة والمسطرة، من هذا المنطلق تؤكد مختلف الدراسات على أن الإصلاحات المصرفية تؤدي إلى زيادة جذب الودائع والمدخرات المصرفية، ومن ثم زيادة حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي[1].

ب. تطور النظام المالي: يتفق معظم الاقتصاديون على أن الأنظمة المالية المتطورة تكون فيها معدلات نمو الادخار ذو وتيرة متسارعة، كما تكون هذه الأخيرة مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي، بل وأنه من أهم نتائج تطور النظام المالي خلق قناة مناسبة لتدفق هذه الادخارات باتجاه الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية واستمرارها، نهيك على أن تطور النظام المالي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية[2].

ج. النمو الاقتصادي: يرى جميع الاقتصاديون وجود علاقة طردية موجبة وقوية بين معدل الادخار ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ووفقا لنظرية الثروة يمكن لهذه العلاقة أن تكون سلبية إذا ما كان المستهلك يخطط لحياته فقط، وإذا ما فسر المستهلكون الزيادة في معدل نمو الناتج على أنها زيادة في الدخل المتوقع مستقبلا، أما إذا كان المستهلك يخطط لحياته المستقبلية ولحياة أسرته من بعده ستصبح العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار طردية[3].

د. التضخم: يؤثر التضخم على الادخار سلبا وإيجابا، فقد يؤدي انخفاض قيمة النقود نتيجة ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الادخار؛ إذ أن ارتفاع الأسعار يقود إلى زيادة الحصة المخصصة من الدخل للاستهلاك، ما ينتج عنه تخفيض في حصة المدخرات، بل قد يؤدي أيضا إلى السحب من المدخرات السابقة، ومن جانب آخر قد تكون هناك علاقة طردية بين الادخار والتضخم، ذلك أن التضخم يقود إلى إعادة توزيع الدخول الحقيقية من أصحاب الدخول الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار[4].

---

(1)_عبد الكريم بوغزالة أحمد، أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، 2018، ص15.

(2)_لؤي عبد الصمد مليباري، مرجع سبق ذكره، ص14.

(3)_حسين عبد الرحمن العمرو وآخرون، محددات الادخار العائلي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 05، عدد 01، الجامعة الأردنية، 2018، ص44.

(4)_المرجع نفسه، ص44.

يؤدي التضخم المرتفع الذي لا يمكن السيطرة عليه إلى اضطراب الجهود المصرفية في تعبئة الأموال العامة، وذلك بسبب انخفاض العائد المتوقع من الادخار، وهو ما يجعل الأفراد يحجمون عن إيداعها في المصارف[1].

هـ. الضرائب: تؤدي الضرائب على الدخول إلى تخفيض القوة الشرائية للأفراد وهو ما يؤثر سلبا على الاستهلاك ومن ثم الادخار، ويظهر ذلك جليا لدى الفئات ذات الدخول المرتفعة فإن الادخار سينخفض بشكل كبير، على خلاف الأفراد ذوي الدخول المنخفضة فإن الانخفاض في الادخار سيكون أقل، وعليه فإن الضرائب تؤثر سلبا على المدخرات وخصوصا الضرائب على التركات[2].

كما تخفض الضرائب غير المباشرة(تفرض على السلع) من مستويات استهلاك الأفراد بفعل أسعار السلع المرتفعة وهو ما يؤثر إيجابيا على الادخار، إلا إذا أراد هؤلاء الحفاظ على نفس مستويات الاستهلاك الاعتيادية، فإن الضرائب هنا سيكون لها تأثير سلبي على الادخار[3].

و. سعر الصرف: يؤثر انخفاض سعر الصرف على الادخار فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية للأفراد، ويدفعهم ذلك إلى سلوك أحد الخيارين: إما خفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو خفض في مستوى الادخار المالي، والتوجه نحو الادخار العيني؛ كالادخار في سلع معمرة أو في أصول أكثر ثباتا وأقل تداولا مثل العقارات والسيارات، الذهب ..الخ[4] .

ثالثا: العوامل المؤثرة في جذب المدخرات في المصارف الإسلامية والتي تتعلق بالفرد المدخر: وتشمل كل العوامل التي تؤثر على الفرد أو تلك التي يكون للفرد دخل فيها. ونذكر أهمها في الآتي:

أ. الثروة: إن حصول الفرد على ثروة مفاجأة كالإرث مثلا يؤثر إيجابيا على كل من الاستهلاك والادخار، ففي بادئ الأمر يتوجه الفرد إلى إشباع حاجات كان يريد إشباعها في فترات سابقة، بعد فترة من إشباع تلك الحاجات الاستهلاكية يستقر عند مستوى استهلاكي معين ثم يبدأ في التطلع للادخار، وبالتالي يعد حصول الفرد على ثروة سواء كانت تتمثل في أصول مالية سائلة، عوائد استثمار، أوراق مالية قصيرة الأجل...الخ بمثابة حاجز أمان اتجاه مخاوف المستقبل يقوده إلى رفع مستواه الاستهلاكي والادخاري[5].

---

(1)-Toufk Nugroho & others, aforementioned reference, 2018, p106.

(2)_حسين عبد الرحمن العمرو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص44.

(3)_ساسية خضراوي سلاطنية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(4)_المرجع نفسه، ص31.

(5)_لؤي عبد الصمد مليباري، مرجع سبق ذكره، ص13.

ب. نسبة التبعية: تعد التركيبة العمرية للسكان، نسبة الإعالة، متوسط العمر المتوقع، معدل المشاركة في القوى العاملة من بين المتغيرات التي تستخدم كثيرا في تحليل الادخار[1]، إذ تعتبر نسبة الإعالة العمرية مقياس للهيكل العمري للسكان وهي تتعلق بعدد الأفراد الذين من المحتمل أن يكونوا معتمدين على عائلاتهم في حياتهم اليومية، وهي نسبة مئوية لمجموع الأفراد الذين يبلغ سنهم أقل من 15سنة والذين يفوق سنهم65 عاما(الأطفال وكبار السن)[2]، ذلك أن الفئات العمرية خارج ذلك السن (الشباب) في الغالب ما تكون مساهماتهم إيجابية في المدخرات، في حين تكون مساهمات الأطفال وكبار السن مساهمات سلبية في المدخرات[3]؛ ذلك أن كبار السن لم يصبحوا جزءا من القوى العاملة ولم يتبقى لهم دخول لذلك فمن المتوقع أن يُموّل استهلاكهم من مدخراتهم السابقة. أما بالنسبة لفئة الشباب فإن لها تأثيرات مزدوجة على سلوك الادخار والاستهلاك معا؛ فقد يزيد استهلاكهم لرعاية الأطفال، في ذات الوقت يجبرون على الادخار لمواجهة نفقات أطفالهم المستقبلية مثل تعليمهم[4].

ترى الباحثة أن نسبة الإعالة(التبعية) قد تؤثر فعلا وبشكل كبير على حجم المدخرات، وقد تكون سببا محسوسا في تخفيض حجم المدخرات المصرفية خصوصا لدى الدول العربية التي تعاني فيها حتى فئة الشباب مما يسمى بالاتكال العائلي.

ج. الدافع الديني: إن المسلم المتدين المؤمن بالله وتعاليمه لا يخضع للإغراءات، إذ أن الفائدة التي تقدمها المصارف التجارية لا تعتبر كدافع قوي للادخار لدى بعض الأفراد، فالذي يدخر لأجل الزواج مثلا لن يثنيه عن الادخار أن يرتفع سعر الفائدة أو ينخفض، كما أن هذا الارتفاع والانخفاض لن يؤثر على قرار الأفراد الذين يحجمون عن التعامل بهذه الآلية لاعتقادات دينية[5]. فالمسلم الحقيقي يتحلى بالصبر عند ممارسة دينه خشية الله وعقابه، بل ويمارس تعاليمه في كل أمور حياته[6]، إذ يعد الإيمان الحقيقي أول الدوافع التي تلزمه بضرورة استخدام الخدمات المصرفية الإسلامية

(1)-Eser prigan Matur and others, aforementioned reference, p107.
(2)-Daniel Aidoo-Mensah, aforementioned reference, p147.
(3)-Danie Joubert, Theo Vander Merwe, aforementioned reference, p10.
(4)-Eser prigan Matur and others, aforementioned reference, p107.
(5)_كريمة توفيق، **أثر التمكين الإداري على تحسين جودة الخدمة دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2015-2016، ص ص106، 107.
(6)-Hariyanto & Bariyyatin Nafi'ah, Analysis of Factors Affecting on Saving Intention in Islamic Bank: The case in Indonesia, journal Ilmaiah Ekonomi Islam, volume08, Number1, 2022, p29.

كونها تلتزم مع ضوابط ما يؤمن به الفرد المسلم وما تقره تعاليم الشريعة الإسلامية، لهذا يعد هذا العامل الديني من أهم الأشياء التي تؤثر على قرار الزبون في التعامل مع المصارف الإسلامية[1].

ترى الباحثة بأنه إذا كان الدافع الديني هو حقا من يدفع المسلمين إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، فإن ذلك سيؤثر حتما بشكل إيجابي في حجم المدخرات لدى المصارف الإسلامية عبر مختلف بقاع العالم خصوصا الدول الإسلامية منها، وستكون هناك مرونة وسهولة في تعبئتها إذا ما توفر عنصر الوعي الادخاري والثقة والأمان في هذه المصارف.

د. المنطقة الجغرافية والتعليم (الوعي الادخاري، الثقافة الادخارية): وذلك كالتالي:

1- تأثير المنطقة الجغرافية: تؤثر المنطقة الجغرافية بشكل كبير على سلوك الادخار وعلى الأفراد وتصرفاتهم المالية، إذ يمكن التمييز بين نوعين من المناطق: مناطق ريفية وأخرى حضرية، إذ نجد غالبا أن المدخرات تتوفر بوفرة لدى الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية بسبب انخفاض الميل الاستهلاكي لديهم، على الرغم من ذلك نجد أن الأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية يتمتعون بوعي ادخاري أعلى، وإمكانية أكبر في الوصول إلى الخدمات الادخارية والمالية والاستفادة منها، وهو ما يجعل هؤلاء لديهم تأثير إيجابي على معدلات الادخار من أولئك الذين يعيشون في الريف[2].

2- تأثير التعليم: التعليم هو الدرجة العلمية التي يحصل عليها الفرد، فكلما كان الفرد يمتلك درجات علمية عالية كلما كانت قدرته على الادخار أعلى؛ ذلك أن هذا الأخير تكون له فرصة أكبر في زيادة مستويات دخله هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن المستوى العلمي له يمكنه من استخدام الوسائط الإلكترونية بسهولة، كما يكون على درجة كبيرة من الوعي والإلمام بمختلف الأوعية الادخارية وأهمية تكوينها[3].

من خلال هذه النقطة تؤكد الباحثة أن الثقافة الادخارية لها تأثير كبير على عملية استقطاب المدخرات المصرفية؛ فبغياب الوعي الادخاري لا يمكن أن تكون مختلف استراتيجيات المصارف الإسلامية فعالة.

---

(1)_روميسة قزو، صليحة بن طلحة، مرجع سبق ذكره، ص111.

(2)-Aza Azlina Md Kassim, personal saving Behavior among Muslim Employees, International journal of academic Research in Business And social sciences, vol09, NO11, p241.

(3)_سالي سمير فهمي عبد المسيح، محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته، مجلة روح القوانين، عدد101، الجزء الثاني، 2023، ص920.

المبحث الثالث: تقييم أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات

تزاول المصارف الإسلامية وظيفة جذب الودائع المصرفية وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل، كما تستخدم جملة من الاستراتيجيات لتطوير عملية جذب المدخرات، إذ يتم تقييم هذه العملية استنادا إلى جملة من المؤشرات التي قد تكون إيجابية أو سلبية، وبالتالي قد تكون المصارف الإسلامية كفؤة في ذلك أو غير كفؤة. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: وسائل المصارف الإسلامية في جذب المدخرات

تتطلب عملية جذب المدخرات في المصارف الإسلامية عدة وسائل لتجميعها، ولتحويل تلك الأموال إلى استثمار وتوفير السيولة اللازمة لوحدات العجز المالي في الاقتصاد، إذ تعتبر هذه العملية أولى الخطوات الرئيسية للقيام بالوساطة المالية، فبدون نجاح المصارف الإسلامية في جذب الودائع فإنها لن تنجح في دورها الاقتصادي القائم على الاستثمار وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض على الأموال في الاقتصاد، لذا تكرس هذه الأخيرة مجموعة من الأدوات المالية لجذب المدخرات المصرفية، ويمكن ذكر أهمها في الآتي.

أولا: الودائع الجارية: يعطي المصرف الإسلامي أولوية بالغة لجذب هذا النوع من الودائع المصرفية غير المكلفة، وتتم عملية تعبئة هذا النوع من الودائع عن طريق إقناع الأفراد على الإيداع والاعتماد على الدعاية ونشر الثقافة الادخارية[1]، أو باستخدام الحوافز والمنح النقدية أو العينية لأصحاب هذه الودائع، أو تخفيض مقدار العمولات والرسوم، حق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات المصرفية، إضافة إلى تقديم العديد من الخدمات الأخرى[2]، على الرغم من هذا إلا أن الواقع العملي أثبت أن هذه الودائع تعد أولى دوافع إيداعها لدى مصارف ذات صبغة إسلامية هي دوافع دينية أساسا، فالأفراد المسلمون يفضلون التعامل مع المصارف الإسلامية بناء على أن أساس عملها يتوافق مع عقيدتهم ومعتقداتهم[3].

(1)_أحمد حنيش، إبراهيم عباسي، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، عدد02، 2017، ص134.

(2)_علي كنعان وآخرون، دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، عدد 3، 2011، ص227.

(3)_أحمد حنيش، إبراهيم عباسي، مرجع سبق ذكره، ص134.

في الواقع العملي نجد أن أغلب المصارف الإسلامية تلجأ إلى منح مكافأة غير مشترطة مسبقا لأصحاب هذه الودائع، وهنا قد تنشأ شبهة الربا خاصة عند اعتماد هذه الطريقة بشكل دائم، وللخروج من هذه الشبهة يمكن تحويل هذه الودائع أو الجزء المتسم منها بالثبات النسبي إلى ودائع ادخارية، ومن ثم تصبح مشاركة بالربح والخسارة[1].

ثانيا: الودائع الادخارية: يعد الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية من هذا النوع من الودائع هو تشجيع صغار المدخرين على الادخار، ذلك أن تنمية الوعي الادخاري بالنسبة للمصرف الإسلامي واجب اجتماعي إسلامي[2]؛ حيث يتم استقطاب مدخراتهم صغيرة القيمة وإيداعها لهم في شكل ودائع صغيرة، ومن خلال دفتر توفير يحصل عليه العميل، إذ بموجب هذا النوع من الودائع يصبح المصرف الإسلامي مضاربا بأموال هؤلاء المدخرين وبإمكانه الاستثمار فيها بما يراه مناسبا. يتم تعبئة هذا النوع من الودائع من خلال تقديم مزايا إيجابية للمودعين أو المدخرين تشجيعا لهم على الإيداع والادخار، مثل منح قروض حسنة وبعض الخدمات الاجتماعية كالحج ...الخ، حيث تعطى الأولوية لهم في ذلك[3].

ثالثا: الودائع الاستثمارية: يتم جذب صغار المدخرين لهذا النوع من الودائع تشجيعا لهم على الاستثمار؛ وذلك عن طريق توقيع عقد مضاربة يكون فيه المصرف الإسلامي مضاربا والمودعون هم أرباب المال، إذ قد تكون هذه العملية (المضاربة) مطلقة أو مقيدة كما سبق وأن أشرنا، يتم تشجيع العملاء على إيداع مثل هذه الودائع من خلال مشاركة مودعيها في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك، دون ربطها بمشروع معين أو مشاركتها في الأرباح المحققة من المشروع التي تم تقييد عملية الاستثمار به من طرف العميل[4].

رابعا: الصكوك الإسلامية: تعد أغلب الاستثمارات التي تمولها المصارف الإسلامية استثمارات قصيرة الأجل لا تساهم بالشكل المطلوب في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع المصرفيين إلى ابتكار أدوات شرعية تساهم في أداء هذا الدور الاقتصادي الهام، وهو ما تتسم به الصكوك الإسلامية التي يمكن من خلالها تعبئة المدخرات المالية العاطلة

(1)_علي كنعان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص227.

(2)_لؤي صيوح، دانيا غيا، المصارف الإسلامية وقدرتها على جذب الودائع دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 36، عدد 5، 2014، ص651.

(3)_أحمد حنيش، إبراهيم عباسي، مرجع سبق ذكره، ص134.

(4)_سناء جاسم محمد، هيثم عبد الخالق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص133.

عن القيام بوظيفتها ودورها التنموي، مما يؤدي إلى استثمارها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، كما يمكن للحكومات من خلال الصكوك إنشاء الطرق والجسور[1].

تستخدم الصكوك الإسلامية كوسيلة لتعبئة مدخرات مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، ومن حيث مرونة تسييلها عن طريق سهولة تداولها في السوق الثانوية من عدمه[2]، بالإضافة إلى خلوها من مخاطر سعر الفائدة لعدم اعتمادها على هذه الآلية، إضافة لعدم تعرضها لمخاطر التضخم بل تتأثر به إيجابيا؛ لأنها تمثل أعيان حقيقية ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار[3].

خامسا: استراتيجيات المصارف الإسلامية في جذب المدخرات: اتفق معظم الباحثين في المجال المصرفي على وجود استراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع المصرفية، والتي يمكن للمصارف اعتمادهما لتنمية حجم ودائعها والمتمثلين فيما يلي:

أ. **استراتيجية المنافسة السعرية:** للتعرف على استراتيجيات تسعير الخدمات المصرفية الإسلامية يتطلب الأمر أولا الوقوف على أنواع هذه الخدمات: [4]

1-الخدمة المحايدة: وهي تلك الخدمة التي تمنح لعملاء المصرف الإسلامي الجدد، مثل تقديم خدمة التعامل عن طريق الانترنت لشريحة معينة من العملاء؛

2-الخدمة البديلة: وهي تلك الخدمات التي تمنح لعملاء المصرف الإسلامي الحاليين الذين يبدّلون توجهاتهم من خدمة إلى أخرى، مثل تقديم خدمة تمويل الصفقات التجارية بدلا من الاعتماد المستندي للعملاء الذين لا يفضلون التعامل عن طريق الاعتماد المستندي؛

(1)_حسام الدين خليل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 255، 256.

(2)_شكري رجب العمشاوي، **الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية**، الجزء الثاني، دائرة المالية، حكومة دبي، ص10.

(3)_الشيخ بن قايد، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية(2007_2008)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم اقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019_2020، ص110.

(4)_مراد صاولي، أمين مخفي، الفجوة الرقمية واستراتيجية الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية: في البنوك الإسلامية الجزائرية-تثمين الفرص ومواجهة التحديات_المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، عدد01، 2020، ص23.

3-الخدمة المكملة: هي تلك الخدمات التي تُقدَّم لجذب عملاء جدد، يتم توجيه هذه الخدمات للعملاء الذين امتنعوا عن التعامل مع المصارف الإسلامية نتيجة عدم وجود خدمات مهمة بالنسبة لهم، مثل تقديم خدمة التعامل من خلال الانترنت خاصة بالمؤسسات الدولية والأجنبية؛ حيث تقوم هذه المؤسسات بإدارة حساباتها من خارج الدولة، ومن ثم حصولهم على خدمات أخرى مثل خدمات التحويل وخدمات بيع وشراء العملات...الخ.

ضمن هذه الاستراتيجية يعتبر السعر عنصر أساسي لتسويق مختلف الخدمات المصرفية، باعتبار أنه على أساس هذا الأخير تتحدد أرباح وإيرادات المصرف، إذ يسعى المصرف من خلال رسمه للاستراتيجية التنافسية على أساس السعر إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: ضمان الاستمرارية والبقاء في السوق، تعظيم الأرباح، كما يتوجب على هذا الأخير عند تحديده لأسعار مختلف خدماته مراعاة ما يلي: المنافسة السعرية الشرعية، عدم رفع الأسعار من خلال الاحتكار، الالتزام بمبدأ الرضا في البيع والشراء[1].

ب. استراتيجية المنافسة غير السعرية: تكون باستعمال وسائل أخرى غير السعر، كتوفير الراحة للعملاء بهدف جذبهم[2]؛ تبنى هذه الاستراتيجية على أساس تقديم خدمات مصرفية مميزة لكل مصرف عن غيره، وذلك وفقا لاحتياجات ورغبات العملاء ووفقا لما يتلاءم مع متطلباتهم، وهو ما يقوم عليه مفهوم الخدمة المصرفية؛ التي من أهم خصائصها أن تكون غير نمطية ذلك أن السلوك الإنساني كذلك، وهو العنصر الذي يزاول مهمة تقديمها، فالعملاء يفضلون التعامل مع المصارف التي تقدم خدمات مصرفية كفؤة ومتنوعة[3]، ويتم ذلك من خلال اتباع بعض السياسات نذكر منها الآتي:

1-سداد المدفوعات وتحصيل المستحقات نيابة عن العميل: وذلك عن طريق تولي المصرف لمهمة تسديد ما على عملائه من ديون، مثل سداد فواتير الهواتف والماء والكهرباء والإيجارات والضرائب، وتتمثل استراتيجية المنافسة هنا في مدى استعداد المصرف للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدَّمة، مدى استعداده

(1)_خديجة هاجر دويدي، ليلى مطالي، الاستراتيجيات التسويقية لخدمات المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد90، 2019، ص64.

(2)_سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية(دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة2004_2014)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، فرع: العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016_2017، ص20.

(3)_نوري طه حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص136، 137.

لتحريك الصكوك بدون رصيد، نسبة المصروفات(العمولة) التي يحصل عليها عن تقديم الخدمات[1]، كما يقوم المصرف بتحصيل مستحقات عملائه عن طريق أسلوب المقاصة توفيرا لجهدهم ووقتهم[2]؛

2-استحداث أنواع جديدة من الودائع والخدمات المصرفية: وذلك بغية إيجاد البديل الإسلامي لمختلف العمليات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات في شتى المجالات، ولمواجهة المنافسة مع نظيرتها التقليدية لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء[3]؛

3-تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدَّمة: تعد الخدمات المصرفية المقدمة أداة مهمة لجذب العملاء لدى المصارف الإسلامية، ذلك أن المصارف التقليدية تعتبر منافسا قويا بسبب أقدميتها في هذا المجال، لهذا على هذه الأخيرة أن تبادر كل مرة على تحسين مستوى وجودة خدماتها لتتمكن من جذب المزيد من المدخرات[4]؛

4-التيسير على العملاء: وذلك من خلال توفير فروع مصرفية قريبة من أكبر عدد ممكن من العملاء وتوفير كل سبل الراحة التي يحتاجها هؤلاء، واستراتيجية المنافسة هنا تتمثل في أنه كلما ازدادت قدرة المصارف على الانتشار أكثر كلما ازدادت قدرتها على زيادة عدد خدماتها[5]؛

5-التركيز على العملاء الأكثر أهمية في المصرف: إذ أن تقديم خدمات متنوعة ومميزة بأسعار تنافسية لعملاء المصرف يمكنه من الحفاظ على مستواه التنافسي، من خلال اكتساب هؤلاء العملاء بل وجذب زبائن آخرين[6]؛

6-العمل على تثقيف الجمهور: يعتبر توفير محتوى تعليمي مخصص وملائم أداة فعالة لتأمين ولاء العملاء للمصرف وتسويق منتجات جديدة، كما يُمكّنه من التواصل بشكل مباشر مع جيل جديد من العملاء[7].

---

(1)_الويزة أوصغير، استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد08 ، عدد 15 مكرر، 2018، ص92.

(2)_نوري طه حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص137.

(3)_محمد دحو، صديقي أحمد، واقع الادخار في المصارف الإسلامية(دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 04، عدد 03، 2019، ص210.

(4)_المرجع نفسه، ص210.

(5)_الويزة أوصغير، مرجع سبق ذكره، ص93.

(6)_مناف محمد خليل، أمير علي خليل، تأثير الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر سوق العراق لأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 42، عدد 138، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2023، ص180.

(7)_المرجع نفسه، ص181.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات

تعد عملية جذب المدخرات من الوظائف الرئيسية التي تزاولها كل المصارف الإسلامية وغير الإسلامية، لهذا فقد يؤدي بعضها هذه العملية على أتم وجه وبفعالية وكفاءة، في حين قد يقوم بعضها الآخر بهذه العملية لكن بفعالية أقل وبوجه قد لا يخدم الاقتصاد بالشكل المطلوب. في هذا الإطار توجد العديد من المؤشرات التي تسمح بتقييم أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات والودائع المصرفية. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات.

أولا: مؤشرات قياس الأمان بالمصرف: يعبر كل من مؤشر حجم الودائع المصرفية إلى العرض النقدي الواسع ومؤشر قابلية المصرف على رد الودائع على مستوى الأمان الذي يوفره المصرف إسلاميا كان أو تجاريا، ويمكن شرح هذه المؤشرات كمؤشرات قياس أمان في الآتي:

أ. حجم الودائع المصرفية إلى العرض النقدي الواسع: يتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب حاصل قسمة الودائع المصرفية إلى العرض النقدي بالمعنى الواسع، إذ يضم هذا الأخير كل من العملة خارج التداول مضافا إليها إجمالي الودائع المصرفية بمختلف أنواعها، إذ تكون ثقة الأفراد والمؤسسات بالمصارف الإسلامية قوية ومرتفعة كلما كانت قيمة هذا الحاصل مرتفعة والعكس، كما يستخدم العرض النقدي وتركيبته في تقييم درجة تقدم أو تخلف دولة ما؛ فكلما كانت نسبة الودائع مرتفعة مقارنة بالعملة إلى عرض النقد دل ذلك على أن كل من العرض النقدي والإصدار النقدي لا يرتبطان ارتباطا وثيقا فيما بينهما، بل هي على صلة وثيقة بالودائع والعكس[1].

ب. قابلية المصرف على رد الودائع: يتم قياس قابلية المصرف على رد الودائع لعملائه المودعين، عن طريق ضبط العلاقة بين إجمالي الودائع المصرفية وحقوق ملكية المصرف (الأموال الخاصة) وذلك وفق العلاقة التالية:

قابلية المصرف على رد الودائع= حقوق الملكية / إجمالي الودائع×100 % ويتم الحكم على هذا المؤشر لدى مصرف ما من خلال مقارنته مع المصارف التجارية الأخرى، ويعطي هذا المؤشر الأمان لعملاء المصرف خصوصا عند تمتع هذا الأخير بالإفصاح والشفافية وهو ما يشجع مختلف الأفراد على الإيداع لديه[2].

(1)_إلهام خزعل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 17، عدد 25، 2021، ص ص 12، 13.

(2)_صالح خالص، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية_ الواقع والتحديات_،2004، ص393.

ثانيا: على مستوى مصادر الموارد المالية الإجمالية في المصارف الإسلامية: يتم تحليل هذا المؤشر من خلال حساب نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية. ويظهر لنا هذا المؤشر مدى قدرة المصارف الإسلامية على إرضاء الجمهور، وذلك من خلال قدرتها على تنمية مواردها عن طريق مدخرات الأفراد(الودائع)، ذلك أن هذه الأخيرة هي أساس نشاط المصارف، لهذا فحسب هذا المؤشر فإن نسبة الزيادة في حجم الودائع تعكس نسبة رضا الجمهور عن هذه المصارف[1].

ثالثا: تحليل الودائع: ويضم تحليل الودائع كل من مؤشر الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ومؤشر تحليل إجمالي الودائع المصرفية ونسبتها في إجمالي الناتج المحلي، ويمكن التفصيل فيهما من خلال الآتي:

أ. تحليل الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع: يتم الاعتماد على هذا المؤشر في التحليل من خلال حساب نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها، ونسبتها إلى الودائع الجارية في المصارف الخاصة والودائع الجارية في المصارف المحلية [2].

ب. تحليل إجمالي حجم الودائع المصرفية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي: يمثل إجمالي الودائع الجزء الأكبر من موارد المصارف، ويعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي، لذا يعد نمو هذا الجزء من المطلوبات صورة مترجمة لقدرة وتطور الجهاز المصرفي في تعبئة الودائع، إذ كلما تمكنت المصارف من تعبئة حجم ودائع أكثر كلما تمكنت من تخفيض مستويات الاستهلاك ورفع مستويات الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، فانخفاض حجم الودائع يعني احتمالية حصول أزمة مالية، أما في حال ارتفاع مستويات هذا المؤشر فهو يعكس وضعا ماليا مستقرا وآمنا، كما يسمح هذا المؤشر من معرفة نسبة مساهمة الودائع في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي معرفة مدى فعالية الودائع في النشاط الاقتصادي[3].

(1)_علي كنعان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص229.
(2)_المرجع نفسه، ص231.
(3)_إلهام خزعل ناشور، مرجع سبق ذكره، ص06.

رابعا: تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي: لا يمكن الحكم بإيجابية ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية على حدة؛ بل لابد من تحليل علاقتها مع الناتج المحلي الإجمالي أيضا، إذ من المفترض أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت حجم إيداعاته المصرفية والعكس صحيح، والانخفاض في هذه الأخيرة يتم تفسيرها بضعف وسائل المصارف في جذب الودائع المصرفية لديها، كما يتم تفسير هذا الانخفاض على الرغم من ارتفاع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع الميل الاستهلاكي للأفراد، مما يعني أنه لابد على هذه المصارف أن تطور وتغير من سياساتها المعتمدة في جذب المدخرات لديها[1]. ويشمل هذا المؤشر ما يلي:

أ. الميل المتوسط للودائع المصرفية: هو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف وكذا الأسواق المالية؛ يترجم لنا هذا الأخير قدرة المصارف في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشير Tybout إلى أنه في أي اقتصاد يتم قياس قوة المصارف من خلال حساب نسبة الودائع لأجل والودائع الادخارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى نجاعة سياسة المصارف في جذب الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص[2].

ب. الميل الحدي للإيداع المصرفي: يعبر الميل الحدي للإيداع المصرفي عن مقدار التغير في الودائع المصرفية الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة[3]. وذلك وفق العلاقة التالية: الميل الحدي للإيداع المصرفي= التغير في الودائع المصرفية÷ التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

يسمح لنا هذا المؤشر من قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية بشكل عام أو لكل نوع منها على حدة، كما يُمَكِّن حساب هذا المؤشر خلال سلسلة زمنية معينة إدارة المصرف من تحديد مدى قوتها أو ضعفها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي[4]. وبالتالي فهو يعكس قدرة وفعالية المصارف في جذب الودائع وفقا لما يجب

(1)_مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي_حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد4، 2006، ص78.

(2)_مصيطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مجلة إدارة الأعمال ورأس المال الاجتماعي، مجلد 02، عدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006، ص312.

(3)_علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005_2006، ص220.

(4)_حسيبة مفلاح، **أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر _دراسة تحليلية استشرافية**_ أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019_2020، ص79.

أن تكون حصتها من الناتج المحلي الإجمالي، كما يسمح للمصارف من تقييم أدائها واستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والادخارية منها بشكل خاص، وبالتالي الحفاظ على سياساتها المعتمدة أو تغييرها [1].

ج. معامل المرونة الداخلية للإيداع المصرفي: هو مؤشر يتم الاعتماد عليه في تحليل عملية أداء المصارف الإسلامية في جذب المدخرات، يعكس لنا هذا الأخير درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي ومدى انتظام هذه الاستجابة. وذلك وفق العلاقة التالية:

معامل المرونة الداخلية للإيداع المصرفي= (التغير في الودائع÷ الودائع)/ (التغير في الناتج المحلي الإجمالي÷ الناتج المحلي الإجمالي).

من خلال نتيجة هذه العلاقة تستطيع المصارف الإسلامية الحكم على مدى استجابة ودائعها المصرفية للتغيرات في الدخل الحقيقي، وهل تلك الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة؛ فإذا كان حاصل هذه العلاقة يزيد عن الواحد فإن الودائع المصرفية تستجيب لتغيرات الناتج المحلي والعكس إذا قل عن الواحد؛ فتأثر الودائع بالدخل تأثر ضعيف، وعلى هذه المصارف أن تجعل ودائعها أكثر مرونة وأن تحسن من استراتيجياتها الموجهة لجذب المدخرات [2].

(1)_حسيبة مفلاح، مرجع سبق ذكره، ص78.

(2)_عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 313.

المطلب الثالث: استراتيجيات تطوير عملية جذب المدخرات في المصارف الإسلامية

تعمل المصارف الإسلامية جاهدة أن تؤدي الوظيفة التي وجدت من أجلها بكفاءة، إذ تعد وظيفة الوساطة المالية الأساس التي تعمل من أجله هذه الأخيرة، لذا توجه كل الوسائل المتاحة لديها لجذب المدخرات واستثمارها، كما تعمل باستمرار على مواكبة مختلف الاستراتيجيات التي تساهم في تطوير نشاطها وإنماء حجمها، وفيما يلي عرض لأهم الاستراتيجيات المصرفية المناسبة لتطوير عملية جذب وتعبئة الودائع والمدخرات لدى المصارف الإسلامية، وقبل ذلك نتطرق أولا إلى أهم العوائق التي تحد من كفاءة عملية جذب المدخرات لدى المصارف الإسلامية.

أولا: عوائق جذب المدخرات المصرفية الإسلامية: تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات عند مزاولة نشاطها في جذب وتعبئة الودائع المصرفية، إذ أنه من شأن هذه التحديات أن تساهم في التأثير سلبا على هذه العملية وتخفيض حجم المدخرات بها. وفيما يلي ذكر لأهم العراقيل التي تأثر بشكل مباشر على حجم المدخرات لدى المصارف الإسلامية.

أ. ضعف الشمول المالي وتأثير التكنولوجيا المالية: تساهم التكنولوجيا المالية التي تواكبها مختلف المصارف في استقطاب عدد أكبر من العملاء بكفاءة؛ من خلال مختلف أدواتها التي تتمتع بالسهولة والسرعة والمصممة بما يتناسب ورغبات العملاء، بما في ذلك تطبيقات الخدمات المصرفية المصممة لتسهيل تجميع المدخرات والتي غالبا ما لا تكون في متناول الأفراد؛ الذين لديهم وصول محدود للأنترنت وإلى مختلف الأجهزة الإلكترونية وبأسعار معقولة، أو الافتقار إلى المهارات التكنولوجية اللازمة للوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الأمر الذي يقود إلى عدم تعبئة مدخرات هذه الفئة من المجتمع[1].

ب. التكاليف المالية والشروط المصرفية لامتلاك حسابات ادخارية: تعد التكاليف المالية التي تفرضها المصارف على بعض خدماتها عائقا أساسيا أمام الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، خصوصا وأن هذه التكاليف قد تعتبر قيمتها كبيرة مقارنة مع قيمة مدخرات الفقراء، إذ يمكن أن تكون هذه الأخيرة ثابتة مثل رسوم فتح الحساب ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد، أو قد تكون تكاليف هامشية مثل رسوم المعاملات والعوائد[2]. كما قد تتضمن

(1)-the Aspen institute financial Security program, aforementioned reference, p09.
(2)-Dean Karlan, Savings by And For The poor: A Research Review and Agenda, review of Income and Wealth, series60, Number1, 2014, p39.

الحسابات الادخارية بعض الشروط التي قد تكون غير مشجعة للادخار لدى بعض الفئات؛ كشرط تزويد الحساب بمبالغ أولية كبيرة أو مساهمات شهرية تلقائية، أو مبالغ مساهمة شهرية دنيا لإبقاء الحسابات نشطة، كل هذه تعد عوائق للادخار خصوصا لدى الأفراد الذين لا يملكون تدفق نقدي دوري[1]، إذ أن الدخل غير المتوقع، الأرباح غير الكافية والتكلفة العالية لضروريات الحياة وصدمات النفقات كلها تجعل من الصعب ضمان التدفق النقدي الإيجابي للادخار دوريا لدى هذه الفئات[2].

ج. عدم الاستعداد للمخاطرة لدى بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية: تعمل المصارف الإسلامية على أساس نظام المضاربة القائم على المشاركة في الربح والخسارة وفقا لمبدأ الغنم بالغرم، إذ نجد في الواقع العملي أن العديد من المودعين لدى المصارف الإسلامية يوافقون التعامل معها وفقا لهذا المبدأ ظنا منهم أن هذا القبول ورقي فحسب، وأن التصور الراسخ لديهم أنه ليست هناك احتمالات للخسارة[3].

د. رغبة المودعين في السحب من ودائعهم بسهولة وبسرعة: تتطلب عمليات الاستثمار آجال قصيرة ومتوسطة وهو ما يتطلب ودائع مصرفية بنفس الآجال، إلا أن الواقع العملي يظهر أن عدد كبير من المودعين لدى المصارف الإسلامية ليس لهم استعداد لترك ودائعهم الاستثمارية لفترة طويلة ورغبتهم في السحب منها بسهولة وبسرعة، وهو ما جعل هذه الأخيرة تساير رغبتهم في ذلك عند صياغة أنظمة الودائع(الاستثمارية) بها، وذلك بإعطاء المودع حق السحب في آجال قصيرة وحصوله على عوائد دورية قصيرة تصل أحيانا إلى شهر واحد، ثلاثة أشهر، وهو ما جعل هذه الودائع قصيرة في الغالب، الأمر الذي أثر في ربحية المصارف الإسلامية التي أصبحت تحتفظ بحجم ودائع أعلى دون استثمارها[4].

هـ. الحواجز التنظيمية وضعف الثقة: ترتبط الحواجز التنظيمية بالتشريعات والتنظيم القانوني الذي يحكم عمل ونشاط المصارف الإسلامية، إذ أن عدم اعتراف السلطات بخصوصية المصارف الإسلامية وعدم تنظيم عملها يؤثر بشكل كبير في قدرتها على التوسع ومنافسة المصارف التقليدية[5]، كما يترجم لنا ضعف الثقة أوجه القصور في العلاقة

(1)-the Aspen institute financial Security program, aforementioned reference, p09.
(2)-Katherine Lucas Mckay, Eight truths about savings and four principles for inclusion from 2015 to covid-19 report, financial security program, April 2021, p05.

(3)_محمد دحو، أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص209.

(4)_عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، الإصدار الإلكتروني الأول، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص ص 297، 298.

(5)_سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 106، 107.

بين المدخرين والمصارف، إذ تؤثر هذه الأخيرة على رغبة الأفراد في استخدام مصرف معين دون الآخر بناء على تقييمهم الشخصي له[1].

ثانيا: استراتيجيات تطوير حجم المدخرات في المصارف الإسلامية: يعد دعم تعبئة المدخرات أمرا أساسيا لبناء أنظمة مالية شاملة[2]؛ لذلك على المصارف الإسلامية أن تسارع في تطوير عمليات تعبئة المدخرات بها، ومن بين الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعدها في ذلك ما يلي:

أ. دور التكنولوجيا المالية في تطوير حجم المدخرات:[3] تعد التكنولوجيا المالية أولى الاستراتيجيات التي تتسارع مختلف الحكومات والمصارف المركزية لمواكبتها، ذلك لأهمية هذه الأخيرة في تعزيز الشمول المالي فيما يخص جذب المدخرات، إذ قد تساهم هذه الأخيرة في جذب المدخرات في المصارف من خلال ما يلي:

1-إتاحة جملة من التطبيقات المتوفرة على الهاتف المحمول لإدارة الحسابات المصرفية وإنشاء المحافظ الرقمية، حيث أن تلك التطبيقات الإلكترونية أداة جيدة وسهلة لمراقبة مختلف التدفقات النقدية بسهولة وأمان؛

2-توفير البطاقات المصرفية مسبقة الدفع، التي يمكن تعبئتها بملغ محدد، تسهيلا لإنفاق مبلغ محدد وادخار المتبقي من الدخل؛

3-توفير العديد من الأدوات المالية والمتاحة لاقتنائها عبر شبكة الانترنت، مثل الصكوك المصدرة من طرف الحكومات التي تعد أداة فعالة في تعبئة مدخرات الأفراد.

ب. ضرورة توفر الإفصاح والشفافية لدى المصارف الإسلامية: تتمثل المعلومات لدى المصارف في القوائم والتقارير السنوية التي يتم إعدادها وفقا للمعايير الوطنية والدولية المطبقة على المصارف الإسلامية، إذ يساعد الإفصاح بهذه المعلومات للجمهور على تنمية الثقة لديهم في قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق أدوارها والوصول إلى أهدافها،

(1)-Dean Karlan & others, Aforementioned Reference, p44.
(2)-Jasmine Glisovic & others, advancing saving services resource guide for funders, a technical guide, CGAP, 2011, p07.

(3)_زينة مزيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

ومنحهم الأمان حول مسألة شرعية أعمالها التي لابد أن تكون وفقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء، فتوفر هذه الثقة يقود بالضرورة إلى استقطاب المزيد من العملاء وجذب لمدخراتهم[1].

ج. دور الأسرة في خلق ثقافة الادخار: تعد الأسرة هي الطرف الأول المسؤول عن رفع مستوى الوعي المالي والادخاري لدى مختلف فئات المجتمع، إذ أن الفرد لابد أن يكتسب مثل هذه العادات المالية مبكرا كي يكون لديه إدراك صحيح لأهمية مثل هذه العادات، وليتمكن مستقبلا من التعامل مع الأموال بمسؤولية، فالسنوات الأولى من حياة الطفل أساسية ليستوعب المبادئ السليمة للتعامل مع المال ولتكون ثقافة الادخار جزء لا يتجزأ من تصرفاته المالية؛ لذلك لابد من مراعاة ما يلي:

1-تحميل كافة أفراد الأسرة مسؤولية المشاركة في تدوين مصروفاتهم كل حسب عمره؛

2-تخصيص ميزانية شهرية لكل فرد في الأسرة؛

3-تنويع وسائل الادخار بما يتلاءم كل منها مع مختلف الفئات العمرية، كشراء حصالة نقود للأطفال الصغار، وفتح حساب توفير للأفراد الذين يفوق سنهم18 سنة...الخ؛

4-توعية فئة الشباب بأهمية الادخار لمواجهة متطلبات مستقبلهم؛ وذلك من خلال إعداد برامج ودورات في الجامعات أو المكاتب، أو من خلال تنظيم زيارات للمصارف واطلاعهم على الخدمات الادخارية المتاحة[2].

د. العمل على محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة: تعمل الزكاة على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحويل الأموال المكتنزة إلى مدخرات ثم إلى استثمارات، ذلك أن تخصيص جزء من أموال الزكاة للأفراد ذوي المهارات والمهن معدومي الدخل أو ممن ليس لديهم دخل كاف للاستثمار سينقل هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات إلى تكوين المدخرات؛ وهو ما يساهم في رفع مستويات الادخار الاجتماعي وبالتالي تخفيض نفقات الحكومية الموجهة إلى الأغراض الاجتماعية، ومساعدة الفقراء وهو ما يساهم في زيادة الادخار الحكومي، لهذا من الضروري على الدولة أن تكسب ثقة المزكين وتعمل على نشر ما يسمى بالوعي الإيماني والعقائدي بين أفراد المجتمع والرفع من المستوى الأخلاقي لهم، كما لابد لها من إقناع كافة المؤسسات من تخصيص جزء من أرباحها لفائدة صندوق الزكاة[3].

(1)-Ghafar Ismail, Islamic Banks and Wealth Creation, working paper in Islamic Economics and finance No1005, Research center for Islamic Economics and Finance, University Kebangsaan Malaysia, Malaysia, 2010, p06.

(2)_زينة مزيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

(3)_أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة(1970-2013)، مرجع سبق ذكره، ص62.

هـ. إنشاء السوق المالية الإسلامية: من وسائل تطوير الادخار طويل الأجل في المصارف الإسلامية إيجاد سوق مالية إسلامية يتم من خلالها وصل المدخرين بالمستثمرين، ويتم إصدار وتداول مختلف الأوراق والأدوات المالية، إذ أن عدم توفر أسواق مالية تعمل في إطار مبادئ عملها وتتوافق مع أسس عملها الإسلامية يجعلها تحد من أنشطتها الضرورية والاستفادة منها؛ كتعبئة المدخرات طويلة الأجل عن طريق الصكوك الإسلامية[1].

و. ضرورة الاعتماد أكثر على الأساليب المستحدثة في تجميع المدخرات: [2]لتتمكن المصارف الإسلامية من تطوير حجم المدخرات لديها لابد لها من اعتماد الأدوات المالية المستحدثة في مجال جذب المدخرات، خصوصا تلك التي تساهم في التنمية والتي آجالها متوسطة الأجل والتي تتمثل في كل من:

1-شهادات الادخار المشاركة في الأرباح والخسائر؛

2-شهادات الإيداع المشاركة في الأرباح والخسائر؛

3-شهادات الاستثمارات المشاركة في الأرباح والخسائر.

فإذا وجد المصرف استثمارات مربحة حدد مدتها وطرح في مقابلها شهادات الإيداع التي تم ذكرها والتي تكون مدتها بمدة تلك الاستثمارات والتي تحتاج إلى أوعية ادخارية قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل لتعبئة الفوائض المالية لدى الأفراد والمؤسسات. بالإضافة إلى إنشاء الصناديق الاستثمارية والتي لها دور فعال في تجميع مدخرات الجمهور واستثمار حصيلة الأموال المتجمعة في مختلف المجالات الاستثمارية.

ز. الترويج للخدمات المصرفية الإسلامية: يعني الترويج للخدمات المصرفية جملة الجهود التي يبذلها المصرف للاتصال بالعملاء وتزويدهم بالمعلومات الخاصة به وبمميزاته وبخدماته؛ وذلك بغية إقناعهم بقدرته على تلبية رغباتهم وحاجاتهم وإثارة اهتمامهم، ودفعهم لاتخاذ قرار التعامل معه ثم استمرار هذا التعامل في المستقبل، لهذا يعد الترويج عن طريق الاتصال بالعملاء عامل أساسي للتعريف بالمصرف، منتجاته، خدماته، وسائله وبالأخص لبناء موقع خاص به يميزه عن غيره من المنافسين، وهو عامل مهم بالنسبة للمصارف الإسلامية باعتبار أن صيغ التمويل الإسلامية عبارة عن أساليب جديدة تتطلب جهودا تسويقية كبيرة لتعريف وإقناع العملاء بها[3].

---

(1)_عبد الله يحي علي الريثي، دراسة قياسية لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مجلد 02، عدد 16، 2021، ص93.

(2)_أنظر عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، مرجع سبق ذكره، ص ص306، 307.

(3)_خديجة هاجر دويدي، ليلى مطالي، مرجع سبق ذكره، ص ص64، 65.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن: للادخار عدة مفاهيم على مستوى الفكر الاقتصادي الغربي الذي تباينت مختلف نظرياته في تحليل علاقته بالدخل؛ على خلاف ذلك وجدنا أن الاقتصاد الإسلامي حدد بدقة هذا المفهوم في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بل وربطه بجملة من الضوابط الشرعية، وأن اهتمام القرآن الكريم والمفكرين الاقتصاديين بهذا الأخير يعود إلى أهميته الكبيرة في تطوير الاقتصاد وضرورته في حياة الأفراد والمجتمعات.

كما توصلنا إلى أنه هناك جملة من الدوافع التي تجعل من المدخرات ضرورة لابد منها في حياة مختلف الأفراد والمؤسسات؛ سواء كانت عملية تجميعها وفقا لقنوات رسمية أو غير رسمية، كما ارتأينا إلى أن الجهاز المصرفي بصورة عامة يعد من أهم القنوات التي تلعب دورا هاما في عملية خلق المدخرات وتجميعها، وأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في هذه العملية على مستوى المصارف الإسلامية خاصة. والتي لعل أهمها حسب رأينا: العامل الديني باعتباره الدافع الأول الذي قاد إلى إيجاد مصارف بهذه الخصوصية.

أخيرا توصلنا إلى أن للمصارف الإسلامية حزمة من الوسائل التي بواسطتها يتم جذب المدخرات، وأن هناك جملة من المؤشرات التي من خلالها يتم تقييم أداء المصارف الإسلامية لهذه الوظيفة، ختاما توصلنا إلى حصر أهم العوائق التي تحد من تنمية حجم المدخرات بهذه الأخيرة وإلى أهم الاستراتيجيات التي بإمكانها أن تساعدها في تجاوز تلك التحديات؛ والتي حسب رأينا تعد مواكبة التكنولوجيا المالية، التكامل بين مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، الانفتاح نحو التطبيق العملي لمختلف الأدوات المالية الإسلامية أنجعها.

الفصل الثالث:

تقييم أداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

تمهيد

حظيت الصيرفة الإسلامية في العقود الأخيرة باهتمام واسع ليس فقط من طرف الدول الإسلامية بل وأنها أصبحت صناعة عالمية، ولقد انبثق هذا الاهتمام من أهميتها البالغة داخل الاقتصاديات؛ إذ أصبحت تعد من أنجع الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الدول في تنويع مصادر تمويل الاقتصاد وتنميته وتعبئة المدخرات. والجزائر كغيرها من الدول لجأت إلى هذه الصناعة كحل اقترحته السلطات لعلاج المشاكل التي تأرق الاقتصاد الجزائري، وبالأخص لاستقطاب الأموال المتداولة في الأسواق غير الرسمية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الصيرفة الإسلامية وانفتاح الجزائر عليها وذلك في مرحلتين، عن طريق عرض واقع هذه الأخيرة في الجزائر وأهم الدوافع التي كانت سببا في توطينها في الجزائر، ومن تم تقييم دورها في جذب مدخرات الجزائريين.

المبحث الأول: مرحلة الانفتاح الأول على الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: مرحلة الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

المبحث الأول: مرحلة الانفتاح الأول على الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعد القطاع المصرفي جزءا فعالا في الاقتصاد وذلك لقدرته في التأثير على كافة المجريات الاقتصادية، والجزائر كغيرها من البلدان التي تعمل على تنشيط هذا القطاع بشتى الطرق، وذلك من خلال جملة الإصلاحات التي قامت بها منذ ميلاد الاقتصاد الجزائري؛ مواكبة في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية ولتجاوز المشاكل التي يعاني منها هذا الأخير بغية تطويره؛ فبحثا من السلطات عن تنويع مصادر التمويل وتفعيل دور السوق المصرفية في التنمية قامت هذه الأخيرة بموجب قانون النقد والقرض 90_10 بفتح المجال أمام المصارف الخاصة والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، لتكون هذه الخطوة نقطة انطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر كمرحلة أولى.

المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري

يعد النظام المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة في العالم وذلك لأهميته في تنشيط الاقتصاد وإمداده بالموارد المالية اللازمة لنشاطه، لذلك تولي السلطات اهتماما بالغا لتطوير هذا الأخير وتفعيل دوره في الاقتصاد وهيكلته بما يساعد في إنجاز مهامه بكفاءة، وفي الجزائر شهد النظام المصرفي العديد من الإصلاحات أبرزها تلك الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض.

يعتبر تطور الجهاز المصرفي الجزائري في صورته الحالية نتيجة للتّعديلات والإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي بداية من استقلال البلاد إلى يومنا الحالي وذلك وفق مراحل؛ ويهدف عرض هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى تقديم المؤسسات البنكية الذي يتكون منها وهي عموما تشمل البنك المركزي والبنوك التابعة له.

أولا: هيئات الرقابة والإشراف للجهاز المصرفي الجزائري: يعمل الجهاز المصرفي في الجزائر تحت إشراف أربعة هيئات رئيسية هي: بنك الجزائر، مجلس إدارة بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

أ. **بنك الجزائر:** يمثل البنك المركزي قمة هرم الجهاز المصرفي، ويعد المؤسسة الأولى المسؤولة داخل السوق النقدي، تأسس هذا البنك في الجزائر بموجب القانون رقم62_144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962م، وقد مر هذا الأخير بعدة تعديلات وإصلاحات، كانت أهمها الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض رقم90_10 والأوامر المعدلة

والمتممة له فيما بعد (الأمر رقم03_11، الأمر رقم10_04) [1]. ولقد عرفت المادة 03 من الأمر 10_04 بنك الجزائر على أنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة[2]".

وقد أوكل لبنك الجزائر كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم، فهو بنك البنوك، البنك المسؤول عن إصدار النقود، تحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، والبنك المسؤول عن كل ما يخص السياسة النقدية[3].

ب. مجلس إدارة بنك الجزائر: يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا وثلاثة من نوابه بالإضافة إلى ثلاثة موظفين يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية؛ يخول لهذا الأخير صلاحية تنظيم الشؤون العامة لبنك الجزائر بالإضافة إلى فتح الوكالات والفروع، تحديد ميزانية بنك الجزائر وكيفية توزيع الأرباح وضبط اللوائح المطبقة بداخله[4].

ج. مجلس النقد والقرض: هو المؤسسة المسؤولة عن القيام بكافة التشريعات الضرورية في المجال المصرفي وذلك طبقا لأحكام المادة 44 من القانون 90_10 والأمر رقم 03_11 في المادة 62 منه، إذ تمارس هذه المؤسسة كافة صلاحياتها بحرية تامة في تشريع أنظمة القطاع المصرفي الجزائري بما يلائمه، كسن قواعد الحيطة والحذر من المخاطر[5]، وكل التشريعات البنكية والمالية المحددة ضمن مواد الأمر رقم 03_11. ويتكون مجلس النقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛

---

(1)_ريمة ذهبي، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003م_2011م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012_2013، ص ص 167، 168.

(2)_عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011_2012، ص111.

(3)_سعاد حوحو، **خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد_دراسة استشرافية لحالة الجزائر_**، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم: الاقتصاد، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012_2013، ص 171.

(4)_نسيمة جيدال، **النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل3 الواقع والآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، فرع: إدارة مصرفية، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022_2023، ص152.

(5)_حمزة طيبي، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك الجزائرية وفق المعايير الدولية للجنة بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: المالية والمحاسبة، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012_2013، ص260.

- شخصيتان تختاران على أساس خبرتهما في المجال النقدي، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية[1].

د. اللجنة المصرفية:[2] هي السلطة المسؤولة عن الرقابة المصرفية بالجزائر، أي هي السلطة المكلفة بمراقبة نشاط كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وذلك بفضل المهام والصلاحيات التي قدمها لها القانون 90_10، ثم الأمر 03_11، تتكون اللجنة المصرفية حسب المادة 106 من هذا الأخير من ستة أعضاء يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات وهم:

- محافظ بنك الجزائر رئيسا؛
- ثلاث أعضاء يتم اختيارهم وفق خبرتهم في المجال البنكي والمالي؛ قاضيان منتدبان من المحكمة العليا.

تعمل اللجنة المصرفية على متابعة مدى التزام البنوك بالمتطلبات التي يفرضها نظام بنك الجزائر والتي تتمثل في: [3]

- نسبة الأموال الخاصة إلى الالتزامات؛ معامل السيولة؛
- النسبة بين الأموال الخاصة والقروض؛ النسبة بين الودائع والتوظيفات؛
- توظيفات الخزينة؛ الأخطار بشكل عام.

ثانيا: المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر: بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر 27 مصرفا ومؤسسة مالية وذلك إلى غاية نهاية ديسمبر من عام 2021م، تتوزع حسب طبيعة نشاطها وعددها كما يظهر في الجدول رقم(1.3)، وعلى النحو التالي:[4]

- ستة بنوك عمومية، ثلاثة عشر بنكا خاصا ذو رأس مال مختلط؛
- مؤسستين ماليتين عموميتين؛
- خمسة مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي منها ثلاثة عمومية، تعاضدية واحدة للتأمين معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية.

(1)_ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص168.

(2)_حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 263.

(3)_ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص169.

(4)_ بنك الجزائر، التقرير السنوي2021 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، ديسمبر 2022، ص49.

الجدول رقم1.3: المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر لغاية ديسمبر 2021

السنة	المصارف		المؤسسات المالية		مجموع المصارف	مجموع المؤسسات المالية	إجمالي المصارف والمؤسسات المالية
	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة			
2012	06	14	06	03	20	09	29
2013	06	14	06	03	20	09	29
2014	06	14	06	03	20	09	29
2015	06	14	06	03	20	09	29
2016	06	14	06	03	20	09	29
2017	06	14	06	03	20	09	29
2018	06	14	06	02	20	08	28
2019	06	14	06	02	20	08	28
2020	06	14	06	02	20	08	28
2021	06	13	06	02	19	08	27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1.3) أن عدد المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية ثابت خلال فترة الدراسة، إذ بلغ إجمالي عدد المصارف 20 مصرفا من بينهم 06مصارف عمومية و14مصرفا خاصا؛ تم إيقاف أحدهم عام 2021م ليصبح عدد المصارف 19 مصرفا؛ وهو البنك الخاص الفرنسي " كريدي أقريكول كوبرات وانفاستمانت بنك ألجيري ش.ذ.أ"، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد بلغ عددها طول فترة الدراسة 09 مؤسسات مالية 06 منها عمومية وثلاثة مؤسسات خاصة تم إيقاف واحدة منهن لتتبقى مؤسستين خاصتين فحسب؛ وذلك سنة 2018م أين تم توقيف مؤسسة مالية متخصصة في القروض الاستهلاكية، ليصبح عدد المؤسسات المالية ثمانية مؤسسات فقط، تسيطر فيها المؤسسات العمومية على القطاع، والشكل(رقم1.3) يفصّل في هذه المصارف والمؤسسات المالية ويبين طبيعة العلاقة بينها وبين قمة الجهاز المصرفي.

ثالثا: العلاقة بين مؤسسات الهيكل المصرفي الجزائري: تتضح هذه العلاقة في الشكل رقم (1.3).

الشكل رقم 1.3: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري

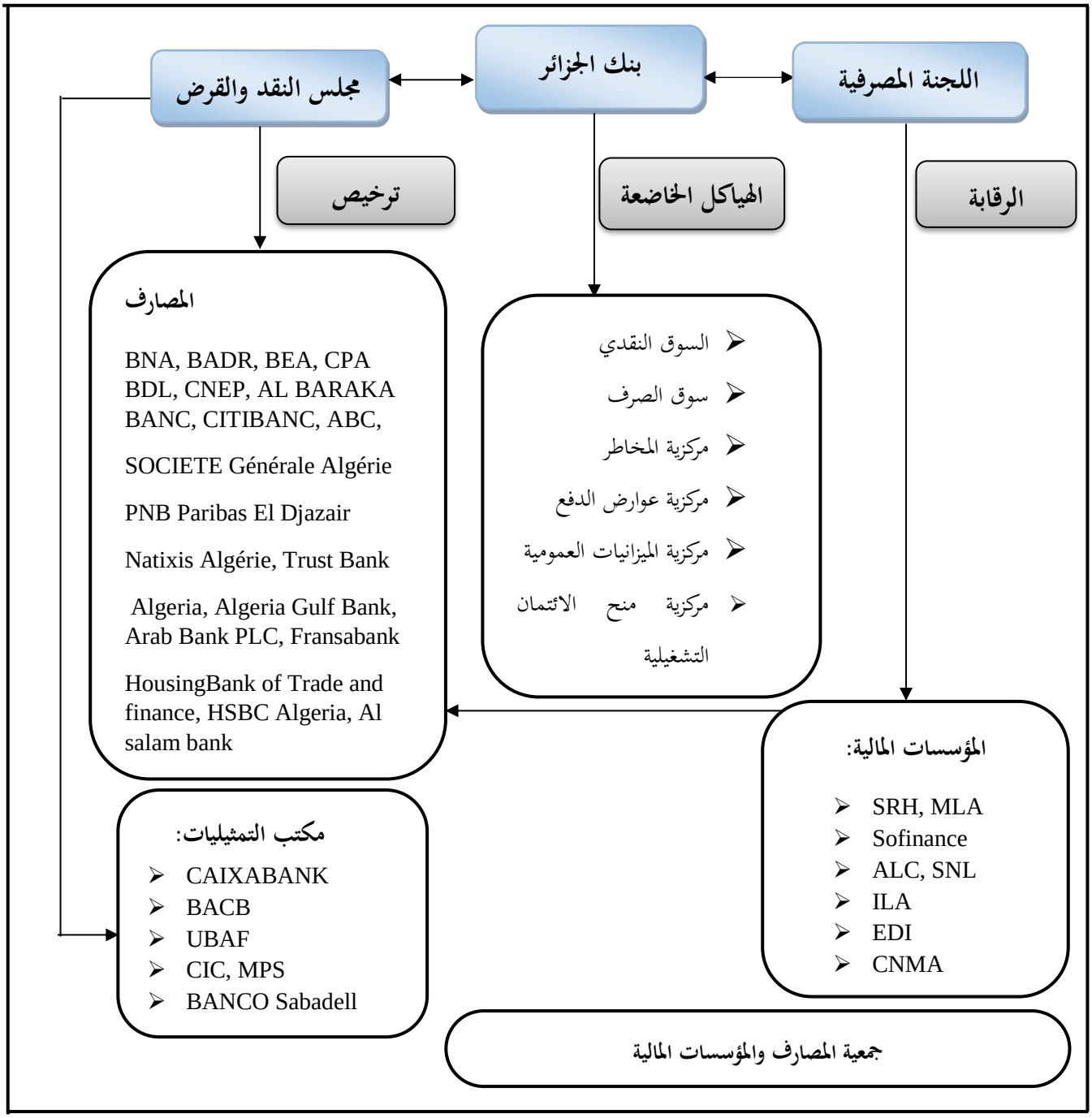

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بحوصي مجدوب، **تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير المصرفية الدولية لمواجهة الأزمات المالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية:

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي_ الشلف_، الجزائر، 2013_2014، ص261. بنك الجزائر، قائمة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، الموقع الإلكتروني: البنوك و المؤسسات المالية(bank-of-algeria.dz) ،تاريخ الاطلاع: (2023/08/26).

المطلب الثاني: الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي الجزائري

يشهد القطاع المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطورات وإصلاحات هامة، بدأت أهمها مع انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وبالأخص عند صدور نقطة التحول في المجال المالي والمصرفي الجزائري ألا وهي عند صدور قانون النقد والقرض؛ الذي أدخل إصلاحات جوهرية على القطاع المصرفي أهمها السماح للبنوك الأجنبية والخاصة بالعمل في الساحة المصرفية الجزائرية.

أولا: إصلاحات الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال إلى عام2000م: تشمل هذه الفترة الإصلاحات التالية:

أ. **قوانين بعد الاستقلال**: خلال الاستعمار عانى النظام المالي الجزائري من تبعية الاستعمار الفرنسي، لذلك كان الغالبية من الجزائريين مستبعدين ماليا، أين أُنشأ بنك الجزائر سنة 1848م كفرع لبنك فرنسا ثم تم إعادة تأسيسه عام 1851م واختص بتمويل القطاع الزراعي فحسب. بعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بهيكلة الجهاز المصرفي بهدف الإعمار والتنمية، أين أنشأت كل من الخزينة العمومية والبنك المركزي كممول لها، كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية لتحفيز الادخار ثم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ثم بعدها تأميم البنوك الأجنبية وإنشاء البنوك الوطنية العمومية [1].

تعتبر كل الإصلاحات المصرفية التي جاءت قبل سنوات التسعينات إصلاحات غير مرضية، لأنها لم تسمح للبنوك بأداء وظيفتها الرئيسية (الوساطة المالية)، الأمر الذي تطلب من السلطات إحداث نقلة نوعية من خلال الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ويمكن التركيز على أهم الإصلاحات التي شهدتها المنظومة المصرفية في الآتي:

ب. **قانون النقد والقرض**: يعتبر إصدار القانون رقم 90_10 المتعلق بالنقد والقرض ضرورة حتمية فرضها واقع تحول الاقتصاد الجزائري المخطط إلى اقتصاد السوق والذي يفرض تنشيط وظيفة الوساطة المالية للبنوك، ومن أهم النقاط التي

(1)_عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمد قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق**، صندوق النقد العربي، 2020، ص 26.

تضمنها قانون النقد والقرض هو: إحداث تنظيم العلاقة بين مؤسسات الهيكل المصرفي الجزائري من جهة وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت للبنوك الجزائرية وظائف محددة تجمع بين وظيفة استقطاب الودائع وتعبئتها ومنحها في شكل قروض وتمويلات لمختلف الاستثمارات[1]، وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من الإجراءات نذكر منها:[2]

- منح استقلالية للبنك المركزي وتسميته ببنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية مستقلة عن السلطات المالية؛
- تفعيل وظيفة الوساطة المالية للبنوك العمومية الجزائرية مع إلغاء التخصص في نشاطها ومنحها الحرية في تنويع منتجاتها المقدمة، والسماح لها في اقتحام الأسواق المالية، ودفعها للمنافسة نتيجة انفتاح النظام المصرفي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية للعمل داخل الساحة المصرفية الجزائرية.

ج. إصلاحات الفترة من 1995_2000م:[3] بعد قانون النقد والقرض جاءت الحكومة الجزائرية بإصلاحات جديدة تؤكد على تلك التي جاء بها هذا الأخير وذلك سنة 1995م، أهم هذه الإصلاحات "قانون المنافسة" والذي ينص في مادته الأولى من الأمر 95_06 المؤرخ في 25 يناير 1995م على أن هذا الأمر يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة بهدف زيادة الفعالية الاقتصادية، تحسين معيشة المستهلكين وتحقيق شفافية الممارسات التجارية ونزاهتها، يشمل هذا الأمر جميع نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات بما في ذلك تلك المقدمة من طرف المؤسسات المالية. حيث تتمثل أهم الإصلاحات التي شملت المصارف في الآتي:

- تفعيل دور البنك المركزي على صعيد الاقتصاد الكلي؛
- تشجيع إنشاء البنوك الأجنبية والخاصة في الجزائر مع تطبيق آليات مصرفية جديدة.

---

(1)_حاج صدوق بن شرقي، **واقع وأفاق المنظومة المصرفية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010_2011، ص140.

(2)_المرجع نفسه، ص141.

(3)_لخضر بن أحمد، **متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر(دراسة الواقع والآفاق)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، فرع: التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011_2012، ص ص 115، 116.

ثانيا: الإصلاحات المصرفية للفترة 2000_2010م: شهدت هذه الفترة جملة من الإصلاحات نذكر أهمها في الآتي:

أ. أبعاد ونتائج الإصلاح المصرفي لعام2001م: بعد إثبات المنظومة المصرفية عجزها في تمويل خطط التنمية وغياب مصادر التمويل اللازمة لذلك في السوق المالي الجزائري، اضطرت الدولة إلى تبني هذا الإصلاح من خلال الأمر 01_01 الصادر في 2001م المكمل والمعدل للقانون 90_10 هذا من جهة، كما تم التوجه نحو هذا الإصلاح استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، من أهم ما جاء به هذا الإصلاح هو توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وفصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن السلطة النقدية من أجل تعزيز استقلالية السلطة النقدية[1].

ب. الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض: تم إصدار الأمر 03_11 الصادر عن أمر رئاسي في 26 أوت 2003 كأمر يلغي في مادته(142) أحكام قانون النقد والقرض 90_ 10، جاء هذا الإصلاح بتعزيز صلاحية البنك المركزي في السياسة وإبراز صلاحية تدخل الدولة في جميع شؤون المنظومة المصرفية، إذ أضاف الأمر 03_11 بهذا الخصوص شخصان تابعان لوزارة المالية يتم تعيينهما من طرف رئيس الجمهورية[2]، لقد جاء هذا النص التشريعي بسبب توسع المجال المالي والمصرفي والنمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب، ضف إلى ذلك ارتفاع المديونية الخارجية وضرورة تسييرها وهو ما استدعى إجراء إصلاحات على مواد قانون النقد والقرض[3]. لقد تم إصدار هذا الأمر في ظروف تميزت بفضائح وإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والتي أثبتت بوضوح عدم فعالية أدوات السياسة النقدية الرقابية لبنك الجزائر[4]، إذ من أهم الأهداف الذي جاء بها هذا القانون ما يلي: [5]

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وتعزيز استقلالية ودور اللجنة المصرفية؛
- تكوين لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية؛

(1)_بحوصي مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص256، 257.

(2)_سعاد حوحو، مرجع سبق ذكره، ص184.

(3)_لخضر بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 120.

(4)_عبد القادر حفاي، **المنظومة المصرفية والمالية في ظل التحولات الاقتصادية_الواقع والآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع: إدارة الأعمال، قسم: التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010_2011، ص133.

(5)_لخضر بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 120.

- التشديد في الجزاءات والعقوبات المطبقة على المخالفين للقوانين التي تحكم النشاط المصرفي؛
- منع تقديم التمويل للمؤسسات المملوكة لمسيري ومديري المصارف؛
- إنشاء قواعد تساهم في التسيير الجيد للمديونية العمومية لفائدة الاقتصاد الوطني.

ج. الأمر رقم 10_04 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03_11: وتتمثل الإصلاحات التي جاء بها هذا الأمر فيما يلي: [1]

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر وضبط نسبة الشراكة الأجنبية في إنشاء مصارف جديدة في الجزائر، بامتلاك نسبة 49 بالمئة لفائدتهم و51 بالمئة لفائدة شركاء جزائريين؛
- توسيع مهام بنك الجزائر وبالأخص ما تعلق منها بضمان سلامة وأمن أنظمة الدفع والرقابة على فعاليتها، والرقابة على عمل المصارف الخاصة للتأكد من ضمان مصالح المتعاملين مع هذه المصارف؛
- إلزام المصارف والمؤسسات المالية بضرورة الإفصاح عن المعلومات التي يحتاجها في صياغة ميزان المدفوعات وبالأخص حركة رؤوس الأموال نحو الخارج؛
- ضرورة تقيد المصارف والمؤسسات المالية في نشاطاتها بالمعايير التي يحددها مجلس النقد والقرض؛
- التصدي لمختلف صور الغش والتحايل التي تزاولها المصارف والمؤسسات المالية في مختلف معاملاتها.

ثالثا: الإصلاحات المصرفية للفترة من 2010_2023م: وتضم الإصلاحات التي سندرج أهمها فيما يلي:

أ. إصلاحات الفترة من 2010_2017م: وتشمل الإصلاحات التالية: [2]

1- النظام 12_02 المؤرخ في 20_02_2012م: صدر هذا النظام بغرض تحديد مبادئ تنظيم مركزية المخاطر وعملها، إذ يتوجب على هذه المؤسسات حسب هذا النظام أن تنخرط ضمن مركزية مخاطر المؤسسات.

2- النظام 14_01 المؤرخ في 16 فيفري 2014م: يشمل هذا النظام نسبة الملاءة المصرفية المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية، وكيفيات الوصول إليها وفق التصنيفات الدولية.

---

(1)_حاج صدوق بن شرقي، مرجع سبق ذكره، ص(152_154).

(2)_سفيان قمومية، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية_عرض تجارب دولية_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص186.

3- النظام 12_01 المؤرخ في 10جوان 2017: صدر هذا النظام لإعطاء بنك الجزائر الحق في تأسيس سوق صرف ما بين البنوك والمؤسسات المالية، كما تضمن أهم الأدوات المالية الممكنة لإدارة المخاطر داخل هذا السوق.

4- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض لعام 2017م: صدرت هذه التعديلات لغرض تمويل الموازنة العامة للجزائر، وذلك وفق سياسة التسيير الكمي التي اعتمدتها الدولة والتي تنص على إمكانية طبع كتلة نقدية جديدة ليس لها مقابل لدى بنك الجزائر، لذا جاء إصدار قانون النقد والقرض 17_10 المؤرخ في 11أكتوبر2017م والذي يشتمل على مادة وحيدة وهي المادة45؛ والتي تنص على أن يقوم بنك الجزائر استثناء ولمدة خمس سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها خزينة الدولة؛ من أجل تغطية احتياجاتها وفي ذات الوقت لتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار[1].

ب. النظام 18_01 المؤرخ في 30 أفريل 2018م: جاء ليعدل ويتمم النظام رقم04_03 المؤرخ في 04مارس 2004م والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، والذي جاء لتنظيمها وحمايتها أكثر ولإبراز مهام شركة ضمان الودائع في حل النزاعات[2].

كما صدر في عام 2018م النظام 18_02 المتعلق "بالصيرفة التشاركية" والنظام 20-02 عام 2020م "المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية "، واللذين شكلا الانطلاقة التمهيدية لإدماج الصيرفة الإسلامية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري بصورة نظامية، وسيتم التطرق إليهما بالتفصيل في المبحث الموالي.

ج. القانون 23_09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي: يعد هذا النص التشريعي الأساسي بعد إلغاء الأمر03_11 والذي ينظم عمل الجهاز المصرفي الجزائري ككل؛ ولقد جاء هذا القانون في 167مادة تضمنت أحكام عديدة منها: الأحكام المتعلقة بالعمليات المصرفية من المواد68 إلى 74 منه، حدد فيها المشرع الجزائري العمليات البنكية في المادة68 والتي تنص على أن العمليات المصرفية تشمل الأموال المتلقية من الجمهور، عمليات القرض والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل[3].

---

(1)_فضيلة زواوي وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990_2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، عدد 01، 2021، ص85.

(2)_سفيان قمومية، مرجع سبق ذكره، ص186.

(3)_نادية هلالة، محاضرات في مقياس القانون البنكي، موجهة للسنة أولى ماستر تخصص: قانون مؤسسات مالية، قسم: الحقوق، كلية: الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، 2023_2024، ص ص 4، 16.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضمن مرحلة الانفتاح الأول

تاريخيا تم الكشف عن أن فكرة تأسيس الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعود إلى المقال الصادر عام 1928م، والذي يروي في صلبه إلى أن مشروع إنشاء مصرف إسلامي جزائري يلتزم بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ظهر إبان الاستعمار، أين قام رجال الأعمال الجزائريين بجمع رأس ماله وإعداد قانونه الأساسي وتسميته بالبنك الإسلامي الجزائري، لكن قوات الاحتلال تصدت لهذا المشروع ومنعت عملية تجسيده[1].

على الرغم من هذا إلاّ أن التجربة الحقيقية للصيرفة الإسلامية الجزائرية تخلف تطبيقها على أرض الواقع بعقود كثيرة، إذ كان ظهور أول مصرف إسلامي يعود لعام 1991م متمثلا في مصرف البركة الجزائري؛ وذلك بفضل صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية باقتحام الساحة المصرفية الجزائرية. وفيما يلي عرض لأهم المصارف والنوافذ الإسلامية التي تعمل في الساحة المصرفية الجزائرية إلى غاية 2017م.

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر في مرحلة الانفتاح الأول على الصيرفة الإسلامية الممتدة من 1991 إلى غاية 2017م، والتي شملت مصرفين إسلاميين وفروع مؤسسات مالية ونوافذ لمصارف تجارية خاصة. وهي كالآتي:[2]

- بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة1991م، ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛
- بنك السلام الذي اقتحم السوق المصرفية الجزائرية كثاني مصرف إسلامي يعمل في الساحة المصرفية الجزائرية عام2008م؛
- مجموعة من النوافذ الإسلامية في بنوك خاصة (كالمؤسسة العربية المصرفية عن طريق فرع يطلق عليه أ ب س، بنك خليج الجزائر...الخ).

(1)_عبد الرزاق بوعطية، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلد 09، عدد 03، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2018 ص247.

(2)_زبير عياش وآخرون، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري_دراسة حالة بنك السلام_، الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال_ رؤية إسلامية، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، يومي 12و13نوفمبر2019، ص04.

أولا: لمحة عن المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر: تعود انطلاقة الصيرفة الإسلامية الجزائرية إلى قانون النقد والقرض 90_10 الذي قام بتحرير القطاع المالي والمصرفي، من خلال وضع حد للدولة المحتكرة للقطاع المصرفي وسماحه بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية، ليتأسس بذلك أول بنك يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر عام 1991م وهو بنك البركة، وقد ظل هذا الأخير ينشط وحيدا كبنك إسلامي جزائري لفترة عقدين من الزمن، ليتم بعدها إنشاء ثاني مصرف إسلامي متمثلا في مصرف السلام الذي بدأ مزاولة نشاطه عام 2008م[1]. وفيما يلي تقديم لهذين المصرفين.

أ. بنك البركة الجزائري: يعد بنك البركة أول تجربة للصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي ظهر بفضل قانون النقد والقرض 90_10 سنة 1991م[2]، يعد مؤسسة مصرفية تابعة لمجموعة البركة المصرفية التي تنتشر بشكل واسع في 17 دولة من مختلف أنحاء العالم[3]، وقد أُنشأ بنك البركة الجزائري مناصفة مع مجموعة دالة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية [4]ليكون بذلك أول مصرف برأسمال مختلط عام وخاص؛ أنشأ البنك في 20 ماي 1991م برأسمال قدره 500مليون دج لكنه لم يباشر مزاولة نشاطاته رسميا إلى غاية سبتمبر 1991 م وذلك بما يتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية [5].

ب. مصرف السلام الجزائري: يعد مصرف السلام الجزائري ثاني تجربة للصيرفة الإسلامية الجزائرية، تم اعتماده عام 2008م كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، باعتباره وحدة مصرفية تابعة لمصرف السلام البحريني والذي ينتشر في ثلاثة دول وهي: البحرين، السودان، الإمارات، وهو بنك يعمل وفق القوانين المصرفية الجزائرية ووفقا لما جاءت به مبادئ الشريعة الإسلامية، بدأ هذا الأخير مزاولة أعماله من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة تلبي احتياجات الشعب الجزائري وتتلاءم مع المبادئ والقيم الراسخة لديه؛ تتولى أعمال هذا المصرف هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد تعمل على ضبط ومراقبة جميع نشاطاته والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية[6].

---

(1)_عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمد قعلول، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(2)_العونية بن زكورة، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر_أفاق وتطلعات_، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، مجلد 07، عدد 02، 2020، ص248.

(3)_عبد الغني ملحق، **الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة تجارب بعض الدول_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير مالي، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيي فارس بالمدية، الجزائر، 2020_2021، ص203.

(4)_العونية بن زكورة، مرجع سبق ذكره، ص248.

(5)_عبد الغني ملحق، مرجع سبق ذكره، ص203.

(6)_زبير عياش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ثانيا: النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الخاصة: تعد النوافذ الإسلامية ثاني شكل من أشكال مزاولة الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛ ظهر هذا الشكل نتيجة الاستبعاد المالي الكبير الذي تفشى في الجزائر بسبب إحجام مختلف الأفراد الجزائريين عن التعامل مع البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة في تعاملاتها، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى مراعاة هذه الخصوصية وتلبية احتياجات هذا المواطن، فسارعت بذلك العديد من هذه البنوك إلى منافسة المصارف الإسلامية من خلال تقديم منتجات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكشكل من أشكال العمل المصرفي الإسلامي في إطار نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الخاصة. وفيما يلي ذكر أهم هذه النوافذ.

أ. نوافذ إسلامية تابعة لبنك الخليج الجزائر: بنك الخليج هو فرع لمجموعة بنك بورغان (Burgan) وهو عضو في إحدى أبرز الشركات التابعة لمجموعة الكويت، تم اعتماده في الجزائر عام 2004م كبنك تجاري خاص، يعمل هذا الأخير في إطار الوساطة المالية على تقديم خدمات ومنتجات تقليدية لعملائه، كما يمنح في الوقت نفسه جملة من الخدمات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والمتمثلة في التمويلات الممنوحة للأفراد والمؤسسات وفق صيغ إسلامية تتمثل في المرابحة والسلم، من أهم النشاطات التي يمولها بنك الخليج وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ما يلي: تمويل شراء السيارات والتجهيزات والمعدات المنتجة محليا، بالإضافة إلى نشاطات تمويل الاستثمار وتمويل الاستغلال[1].

ب. نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل: يعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل بنكا تجاريا خاصا يقدم خدماته ضمن الإطار التجاري الذي أنشأ من أجله، بالإضافة إلى ذلك استحدث هذا الأخير نافذة خاصة بتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية، وذلك ضمن الإطار التمويلي باستخدام الصيغ الإسلامية المتمثلة في: المرابحة، السلم، الاستصناع، ومنها ما هي خاصة بالودائع تمثلت في كل من سندات الاستثمار، الودائع لأجل وحسابات الادخار[2].

ج. نافذة تابعة لبنك ترست الجزائر: اعتمد بنك ترست كبنك تجاري خاص في الجزائر في أفريل من عام2003م برأس مال قدر ب750 مليون دينار جزائري، ليزاول نشاطاته التجارية في العديد من المجالات بما في ذلك الخدمات المصرفية

(1)_سفيان خوجة علامة، مريم قايد، التمويل المصرفي الإسلامي وواقع تطبيقه في الجزائر، ندوة علمية حول آليات تفعيل التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الانفتاح على المالية الإسلامية، قسم: الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية_قسنطينة_، الجزائر، 17 ديسمبر 2018، ص 11.

(2)_يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، مجلد 02، عدد 02، 2022، ص71.

والتأمين وإعادة التأمين، العقار، الصناعة، التجارة والسياحة، قام البنك سنة 2016م بتوسيع خدماته المصرفية [1] من خلال إنشاء نافذة إسلامية توفر لعملائها حلولا استثمارية كابتكار حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك من مشاركة أرباحه مع العملاء، بالإضافة إلى تلبية احتياجات عملائه المالية وفق صيغة المرابحة [2]من خلال تقديمه تمويلات (راحتي) لشراء السيارات، المعدات...الخ، بالإضافة إلى خدمات الإيجار (تروست إيجار) والتي يستفيد منها الأفراد والمؤسسات على حد سواء، كل ذلك بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[3].

د. نافذة بنك BNP Paribas: يعتبر هذا البنك من بين البنوك التجارية الخاصة التي باشرت العمل المصرفي الإسلامي في إطار النوافذ الإسلامية تلبية لرغبات المواطن الجزائري وتماشيا مع خصوصيته الدينية، من بين أهم المنتجات الإسلامية التي قام بتسويقها هذا الأخير منتجي "البديل"، "الإجارة"[4].

ثالثا: أهم المؤشرات المالية للصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الأول: يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين: فترة ظهور المصارف الإسلامية وفترة ظهور النوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الخاصة، من خلال هذا التقسيم سنقوم بتحليل المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية (بنكي البركة والسلام) على حدة، ثم تحليل المؤشرات المالية لبعض النوافذ الإسلامية التي تَمَكنّا من الحصول على معلوماتها المالية على حدة وذلك كالآتي.

أ. **حجم المصارف الإسلامية الجزائرية خلال مرحلة الانفتاح الأول**: تبرز لنا هذه المرحلة تطور حجم الصيرفة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية الجزائرية فقط(بنكي البركة والسلام)؛ وذلك خلال الفترة الممتدة منذ ظهور أول مصرف إسلامي جزائري ابتداء من عام1992م إلى غاية عام 2017م مع بداية التمهيد للانفتاح على الصيرفة الإسلامية، وتشجيع عملية توطينها، وتشجيع ظهور النوافذ الإسلامية في بنوك تقليدية عمومية، سنتطرق لتحليل هذا التطور من خلال عرض حجم كل من الودائع والتمويلات لبنك البركة من عام تأسيسه(1992م) إلى غاية 2017م، ومصرف السلام من عام ظهوره (2008م) إلى غاية 2017م، وذلك كما يظهر في الجدول الموالي رقم(2.3).

(1)_سفيان خوجة علامة، مريم قايد، مرجع سبق ذكره، ص 11.
(2)_عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمد قعلول، مرجع سبق ذكره، ص 35.
(3)_سفيان خوجة علامة، مريم قايد، مرجع سبق ذكره، ص 11.
(4)_العونية بن زكورة، مرجع سبق ذكره، ص255.

الجدول رقم2.3: تطور حجم المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الأول **الوحدة: مليار دج جزائري**

السنة		1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
بنك البركة	التمويلات	0.282	0.636	1.947	2.256	2.326	5.331	7.468	8.133	8.520
	الودائع	0.261	0.381	1.522	2.483	2.285	4.889	6.187	7.393	9.751
السنة		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
بنك البركة	التمويلات	12.556	10.501	20.785	20.066	25.865	28.051	37.471	48.662	59.637
	الودائع	13.217	19.429	25.683	30.604	31.625	36.531	44.556	55.188	76.539
مصرف السلام	التمويلات								0	0.569
	الودائع								4.714	3.043
السنة		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
بنك البركة	التمويلات	55.689	58.584	57.891	63.354	80.627	96.453	110.711	139.677	
	الودائع	89.983	103.285	116.515	125.435	131.175	154.562	170.137	207.945	
مصرف السلام	التمويلات	4.667	13.719	20.695	28.774	23.939	23.130	29.377	45.454	
	الودائع	7.677	12.946	16.125	19.084	15.409	19.407	34.512	64.642	

المصدر: التقارير السنوية للبنكين وبالاعتماد على: سليمان ناصر، **تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار النشر ألفا للوثائق، الجزائر، 2022، ص(49، 72).

بالنسبة لحجم التمويل: نلاحظ أن بداية نشاط بنك البركة في هذا المجال كان ضعيفا جدا (عام 1992م) حيث كانت قيمة تمويلاته تقدر ب0.282 مليار دج، لكن بعد ذلك ارتفع نشاط البنك التمويلي تدريجيا والذي شهد أوجه في فترة الأزمة المالية العالمية وذلك عام 2008م، 2009م نتيجة توسعه في الخدمات والمنتجات التمويلية التي يقدمها، بعدها نلاحظ انخفاض طفيف في حجم نشاط البنك خلال السنوات من 2010 إلى 2012م؛ لترتفع بعدها تمويلاته تدريجيا واستمرت كذلك إلى غاية 2017م أين بلغ حجم التمويل ما يقدر ب 139.677 مليار دينار جزائري وذلك راجع للتوسع الجغرافي للبنك وزيادة عدد فروعه، أما بالنسبة لبنك السلام فقد كانت بدايات نشاطاته التمويلية ضعيفة عام 2009م والتي قدرت ب 0.569 مليار دينار جزائري، لكنها ارتفعت فيما بعد ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2017م لتبلغ حجم التمويلات 45.254 مليار دينار جزائري، مع انخفاض طفيف فقط عام 2015م وهذا راجع لانخفاض حجم الودائع والتي تعد المورد الذي تمول منه الاستثمارات. يمكننا أن نقول أن حجم التمويلات الإسلامية لهذه المرحلة كان ضعيفا لكن مع بداية الثلاث سنوات الأخيرة لهذه المرحلة أي من عام 2015م نلاحظ ارتفاع جد معتبر لحجمها.

بالنسبة لحجم الودائع(المدخرات): نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الودائع(المدخرات) لبنك البركة طوال هذه المرحلة شهد ارتفاعا مستمرا وبمعدلات نمو جد جيدة، وكذا الأمر بالنسبة لبنك السلام الذي كان نشاطه الإيداعي شبه مستقر؛ مع بعض التراجع الطفيف فقط سنتي 2014، 2015م. يمكننا أن نقول أن حجم الودائع الإسلامية لهذه المرحلة كان في تطور مستمر وملحوظ خصوصا لدى بنك البركة.

ب. حجم الصيرفة الإسلامية الجزائرية في إطار النوافذ الإسلامية ضمن مرحلة الانفتاح الأول: من خلال هذه المرحلة سنقوم بتحليل حجم التمويل الإسلامي لنوافذ البنوك التقليدية الخاصة وذلك كما يظهر في الجدول رقم (3.3).

الجدول رقم3.3: حجم التمويل الإسلامي الجزائري في النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الخاصة الوحدة: مليار دج

السنة	نافذة بنك الخليج	نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل	نافذة بنك ترست	إجمالي التمويلات
	التمويلات	التمويلات	التمويلات	
2008	1.088			1.088
2009	1.711			1.711
2010	2.597			2.597
2011	5.181			5.181
2012	8.343			8.343
2013	12.240			12.240
2014	13.889			13.889
2015	17.209			17.209
2016	17.955	2.407	1.438	21.8
2017	30.765	7.358	2.751	40.874

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص353، 358.

نلاحظ أن حجم التمويل على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الخاصة معتبر جدا؛ إذ ارتفع حجم هذا النوع من التمويل عامي 2016، 2017م ليقارب حجم التمويل الإسلامي لدى مصرف السلام، والذي بلغ 40.874 مليار دينار جزائري عام 2017م لدى هذه النوافذ و45.454 مليار لدى مصرف السلام الجزائري، كما يظهر لنا هذا الجدول مساهمة هذه النوافذ في دعم وتعزيز التمويل الإسلامي على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: مرحلة الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أصبح التوجه نحو القطاع المالي بصفة عامة والإسلامي منه بصفة خاصة في الجزائر أمرا حتميا وضروريا؛ وهو ما جعل جهود هذه الدولة تنصب بشكل واضح لتوجيه معظم جهازها المصرفي من بنوك ومؤسسات مالية نحو العمل وفق مبادئ وأسس هذه الأخيرة، وذلك جنبا إلى جنب مع المصارف الإسلامية الجزائرية الأخرى(بنكي البركة والسلام) ضمن مرحلة جديدة وجادة في تبني الصيرفة الإسلامية، تجلت بوضوح بداية من عام 2018م عند إصدار النظام رقم 18_02 المتعلق بالمالية التشاركية، تلاها في ذلك النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وغيرهما من المستجدات التي تشجع على الانفتاح على الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضمن إطار العمل المصرفي الإسلامي في شكل نوافذ إسلامية لدى بنوك تجارية عمومية. ترتكز هذه الخطوة الجادة في تبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر على جملة من الأسباب والدوافع سنتطرق إليها في الآتي.

المطلب الأول: أسباب الجزائر في الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية

تشمل مرحلة الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية في الجزائر المرحلة التي بدأت فيها الجزائر بإطلاق النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، والتي بدأت من نوفمبر 2017م أين سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية(بنك القرض الشعبي الوطني، صندوق التوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية)، ثم بعدها عام 2018م عند إصدار النظام رقم 18_02 المتعلق بالمالية التشاركية؛ والذي جاء بتنظيم نشاط النوافذ الإسلامية وهذا في ظل تفضيل شريحة واسعة من المجتمع الجزائري للمعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي وغيرها من العوامل، التي قادت السلطات الجزائرية لدعم هذا التوجه والتي لا تزال هذه المرحلة ممتدة إلى يومنا هذا، وفيما يلي عرض لأهم الأسباب والدوافع التي قادت الجزائر للانفتاح على هذه المرحلة.

أولا: الدوافع العقائدية والشرعية: ينبني أساس عمل المصارف الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية، لذلك يعتبر الابتعاد عن مبدأ أسعار الفائدة والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية من أهم وأول ما يدفع بالمصرف التجاري للتحول إلى مصرف إسلامي، من هذا الجانب شهدت المجتمعات العربية الإسلامية في الآونة الأخيرة تنامي الوعي الديني خصوصا لدى أصحاب القرار في مختلف المؤسسات التجارية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى رأسهم البنوك

الربوية؛ الذين اقتنعوا أن نظام الفوائد هو نظام محرم شرعا ونظام فاسد بمختلف الأدلة الشرعية، وأن الاستمرارية في العمل بهذا النظام في مجمل الخدمات والأعمال المصرفية يتخالف مع مبادئ العقيدة الصحيحة للمسلم[1].

ثانيا: رغبة السلطات وميول المجتمع الجزائري: يمكن التفصيل في ذلك في الآتي:

أ. الإرادة السياسية: تتضح رغبة السلطات الجزائرية في تبني الصيرفة الإسلامية من خلال التشجيعات التي تقوم بها في هذا الإطار، والتي تبلورت في إصدار النصوص والتشريعات القانونية التي ترخص وتنظم عمل هذه الصناعة، إضافة إلى تحفيز مؤسساتها الحكومية للمشاركة في رأس مال المصارف التقليدية التي تريد فتح نوافذ إسلامية من أجل مساندتها في ذلك، بالإضافة إلى إلزام المصارف التقليدية بالعمل فقط وفق مبدأ الوساطة المالية كما نصت عليه القوانين والتشريعات، إذ لا يمكن لها أن تزاول نشاط الاستثمارات المباشرة، على خلاف المصارف الإسلامية التي تعد عمليات الاستثمار المباشر سواء كانت لصالحها أو لصالح زبائنها من النشاطات الرئيسية لها، الأمر الذي قاد المصارف التقليدية للسعي إلى الاستفادة من هذه الميزة[2].

ب. الاستجابة لميول الشعب الجزائري: إن المعتقدات الدينية للمجتمعات العربية تجعل فرص تطوير وانتشار العمل المصرفي الإسلامي بها كبيرة، والإمكانيات أكبر على مستوى الجزائر، وذلك بسبب الإحجام الكبير الذي تشهده المعاملات والخدمات المصرفية الربوية من قبل غالبية المجتمع الجزائري، لذلك فإن الرغبة والميول الكبير لمعظم شرائح المجتمع الجزائري في الحصول على خدمات ومنتجات تتماشى وفق تعاليم الشريعة الإسلامية دفع السلطات الحكومية إلى تبني العمل المصرفي الإسلامي، من هذا المنطلق فإن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي ضمن إطار فتح النوافذ الإسلامية يتماشى مع قيم المجتمع الجزائري، ومستمد من مقوماته ومبادئه وواقعه المعاش[3].

ثالثا: دافع تجاوز الظروف الاقتصادية الجزائرية الحرجة: (الأزمة النفطية لسنة 2014 وتداعياتها على الاقتصاد الوطني) من المتعارف عليه أن ما يميز الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية،

(1)_سفيان أسمع، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر_الواقع والآفاق_**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم مالية ومصرفية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2021_2022، ص125.

(2)_المرجع نفسه، ص127.

(3)_أحلام فرج الله، موراد حمادي، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية2018_2020، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021، ص 272.

فبمجرد تدهور أسعار البترول قد يشكل ذلك صدمة كبيرة للاقتصاد وهو ما حدث سنة 2014م، ضف إلى ذلك تآكل الاحتياطات الأجنبية وتأثيرها على ميزانية الدولة، تدهور النشاط الاقتصادي في البلد من جراء انتشار فيروس كورونا منذ مطلع عام 2020م،كل هذه الظروف الحرجة دفعت الجزائر إلى توسيع الاعتماد على الصيرفة الإسلامية كحل أمثل لتعبئة المدخرات، والاستفادة مما توفره الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات متنوعة لدعم التنمية الاقتصادية في البلد وتنويع مصادر التمويل للدولة[1]، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى:

أ. امتصاص الأموال المكتنزة خارج القطاع المصرفي: ترى السلطات الجزائرية أن خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية من أهم الحلول التي من شأنها استقطاب الأموال المتداولة خارج القطاع الرسمي، خصوصا وأن معظم الاقتصاديين يؤكدون على أن هذه الأموال تعيق نمو الاقتصاد الوطني وتساهم في تأزم وضعه، خصوصا في ظل ما يشهده هذا الأخير بسبب انخفاض أسعار النفط والعجز الموازناتي الحاد الذي تشهده الدولة خلال هذه الفترة، إذ بلغ حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية لعام 2021م حوالي 6140.7 مليار دج، وهو ما يقارب نسبة تفوق 34.5% من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة، ويرجع الاقتصاديون استفحال هذه الظاهرة النقدية إلى ضعف ثقة المجتمع الجزائري بالجهاز المصرفي بصورة عامة، وإلى الجانب العقائدي الذي يدفع بالمواطنين الجزائريين الامتناع عن التعاملات المصرفية الربوية السائدة في الساحة المصرفية الجزائرية بصورة خاصة، وهو ما قاد السلطات الجزائرية للتحرك بجدية تامة نحو تبني الصيرفة الإسلامية وإعطاء الضوء الأخضر للبنوك العمومية في التعامل وفق مبادئها[2].

ب. التنويع الاقتصادي: لقد تسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط إلى إحداث صدمة في الاقتصاد الوطني، خصوصا أن هذا الأخير يعتمد بدرجة أولى على إيراداته في تمويل نفقات الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي قاد السلطات الجزائرية إلى التفكير الجاد في محاولة البحث عن مصادر تمويل جديدة يمكن الاعتماد عليها في تنمية الاقتصاد وتمويله، واستقطاب الادخارات الهائلة المتداولة خارج القطاع الرسمي، بهذا أصحبت الحاجة أكثر من ملحة للبدء في تطبيق الحلول المقترحة، وعلى رأسها الانفتاح على الصيرفة الإسلامية لما لها من آثار إيجابية للمساهمة في تمويل برامج التنمية [3].

(1)_سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر_دراسة تحليلية تقييمه_، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 10، عدد 02، 2022، ص ص295، 296.

(2)_سفيان أسمع، مرجع سبق ذكره، ص171.

(3)_ أحلام فرج الله، موراد حمادي، مرجع سبق ذكره، ص267.

ج. **الحد من التضخم:** تتمحور نشاطات الأنظمة التقليدية في الأسواق المالية في التعاملات بالأصول المالية، وفي النقود والتمويل ذاته بيعا وشراء من خلال المداينات، وهو ما جعل هذه الأخيرة تنفصل انفصالا تاما عن الأسواق الحقيقية، وبدوره أدى هذا الانفصال بينهما إلى خلل في التوازن بين حجم القطاع المالي والقطاع الحقيقي بسبب الائتمانات التقليدية، وهو ما شكل فقاعة من الديون المتراكمة فوق بعضها البعض في توازن هش قاد إلى انهيار البناء المالي بأكمله، وهو ما قد ينتج عنه في كثير من الحالات أزمات مالية، أما في الاقتصاد الإسلامي فلا يُسمح بجني أرباح من خلال المعاملات المالية وحدها وإلا كان هذا ربا، وهو ما يحد من ارتفاع معدلات التضخم بهذا الأخير[1].

د. **تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:** إن قيام التمويل الإسلامي على مبدأي: "المشاركة في العائد والمخاطر"، "الغنم بالغرم والخراج بالضمان" يجعل هذا الأخير يتميز عن غيره من الأساليب التمويلية كما يجعل منه خيارا أمثل لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لقدرته على تغطية احتياجاتها التمويلية طوال جميع مراحل حياتها، وهذا بفضل مختلف أساليب التمويل الإسلامية التي توجه إلى النشاط الحقيقي لا المالي، كما هو في التمويل القائم على سعر الفائدة المحرم شرعا، إذ يُمكِّن الانفتاح على العمل المصرفي الإسلامي في إطار النوافذ الإسلامية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الصيغ التمويلية التي تتسم بكثرة أعدادها، المرونة في التطبيق، العدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، كما أن تنوع آجال هذه الصيغ يتناسب كثيرا مع هذا النوع من المشاريع (الصغيرة والمتوسطة) كما يُمكِّنها من مقابلة مختلف احتياجاتها المالية[2].

رابعا: دوافع اجتماعية: وتشمل ما يلي:

أ. **تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة:** إن قيام نظام الفائدة على سعر فائدة محدد غير مرتبط بنتيجة المستثمر المموَل من طرف البنك يجعل في ذلك ظلما فادحا في توزيع الدخل والثروة، إذ يكون المرابي الطرف الوحيد الذي يضمن ربحه في مختلف العمليات، ولا احتمال لتحمله الخسارة أبدا فيبقى محافظا على ثرواته؛ وهو ما يجعل الثروات والأموال ترتكز في أيدي قليلة، ويمكن الابتعاد عن هذا النظام من خلال مبدأ المشاركة التي توفره الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال مشاركة المصرف للمضاربين بنتيجة المشروع من ربح وخسارة[3].

(1)_سليم موساوي، المصرفية الإسلامية مبررات التحول، ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد 07، عدد 13، 2018، ص109.

(2)_أحلام فرج الله، موراد حمادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 267، 268.

(3)_سليم موساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص107، 108.

ب. القضاء على البطالة: إن انفتاح البنوك التقليدية على العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية سيسهم بدون شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج، فبدلا من أن تكون تلك الأموال مكتنزة لدى الأفراد سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ؛ التي ستتولى عملية استثمارها وتنميتها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي إلى توظيف أفراد جدد كانوا عاطلين عن العمل، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالتالي زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة، مما يقود بدوره إلى زيادة دخول الفئات من ذوي الدخول الضعيفة وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، زيادة في حجم الإنتاج لمقابلة هذه الزيادة، وتستمر هذه الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة[1].

خامسا: دافع المنافسة: إن دوافع البنوك التقليدية في الانفتاح على الصيرفة الإسلامية تكمن في سعي هذه الأخيرة في جذب عدد زبائن ومودعين أكثر؛ خاصة أولئك الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية بسبب معتقداتهم الدينية، ومن جهة أخرى حتى لا تفوت تلك البنوك الاندماج ويتم منافستها من طرف المصارف الإسلامية التي تجلب هذا النوع من الزبائن، خصوصا والرواج الكبير الذي تشهده بمرور السنوات، فالبنوك التقليدية تسعى إلى هذا النوع من الربح من جهتين[2].ويمكن تلخيص هذا في النقاط التالية:[3]

- المحافظة على زبائن البنوك التقليدية من النزوح إلى المصارف الإسلامية؛
- الانتفاع من المزايا التي تمتاز بها منتجات الصيرفة الإسلامية من انخفاض التكلفة، وانخفاض المخاطر وارتفاع الكفاءة وزيادة الطلب عليها، فهي تساهم على إيجاد أوعية لتجميع مدخرات أفراد المجتمع.

سادسا: دافع التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة: يرى عدد كبير من الفقهاء الذين يؤيدون فكرة الانفتاح على الصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية على ضرورة استفادة هذه الأخيرة من الخبرات المتراكمة في البنوك التقليدية، فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ مقارنة بما يتطلبه إنشاء مصرف إسلامي جديد، ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ سبيلا للتدرج في التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي[4].

---

(1)_رمضاني لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية_حالة الجزائر_، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مجلد 01، عدد 02، 2017، ص ص 155، 156.

(2)_نعيم هانك، مفهوم آليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، مجلة التراث العالمية في الثروة والتمويل الإسلامي، مجلد 04، عدد 02، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، 2023، ص58.

(3)_سعاد نويري، التوجه نحو المنتجات الإسلامية في الجزائر الدوافع والمعوقات، مجلة المعيار، مجلد 26، عدد 06، 2022، ص669.

(4)_رمضاني لعلا، البرود أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المطلب الثاني: الإصلاحات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية الجزائرية

لاقت الصيرفة الإسلامية الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا ويرجع ذلك إلى دوافع عديدة كما سبق وأن أشرنا إليها، وهو ما قاد السلطات الجزائرية تكثيف جهودها لتوطين الصيرفة الإسلامية وخلق المناخ الملائم لنشاطها، خاصة الجانب القانوني منه والذي يعد أول الجوانب الذي يتطلب الاهتمام به، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التشريعات القانونية التي ساهمت في دعم عملية توطين الصيرفة الإسلامية، وإلى أهم الخطوات التي جاءت بها السلطات الجزائرية في دعم الصيرفة الإسلامية وشروط اقتحام هذه الأخيرة الجهاز المصرفي الجزائري.

أولا: التشريعات المتعلقة بتوطين الصيرفة الإسلامية وتشجيع ظهورها: منذ سنة 1990م وبعد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر(بنك البركة الجزائري)، ظلت البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل وفق القوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي (قانون النقد والقرض90_10)، وصولا إلى الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض والذي يعتبر قانونا تقليديا بحتا لا يراعي خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية رغم سماحه بإنشاء هذا النوع من البنوك[1]. ظلت المصارف الإسلامية الجزائرية تعمل وفق إطار قانوني غير ملائم لطبيعة عملها إلى غاية 2018 م، ويمكن التفصيل في أهم التشريعات التي صدرت خصيصا لتنظيم عملها في الآتي.

أ. **سنة 2017: القانون 17_10** المؤرخ في11 أكتوبر2017م الذي يتمم الأمر رقم03_11 المؤرخ في 26أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي تناول مشروع التمويل غير التقليدي للجهاز المصرفي البنكي[2]. قامت الحكومة ضمن هذا القانون بتعديل قانون النقد والقرض ضمن المادة(45) التي تسمح بالتمويل من خلال القروض التشاركية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، كما جاءت المواد67، 68 و73من هذا القانون بتحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، والذي يتوقع الخبراء المصرفيين ضمن هذا الإطار أن تنجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات[3].

(1)_منير خطوي، موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، مجلد 05، عدد 02، 2021، ص89.

(2)-سفيان قمومية، مرجع سبق ذكره، ص186.

(3)_نصر الدين قارة عشيرة، نبيل بلحتري، متطلبات تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر مدخل النوافذ الإسلامية، الملتقى الوطني حول التوجه من النوافذ المالية إلى مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر_ الإمكانيات والعقبات_، جامعة تلمسان، الجزائر، جوان 2023، ص08.

ب. سنة 2018: النظام رقم 18_02 المتعلق بالمالية التشاركية: جاء في العدد (73) من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018 النظام رقم 18_02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م؛ المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية[1]، والذي يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي الأول للمعاملات المصرفية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، نص هذا النظام في مادته الأولى على أنه يهدف صراحة إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد لأي سعر فائدة، لتكون هذه المادة أولى النصوص التشريعية التي تصرح بإمكانية قيام البنوك بالعمليات المصرفية دون تحصيل للفوائد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[2]، وتخص هذه العمليات التعامل في المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار[3]. كما جاء هذا النظام بوضع مفهوم لشباك المالية التشاركية على أنه دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تقدم خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، كما جاء بمجموعة من الشروط التي تنظم علاقة هذه الشبابيك بالبنوك التابعة لها وتضبط حركة الأموال داخل هذه الأجهزة[4].

ج: سنة 2020: تضمنت هذه السنة الإصلاحات التالية:

1-النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية: تم إقرار هذا النظام من طرف بنك الجزائر تعديلا للنظام 18_02، وذلك بتاريخ 15 مارس 2020م، ليحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛ وليركز على ضبط الشروط الموضوعية والتقنية الأساسية للحصول على التراخيص الخاصة بممارسة الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى إنشاء هيئة وطنية للفصل في المسائل الفقهية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر. كما تضمن مجموعة من الشروط لإنشاء الشبابيك الإسلامية، أخيرا قام هذا النظام بوضع تعاريف لمختلف الصيغ المصرفية الإسلامية والذي قام بحصرها في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في الاستثمار[5].

(1)_حياة بن زراع، تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلد 114، 2021، ص 103.

(2)_حنان مهداوي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 05، عدد 02، 2021، ص ص 139، 140.

(3)_حياة بن زراع، مرجع سبق ذكره، ص103.

(4)_طارق مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 308، 309.

(5)_عقبة سحنون، تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام 20_02 وآليات الحد منها، الملتقى الدولي حول الفائدة الربوية من الأزمات إلى الحلول المالية الإسلامية، المدرسة العليا للمالية والمحاسبة بقسنطينة، الجزائر، يومي 10، 11 أكتوبر 2022، ص ص 13، 14.

2-التعليمة 20_03: صدرت التعليمة 20_03 "المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية" في 02 أفريل من عام2020م عن بنك الجزائر وصادق عنها محافظ بنك الجزائر[1]، وذلك لتدارك النقائص التي سجلها النظام رقم 20_02 فيما يخص تعريفات صيغ وعقود الصيرفة الإسلامية، والتي جاء تعريفها بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليمة أن الغرض من صدورها هو تحديد عقود التمويل المذكورة في المادة الرابعة من النظام 20_02 بما يضمن حقوق والتزامات كل طرف، كما جاء في التعليمة مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية[2].

د. سنة2021: تواصلت في هذه السنة مجهودات الدولة في خلق نظام قانوني لتوطين الصيرفة الإسلامية ضمن الجهاز المصرفي، وذلك من خلال توفير جملة من الحوافز والامتيازات الجبائية. وهو ما جاء به قانون المالية التكميلي رقم 21_07 لسنة 2021م والذي تضمن في طياته جملة من الامتيازات الجبائية، وعلى وجه الخصوص الإعفاء من عدة ضرائب على العقود المتضمنة لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وبالأخص على المبالغ المالية الموجهة للإنفاق على الأعمال الخيرية، ويشترط في أن تكون هذه العمليات تخضع للرقابة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[3].

هـ. سنة 2023: تضمنت هذه السنة الإصلاحات التالية:

1-القانون رقم22_24 المتضمن قانون المالية لسنة 2023: [4] تضمن هذا القانون تدابير خاصة بالصيرفة الإسلامية، كما عبر عن إرادة السلطات العمومية المختصة في إحداث التوازن بين الصيرفة التقليدية والإسلامية، ومن أهم ما جاء به في هذا الإطار ما يلي:

- السماح للبنوك والمؤسسات التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية من تمويل الشركات والمؤسسات الصغيرة؛
- تمكين النوافذ والشبابيك الإسلامية من تمويل الأشخاص الطبيعية والمعنوية لاقتناء الأجهزة والعتاد؛
- توسيع نشاط الشبابيك الإسلامية بعقود المرابحة وصيغ الإيجارات المنتهية بالتمليك والاستثمارات العقارية؛

(1)_طارق مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص315.

(2)_ يمينة ختروسي، مرجع سبق ذكره، ص69.

(3)_حميد فلاح، التحديات التي تواجه تطوير نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة صوت القانون، مجلد 09، عدد 02، 2023، ص 190.

(4)_المرجع نفسه، ص ص 190، 191.

- منح الودائع الإسلامية امتياز عدم تسديد ضريبة الدخل وهوامش الربح في إطار عقود المرابحة.

2- النظام 23-09: تم إصدار هذا النظام في عام 2023م كنظام جديد ينظم العمل المصرفي الجزائري، ويلغي ما جاء في قانون النقد والقرض 90_10، يهدف هذا النظام فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية إلى تحديد شروط تسويق منتجات وخدمات البنوك والمؤسسات المالية التي تزاول الصيرفة الإسلامية حصرا أو من قبل الشبابيك الإسلامية، تناول هذا الأخير الصيرفة الإسلامية من خلال الأحكام المنصوص عنها في المواد من 67 إلى 72 والتي تضع الأساس القانوني للمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية والمصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية، والتي تكمل تلك الموجودة بالفعل وتساهم في تعبئة المدخرات وتعزيز الشمول المالي، من أهم ما جاء به النظام 23_09 في هذا الخصوص ما تضمنته المادة (133) التي تنص على ضرورة مشاركة مؤسسات الصيرفة الإسلامية في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، الذي ينشئه بنك الجزائر، ناهيك عن احترام هذا الأخير لخصوصيات العمل المصرفي الإسلامي من خلال تخصيص حساب للأقساط المدفوعة من قبل الشبابيك والبنوك التي تمارس هذا النوع من النشاط[1].

ثانيا: تعزيز العلاقة مع الهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية الجزائرية بهدف تطويرها: وتشمل هذه الهيئات الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وذلك فيما يلي:

أ. **إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:** جاء اعتماد الصيرفة الإسلامية بمصادقة المجلس الأعلى بإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، والتي تم تأسيسها تنفيذا لما جاء به النظام 20_02 المؤرخ في 15 مارس 2020، من بين المهام الرئيسية لهذه الهيئة أنها تتولى مهمة منح المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية، والتي ستكون في هذا الإطار داعما كبيرا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية[2].

---

(1)_عبد الحميد بو الودنين عبد الحميد، الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، بنك الجزائر، مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، 2023، الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of /dz/wpcontent/uploads/2023/02.algeria D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D8 %A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%9%8A%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A7%D %9%84%D9%8A D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdfص ص 16، 18.

(2)_حياة بن زراع، مرجع سبق ذكره، ص104.

ب. التنسيق مع هيئات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في إطار حوكمة الصيرفة الإسلامية: بتاريخ 18 جانفي 2022م قام كل من بنك الجزائر وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(الآيوفي) بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق وتقوية الروابط بين المنظمتين، وذلك في مجال وضع المعايير التي تضبط العمل المصرفي الإسلامي، تهدف المنظمتين من خلال هذه المذكرة إلى تطوير صناعة التمويل الإسلامي الجزائري من خلال التركيز على الأعمال المشتركة بينهما؛ والتي تتمحور حول تنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بينهما واستضافة الفعاليات والأنشطة لدعم الثقافة المالية الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين، العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي في البنوك والمؤسسات المالية، كما تشمل هذه المذكرة إمكانية اعتراف الصيرفة الإسلامية الجزائرية بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة إلى الاستفادة من برامج بناء القدرات[1].

ثالثا: شروط مزاولة العمل المصرفي الإسلامي وفق الإصلاحات الجديدة: جاء النظام 20_02 بمجموعة من الشروط لفتح نوافذ وشبابيك إسلامية ولضبط نشاط وعمل هذه الأخيرة، وعمل البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط ضمن مجال الصيرفة الإسلامية. يمكن ذكر أهم هذه الشروط في الآتي:

أ. موافقة بنك الجزائر: ويتطلب ذلك طلب ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر للموافقة على العمل ضمن نشاط الصيرفة الإسلامية، والذي يوجب البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر يتكون من:[2]

- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (المادة 14)؛
- بطاقة وصفية للمنتوج؛
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية (في حالة طلب فتح نافذة إسلامية)؛

(1)_أسماء طهراوي، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 05، عدد 02، 2022، ص648.

(2)_حبيبة مداس، ليلى جودي، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية_ دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر_، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، 2023، ص75.

- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية وذلك التزاما لما جاء به النظام 11_08 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية في مادته رقم (25).

ب. الالتزام الشرعي (ضرورة إنشاء هيئة الرقابة الشرعية): يتعين على أي بنك أو مؤسسة مالية تزاول عمليات الصيرفة الإسلامية أن تقوم على مستواها بإنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، لتتولى هذه الهيئة مهمة مطابقة منتجات البنك أو المؤسسة للشريعة الإسلامية، وتقوم بالرقابة على مختلف نشاطاته(ها)[1].

ج. شروط خاصة بمنتجات الصيرفة الإسلامية: جاء النظام 20_02 بحصر عمل البنوك والمؤسسات المالية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة في النظام فحسب، والتي تتمثل في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار(المادة04)[2]؛

د. شروط مرتبطة بالبنوك والنوافذ الإسلامية: اشترط النظام 20_02 على البنوك والمؤسسات المالية والنوافذ الإسلامية التي ترغب في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وأن تلتزم بما جاءت به المادة رقم(03) منه فيما تعلق بآجال إرسال التقارير التنظيمية وإعدادها[3]؛ كما يتوجب على هذه المؤسسات التي تمكنت من الحصول على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من أن تلتزم بإعلام زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، وإعلام مودعيها على وجه الخصوص أصحاب الحسابات الاستثمارية بالخصائص المتعلقة بطبيعة حساباتهم[4].

(1)_سفيان أسمع، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(2)_طارق مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص311.

(3)_حبيبة مداس، ليلى جودي، مرجع سبق ذكره، ص75.

(4)_حنان رغيس، ليندة شامي، تبني البنوك العمومية الجزائرية للصيرفة الإسلامية في ظل نظام بنك الجزائر 20_02، حوليات جامعة الجزائر1، مجلد 37، عدد 02، 2023، ص38.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني

تتمثل الصيرفة الإسلامية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني حسب التقسيم الزمني الذي انتهجته الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 2018م إلى يومنا هذا، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى واقع الصيرفة الإسلامية الجزائرية خلال هذه الفترة، من خلال التطرق إلى مؤسسات هذه الأخيرة وفق الإصلاحات الجديدة، وإلى بعض الأرقام عن البنوك التي تنشط ضمن هذا المجال، مع التركيز على حجمها وبالأخص حجم النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية العمومية.

أولا: مؤسسات الصيرفة الإسلامية الجزائرية وفق الإصلاحات الجديدة: قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 20_02 "المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، وأرفقه بالتعليمة رقم 03_20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 "المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية"، والذي عدد من خلالهما منتجات الصيرفة الإسلامية التي تخضع لترخيصه بناء على شهادة المطابقة الشرعية التي تمنحها هيئة الرقابة الشرعية الوطنية للبنك أو المؤسسة المالية، في هذا الصدد تلقى بنك الجزائر ما يزيد عن 20 ملفا لطلب الترخيص المسبق لتسويق مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية من أحد عشر بنكا من بينهم بنكي البركة والسلام، وذلك امتثالا لما جاء به النظام 20_02، وتشجيعا لإنجاح مشروع الصيرفة الإسلامية وافق بنك الجزائر على كل الملفات المقدمة لديه المتوافقة والأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في الآجال القانونية[1]. وفق ما تقدم فإن مؤسسات الصيرفة الإسلامية الجزائرية التي تعمل في ظل الإطار القانوني تتمثل في:

أ. المصارف الإسلامية: تشمل بنكي البركة والسلام.

ب. النوافذ الإسلامية في البنوك الخاصة: وتشمل ما يلي: نوافذ: بنك الخليج، بنك تراست، نافذة بنك الإسكان للتجارة، نافذة بي أن بي باريبا الجزائر، النافذة الإسلامية لبنك ABC الجزائر والذي افتتح ب15 فيفري 2021م بعد حصوله على ترخيص من بنك الجزائر نافذة إسلامية يطلق عليها" البراق"؛ تختص بمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية وتسويق منتجاتها، وتتميز هذه النافذة الإسلامية باستقلالية تامة عن النشاط التجاري للبنك التابعة له بنك ABC[2].

(1)_عبد الحميد بو الودنين عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 06، 07.

(2)_نصيرة بن السيلت، **تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية_دراسة حالة الجزائر_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: بنوك، قسم: العلوم التجارية، كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021_2022، ص176.

ج. **النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية العمومية:** وتشمل نوافذ البنوك العمومية الستة وهي على التوالي:

1-البنك الوطني الجزائري: بعد استيفاء البنك الوطني الجزائري لما تضمنه النظام رقم 20_02 من شروط لفتح نوافذ إسلامية، قام هذا الأخير يوم 04 أوت 2020م بإنشاء أول نافذة إسلامية على مستواه، ليكون بذلك أول البنوك العمومية التي تسوق لمنتجات الصيرفة الإسلامية، ليصل بعد هذه الانطلاقة عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية عام2021م حوالي 106 نافذة 59 منها لدى البنك الوطني الجزائري، 31 لدى القرض الشعبي الجزائري، 16 نافذة إسلامية بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[1].

2-القرض الشعبي الجزائري: تم إنشاء أول نافذة إسلامية على مستواه في نوفمبر 2020م، ومع مطلع عام 2022م بلغت عدد الشبابيك التابعة له أكثر من 100 شباك في مختلف بقاع الوطن، تزاول هذه النوافذ مختلف النشاطات المصرفية التمويلية منها والمستمدة من صيغة المرابحة منها: مرابحة العقار، مرابحة السيارات، كما تقدم خدمات الإيداع من خلال عدة حسابات منها: الحسابات الجارية الإسلامية، حسابات الصك الإسلامية، حسابات التوفير الإسلامية[2].

3-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: تم افتتاح أول نافذة إسلامية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يوم01 ديسمبر 2020م كنافذة تختص بتقديم مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية؛ تمويلية كالإجارة التمليكية، إيداعية كحسابات الصك الإسلامية، في نهاية عام 2021م تطور عدد النوافذ التابعة لهذا الصندوق لتصل إلى47 نافذة إسلامية[3].

4-بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول البنوك العمومية التي أنشأت في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة، يهدف البنك إلى دعم وتمويل القطاع الفلاحي، كغيره من البنوك العمومية انتهج هذا البنك خدمات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 04 ماي 2021م إلى جانب المنتجات التقليدية

(1)_منير خطوي، موسى أعمر، مرجع سبق ذكره، ص89.

(2)_وسام صافر، مغنية موسوس، النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية كآلية لتقليص الكتلة النقدية في السوق الموازية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مجلد 15، عدد 02، 2023، ص441.

(3)_نصيرة بن السيلت، مرجع سبق ذكره، ص174.

التي يقدمها، وذلك من خلال نوافذ بدر الإسلامية التي تقدم مختلف المنتجات الإسلامية منها: الحسابات الجارية والادخارية، ثمانية حلول تمويلية بصيغة المرابحة، وصل عدد هذه النوافذ 35 نافذة نهاية عام 2021م[1].

5-بنك الجزائر الخارجي: تبنى بنك الجزائر الخارجي خدمات الصيرفة الإسلامية بعد حصوله على شهادة مطابقة يوم 30 ديسمبر 2021م على مستوى فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة، ليكون بذلك خامس بنك عمومي تجاري يزاول أنشطة الصيرفة الإسلامية، في ذات الوقت قام بفتح نافذتين إسلاميتين على مستوى فروعه في كل من "عين الدفلة"، "العلمة" ليختص من خلالهما بتقديم سبع منتجات للصيرفة الإسلامية، كمرابحة السيارات، المرابحة العقارية، مرابحة السلع الاستهلاكية، حساب التوفير الإسلامي...الخ[2].

6-بنك التنمية المحلية: أطلق البنك أول نافذة إسلامية لتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية باسم "البديل" وذلك يوم 10 جانفي 2022م بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية، وبهذا يكون بنك التنمية المحلية سادس بنك عمومي يتبنى الصيرفة الإسلامية في إطار النوافذ الإسلامية، يقدم البنك تسع منتجات للصيرفة الإسلامية تشمل ما يلي: مرابحة استغلال، مرابحة استثمار، مرابحة استهلاكية(مرابحة سيارات)، الحساب الجاري، حساب الودائع للاستثمار، المضاربة، إجارة منتهية بالتمليك، حساب الصك الإسلامي، حساب الادخار الإسلامي[3].

د.المؤسسات المالية: بالإضافة إلى البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية التي تزاول نشاطات الصيرفة الإسلامية، اختارت مؤسسة (AMO INVEST) أن تدخل هي الأخرى عالم تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد أن منحتها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة الشرعية[4].

(1)_نصيرة بن السيلت، مرجع سبق ذكره، ص174.

(2)_سليمة بن زكة، عز الدين شرون، مرجع سبق ذكره، ص298.

(3)_المرجع نفسه، ص298.

(4)_عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 05، عدد 01، 2022، ص258.

ثانيا: أرقام عن البنوك المعتمدة لمزاولة الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني: يمكن إبراز قائمة البنوك المعتمدة لمزاولة العمل المصرفي وعدد فروعها وبعض المعلومات عنها فيما يحتويه الجدول التالي.

الجدول رقم4.3: قائمة البنوك المعتمدة لفتح النوافذ الإسلامية قبل نهاية 2022

اسم البنك	البلد الأصلي	عدد الوكالات المعتمدة	سنة فتح نوافذ إسلامية	عدد نوافذ الصيرفة الإسلامية
البنك الوطني الجزائري	بنك عمومي	218	2020	وكالتين وما يزيد عن 64 شباك
القرض الشعبي الجزائري	بنك عمومي	150	2020	ما يزيد عن 100 شباك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك عمومي	327	2021	58 شباك
الصندوق الوطني للتوفير	بنك عمومي	218	2021	وكالة خاصة و47 شباك
البنك الخارجي الجزائري	بنك عمومي	105	2021	44 شباك
بنك التنمية المحلية	بنك عمومي	157	2022	50 شباك
بي أن بي باريبا الجزائر	بنك فرنسي	71	2014	شباك واحد
ترست بنك	بنك مشترك (كويتي جزائري)	35	2016	شباك واحد
بنك الإسكان للتجارة	بنك مشترك (أردني ليبي)	07	2015	شباك واحد
بنك الخليج الجزائر	بنك مشترك (أردني كويتي تونسي)	61	2008	شباك واحد
المؤسسة العربية المصرفية	بنك بحريني	_	2021	شباك واحد

المصدر: وسام صافر، مغنية موسوس، النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية كآلية لتقليص الكتلة النقدية في السوق الموازية، مرجع سبق ذكره، ص426.

يوضح لنا الجدول رقم (4.3) البنوك التجارية الخاصة والعمومية والمخول لها مزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية ابتداء من طلبها وإيداعها ملف الترخيص لدى بنك الجزائر، كما يظهر لنا عدد الوكالات المعتمدة لهذه البنوك وتطور عدد الشبابيك الإسلامية على مستواها إلى غاية نهاية عام2022م، إذ تتصدر البنوك التجارية العمومية القائمة من حيث التوسع والانتشار، إذ بلغت شبابيك البنك الوطني الجزائري نهاية 2022م ما يزيد عن 64 شباكا وذلك في ظرف 24 شهرا فحسب.

ثالثا: حجم الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني: سنتطرق في هذه المرحلة إلى حجم الصيرفة الإسلامية على مستوى المصارف الإسلامية من ثم حجمها على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الخاصة، فالبنوك العمومية للفترة ما بعد 2017م وذلك كالآتي:

أ. حجم المصارف الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني: وذلك كما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم5.3: المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني الوحدة: مليار دج

السنوات		2018	2019	2020	2021	2022	2023
بنك البركة	التمويلات	156.460	154.600	153.089	_	_	_
	الودائع	223.995	213.500	221.873	*228.529	*219.387	*254.489
بنك السلام	التمويلات	75.340	93.510	99.252	150.267	170.759	_
	الودائع	85.432	102.405	129.320	195.031	215.076	_

المصدر: التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام للفترة (2018_2022)، تقارير مجموعة بنك البركة للفترة (2020_2023).

(* تمثل هذه القيم تطور حجم الودائع، والتي قمنا بحسابها انطلاقا من نسب تطور ودائع بنك البركة الجزائري لهذه الفترة والمتوفرة في تقارير مجموعة البركة).

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في حجم كل من التمويل والودائع على مستوى بنك البركة وذلك عامي 2019، 2020م، وذلك بسبب الأزمة الصحية التي شهدها العالم، كما نلاحظ انخفاض في حجم الودائع على مستوى البنك لعام 2022م بسبب انخفاض ضمانات معاملات التمويل التجاري، لترتفع بعدها بنسبة 16% عام 2022م، على خلاف هذا نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم كل من التمويلات والودائع على مستوى مصرف السلام الجزائري خلال الفترة من (2018_2022).

ب. حجم الصيرفة الإسلامية الجزائرية لدى بعض النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية الخاصة: تلعب النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الخاصة دورا معتبرا في تعزيز الصيرفة الإسلامية، تساهم هذه النوافذ في توفير مختلف الخدمات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية للأفراد. إذ كما يظهر من خلال الجدول رقم (6.3) وحسب ما استطعنا جمعه من معلومات مالية عن هذه النوافذ أنها استطاعت تقديم حجم تمويلات قدرت ب 53.485 و60.329 مليار دينار جزائري خلال عامي 2018، 2019م على التوالي، وهو ما يسهم في دعم الصيرفة الإسلامية الجزائرية.

الجدول رقم6.3: حجم التمويل الإسلامي لنوافذ البنوك التجارية الخاصة ضمن مرحلة الانفتاح الثاني الوحدة: مليار دج

السنة	نافذة بنك الخليج	نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل	نافذة بنك ترست	الإجمالي
2018	38.945	6.332	8.208	53.485
2019	44.562	6.451	9.316	60.329
2020	40.000	6.572	6.602	53.174

المصدر: سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص(349. 358).

ج. إجمالي حجم الصيرفة الإسلامية الجزائرية ضمن مرحلة الانفتاح الثاني: وهو ما يظهره لنا الجدول التالي.

الجدول رقم7.3: حجم إجمالي الصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة (2020_2023) الوحدة: مليار دج

السنوات		2020	2021	2022	2023 جوان
التمويلات	الإجمالي	302.3	358.3	381.7	369.79
	معدل النمو	_	18.5	6.5	4.85
	مساهمة المصارف العمومية	0.1	0.5	1.3	_
	مساهمة المصارف الخاصة	99.9	99.5	98.7	_
الودائع	الإجمالي	340	442.1	546.7	623.83
	معدل النمو	23.6	30	23.6	14.11
	مساهمة المصارف العمومية	0.81	4.83	11.80	_
	مساهمة المصارف الخاصة	99.19	95.17	88.20	_

Source: Banque D'Algérie, Rapport Annuel Evolution Economique et Monétaire, septembre2023, pp62, 64, Banque D'Algérie, Tendances Monétaires et Financières Neuf premiers Mois 2023, Janvier2024, p30, 31.

يبرز لنا الجدول تطور حجم إجمالي الصيرفة الإسلامية الجزائرية للفترة من 2020 إلى 2023م؛ إذ سجلت هذه الأخيرة نموا في حجم الودائع، سُجلت أعلاها عام 2021م، كما نلاحظ أن مساهمة المصارف العمومية في الودائع ارتفعت بشكل ملحوظ من 0.81% عام ظهورها إلى 11.80% بعد 24 شهرا، أما بالنسبة للتمويلات فنلاحظ أنها شهدت انخفاضا عام 2023م وأن المصارف العمومية الجزائرية تعد مبتدئة في هذا النشاط، إذ لا تتعدى مساهمتها خلال فترة الدراسة 1.3% من حجم إجمالي التمويل الإسلامي.

المبحث الثالث: دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

يختص الجهاز المصرفي بصورة عامة بأداء وظيفة الوساطة المالية التي وجد من أجلها، وبما أن المصارف الإسلامية تعد جزء من هذا الأخير فهي مطالبة بجذب المدخرات ثم توظيفها بما يخدم الاقتصاد والمجتمعات، وفيما يلي سيتم التطرق إلى واقع المدخرات في الجزائر، وإلى أهم وسائل واستراتيجيات المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب هذه المدخرات، ومن ثم التطرق إلى دور المصارف الإسلامية في استقطابها من خلال تقييم وظيفة المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب الودائع المصرفية، وذلك من خلال جملة من المؤشرات المالية التي سيتم تحليلها.

المطلب الأول: تحليل واقع المدخرات في الاقتصاد الجزائري

تعد المدخرات من بين أهم محركات التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول، كما تعد مصدر أمان يلجأ إليه مختلف الأعوان الاقتصاديين حيال الظروف الطارئة والأزمات التي يمكن أن تواجههم، لذا تسعى الحكومات إلى وضع السياسات والاستراتيجيات الفعالة لتعبئة المدخرات عبر قنوات رسمية ووفق أجهزة مصرفية بما يخدم الاقتصاد، وفيما يلي سيتم عرض واقع الادخار في الجزائر وواقع تعبئته من طرف المصارف الإسلامية الجزائرية، من خلال التطرق إلى أهم الوسائل والاستراتيجيات التي تستخدمها هذه الأخيرة للقيام بذلك.

يعتبر الادخار في الجزائر عبارة عن مدخرات دولة داخل حدودها، فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال ومدخرات الدولة وذلك كالآتي:

أولا: مدخرات القطاع العائلي والمؤسسات (الادخار المحلي الإجمالي): يرتبط الادخار ارتباطا وثيقا بالناتج المحلي الإجمالي بل هو جزء منه، كما ترتبط الودائع المصرفية ارتباطا مباشرا بالكتلة النقدية (العرض النقدي الواسع) بل هي الأخرى جزء منها، فلتحليل كل من الادخار المحلي الإجمالي والودائع المصرفية وربطهما مع بعضهما البعض، لابد من تحليل المؤشرات الأخرى التي ترتبط مع كل عنصر منهما، لنتمكن من تحليل وفهم العلاقة بينهما بوضوح. والجدول التالي رقم (8.3) يمكّننا من ذلك، إذ تشير المؤشرات التي يتناولها الجدول إلى ما يلي:

_تم حساب إجمالي الادخار المحلي على أنه (إجمالي الناتج المحلي_نفقات الاستهلاك النهائي (إجمالي الاستهلاك)).

_لدينا العرض النقدي الواسع هو عبارة عن (الكتلة النقدية السائلة+ الودائع الجارية ولأجل).

_سرعة دوران النقود هي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي إلى العرض النقدي الواسع.

الجدول رقم8.3: الادخار المحلي الإجمالي والودائع المصرفية في الجزائر **الوحدة: مليار دينار جزائري**

السنوات	PIB	معدل نمو PIB	نسبة الادخار من الناتج المحلي	إجمالي الادخار	معدل نمو الادخار	∋الودائع المصرفية	∋الودائع المصرفية\ PIB	العرض النقدي الواسع	نسبة العرض النقدي/ PIB	سرعة دوران النقود
2012	16209.6	11.11	47.50	7700	8.75	7238.00	44.65	11015.1	67.95	1.47
2013	16647.9	2.70	46.20	7691	(0.11)	7787.40	46.77	11941.5	71.72	1.39
2014	17228.6	3.48	44.10	7600	(1.18)	9117.50	52.92	13686.7	79.44	1.25
2015	16712.7	(2.99)	37.40	6250	(17.76)	9200.70	55.05	13704.5	82.00	1.21
2016	17514.6	4.79	36.60	6410	2.56	9079.90	51.84	13816.3	78.88	1.26
2017	18876.2	7.77	38.50	7267	13.36	10232.2	54.20	14974.6	79.33	1.26
2018	20452.3	8.34	40.70	8324	14.54	10922.7	53.40	16636.7	81.34	1.22
2019	20501.1	0.23	38.30	7851	(5.68)	10639.5	51.89	16506.6	80.51	1.24
2020	18383.8	(10.32)	33.40	6140	(21.79)	10756.0	58.50	17659.6	96.06	1.04

المصدر: تقارير بنك الجزائر للفترة(2012_2021)، البنك الدولي، إجمالي الادخار في الجزائر، الموقع الإلكتروني: إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي)(albankaldawli.org) - Algeria | Data، تاريخ الاطلاع: (2023/12/25).

ملاحظة: يمثل الاختصار PIB الناتج المحلي الإجمالي وهو اختصار للكلمة الأجنبية Le produit Intérieur Brut.

أ. **الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية**: نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال طول فترة الدراسة، على خلاف ذلك نلاحظ استمرار نمو حجم العرض النقدي الواسع؛ إذ ارتفعت الكتلة النقدية من 11015.1 مليار دينار جزائري عام 2012 إلى 17659.6 مليار دج عام 2020م؛ وهو ما يفسر الارتفاع المستمر في نسبة سيولة الاقتصاد (العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والتي ارتفعت من67.95% عام 2012 إلى 96.06% عام 2020م، وذلك بسبب ارتفاع نسبة العرض النقدي الواسع الناتجة عن زيادة النفقات العامة للدولة بصورة كبيرة وبالأخص نفقات التسيير.

ب. الادخار المحلي الإجمالي والودائع المصرفية: نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في معدلات نمو الادخار المحلي الإجمالي، إذ سُجِلت أعلى قيمة له عام 2012م بنسبة تقدر ب47.50% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بسبب ارتفاع قيمة الجباية البترولية الجزائرية أين بلغ سعر البرميل الواحد 109.45 دولار أمريكي، لتنخفض بعدها الأسعار خصوصا عامي 2015، 2016م وهو ما أثر على حجم إجمالي الادخار المحلي، تترجم لنا نسب الادخار المحلي الإجمالي من الناتج المحلي ضعف الميل الادخاري للأفراد الجزائريين مقابل ارتفاع الميل الاستهلاكي لهم، إذ لم تتعدى هذه النسب طول فترة الدراسة ما يقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما نلاحظ من خلال الجدول أنه على الرغم من انخفاض نسب الادخار المحلي الإجمالي نلاحظ ارتفاع حجم المدخرات المصرفية، وهذا ما يؤكد لنا ضعف ارتباط القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) بالقطاع المالي(حجم الودائع المصرفية)، وهو ما يظهر لنا ضعف ارتباط الجهاز المصرفي الجزائري بالناتج المحلي الإجمالي.

ج. الناتج المحلي والودائع المصرفية: نلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز طيلة فترة الدراسة ما نسبته 58.50%، وهي نسبة ضعيفة تعبر عن ضعف اتساع شبكة الأوعية المصرفية الجزائرية وقدرتها على استقطاب المدخرات، كما تؤكد هذه النسبة على وجود كمية من السيولة يتم تداولها في الأسواق الموازية.

د. سرعة دوران النقود: يظهر لنا من خلال الجدول تغير سرعة دوران النقود تبعا لتغير الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية، حيث يظهر لنا خلال طول فترة الدراسة ضعف سرعة تداول النقود التي لم تتعدى 1.47 مرة، وهو ما يعكس لنا استفحال ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد الجزائريين، وعدم إيداعها لدى المؤسسات المالية.

ثانيا: ادخار الحكومة: يتمثل في الرصيد الناتج عن الموازنة العامة للدولة ويمكن تحليله من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم9.3: رصيد الموازنة العامة للجزائر **الوحدة: مليار دج**

السنوات	الإيرادات	النفقات			الرصيد*
		الكلية	التسيير	التجهيز	
2012	6339.3	7058.1	4782.6	2275.5	-718.8
2013	5957.5	6024.1	4131.1	1893	-66.6
2014	5738.4	6995.7	4494.3	2501.4	-1257.3
2015	5103.0	7656.3	4617.0	3039.3	-2553.3

2016	5110.1	7297.5	4585.6	2711.9	-2187.4
2017	6047.9	7282.7	4677.2	2605.5	-1234.8
2018	6826.9	7899.1	4670.3	3228.8	-1072.2
2019	6601.6	7725.5	4879.1	2346.4	-1123.9
2020	5640.9	6902.9	5009.3	1893.6	-1261.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

* الإشارة السالبة في الرصيد تعني وجود عجز في الميزانية أما الإشارة الموجبة تدل على وجود فائض.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري كان سالبا خلال طول فترة الدراسة، وهذا يعني عدم تسجيل الدولة لأي ادخارات نقدية وأن إيرادات الدولة لا تكفي لتغطية نفقاتها.

إذ يظهر من خلال الجدول ارتفاع العجز بشكل كبير، إذ ارتفع من 66.6 مليار دينار جزائري عام 2013 إلى 1257.3 لعام 2014م، وذلك يعود إلى ارتفاع النفقات العامة بشكل يفوق الإيرادات خصوصا نفقات التسيير، ليواصل هذا العجز في رصيد الموازنة ارتفاعه بشكل كبير عامي 2015، 2016م بما يقدر ب 2553.3، 2187.4 مليار دينار جزائري على التوالي؛ وذلك يرجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في هذه الفترة والذي يرجع إلى تراجع الاستهلاك العالمي للنفط بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، بدأ نسبيا هذا العجز في الانخفاض عام 2017م بسبب السياسة التقشفية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، كتجميد بعض المشاريع وتجميد التوظيف وهو ما ساهم في تخفيض هذا الرصيد لعام 2020م إذ يظهر انخفاض كبير في نفقات التجهيز.

ثالثا: وسائل واستراتيجيات المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات: وتشمل ما يلي:

أ: الوسائل: يستخدم بنكي البركة والسلام الجزائريين مجموعة من الوسائل في جذب المدخرات والتي تشمل الآتي:

1- الودائع الجارية لدى بنكي البركة والسلام: تعد الودائع الجارية أهم الوسائل التي تستخدمها المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات، ويبرز ذلك في بنكي البركة والسلام الجزائريين اللذان يتيحان حسابات تحت الطلب للأفراد والمؤسسات بالعملة الوطنية والأجنبية ("حساب الشيك" لدى بنك البركة و"السلام جاري" لدى مصرف السلام)، يكون لأصحابها الحرية التامة في إجراء معاملاتهم المالية، يمنح البنكين في مقابل هذه الحسابات دفتر شيكات وبطاقة دفع مجانية لأصحابها لتسهيل العمليات المصرفية.

2- الودائع الادخارية لدى بنكي البركة والسلام: تعد وظيفة الادخار عملية مهمة جدا خصوصا لدى صغار المدخرين، لذا يولي بنكي البركة والسلام هذه العملية أهمية كبيرة ليتمكنا من استقطاب أكبر عدد ممكن من المدخرين؛ وذلك من خلال توفيرهما لحسابات توفير للأفراد ("ادخار البركة "برصيد يبدأ من 2000دج فما فوق لدى بنك البركة و"دفتري التوفير هديتي وأمنيتي، دفتر عمرتي" لدى مصرف السلام)، يتيح المصرفيين حرية سحب الأموال وإيداعها للأفراد دون قيود وذلك من خلال دفتر شيكات تسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع، يستحق أصحاب هذه الحسابات أرباحا وفق صيغة المضاربة. وذلك حسب ما هو مبين في الجدول رقم (10.3).

الجدول رقم10.3: حسابات التوفير لدى بنكي البركة والسلام الجزائر **الوحدة: دج**

المصرف	بنك البركة	مصرف السلام		
اسم الحساب	دفتر أو بطاقة ادخار	دفتر هديتي	بطاقة أمنيتي	دفتر عمرتي
الحد الأدنى(دج)	2000	10000	5000	50000
الصيغة	مضاربة	مضاربة	مضاربة	مضاربة
نسبة الزبون من الأرباح	%53.27	%54	%54	%54
نسبة المصرف من الأرباح	%46.73	%46	%46	%46
توزيع الأرباح	3أشهر	3أشهر	3أشهر	_

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للبنكين.

3- الودائع الاستثمارية لدى بنكي البركة والسلام: يقوم بنك البركة بفتح هذا النوع من الحسابات (حسابات الودائع غير المقيد، سندات الصندوق) برصيد لا يقل عن 10000دج لتستثمر في مشاريع غير محددة يستحق أصحابها أرباحا، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (11.3). كما يقوم بنك السلام بجذب ودائع العملاء من خلال ثلاثة أنواع حسابات استثمارية وهي حساب الاستثمار، سندات الاستثمار "استثمر لي"، دفتر الاستثمار "أمنيتي"؛ وهي عبارة عن حسابات بنكية تقوم على مبدأ المضاربة الشرعية تختلف فيما بينها من حيث أدنى مبلغ يودع فيها، من يستطيع فتحها، فترة توزيع الأرباح والتي ترتبط بالمبلغ المستثمر ومدة الاستثمار.

الجدول رقم11.3: الودائع الاستثمارية لدى بنكي البركة والسلام الجزائر

مدة الاستثمار	مصرف البركة الجزائري		مصرف السلام الجزائري	
	نصيب المستثمر	نصيب المصرف	نصيب المستثمر	نصيب المصرف
3 أشهر	%51.30	%48.70	%20	%80
6أشهر	%52.25	%47.75	%35	%65
12 شهرا	%54.15	%45.85	%55	%45
18 شهرا	%56.05	%43.95	%60	%40
24شهرا	%57.95	%42.05	%62	%38
36 شهرا	%61.75	%38.35	%65	%35
48 شهرا	%63.65	%36.35	%70	%30
60 شهرا فأكثر	%65.55	%34.45	%75	%25

المصدر: سمير جعوني، **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر_الودائع والتمويلات**_، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم مالية ومصرفية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020_2021، ص125، وبالاعتماد على الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائري.

ب. استراتيجيات المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات: [1]وتشمل كل من الاستراتيجية السعرية وغير السعرية ويمكن توضيح ذلك في الآتي.

1-استراتيجية المنافسة السعرية: يسعى بنكي البركة والسلام إلى جذب مدخرات الأفراد عن طريق معدلات الأرباح التي يقدماها لعملائهما المودعين وذلك كما يظهر في الجدول رقم(11.3)، إذ استطاع في هذا السياق مصرف السلام أن يوزع على عملائه أصحاب الودائع الاستثمارية أعلى نسبة أرباح فصلية يتم توزيعها في السوق المصرفية والتي بلغت 6% سنويا من مبلغ الإيداع وذلك عام 2019م؛ حيث يتم اقتسام الأرباح بين المستثمر والعميل بنسبة تبدأ ب 45% للمصرف و55% للعميل لتصل إلى 5% للمصرف و95% للعميل [2]، كما يقوم المصرفين في هذا السياق بمنح أصحاب الحسابات الادخارية معدلات أرباح على أساس صيغة المضاربة بين العميل والمصرف، والتي تقدر ب 54% للعميل و46% للمصرف يتم توزيعها كل ثلاثة أشهر.

(1)_الموقع الإلكتروني لبنك البركة ومصرف السلام.

(2)_مصرف السلام، الموقع الإلكتروني https://www.alsalamalgeria.com/ar/news/detail-35-96.html تاريخ الاطلاع: (2024/01/05).

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية: وهي المزايا التي يقدمها بنك البركة ومصرف السلام لعملائهما وتشمل:

- **ابتكار وتطوير أنواع جديدة من الودائع والخدمات المصرفية:** يوفر بنك البركة توليفة من المنتجات المالية لعملائه وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، القرض المصغر، وذلك ضمن مجموعة متنوعة ومبتكرة من المنتجات كالتمويل بالاعتماد الإيجاري، الاعتماد المستندي، تمويل البناء الذاتي، تمويل سكن جديد، تمويل العقارات في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالسكن العمومي الترقوي للطبقة المتوسطة، توفير حلول عملية لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية كالتحويل الحر، تمويل العتاد للاستثمار...الخ، كما يوفر هذا الأخير خدمات التأمين التكافلي بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية كجمع الزكاة وإنفاقها، تمويل القروض المصغرة بالمشاركة والقرض الحسن(تمويل المرأة الماكثة في البيت)، خدمات الوقف الاستثماري، كما يوفر مصرف السلام جملة من المنتجات والخدمات المبتكرة والتي نذكر منها: توفير خدمات التمويل الإيجاري والاعتماد المستندي، التمويل العقاري(بناء منزل، امتلاك منزل...الخ)، التمويل الاستهلاكي...الخ بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية كالتبرعات والإعانات المقدمة لفائدة المحرومين والمرضى والنساء الأرامل وتقديم خدمات وقفية...الخ.
- **تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدَّمة:** تمكن بنك البركة من تطوير وتحسين مستوى خدماته من خلال فتح الوكالة الرقمية وتخصيص فضاءات للمعاملات البنكية عن بعد، إضافة إلى إنشاء مركز الإصغاء والاستعلام عن طريق الهاتف، توفير خدمات التحول الرقمي...الخ، أما بالنسبة لمصرف السلام فقد تمكن من تطوير خدماته من خلال الدخول لعالم الرقمنة، وتتمثل أهم الخدمات التي يوفرها لعملائه في هذا الإطار فيما يلي: الخدمات المصرفية عن بعد" السلام مباشر"، خدمة الدفع عبر الأنترنت آمنا، شبكة البنوك المراسلة، خدمات الاعتماد المستندي، خدمة ما قبل التوطين؛ الموبايل المصرفي السلام سمارت بنكنغ، خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- **التيسير على العملاء:** في هذا الشأن يقوم بنكي البركة والسلام بتقديم خدمات مصرفية عن طريق أنظمة معلوماتية تعتمد على شبكة الانترنت ونظام التبادل الإلكتروني للبيانات، وهو ما يتيح للأفراد خدمات تتم بدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة وبسرعة وبدون قيود جغرافية؛ من بينها خدمة التسيير الإلكتروني

للوثائق التي يوفرها بنك البركة لعملائه، وخدمة الدفع عبر المسح ويمباي لمصرف السلام. كما يعمل البنكين في هذا الإطار على توسيع شبكة فروعهما باستمرار والانتشار لتشمل مختلف ربوع الوطن.

- **نشر الوعي والثقافة المالية المصرفية:** في هذا الإطار يقوم المصرفين بإقامة العديد من النشاطات العلمية للتعريف بالصيرفة الإسلامية والعمل على نشر الثقافة المالية الإسلامية، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والتظاهرات التي يقوم بها هذين البنكين، من بين أهم هذه الأعمال في هذا الإطار: قام بنك البركة الجزائري بإنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية عام2015م وإنشاء أكاديمية البركة عام2016م، تنظيم ندوات للتعريف ولنشر الصيرفة الإسلامية كالندوة الأولى للمالية الإسلامية لمصرف السلام بكلية العلوم الإسلامية بباريس عام 2017م، والمشاركة في الطبعة الخامسة للمنتدى الجزائري للصيرفة الإسلامية بفندق الأوراسي من طرف بنك السلام، ومنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي من طرف بنك البركة حرصا على التطوير المستدام والترويج للمالية الإسلامية، تنظيم المؤتمرات العلمية كالمؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي لبنك البركة والمؤتمر العالمي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية 08_09 ماي2017م.

المطلب الثاني: تحليل المؤشرات العامة لأداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

لا نستطيع أن نحكم على فعالية وكفاءة الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات إلا بعد دراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات، اعتمدنا في حساب المؤشرات التي سيتم عرضها في هذا المطلب على المعطيات المالية التي توفرنا عليها خلال فترة زمنية معتبرة، إذ لم نتمكن في ذلك من إدراج المعلومات المالية التي تخص النوافذ الإسلامية سواء الخاصة أو التابعة للبنوك التجارية العمومية، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات المالية الضرورية لحساب المؤشرات التي سيتم اعتمادها في تقييم أداء الصيرفة الإسلامية؛ لذا اكتفينا بتقييم دور الصيرفة الإسلامية الجزائرية داخل المصارف الإسلامية الجزائرية المتمثلة في بنك البركة ومصرف السلام. تمثل المؤشرات التي سنتناولها في هذا المطلب في مؤشرات مالية تقيس أداء الصيرفة الإسلامية بشكل عام، إذ لا يمكن من خلال هذه المؤشرات الحكم على كفاءة أو عدم كفاءة الصيرفة الإسلامية الجزائرية إلا بعد تحليل المؤشرات الخاصة التي سنتناولها في المطلب الموالي.

أولا: تحليل مؤشرات الأمان بالمصارف الإسلامية الجزائرية: تقيس لنا هذه المؤشرات مستوى الأمان الذي توفره المصارف الإسلامية لعملائها، إذ كلما كانت هذه المؤشرات إيجابية كانت مستويات الأمان عالية بها، وكلما

زادت مقدرة وكفاءة المصارف الإسلامية في جذب المزيد من المدخرات، واعتمدنا لمعرفة ذلك على تحليل مؤشر حجم الودائع المصرفية إلى العرض النقدي الواسع بالإضافة إلى مؤشر قابلية المصارف الإسلامية على رد الودائع وذلك وفق الآتي.

أ. حجم الودائع المصرفية إلى العرض النقدي الواسع: يتم قياس هذا المؤشر من خلال تحليل نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى العرض النقدي الواسع وذلك كما يظهر في الجدول الموالي.

الجدول رقم12.3: نسبة الودائع المصرفية الجزائرية إلى العرض النقدي **الوحدة: مليار دج**

السنوات	∋الودائع المصرفية	العرض النقدي الواسع	الودائع المصرفية \ العرض النقدي الواسع%	مساهمة الودائع الإسلامية في إجمالي الودائع%
2012	7238.00	11015.1	65.70	1.83
2013	7787.40	11941.5	65.21	1.85
2014	9117.50	13686.7	66.61	1.60
2015	9200.70	13704.5	67.13	1.89
2016	9079.90	13816.3	65.71	2.25
2017	10232.2	14974.6	68.33	2.66
2018	10922.7	16636.7	65.65	2.83
2019	10639.5	16506.6	64.45	2.96
2020	10756.0	17659.6	60.90	3.26

المصدر: تقارير بنك الجزائر للفترة من 2012_2021، التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام الجزائريين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(12.3) أن نسبة الودائع المصرفية إلى العرض النقدي الواسع شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة، إلا أنها تراوحت في المتوسط في حدود65% وهذا يعني أن حوالي 35% من العرض النقدي(الكتلة النقدية) يتم تداوله خارج الجهاز المصرفي(أي يتم تداوله في الأسواق الموازية)، وهذا يدل على أن المصارف لديها القدرة على جذب 65% فقط من الكتلة النقدية في المتوسط، وهي نسبة متوسطة نوعا ما تساهم فيها الصيرفة الإسلامية بما نسبته 2.43% في المتوسط، ويترجم هذا من زاوية أخرى على أن ثقة أفراد المجتمع الجزائري في المصارف عموما متوسطة نوعا ما، لذلك على هذه البنوك انتهاج السياسات المناسبة لدعم هذه الثقة وتعزيزها.

ب. قابلية المصارف الإسلامية على رد الودائع: يمكن تحليل هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم13.3: نسبة حقوق الملكية للمصارف الإسلامية الجزائرية إلى الودائع **الوحدة: مليار دج**

السنوات	بنك البركة الجزائري			مصرف السلام الجزائري			البنك الوطني الجزائري		
	حقوق الملكية	الودائع	حقوق الملكية/الودائع%	حقوق الملكية	الودائع	حقوق الملكية/الودائع%	حقوق الملكية	الودائع	حقوق الملكية/الودائع%
2012	22.110	116.515	18.97	11.350	16.125	70.38	143.471	1436.039	9.99
2013	22.965	125.435	18.30	12.616	19.084	66.10	187.318	1403.422	13.34
2014	23.810	131.175	18.15	13.999	15.409	90.84	215.147	1635.985	13.15
2015	23.463	154.562	15.18	14.301	19.407	73.68	194.914	1619.764	12.03
2016	24.312	170.137	14.28	15.381	34.512	44.56	210.837	1565.522	13.46
2017	24.546	207.945	11.80	16.562	64.642	25.62	235.242	1708.524	13.76
2018	27.429	223.995	12.24	17.305	85.432	20.25	238.299	1849.643	12.88
2019	29.577	213.500	13.85	19.012	102.405	18.56	288.108	1970.947	14.61
2020	29.950	221.873	13.49	18.900	129.320	14.61	297.694	1741.443	17.09

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة، السلام، البنك الوطني الجزائري من 2012_2021، وبالاعتماد على: سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص47.

يتضح من خلال الجدول رقم(13.3) أن نسبة قابلية بنك السلام على رد الودائع جد مرتفعة في بداية سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى ضعف حجم الودائع المصرفية لدى هذا الأخير؛ وقد يمكن تفسير هذا المؤشر من زاويتين: الأولى إيجابية؛ ذلك أن ارتفاع هذا المؤشر يؤكد لعملاء المصرف تمتع هذا الأخير بنسبة أمان عالية في رد ودائعهم هذا من جهة، ومن زاوية أخرى يعكس لنا هذا الأخير ضعف مصرف السلام في استقطاب حجم مدخرات أكثر خلال الفترة من2012 إلى غاية 2016م، بعد هذه المدة نلاحظ استمرار انخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى الودائع لدى مصرف السلام والتي بلغت 14.61% عام2020م، وهي نسبة تتقارب مع متوسط نسب قابلية كل من بنك البركة والبنك الوطني الجزائري على رد الودائع والتي قدرت ب15.14% و 13.36% على التوالي؛ وبالتالي يمكن القول أن نسب قابلية رد الودائع لدى كل من بنك السلام الجزائري وبنك البركة أعلى من نسبة البنك الوطني الجزائري، وهو ما يؤكد على أن مستوى الأمان بهاذين المصرفين أعلى منه لدى البنك الوطني الجزائري، ليس فقط من ناحية نسبة هذا

المؤشر؛ بل ذلك أن الودائع لدى هذين البنكين ليست كلها قابلة للرد بل أنواع منها تكون خاضعة لمبدأ المشاركة؛ أي لا تقع على هذين البنكين مسؤولية ردها في حال تعرض جزء منها للخسارة وهو ما يرفع من مستوى هذا المؤشر أكثر، كونه يشتمل فقط على الودائع الجارية وأجزاء من الودائع الادخارية، وبالتالي يعكس مستوى أمان أكبر، وهو ما يعزز فرصة المصارف الإسلامية في استقطاب نسبة أكبر من الودائع الجارية بسبب مستوى الأمان العالي الذي تتمتع به هذه الصناعة.

ثانيا: على مستوى مصادر الموارد المالية الإجمالية في المصارف الإسلامية: يمكن تحليل هذا المؤشر من خلال الجدولين رقم (14.3)، و(15.3) المواليين.

الجدول رقم14.3: نسبة ودائع بنكي البركة والسلام إلى مواردهما **الوحدة: مليار دينار جزائري**

السنوات	بنك البركة الجزائري			مصرف السلام الجزائري		
	الودائع	الموارد	نسبة الودائع إلى الموارد %	الودائع	الموارد	نسبة الودائع إلى الموارد %
2012	116.515	150.788	77.27	16.125	32.782	49.18
2013	125.435	157.073	79.85	19.084	39.551	48.25
2014	131.175	162.772	80.58	15.409	36.309	42.43
2015	154.562	193.573	79.84	19.407	40.575	47.82
2016	170.137	210.344	80.88	34.512	53.104	64.98
2017	207.945	248.633	83.63	64.642	85.775	75.36
2018	223.995	270.996	82.65	85.432	110.109	77.58
2019	213.500	261.568	81.62	102.405	131.019	78.16
2020	221.873	268.779	82.54	129.320	162.626	79.51

المصدر: التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام الجزائريين خلال الفترة(2012_2020)، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص47.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك البركة الجزائري اعتمد خلال سنوات الدراسة في تنمية موارده بمتوسط نسبته 80.98% على الودائع وهي نسبة جد جيدة؛ تفسر قدرة بنك البركة على استقطاب الودائع وإرضاء جمهوره بالخدمات الإيداعية التي يقدمها، بالمقابل نلاحظ أن بنك السلام الجزائري كان في بداية سنوات الدراسة يعاني من

ضعف في حجم نشاطه الإيداعي وضعف قدرته على استقطاب الودائع، إلا أننا نلاحظ ارتفاع هذه النسبة تدريجيا مع مرور الزمن إذ ارتفعت من 49.18% عام 2012م إلى 79.51% عام 2020م؛ وهو ما يفسر زيادة حجم عملاء البنك وزيادة رضا المتعاملين معه وتمكن مصرف السلام من تنمية موارده من خلال الودائع المصرفية. ولتحليل أكثر لقدرة المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات نعتمد على كل من الودائع الإسلامية الإجمالية والموارد الإسلامية الإجمالية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم15.3: نسبة إجمالي الودائع الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي الموارد الإسلامية الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي الودائع الإسلامية	الموارد الإجمالية الإسلامية	نسبة الودائع إلى إجمالي الموارد%
2012	132.640	183.570	72.25
2013	144.519	196.624	73.50
2014	146.584	199.081	73.63
2015	173.969	234.148	74.29
2016	204.649	263.448	77.68
2017	272.587	334.408	81.51
2018	309.427	381.105	81.19
2019	315.905	392.587	80.46
2020	351.193	431.405	82.66

المصدر: التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام الجزائريين خلال الفترة(2012_2020)، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص47.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصيرفة الإسلامية لدى بنكي البركة والسلام الجزائريين تمكنت من تنمية حجم الموارد الإسلامية بالاعتماد على الودائع بنسبة جد جيدة قدرت في المتوسط ب **77.46**%؛ وهي نسبة جيدة ذلك أن البنوك الإسلامية مطالبة في تشكيل مواردها من أن تكون لحقوق الملكية داخل المصرف نسب ملاءة مالية، وكذا نفس الأمر بالنسبة للاحتياطات وغيرها من المؤشرات الاحترازية التي تطالب بها المصارف الإسلامية من طرف السلطات النقدية؛ لذا فإن تمكن المصارف الإسلامية من تنمية مواردها بالاعتماد على الودائع بنسبة قدرت ب **77.46**% في المتوسط تفسر لنا كفاءة المصارف الإسلامية في زيادة حجم الودائع لديها بما يتناسب مع حجم نشاطها(رأس مالها)، وقدرتها على إرضاء عملائها.

المطلب الثالث: تحليل المؤشرات الخاصة لأداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

تقيس لنا المؤشرات الخاصة بصورة أدق وأوضح أداء المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات، وذلك لارتباط هذه المؤشرات مباشرة بالودائع وأنواعها على مستوى المصارف الإسلامية، ولارتباطها بالمؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني كالارتباط بالناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي تَمَكنّا من الحصول على البيانات المالية المساعدة في حسابها.

أولا: نسبة مساهمة الودائع الإسلامية في إجمالي الودائع المصرفية: يمكن تحليل هذا المؤشر من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم16.3: حجم المدخرات المصرفية الإجمالية والإسلامية الجزائرية **الوحدة: مليار دج**

السنة	∋الودائع الإسلامية	النمو السنوي%	∋الودائع المصرفية	النمو السنوي%	إجمالي الودائع الإسلامية \ إجمالي الودائع
2012	132.640	16.63	7238.00	7.50	1.83
2013	144.519	8.95	7787.40	7.59	1.85
2014	146.584	1.42	9117.50	17.08	1.60
2015	173.969	18.68	9200.70	0.91	1.89
2016	204.649	17.63	9079.90	(1.31)	2.25
2017	272.587	33.19	10232.2	12.69	2.66
2018	309.427	13.51	10922.7	6.74	2.83
2019	315.905	2.09	10639.5	(2.59)	2.96
2020	351.193	11.17	10756.0	1.09	3.26

المصدر: التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام من 2012_2021. وبالاعتماد على: سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص47.

نلاحظ من خلال الجدول(رقم16.3) أن حجم الودائع في المصارف الإسلامية الجزائرية في تطور وزيادة مستمرة؛ إذ بلغ حجمها عام 2012م ما يقدر ب 132.640 مليار دينار جزائري ليرتفع إلى 351.193 مليار دينار جزائري عام 2020م وذلك بمعدلات نمو متفاوتة، سجلت أعلاها عام 2017م بما يقدر ب 33%. بالموازاة نجد أن حجم الودائع المصرفية الإجمالية سجل زيادة مستمرة من عام 2012م أين بلغ حجمها 7238.00 مليار دينار

جزائري إلى غاية 2015م، أين انخفض بعدها حجم الودائع ب 0.91% نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر عقب انخفاض أسعار المحروقات، ثم ارتفعت المدخرات المصرفية الإجمالية بعدها عامي 2017، 2018م لتنخفض مجددا عام 2019م إذ قدر حجمها 10639.5 مليار دج نتيجة الأزمة الصحية العالمية، كما سجلت هذه الأخيرة معدلات نمو متوسطة مقارنة بمعدلات نمو الودائع الإسلامية سجلت أعلاها بما قدر ب 17.08%. كما يتضح من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الودائع المصرفية الإسلامية في إجمالي الودائع المصرفية ضعيفة جدا إذ تم تسجيل أعلى قيمة لها طول فترة الدراسة الممتدة من (2012_ 2020م) بما نسبته 3.26%؛ وهي نسبة تعكس ضعف المصارف الإسلامية في جذب المدخرات إلى الدائرة المصرفية الرسمية، والراجع لضعف حجمها وانتشارها بالشكل المطلوب.

ثانيا: تحليل إجمالي حجم الودائع المصرفية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي: يظهر لنا الجدول نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ثم نسبة الودائع الإسلامية إلى هذا الأخير كما موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم17.3: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالمدخرات المصرفية الجزائرية **الوحدة مليار دج**

السنة	∋الودائع المصرفية	∋الودائع الإسلامية	PIB	∋الودائع المصرفية\PIB	∋الودائع الإسلامية\ PIB
2012	7238.00	132.640	16209.6	44.65	0.81
2013	7787.40	144.519	16647.9	46.77	0.86
2014	9117.50	146.584	17228.6	52.92	0.85
2015	9200.70	173.969	16712.7	55.05	1.04
2016	9079.90	204.649	17514.6	51.84	1.16
2017	10232.2	272.587	18876.2	54.20	1.44
2018	10922.7	309.427	20452.3	53.40	1.51
2019	10639.5	315.905	20501.1	51.89	1.54
2020	10756.0	351.193	18383.8	58.50	1.91

المصدر: تقارير بنكي البركة والسلام الجزائريين للفترة من 2012_2020، تقارير بنك الجزائر للفترة من 2011_2021.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط مساهمة إجمالي الودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 52.13% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة متوسطة تعكس ضعف قدرة المصارف على إمكانية استقطاب المدخرات

بالشكل اللازم، إذ بلغت أعلى نسبة لها عام 2020م بما يقدر ب 58.50%، وهذا يدل على أن العمق المالي للنظام المصرفي الجزائري متوسط إذ أنه يؤثر في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ويساعد في بناء المزيد من الاستثمارات الاقتصادية بما يفوق الشطر فحسب؛ هذا إذا تم النظر إليه دون مقارنته مع الدول الأخرى خصوصا الدول الخليجية التي يرتفع فيها معدل العمق المالي إلى ما يفوق100%. كما بلغ متوسط مساهمة الودائع المصرفية الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 1.23% وهي نسبة ضعيفة، تعكس ضعف حجم المصارف الإسلامية والذي يقود إلى ضعف حجم الودائع التي يتم تعبئتها، ومن تم ضعف المساهمة في تخفيض مستويات الاستهلاك ورفع مستويات الاستثمار ومن تم زيادة النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب.

ثالثا: تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي: يتم تحليل هذا المؤشر من خلال قياس عدة متغيرات يمكن إجمالها فيما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم18.3: العلاقة بين الودائع المصرفية الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي الجزائري **الوحدة: مليار دج**

السنوات	∋الودائع الإسلامية	PIB	الميل المتوسط	ΔالودائعΔ	PIBΔ	الميل الحدي	ΔالودائعΔ\ الودائع	PIBΔ PIB\	معامل المرونة
2012	132.640	16209.6	0.0081	*18.917	*1621	0.011	0.142	0.100	1.42
2013	144.519	16647.9	0.0086	11.879	438.3	0.027	0.082	0.026	3.15
2014	146.584	17228.6	0.0085	2.065	580.7	0.0035	0.014	0.033	0.42
2015	173.969	16712.7	0.0104	27.385	(515.9)	(0.053)	0.157	(0.030)	(5.23)
2016	204.649	17514.6	0.0116	30.68	801.9	0.038	0.149	0.045	3.31
2017	272.587	18876.2	0.0144	67.938	1361.6	0.049	0.249	0.072	3.45
2018	309.427	20452.3	0.0151	36.84	1576.1	0.023	0.119	0.077	1.54
2019	315.905	20501.1	0.0154	6.478	48.8	0.132	0.020	0.002	10
2020	351.193	18383.8	0.0191	35.288	(2117.3)	(0.016)	0.100	(0.115)	(0.86)

المصدر: تقارير بنكي البركة والسلام للفترة (2011_2021)، تقارير بنك الجزائر للفترة (2011_2021).

* تم حساب القيم بالاعتماد على البيانات المتوفرة في المراجع المذكورة لعام 2011.

أ. **الميل المتوسط للادخار**: من خلال الجدول (رقم18.3) نلاحظ أن نشاط المصارف الإسلامية من جانب الوظيفة الإيداعية كان قريبا من الاستقرار، إذ أن نتائج الميل المتوسط ظهرت منتظمة نوعا ما بغض النظر عن انخفاضها الطفيف لعام 2014م، إلا أنها تظهر بعد ذلك في زيادة مستمرة خلال طيلة فترة الدراسة؛ إلا أن قيم الميل المتوسط لم تتجاوز 0.01 كأعلى قيمة له وهي قيمة بعيدة عن 1 وضعيفة جدا. وهذا ما يعكس ضعف قدرة المصارف الإسلامية في تحفيز الطلب على الودائع، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (2.3).

الشكل رقم2.3: المسار الزمني للميل المتوسط لودائع المصارف الإسلامية الجزائرية للفترة 2012_2020

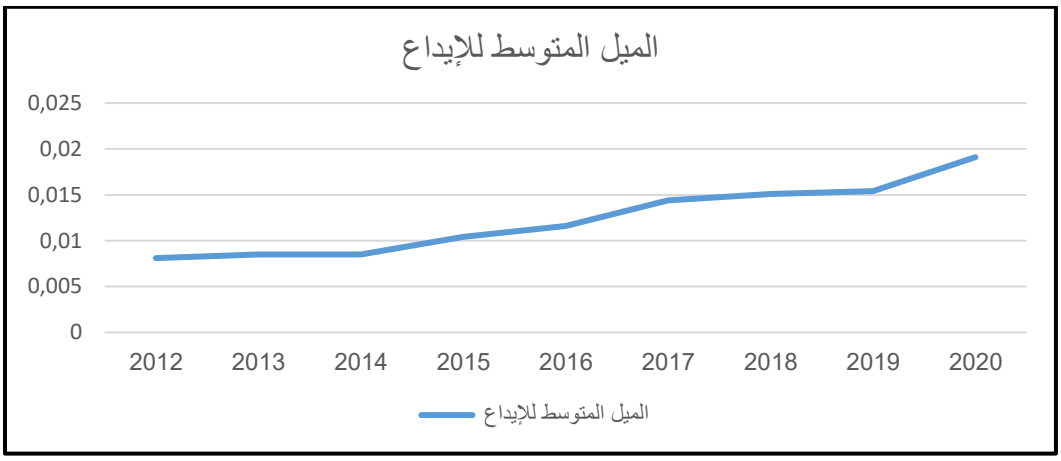

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (18.3).

ب. **الميل الحدي للإيداع المصرفي**: يظهر لنا الجدول (رقم18.3)، الشكل الموالي رقم(3.3) عدم انتظام نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي خلال طول الفترة من 2012_2020م، إذ يُظهر الجدول تسجيل قيم ميل حدي متذبذبة خلال فترة الدراسة فهي ترتفع تارة وتنخفض تارة، وهذا يعني أن استجابة الإيداعات المصرفية الإسلامية للتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، وهو ما يبرهن لنا أن تأثير هذا الأخير على التغيرات في الإيداعات المصرفية ضعيف، وبالتالي على المصارف الإسلامية الجزائرية تغيير سياساتها المتبعة في جذب الودائع المصرفية بالشكل الذي يجعلها ترتبط بالواقع الاقتصادي السائد وتترجمه، وبما يساعد في جذب حجم مدخرات وعملاء أكثر. ويمكن توضيح المسار الزمني للميل الحدي للودائع المصرفية الإسلامية في الشكل الموالي.

الشكل رقم3.3: المسار الزمني للميل الحدي لودائع المصارف الإسلامية الجزائرية للفترة 2012_2020

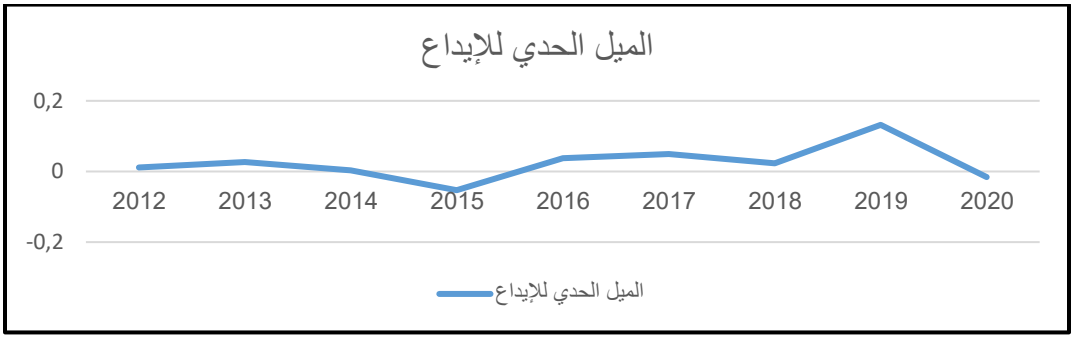

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (18.3).

ج. معامل المرونة الداخلية للإيداع: تظهر لنا بيانات الجدول(رقم18.3) عدم انتظام في معامل مرونة المصارف الإسلامية الجزائرية، إذ يظهر لنا من خلال الجدول أن الإيداعات المصرفية الإسلامية تستجيب تارة وبقوة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي(القيم> 1)، في حين تظهر لنا بعض القيم أن استجابتها لتغيرات الدخل ضعيفة جدا(القيم< 1)، فحتى تتمكن المصارف الإسلامية من التحكم في اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية بالشكل المطلوب لابد لها من وضع سياسة ادخارية واضحة ومرنة تتناسب مع الواقع الاقتصادي، وتستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، ولابد لها من تنويع خدماتها بما يحفز على ذلك، لذا على المصارف الإسلامية الجزائرية تغيير سياساتها المنتهجة بالشكل الذي يجعل الودائع المصرفية لديها أكثر مرونة واستجابة للناتج المحلي الإجمالي وللواقع الاقتصادي.

الشكل رقم4.3: المسار الزمني لمعامل المرونة الداخلية لودائع المصارف الإسلامية الجزائرية للفترة 2012_2020

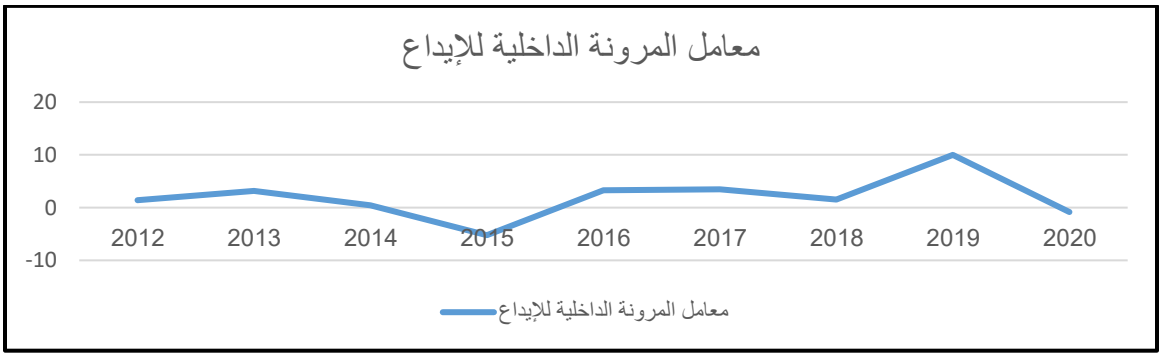

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (18.3).

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن: مرحلة الانفتاح الأول على الصيرفة الإسلامية في الجزائر تشمل تلك الفترة الزمنية التي ظهرت فيها الصيرفة الإسلامية في الجزائر لأول مرة، والتي تجسدت في ظهور أول مصرف إسلامي متمثلا في بنك البركة عام 1991م، تلاه في ذلك مصرف السلام عام 2008م، إذ تميزت هذه المرحلة بغياب النصوص القانونية التي تنظم نشاط وعمل الصيرفة الإسلامية الجزائرية.

كما توصلنا إلى أن الصيرفة الإسلامية الجزائرية لم تتجاوز القيود القانونية التنظيمية إلى غاية عام 2018م، أين قام المشرع الجزائري بإصدار أول النصوص المنظمة لها ليعتبر بذلك النظام 18_02 أول نص قانوني يمهد لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي اعتبرته الدراسة بداية مرحلة جديدة للانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية، والذي يمكن تسميته بالانفتاح الجاد على الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي ظهر بفعل إرادة السلطات في علاج مشاكل الاقتصاد والتي تنحصر في استقطاب الأموال المكتنزة في الأسواق غير الرسمية.

أخيرا توصلنا بعد تحليل المؤشرات العامة والخاصة لدور الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات أن الصيرفة الإسلامية الجزائرية لديها القدرة على استقطاب المدخرات بكفاءة، على الرغم من أن حجمها لا يزال ضعيف لكن الارتفاع المستمر في مؤشراتها المالية يؤكد رغبة الأفراد الجزائريين في الحصول على الخدمات المالية الإسلامية، وخصوصا الأفراد الذين يحجمون عن المعاملات المصرفية بسبب معتقداتهم الدينية، وقد تجلى لنا ذلك عند حساب العديد من المؤشرات وخصوصا المرتبطة بتنمية الموارد المالية للمصارف الإسلامية وتغطية النشاطات الاستثمارية لها.

الفصل الرابع:

التنبؤ بحجم المدخرات المصرفية الإسلامية الجزائرية في ظل مرحلة الانفتاح الثاني

تمهيد

لقد تم تقسيم الانفتاح على الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مرحلتين، تمّ دراسة المرحلة الأولى الذي تمثلت في واقع الصيرفة الإسلامية الجزائرية قبل عام 2018م، والذي تم من خلالها تحليل حجم الودائع المصرفية للمصارف الإسلامية التي كانت تنشط آنذاك، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتشمل الانفتاح الثاني والذي يعد ظهور النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية جوهره، وقد تطلعنا إلى دراستها من خلال التنبؤ بحجم الودائع التي ستتمكن المصارف الإسلامية الجزائرية من جذبها في ظل هذا الانفتاح، ثم تحليل واقع الودائع الإسلامية التي تم استقطابها من طرف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية منذ ظهورها إلى غاية 2023م.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على نموذج "Arima" باعتباره النموذج الذي سيتم الاعتماد عليه في التنبؤ بحجم مدخرات المصارف الإسلامية الجزائرية انطلاقا من برنامج Eviews؛ والذي تم اختياره لتوافقه مع بيانات الدراسة (متغير واحد كمي)، ولتميزه بإمكانية تعزيز البحث بالاستطلاع والتنبؤ بقيم حجم الودائع المصرفية الإسلامية في المستقبل وآفاقها في ظل الانفتاح الثاني للجزائر على الصيرفة الإسلامية؛ كما سنتطرق في المبحث الأخير منه إلى تحليل واقع النوافذ الإسلامية العمومية الجزائرية في جذب المدخرات ومتطلبات نجاحها في القيام بذلك.

المبحث الأول: تقديم نموذج Arima

المبحث الثاني: التنبؤ بحجم ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية باستخدام نموذج Arima

المبحث الثالث: آفاق النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية في جذب المدخرات

المبحث الأول: تقديم نموذج "Arima"

يعد نموذج " Arima" من أهم النماذج الإحصائية التي تستخدم في مجال التنبؤ الاقتصادي بالاعتماد على السلاسل الزمنية، وتعد منهجية بوكس وجينكيز من أشهر المنهجيات التي يتبعها الباحثين في الوصول إلى مرحلة التقدير، فالاختبار ثم التنبؤ بقيم الظاهرة المدروسة. وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسلاسل الزمنية، والتعرف على أهم نماذجها، وأخيرا التطرق إلى عملية اختبار نموذج "Arima" وفق منهجية بوكس وجينكيز.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السلاسل الزمنية

تعتبر الخرائط الزمنية أداة إحصائية كمية لها خصائصها وأهدافها، ويتلخص مجملها في مساعدة الباحثين في مجال استشراف المستقبل، إذ تعد عملية تحليلها من أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة والتي تقوم على تتبع الظاهرة على مدى زمني معين، ثم التوقع بما ستكون عليه بناء على القيم التي تمكن الباحث من توفيرها. وفيما يلي التعرف على أهم المفاهيم التي تتطلب الدراسة الإحاطة بها فيما تعلق بهذا الإطار.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية: هي مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة تكون مرتبة وفق تسلسل زمني متساوي ومتصاعد مثل الأيام، الأسابيع، الأشهر، السنوات...الخ، إذ أن كل قيمة من التسلسل الزمني تقابلها مشاهدة معينة من مشاهدات الظاهرة تسمى مستوي السلسلة؛ مثل: أسعار الطاقة، مستويات الدخل،...الخ ويشترط في استخدام سلسلة زمنية ما ضرورة قابليتها للمقارنة، بمعنى أن تكون كل القيم التي تحتويها ترتبط بنفس المكان، أو نفس الدولة، أو نفس المؤسسة،...الخ، ولها نفس وحدة القياس[1].

(1)_محمد العقاب، تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد، مطبوعة علمية متخصصة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، اقتصاد كمي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017_2018، ص01.

كما تعرف على أنها: [1] مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي يتم تسجيلها خلال أوقات زمنية، في الغالب تكون متساوية وفي بعض الحالات قد تكون غير متساوية، ففي حالة كانت متساوية يتم التعبير عنها ب($Z_{t1,}Z_{t2,}\dots Z_{tn}$) عند الفترات الزمنية $t_1,t_2,\dots t_n$ ،كما تمثل n عدد القيم المشاهدة. ويمكن تمثيل السلسلة الزمنية من خلال المعادلة التالية: $Z_t = f(t) + a_t$

حيث: $f(t)$ يمثل الدالة الرياضية باعتباره الجزء المنتظم.

a_t يسمى بالضجيج(التشويش) باعتباره الجزء العشوائي.

إجرائيا يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها: مجموعة من القياسات التي يتم تسجيلها حول متغير أو متغيرين، تسمح عملية تحليل مشاهدات هذه الخرائط الزمنية باستشراف المستقبل، من خلال تحليل القيم المتعلقة بالماضي والحاضر.

يمكننا تمثيل السلسلة الزمنية بيانيا على المستوي، حيث أن محور الفواصل يمثل الزمن(أسبوع، شهر، سنة) ويمثل محور التراتيب قيم السلسلة، ويسمى المنحنى الناتج بالتطور التاريخي للسلسلة والشكل التالي يوضح ذلك[2].

الشكل رقم1.4: التطور التاريخي لسلسلة زمنية

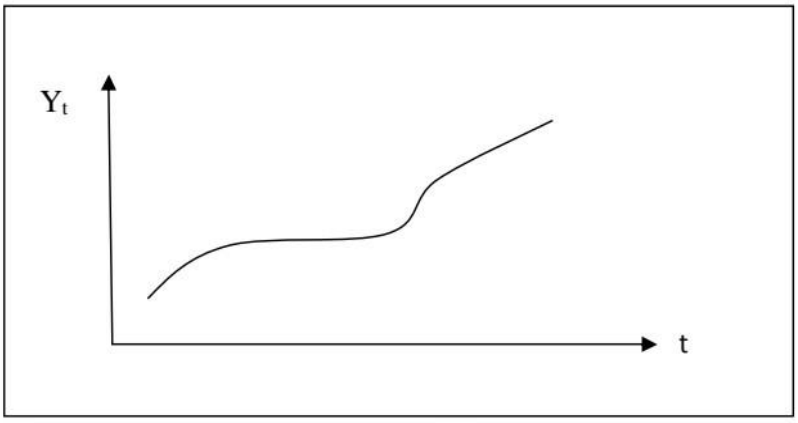

المصدر: محمد العقاب، مرجع سبق ذكره، ص01.

(1)_سعدية عبد الكريم طعمه، استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 04، عدد 08، 2012، ص ص373، 374.

(2)_محمد العقاب ، مرجع سبق ذكره، ص01.

ثانيا: أهداف السلاسل الزمنية: تتلخص أهم أهداف عملية بناء السلاسل الزمنية في جملة من النقاط التالية:

أ. وصف الظاهرة: تهدف عملية بناء السلاسل الزمنية إلى الكشف على سلوك الظاهرة المدروسة مع مرور الزمن، ومعرفة طبيعة التغيرات التي تتعرض لها قيم المؤشر، كما تهدف إلى الوصول للأسباب والنتائج وتفسير العلاقات المتعلقة بالظاهرة[1].

ب. الهدف من تحليل السلسلة الزمنية هو تحديد مكونات السلسلة والعلاقة فيما بينهم، من خلال الكشف عن كل مكون على حدة (الاتجاه العام، التغيرات الموسمية، التغيرات الدورية، التغيرات العشوائية)، وذلك باستخدام نماذج تعرف بنماذج الجمع وأخرى تعرف بنماذج الضرب لتجزئة أو تجميع مكونات السلسلة الزمنية[2]؛

ج. تفسير الظاهرة: وتعني تقديم توضيحات بشأن الظاهرة والتغيرات التي تطرأ عليها، وذلك باستخدام خرائط زمنية أخرى لها علاقة بالظاهرة أو بالاستعانة بعوامل البيئة المحيطة بها[3]؛

د. الرقابة والتحكم: فكمثال عن هذا الهدف قد تستخدم الخرائط الزمنية في مراقبة جودة عملية استقطاب الودائع من أجل التحكم في مستوى كفاءة العملية الاستثمارية والتمويلية، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة من تحسين السياسات المستخدمة في ذلك وتعديل استراتيجياتها[4]؛

هـ. التنبؤ: تستخدم السلاسل الزمنية في التنبؤ بمختلف الظواهر العلمية، من خلال استشراف ما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل؛ وذلك باستخدام مجموعة من البيانات التي تم جمعها خلال فترة سابقة، وهو ما يشكل بيانات جديدة عن متغيرات الدراسة وأسلوب تطورها خلال الفترات الزمنية المستقبلية استنادا للعوامل المختلفة التي تؤثر في هذا التطور [5].

(1)_منى نايف صقر الشمري، التخطيط للأداء الوظيفي لمديرات المرحلة الثانوية بمدينة حائل باستخدام السلاسل الزمنية، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، مجلد 02، عدد 04، 2022، ص195.

(2)_محمد عكروش، استخدام نماذج ARIMA للتنبؤ بإنتاج القمح في سورية، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 43، عدد 01، 2021، ص118.

(3)_زهير عماري، تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2023-2024، ص 04.

(4)_المرجع نفسه بتصرف، ص04.

(5)_منى نايف صقر الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص195.

ثالثا: أنواع وخصائص السلاسل الزمنية: ويمكن التفصيل في ذلك في الآتي:

أ. **أنواع السلاسل الزمنية:** يمكن تصنيف أنواع السلاسل الزمنية في المجمل إلى أربعة أنواع وهي كالآتي:[1]

1-المستمرة والمنفصلة: تتصف السلسلة المتصلة باتصال قيم ومشاهدات الظاهرة المدروسة مثل: الدراسات البيئية، بينما تكون الخرائط الزمنية منفصلة عندما تكون مشاهدات الظاهرة فيها منفصلة، مثل: الدراسات في العلوم الاجتماعية كما هو الحال في دراسة معدلات الطلبة وغيرها.

2-الساكنة وغير الساكنة: تعرف السلسلة الزمنية بأنها ساكنة إذا وُجد أن متوسطها الحسابي مستقر والتباين ثابت خلال الزمن، وتوصف على أنها غير ساكنة إذا كان المتوسط الحسابي غير مستقر و/أو التباين غير ثابت.

3-الحتمية وغير الحتمية: السلسلة الحتمية هي السلسلة التي يمكن استشراف اتجاه مشاهداتها بشكل سهل مثل مستوى الدخل، وتكون السلسلة غير حتمية إذا كانت مشاهداتها غير مستقرة وغير متوقعة، مثل أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وغيرها من الظواهر التي لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

4-الأولية والمتقدمة: يسمى النموذج أوليا إذا تم تحليل كل من اتجاهه ومتوسطه المتحرك والتمهيد الأسي له باختلاف أنواعه، أما إذا كان يتبع استخدام التحليل السببي ويتبع تحليل سلسلة واحدة أو أكثر في آن واحد، كما هو الحال في نموذج بوكس وجينكيز فيعد نموذجا متقدما.

ب. **خصائص السلاسل الزمنية:** تتمتع السلاسل الزمنية بأربعة خصائص وهي كالآتي:

1-العشوائية: وهي تعبّر عن التذبذبات غير المنتظمة في الخريطة الزمنية، والتي يُكشف عنها من خلال تحليل المعلومات بيانيا أو باستعمال الاختبارات الإحصائية[2].

(1)_منى نايف صقر الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 195، 196.

(2)_قليل محمد صغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس والماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، الجزائر، 2018-2019، ص39.

2- الاستقرارية: توجد عدة أدوات تشخيصية لمعرفة استقرار السلسلة من عدم استقرارها من بينها: [1]

- **من خلال الرسم البياني للسلسلة الزمنية**: يعد الرسم البياني للسلسلة الزمنية من أسهل طرق التعرف على استقرارية السلسلة من عدمها، فهو يعتبر أحد الأدوات القيّمة لمعرفة طبيعة السلسلة الزمنية إذ يعطينا بعض الأفكار حول ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا؛
- اختبارات استقرار المتوسطات وثبات التباينات؛
- من خلال دالة الارتباط الذاتي(ACF) وفحص مخطط الارتباط الزمني correlogram للخريطة الزمنية؛
- **اختبارات جذر الوحدة**: وهي الاختبارات المعروفة لتحديد استقرارية الخريطة الزمنية، والتي تمكننا من معرفة نوع السلسلة، ويوجد ضمن هذه الاختبارات عدة أنواع من بينها جذر الوحدة لديكي فولر (ADF).

وتتم معالجة عدم الاستقرار من خلال: [2]

- **معالجة عدم الاستقرار في المتوسط**: تتم معالجة عدم الاستقرار في المتوسط من خلال محاولة الوصول إلى تحويل مناسب للسلسلة الزمنية وجعلها مستقرة.
- **معالجة عدم الاستقرار في التباين**: تتم معالجة عدم ثبات التباين من خلال تحويل السلسلة غير المستقرة إلى سلسلة مستقرة، وذلك إذا كان التباين دالة في متوسط متغير على الشكل: $V(Z_t) = cf(\mu_t)$

$$Y = T(z) = \frac{z_t^{\lambda} - 1}{\lambda} \wedge (2-2)$$

3-الارتباط الذاتي: ويعني وجود ارتباط بين قيم المؤشر لنفس المتغير، وقد يكون هذا الارتباط بسيطا أو جزئيا[3].

4-الخصائصية: وتعني إمكانية حساب كل خصائصها(الوسط الحسابي، التباين، دالة الارتباط) استنادا لمسار واحد من هذه العملية، وتكون السلسلة خصائصية وفق مجموعة من الشروط التي وردت في النظرية الخصائصية[4].

(1)_مليكة موهوبي، طرق التنبؤ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021_2022، ص ص 35، 36.

(2)_محمد أحمد محمد حسن وآخرون، استخدام نموذج التحليل الطيفي للتنبؤ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 03، عدد 01، 2022، ص58.

(3)_المرجع نفسه، ص 40.

(4)_نفس المرجع، ص 43.

المطلب الثاني: مكونات ونماذج السلاسل الزمنية

تعد السلاسل الزمنية من الأدوات الإحصائية التي تختلف في تركيبتها عن باقي الأدوات، إذ نجد أن هذه الأخيرة لها مكوناتها الخاصة، كما تختلف نماذجها الإحصائية العشوائية والتي تتنوع بين نماذج مستقرة وأخرى غير مستقرة، والتي سنفصل فيها في هذا المطلب بذكر أهمها حسب منهجية بوكس وجينكيز.

أولا: مكونات السلسلة الزمنية: إحصائيا تتكون السلسلة الزمنية من أربعة عناصر محددة والتي في مجملها تكون لنا هذه الأخيرة، وتتمثل هذه العناصر في الآتي:

أ. الاتجاه العام: نعني بالاتجاه العام حركة تطورات متغير ما خلال الزمن، إذ قد يكون تطور المتغير ذو ميل موجب أو سالب أو كليهما معا وذلك خلال فترة زمنية طويلة[1]. والشكل (رقم 2.4) يبين لنا مركبة الاتجاه العام لمتغير ذو ميل موجب كمثال يوضح لنا الاتجاه العام للسلسلة الزمنية.

الشكل رقم2.4: مركبة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية

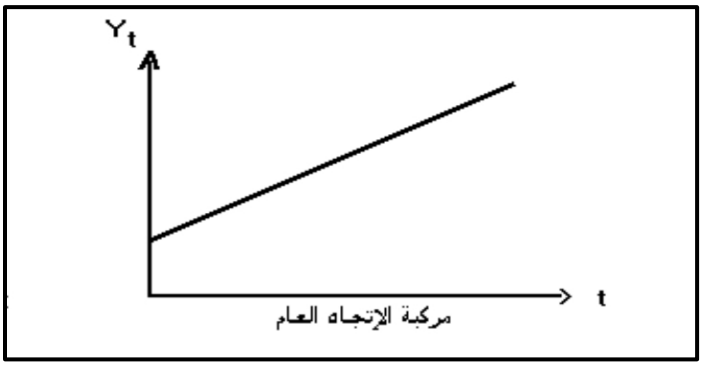

المصدر: قليل محمد صغير، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ب. التغيرات والاختلافات الموسمية: وهي التغيرات التي تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة الزمنية بشكل متكرر بانتظام وبعد فترات زمنية معينة، وتسمى السلسلة هنا ب: "السلسلة الزمنية الموسمية"[2] كما يظهر في الشكل التالي.

(1)_زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص04_07 من المحاضرة الرابعة.

(2)_المرجع نفسه، ص04_07 من المحاضرة الرابعة.

الشكل رقم3.4: التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية

المصدر: قليل محمد صغير، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ج. التغيرات والاختلافات الدورية: وهي اختلافات تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة بشكل متكرر كل فترة زمنية طويلة[1]. وهو ما يوضحه أكثر الرسم البياني للشكل رقم (4.4).

الشكل رقم:4.4: التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية

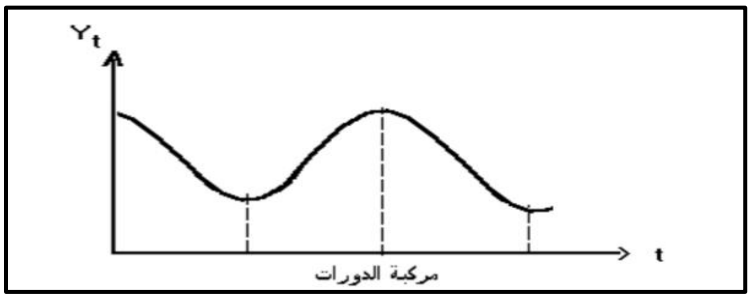

المصدر: قليل محمد صغير، مرجع سبق ذكره، ص 06.

د. التغيرات العشوائية: هي تغيرات غير عادية تؤدي إلى اهتزازات غير متوقعة في الظاهرة بالارتفاع أو الانخفاض وعادة ما تكون هذه التغيرات ذات آجال قصيرة المدى[2]. ويمكن توضيح هذا العنصر أكثر في الرسم البياني للشكل الموالي.

(1)_زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص04_07 من المحاضرة الرابعة.

(2)_المرجع نفسه، ص04_07 من المحاضرة الرابعة.

الشكل رقم:5.4: التغيرات العشوائية للسلسلة الزمنية

المصدر: قليل محمد صغير، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ثانيا: نماذج السلاسل الزمنية العشوائية المستقرة المستخدمة في منهجية بوكس جنكيز:[1] تختلف نماذج السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة عن النماذج السببية الأخرى، ذلك أنها ترتكز على تفسير المتغير التابع اعتمادا على الزمن أو من خلال السلوك القديم للمتغير ذاته، ويلجأ الباحثين للعمل بهذه الأنواع من النماذج في الحالات التالية:

- في حالة عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة؛ أو عدم توفر المعلومات حول المتغيرات المستقلة للظاهرة؛
- عند قصور نماذج الانحدار إحصائيا وقياسيا واقتصاديا وتنبئيا.

ترتكز هذه النماذج على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنية وتكون مستقرة في الأنواع التالية:

أ. نموذج الانحدار الذاتي (Autorégressive process AR):[2] يعمل نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة p على تعريف الظاهرة بناء على الفترات الزمنية السابقة؛ يعني أن قيم المتغير الحالي لهذا النموذج تتحدد بناء على قيم المتغير ذاته في الفترات السابقة، بالتالي فإن المتغير y_t دالة للقيم السابقة حتى الفترة p على الشكل:

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \theta_2 Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث Y_t: القيمة الحالية للمتغير في الفترة t، ε_t: حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية t،

(1)_بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول_دراسة حالة أسعار بترول الجزائر_، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد07، 2017، ص97.

(2)_المرجع نفسه، ص97.

Y_{t-1} , Y_{t-2} ,.... Y_{t-p}: القيم السابقة لنفس المتغير، $\emptyset_0$ ثابت.

كما يندرج ضمن هذا النوع من النماذج توابع إحصائية عددها p+2 يتم تقديرها من بيانات الخرائط الزمنية للظاهرة. وبإدراج معامل التأخير $\Phi(L)$ على المعادلة السابقة، تصبح المعادلة المختصرة لنموذج انحدار ذاتي يرمز له ب AR(p) حسب المعادلة التالية[1]: $\Phi(L)\ Y_t = \varepsilon_t$.

ب. نموذج المتوسط المتحرك MA:[2] يعرف لنا نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة (q) المشاهدات الحالية للظاهرة Y_t ليس من خلال القيم السابقة للظاهرة كما هو الحال في نموذج الانحدار الذاتي، وإنما بناء على متوسط مرجح للأخطاء العشوائية السابقة ويرمز له ب MA(q)، ترتبط فيه قيم السلسلة Y_t خطيا بعدد محدود q من القيم العشوائية الماضية ε_t ، ويكتب نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة (q) حسب المعادلة التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \varepsilon_t + \beta_1\varepsilon_{t-1} + \beta_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \beta_q\varepsilon_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث Y_t: القيمة الحالية للمتغير، $(\varepsilon_t;\ \varepsilon_{t-1};\varepsilon_{t-2};\ \cdots;\ \varepsilon_{t-q})$: متوسطات متحركة لقيم حد الخطأ العشوائي خلال الفترات الحالية والسابقة، β_0 ثابت، أما $(\beta_1;\ \beta_2;\ \beta_q)$ هي معالم النموذج المقدر وقد تكون موجبة أو سالبة.

ج. نموذج الانحدار الذاتي بالمتوسط المتحركَ ARMA:[3] يعد هذا النموذج مزيج بين نموذج الانحدار الذاتي ونموذج المتوسطات المتحركة، ذلك أنه في الواقع العملي توجد سيرورات عشوائية لا يمكن نمذجتها على أنها انحدار ذاتي AR(p) أو متوسط متحرك MA(q) فحسب، لذلك نجد معظم النماذج تجمع النموذجين معا ضمن نموذج يعرف بنموذج الانحدار الذاتي بالمتوسط المتحرك، ويتمثل الشرط الأساسي لاستقرار النموذج ARMA(p,q) في أن: $1 > \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i$، حيث يكون الوسط الحسابي له ثابتا ويحقق العلاقة التالية: $\mu = \frac{\delta}{1-\sum_{i=1}^{p} \emptyset_i}$ ونكتب

(1)_العجال عدالة، **استخدام العمليات العشوائية ونماذج الشبكات العصبية في التنبؤ الاقتصادي، ودورها في دراسة الآفاق المستقبلية للواقع التقني والتسويقي للمؤسسة الصنعية بالجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية مطبقة، كلية: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010_2011، ص28.

(2)_محمد الشريف مدور، التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية دراسة حالة سوق الجزائر وعمان المالي خلال الفترة 2001_2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 07، عدد 02، 2020، ص414.

(3)_بغداد بنين، عمر موساوي، مرجع سبق ذكره، ص98.

$$Y_t = \emptyset_1 Y_{t-1} + \theta_2 Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} + \delta + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots + \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

ثالثا: الامتداد إلى النماذج العشوائية غير المستقرة ARIMA وSARIMA: تعد هذه النماذج امتدادا للنماذج السابقة المستقرة التي تستخدم بكثرة ضمن منهجيات بوكس وجينكيز، ونذكرها بالتفصيل في الآتي:

أ. **نموذج انحدار ذاتي متكامل بالمتوسط المتحرك ARIMA**: ينتمي نموذج "ARIMA" إلى عائلة كبيرة من النماذج المسماة نماذج الانحدار الذاتي_المتوسط المتحرك(Autoregressive Integrated Moving Average Models)، التي ابتكرها العالمين "بوكس"و"جينكيز"؛ والتي تم إثبات أهميتها وتفوقها على مختلف طرق التنبؤ القديمة[1]، لذا يعد هذا النوع من النماذج الأكثر استخداما، إذ من خلاله يمكن اشتقاق جميع النماذج الأخرى ذلك أنه يتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يمثل نموذج الانحدار الذاتي(AR(p ويمثل الثاني نموذج المتوسطات المتحركة MA(q)، أما الثالث فيمثل الفروق (d) التي تحتاج إليها السلسلة كي تصبح مستقرة، ويمثل عدد هذه الفروق التي تستقر عندها السلسلة درجة التكامل، حيث يتحول نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة ARMA(p,q) إلى نموذج الانحدار الذاتي المتكامل ARIMA(p,d,q)، إذ تمثل(p) رتبة الانحدار الذاتي، (d) عدد الفروق، (q) تمثل رتبة المتوسطات المتحركة[2].

ب. **النماذج الموسمية المختلطة المتكاملة SARIMA:** (Seasonal Autoregressive Intergrated Moving Average) **[3]** : تعد المركبة الموسمية إحدى مكونات السلسلة الزمنية الأمر الذي يقود إلى ارتفاع كل من p و q وبالتالي تصعب عملية التقدير، ولأجل ذلك تم ابتكار نموذج أدق يسمى بالنموذج المختلط ذي المركبة الموسمية SARIMA(p,d,q) والذي يمكن تفسيره رياضيا بالمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{\phi}(\boldsymbol{L})\Phi(L^5)\nabla^d\nabla_S^D Y_I = \theta(L)\oplus(L^S)\varepsilon_t$$

(1)_جاب الله مصطفى، بن واضح الهاشمي، استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بأسعار النفط الخام صحاري بلند الجزائر، اليوم الدراسي الأول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية، مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يوم 06 ديسمبر 2016، ص89.

(2)_رتيعة محمد، وسام حسيني، دراسة سلوك سلسلة زمنية لمؤشر الأسعار العالمية للغذاء باستخدام نماذج GARCHK، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 04، عدد 02، 2019، ص60.

(3)_محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011، ص236.

حيث يمثل ∇_S^D الفروقات الموسمية من الدرجة D وتمثل ∇^d الفروقات المتتالية من الدرجة d، والتي يتم استخدامهما لجعل النموذج مستقرا (Y_I).

المطلب الثالث: اختبار نموذج "Arima" وفق منهجية بوكس وجينكيز

يعد نموذج "Arima" من بين أهم النماذج الإحصائية التي أثبتت تفوقها في مجال الاستشراف والتنبؤ، لذا يعد هذا النوع من النماذج الأكثر استخداما ذلك أنه من خلاله يمكن الوصول لمختلف النماذج الأخرى، تم ابتكار هذا الأخير من طرف العالمين "بوكس" و"جينكيز" عام 1976م؛ اللذان وضعا منهجيتهما في اختباره، من خلال جمع التقنيات المستعملة في السلاسل الزمنية التي تساعد على تحديد درجة النموذج وتقدير معالمه، والتأكد من صلاحية النموذج لأخذ شكله النهائي، وفيما يلي سنتعرف على مختلف المراحل التي يمر بها هذا النموذج.

أولا: مرحلة التحويل:[1] غالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لذلك وحسب منهجية بوكس وجينكيز فإنه من الضروري تحويل السلسلة إلى سلسلة مستقرة كأولى المراحل التي لابد من القيام بها، لذلك رياضيا إذا كانت Y_t هي السلسلة الأصلية و $\hat{Y}_T$ وهي السلسلة المستقرة ل Y_t يتم صياغتها كالآتي:

- $\hat{Y}_T = Y_t$ إذا كانت Y_t مستقرة و $\ln Y_t$ مستقرة.
- إذا كان $\hat{Y}_T = \ln Y_t$ ، Y_t غير مستقرة و $\ln Y_t$ مستقرة.
- $\hat{Y}_T = (1\_B)\, Y_t$ إذا كانت Y_t غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة1.
- $\hat{Y}_T = (1\_B)^2\, Y_t$ إذا كانت Y_t غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة2.
- $\hat{Y}_T = (1\_B) \ln Y_t$ إذا كانت Y_t غير مستقرة و $\ln Y_t$ متكاملة من الدرجة1.
- $\hat{Y}_T = (1\_B)^2 \ln Y_t$ إذا كانت Y_t غير مستقرة و $\ln Y_t$ متكاملة من الدرجة2.

$\hat{Y}_T = Y_t - \hat{a} - \hat{b}t$ إذا كانت Y_t أصلية ولها اتجاه عام خطي، في هذه الحالة ينبغي تقدير a وb من خلال طريقة المربعات الصغرى للنموذج وفق المعادلة التالية: $Y_t = a + b_t + \varepsilon_t$

(1)_عمر عطا الله، محاضرات في مقياس السلاسل الزمنية لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد كمي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر_الوادي_، الجزائر، 2022_2023، ص88.

ثانيا: مرحلة التعرف(التشخيص): تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في منهجية بوكس وجينكيز، ذلك أنه يتم على مستواها التعرف على نوع النموذج وتحديد رتبته، كما تعد هذه المرحلة حساسة، باعتبار جميع المراحل التالية تنبني على النموذج الذي تم اعتماده خلالها؛ والذي قد يتم رفضه في مرحلة الاختبار إذا ما لم يتم اختياره بدقة خلال هذه المرحلة، وتعد خطوة تحديد رتبة السلسلة ورسم دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي من أهم الخطوات التي تندرج ضمن هذه المرحلة والتي تساعد في التعرف على نوع النموذج المحتمل الممثل لبيانات السلسلة الزمنية[1]. وهذا من خلال الآتي:

أ. تحديد رتبة تكامل السلسة (d): يعد الاستقرار شرطا أساسيا لابد أن يتحقق في أي سلسلة زمنية يتم دراستها؛ لذلك يتم تحديد رتبة تكامل أي سلسلة لجعلها مستقرة، وذلك بواسطة اختبارات جذر الوحدة والتي يعد أهمها اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF)، حيث أنه إذا لم تكن هناك فروق في السلسلة أي أن (d=0) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا كانت (d=1) فلابد من أن يتم تطبيق الفروق الأولى عليها لتصبح مستقرة، وأما إذا كانت (dØ1) فلابد من جعلها مستقرة من خلال تطبيق الفروق من الرتبة (d) عليها[2].

ب. رسم دالة الارتباط الذاتي ACF(Atocorrelation correlogram function) **ودالة الارتباط الذاتي الجزئي** PACF (partial Atocorrelation correlogram function): يساعد الرسم البياني للسلسلة الزمنية Y_t بواسطة الزمن T في معرفة القيم المتطرفة للسلسلة والقيم المفقودة ومختلف التغيرات الهيكلية للبيانات، إذ تتميز غالبية السلاسل الزمنية الاقتصادية بالحركية، لذا يكون لها اتجاه عام قد يكون متزايد أو متناقص يحتوي على متغيرات تكون دون قيمة المتوسط أو التباين الثابت تدعى القيم المتطرفة؛ وهو ما يستدعي تصحيح هذه القيم باستخدام الفروق؛ خلال هذه المرحلة التي تشخص لنا طبيعة كل قيم السلسلة[3].

ج. مقارنة دالة الارتباط الذاتي ACF ودالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF: إذا كانت الخريطة الزمنية المدروسة ليست مستقرة لابد من تحويلها إلى خريطة مستقرة، من خلال إبراز علامات التناقص بها لتحويلها إلى سلسلة ساكنة

(1)_رتيعة محمد، وسام حسيني، مرجع سبق ذكره، ص60.

(2)_المرجع نفسه، ص60.

(3)_مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج Eviews موجهة لطلبة ماستر اقتصاد كمي، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019_2020، ص18.

وذلك من خلال تحديد رتبة تكاملها، بعد تعريف فروق السلسلة(d) وتحقيق الشرط الأول وهو الاستقرارية كخطوة أولى، ننتقل إلى تعريف كل من p, q لتشكيل نموذج ARIMA، لذلك تتم مقارنة الدالتين إذ تظهر عندها مقدرات دالة الارتباط الذاتي ACF مختلفة معنويا عن الصفر إلى متباطئة q، ثم تنخفض فجأة وهذا بالنسبة لعملية المتوسط المتحرك، أما بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF لسلسلة(MA(q سوف تنخفض بسرعة إما بطريقة أسي أو بطريقة الظل[1]. ويمكن توضيح ذلك أكثر بالنسبة لكل من عملية الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك بالتفصيل في الجدول (رقم1.4) التالي.

الجدول رقم1.4: دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

النموذج	دالة الارتباط الذاتي ACF	دالة الارتباط الذات الجزئي PACF
AR(p)	تقترب من الصفر تدريجيا	تقترب من الصفر بعد p من الزمن
MA(q)	يساوي الصفر بعد p من الزمن	تقترب من الصفر تدريجيا
ARMA(p, q)	تقترب من الصفر تدريجيا	تقترب من الصفر تدريجيا
AR(1)	تقترب من الصفر تدريجيا	تقترب من الصفر بعد الإزاحة1
MA(1)	تساوي الصفر بعد الإزاحة1	تقترب من الصفر تدريجيا
AR(2)	تقترب من الصفر تدريجيا	تساوي الصفر بعد الإزاحة2
MA(2)	تساوي الصفر بعد الإزاحة2	تقترب من الصفر تدريجيا

المصدر: محمد أحمد محمد حسن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص65.

ثالثا: مرحلة التقدير: [2]بعد اختيار المعالم (p, q, d) تتم عملية تقدير النموذج ليعطي (p+q+1) وذلك باستخدام إحدى اختبارات التقدير التي يعتبر أكثرها استخداما طريقة المربعات الصغرى؛ والتي يتم استبدالها بطريقة التقدير اللاخطية عندما تكون حدود الخطأ لمنهجية المتوسط المتحرك غير معلومة، وتستخدم هذه الاختبارات على عدة نماذج

(1)_مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج Eviews موجهة لطلبة ماستر اقتصاد كمي، مرجع سبق ذكره، ص19.

(2)_فاطمة هاشم فلحي، تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد التلاميذ في الصف الأول الابتدائي باستعمال منهجية بوكس جينكيز(دراسة تطبيقية في محافظة البصرة)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 15، عدد 59، 2020، ص ص 103، 104.

متقاربة يتم تقديرها ثم يتم مقارنتها واختيار النموذج الذي يعتبر مناسبا؛ والذي تكون معالمه المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وتكون مستقرة، كما يتم النظر إلى مجموع مربعات البواقي كمقياس للجودة. بالإضافة إلى هذا يتم اختيار النموذج الأمثل بالاستعانة باختبار أكيكا (AKaiKe)(AIK) أو اختبار سشوارز (Schwarz)(SBC)، إذ يتم اختيار النموذج الذي له أقل قيمة في كلا المعيارين ويتم حسابهما حسب القانونين التاليين:

$$\text{AIK= T ln}(\sum e_i^2) + zn \;.\; \text{SBC= T ln}(\sum e_i^2) + n\ln(T)$$

حيث تمثل T: عدد المشاهدات المستخدمة في التقدير وn: عدد المعالم المقدرة في النموذج، ei البواقي أي الفرق بين القيم الحقيقية للظاهرة والقيم المقدرة. وهو ما سيتم التفصيل فيه أكثر في المرحلة الموالية.

رابعا: مرحلة الاختبار: بعد الانتهاء من مرحلتي تعريف وتقدير النموذج ننتقل إلى مرحلة اختبار قوة النموذج الإحصائية ثم التنبؤية في المرحلة الأخيرة، وذلك من خلال النقاط التالية:

أ. اختبار دالة الارتباط الذاتي للسلسلة:[1] تتم خلال هذه الخطوة عملية مقارنة السلسلة الزمنية الأصلية مع السلسة المقدرة، فإذا تم إيجاد اختلاف كبير بينهما دل ذلك على وجود خطأ على مستوى مرحلة تحديد النموذج، وهو ما يتطلب إعادة القيام بكل الخطوات السابقة من جديد، أما إذا وجد تشابه بين دالة الارتباط الذاتي للسلسلتين ننتقل للخطوة الموالية وهي دراسة وتحليل بواقي التقدير مع دالة الارتباط الذاتي للبواقي، إذ يجب في ذلك أن تنتمي معاملات الارتباط الذاتي الكلية للبواقي إلى مجال الثقة الممثل بيانيا بخطين $\left[\frac{-T\alpha/2}{\sqrt{T}}, \frac{T\alpha/2}{\sqrt{T}}\right]$ ، تحت فرضية التوزيع الطبيعي لدالة الارتباط الذاتي بمتوسط معدوم وتباين$\frac{1}{T}$ أي $\widehat{p} \sim N(0, \frac{1}{T})$ فإن:

$$\mathbb{Q} = T \sum_{i=1}^{k} \widehat{p^2(\iota)} \sim x_\alpha^2 \; (K\_p\_q)$$

تتم مقارنتها مع $x_\alpha^2 \; (K\_p\_q)$ حيث إذا كانت قيمة $\mathbb{Q}$ أقل، فهذا يعني أن سلسلة البواقي مستقرة وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0.

(1)_محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص251.

ب. اختبار معنوية المعالم والمعنوية الكلية للنماذج: تستخدم إحصائية كاي مربع في اختبار المعنوية الكلية لمعلمات النموذج، وذلك وفق العلاقة الرياضية: $x_m^2 = \frac{\text{RRSS}-\text{URSS}}{\text{URSS/T}}$، حيث RRSS، URSS تعبر عن مجموع مربعات البواقي تحت الفرضيتين H_0،H_1. وتستخدم إحصائية التوزيع الطبيعي لاختبار معنوية كل معلمة على حدة وذلك وفق العلاقة الرياضية التالية: $Z_C = \frac{\widehat{\beta}_j - \beta_j}{V(\widehat{\beta}_j)}$، إذ تمثل β_j قيمة المعلمة تحت فرضية العدم H_0 [1].

خامسا: مرحلة التنبؤ:[2] بعد تجاوز مرحلة التقدير ومختلف الاختبارات تأتي عملية التنبؤ وفق النمذجة (q ,d ,p) ARIMA التي تحتوي على معالم ذات درجات p، d، q؛ والتي تتساوى عندها متوسطات السلسلة وتكون قيمة التنبؤ ثابتة بعد الفترة q في نماذج المتوسطات المتحركة MA(q)، ويمكن ذكر أهم الخطوات التي تمر بها مرحلة التنبؤ في جملة النقاط التالية:

- وضع معادلة للنموذج الذي تم تقديره $\widehat{Y} = f(\widehat{\emptyset}, \hat{\theta}, Y_t, \hat{\varepsilon}_t)$
- تعويض الزمن t بالمتغير T+h والذي يمثل الفترة الزمنية المراد التنبؤ بقيمة المتغير خلالها حيث تمثل: h=1,2….,H
- تتم عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمؤشر المتعلق بالدراسة من خلال تعويض القيم المراد التنبؤ بها، كما يتم تعويض الأخطاء المستقبلية بالأصفار والماضية بالبواقي.

يتم استعمال نموذج ARIMA الذي تم تقديره وبناء معادلته لحساب التنبؤ $\widehat{Y}_{T+h}$ ، إذ كخطوة أولى يتم حساب التنبؤ للفترة T+1 أي لفترة زمنية مستقبلية واحدة ثم لفترتين أي T+2 وهكذا، حتى يتم التنبؤ بالفترة h في المستقبل، وتتم عملية التقدير بناء على نموذج ARIMA (p, d, q) وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\boldsymbol{\phi}(\boldsymbol{L})\nabla^d Y_t = \delta + \theta(L)\varepsilon_t$$

ويمكن توضيح وتلخيص العلاقة بين مختلف مراحل بناء نموذج ARIMA وفق منهجية بوكس وجينكيز في الشكل الموالي (رقم6.4).

(1)_العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص36.

(2)_محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص258.

الشكل رقم6.4: منهجية بوكس_ جينكيز في بناء نماذج السلاسل الزمنية الخطية

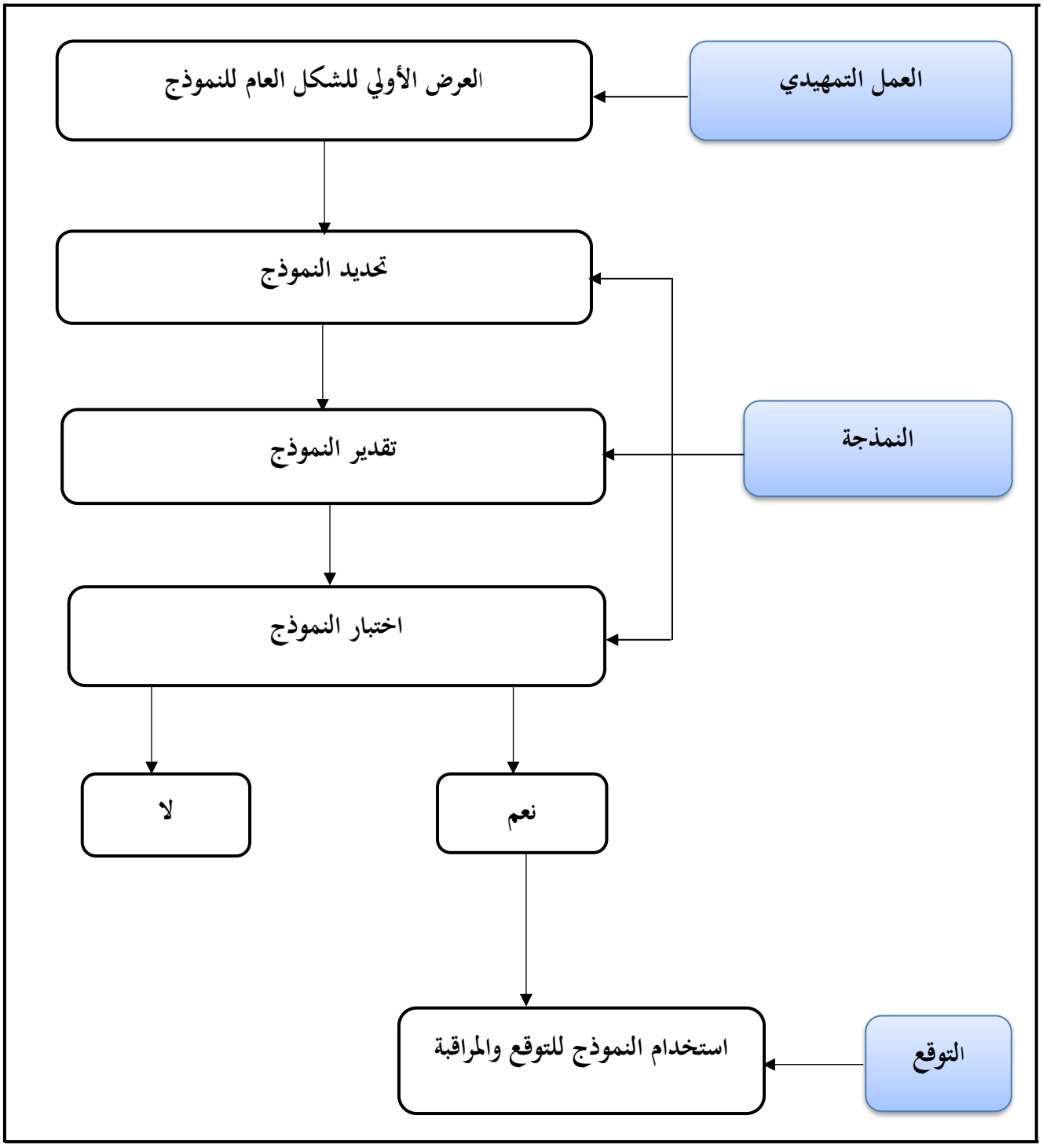

المصدر: محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص238.

المبحث الثاني: التنبؤ بحجم ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية باستخدام نموذج "Arima"

تهدف الدراسة إلى إدراك واقع جذب مدخرات الجزائريين بعد الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية واستشراف آفاقها في التوصل إلى ذلك، سعيا منا إلى تحقيق نتائج بهذا الخصوص ارتأينا إلى محاولة التنبؤ بحجم الودائع التي سيتم جذبها من طرف المصارف الإسلامية في المستقبل، وذلك للإحاطة بأثر الانفتاح الثاني على جذب المدخرات على مستوى المصارف الإسلامية الجزائرية، خصوصا وأن البيانات المالية المرتبطة بالودائع على مستوى بنكي البركة والسلام الجزائريين متوفرة، إلاّ أنه وبعد اختبار نموذج التنبؤ بحجم الودائع على مستوى مصرف السلام وجدنا أن نتائجه الإحصائية مضللة، فهي ليست لها اتجاه عام يمكن تحليله بما يخدم البحث، ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد المشاهدات المتحصل عليها ضمن السلسلة الزمنية لنموذجه، والتي اشتملت على 14 مشاهدة فحسب خلال الفترة من 2008م إلى 2022م، من هذا المنطلق اكتفينا باستقراء نتائج التنبؤ بحجم الودائع المصرفية الإسلامية على مستوى بنك البركة وذلك للفترة من 2024م إلى غاية 2035م، باستخدام منهجية بوكس جينكيز_ نموذج Arima الإحصائي للتنبؤ.

المطلب الأول: العمل التمهيدي لبناء نموذج "Arima" للتنبؤ بحجم مدخرات بنك البركة

وفق منهجية بوكس جينكيز فإنه يسبق مرحلة التنبؤ عدة مراحل أولها مرحلة العمل التمهيدي لبناء النموذج، والتي يتم فيها تحويل السلسلة الزمنية لنموذج التنبؤ ودراسة خصائصها، بعد وصف المتغيرات الأساسية للدراسة. وهذا ما سنقوم بالتطرق إليه في هذا المطلب ضمن الخطوات الرئيسية الأولى التالية.

أولاً: وصف متغير ودائع بنك البركة الجزائري: سيتم ترميز المتغير "ودائع بنك البركة" والذي يعتبر المتغير الذي سيتم التنبؤ بحجمه للفترة من 2024 إلى 2035م بالرمز **"DBB"**، أي اختصار للترجمة الأجنبية Les Dépôts de la banque Al Baraka.

يعد شرط استقرارية السلسلة الزمنية ضروريا لبناء النموذج، ولمعرفة خصائص السلسلة الزمنية لودائع بنك البركة والممتدة من 1992م إلى 2023م، ولمعرفة استقراريتها نقوم كخطوة أولى حسب منهجية بوكس جينكيز بالتمثيل البياني للسلسلة **"DBB"** بهدف معرفة خصائصها وذلك كما يلي:

الشكل رقم 7.4: وصف متغير ودائع بنك البركة

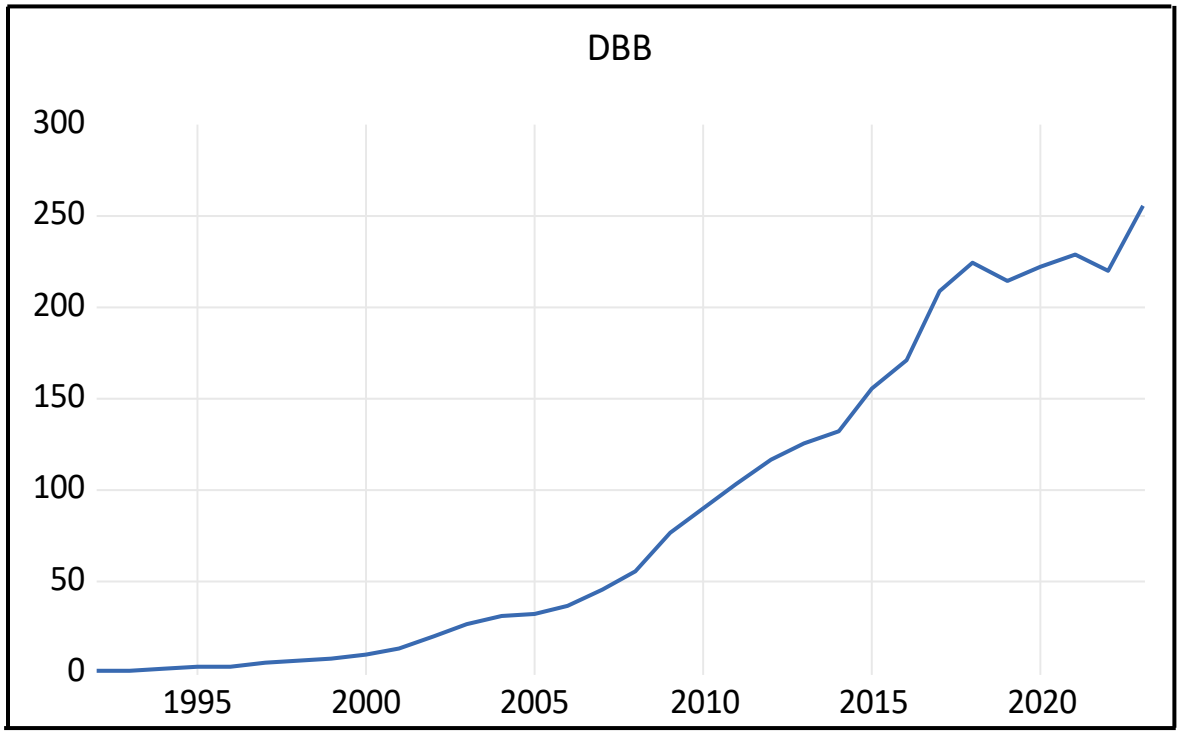

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

نلاحظ من خلال الملحق (رقم 01) والشكل رقم (7.4) أن السلسلة الزمنية لودائع بنك البركة ذات منحى تصاعدي خلال فترة الدراسة (1992_2023) وهي ذات قاطع ومتجه، إذ يظهر أن ودائع البنك في تزايد مستمر خلال الفترة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2023م، على الرغم من وجود بعض الانخفاضات الطفيفة، إذ يظهر أن حجم المودعين لدى هذا البنك في تزايد مستمر، وهو ما يترجم لنا قدرة بنك البركة الجزائري في استقطاب المزيد من المدخرات.

ثانيا: تحليل المقاييس الوصفية لمتغير ودائع بنك البركة الجزائري: تتمثل السلسلة المدروسة لحجم ودائع بنك البركة الجزائري في بيانات مالية ل 32 مشاهدة مقيّمة بمليار دينار جزائري، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى 2023م، والتي يمكن عرض خصائص المقاييس الوصفية لها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 2.4: المقاييس الوصفية للسلسلة"DBB"

	DBB
Mean	88.41731
Median	49.88200
Maximum	254.4890
Minimum	0.261000
Std. Dev.	87.41795
Skewness	0.589047
Kurtosis	1.813565
Jarque-Bera	3.727374
Probability	0.155100
Sum	2829.354
Sum Sq. Dev.	236898.8
Observations	32

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2.4) أن متوسط حجم الودائع على مستوى بنك البركة للفترة من 1992م إلى 2023م يقدر ب 88.41731 مليار دينار جزائري؛ وهي قيمة تدل على أن حجم الودائع على مستوى البنك لا يزال ضعيفا نوعا ما، إذ بلغت أعلى قيمة للودائع على مستوى المصرف ما يقدر ب254 مليار لعام 2023م وهذا نتيجة توسع بنك البركة الذي أصبح يتفرع عنه 31 فرع ينتشر عبر مختلف ربوع الوطن، أما أدنى قيمة له سجلت عند بداية نشاطه عام 1992م أين استطاع جمع ما يقارب 0.261 مليار دينار جزائري فحسب، كما قُدر الانحراف المعياري ب 87.41 مليار دج وهي قيمة كبيرة جدا تترجم لنا تشتت القيم عن وسطها الحسابي بما يقارب الضعف، كما بلغت قيمة التفرطح للمنحنى ب 1.81 وهي أكبر من الصفر، وهذا يعني أن منحنى التوزيع للمشاهدات مذبب وأغلب القيم فيه ترتكز في الأعلى.

ثالثا: مرحلتي التحويل والتعرف: سنقوم خلال هذه المرحلة بدراسة استقرارية السلسلة من خلال رسم دالة الارتباط الذاتي ACF ودالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF، ومن ثم اختبار جذر الوحدة، يتم تمثيل دالة الارتباط الذاتي والجزئي حسب بيانات الجدول الموالي رقم (3.4).

الجدول رقم 3.4: الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DBB

Date: 05/18/24 Time: 19:44
Sample: 1992 2023
Included observations: 32

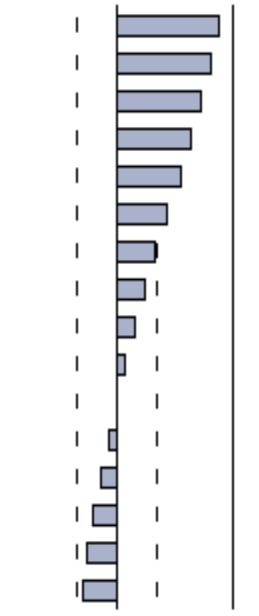

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.914	0.914	29.312	0.000
		2	0.842	0.043	55.043	0.000
		3	0.755	-0.130	76.409	0.000
		4	0.661	-0.103	93.373	0.000
		5	0.567	-0.056	106.33	0.000
		6	0.457	-0.153	115.07	0.000
		7	0.345	-0.106	120.25	0.000
		8	0.251	0.043	123.12	0.000
		9	0.159	-0.037	124.31	0.000
		10	0.077	-0.021	124.60	0.000
		11	-0.003	-0.055	124.60	0.000
		12	-0.079	-0.062	124.94	0.000
		13	-0.148	-0.066	126.20	0.000
		14	-0.212	-0.056	128.91	0.000
		15	-0.270	-0.051	133.56	0.000
		16	-0.313	0.004	140.23	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

نلاحظ من الجدول رقم (3.4) الذي يمثل دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي أن النتوءات خرجت عن مجال الثقة؛ مما يعني أن السلسلة غير مستقرة في المستوي لاحتوائها على مركبة الاتجاه العام.

وبهدف حل مشكلة مركبة الاتجاه العام ونزعها من السلسلة نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر، حيث أظهر الجدول أعلاه أن السلسلة الزمنية لودائع بنك البركة غير مستقرة وهي تحتوي على الجذر الوحدوي، ولإزالته وجعل السلسلة الزمنية مستقرة تم اختيار اختبار ديكي فولر، ويمكن إدراج نتائج الاختبار كما هو موضح في الجدول رقم4.4 الموالي:

الجدول رقم 4.4: نماذج اختبار الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root		
	At Level	
		DBB
With Constant	t-Statistic	-1.8485
	Prob.	***0.3497***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7410
	Prob.	***0.7084***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3516
	Prob.	***0.0208***
		**
	At First Difference	
		d(DBB)
With Constant	t-Statistic	-1.3321
	Prob.	***0.5983***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4949
	Prob.	***0.0070***
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0222

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

من خلال الجدول رقم (4.4) والذي يوضح النماذج الثلاثة المعتمدة في دراسة الاستقرارية، نلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في كلا النموذجين الأول والثاني عند المستوى، وأقل منها في النموذج الثالث ما يجعلنا نقر باستقرارية السلسلة عند المستوى وهذا باستخدام اختبار ديكي فولر، وما يؤكد ذلك هو معنوية اختبار النموذج الثالث بدون قاطع ومتجه عند المستوى البالغ مستوى دلالته قيمة 0.02، أما بالنسبة للاستقرار عند الفرق الأول فنلاحظ أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة في النموذج الأول والثالث وأقل في النموذج الثاني بوجود اتجاه نتيجة لبلوغ مستوى الدلالة قيمة 0.007.

وعليه يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن السلسلة مستقرة عند المستوى في النموذج الثالث بدون قاطع ومتجه، ومستقرة عند الفرق الأول بوجود قاطع ومتجه في النموذج الثاني.

المطلب الثاني: مرحلة النمذجة وفق منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم ودائع بنك البركة الجزائري

تعد مرحلة النمذجة من أهم المراحل التي تمر بها منهجية بوكس جينكيز في التنبؤ، إذ أنها تعتبر محور هذه العملية فإذا قمنا بتجاوز هذه المرحلة بنجاح فإن المراحل الموالية ستكون ما هي إلا نتائج لهذه المرحلة، التي يتم من خلالها كخطوة أولى تحديد النموذج وتنتهي بالمفاضلة بين النماذج المقترحة من خلال مجموعة من المعايير. وهو ما سيتم التفصيل فيه في الآتي.

أولا: اختيار النموذج المناسب للتنبؤ: في هذه المرحلة نقوم بتقدير النماذج المقترحة ثم المفاضلة بينها بالاعتماد على عدة معايير منها: معيار أكيكا (AKaiKe) ومعيار سشوارز (Schwarz)، والنموذج الذي يعطي أقل قيمة هو النموذج الأفضل. يمكن عرض خصائص النماذج المقترحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5.4: نماذج ARIMA المقترحة لسلسلة التنبؤ

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: DBB
Date: 06/25/24 Time: 21:12
Sample: 1992 2023
Included observations: 32

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
(4,3)(0,0)	-116.162658	7.822666	8.234904	7.959311
(2,1)(0,0)	-120.845193	7.865325	8.094346	7.941239
(2,2)(0,0)	-120.797777	7.924861	8.199687	8.015958
(3,1)(0,0)	-120.807603	7.925475	8.200301	8.016572
(4,4)(0,0)	-117.523245	7.970203	8.428245	8.122031
(3,2)(0,0)	-120.718913	7.982432	8.303062	8.088712
(4,2)(0,0)	-120.121985	8.007624	8.374058	8.129087
(1,3)(0,0)	-122.647452	8.040466	8.315291	8.131563
(3,4)(0,0)	-120.061801	8.066363	8.478601	8.203008
(2,4)(0,0)	-121.065160	8.066573	8.433006	8.188035
(4,0)(0,0)	-123.184524	8.074033	8.348858	8.165130
(4,1)(0,0)	-122.299220	8.081201	8.401831	8.187481
(2,3)(0,0)	-122.647157	8.102947	8.423577	8.209227
(3,0)(0,0)	-124.878879	8.117430	8.346451	8.193344
(2,0)(0,0)	-126.088887	8.130555	8.313772	8.191287
(1,2)(0,0)	-125.159059	8.134941	8.363962	8.210855
(3,3)(0,0)	-122.495222	8.155951	8.522385	8.277414
(1,1)(0,0)	-127.195943	8.199746	8.382963	8.260478
(1,0)(0,0)	-130.318838	8.332427	8.469840	8.377976
(0,4)(0,0)	-137.982375	8.998898	9.273724	9.089995
(1,4)(0,0)	-146.393735	9.587108	9.907738	9.693388
(0,3)(0,0)	-148.558758	9.597422	9.826444	9.673336
(0,2)(0,0)	-160.723187	10.295199	10.478416	10.355930
(0,1)(0,0)	-169.866701	10.804169	10.941582	10.849717
(0,0)(0,0)	-187.960475	11.872530	11.964138	11.902895

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

ملاحظة: لقد تم دراسة استقرارية السلسلة عند الفرق الأول وتم التنبؤ بها وكانت نتائج البحث مضللة، لذا تم إعادة الاعتماد على السلسلة الأصلية لاستقرارها عند المستوى (أنظر اختبار ADF، التوزيع الطبيعي) فتم اختيار نموذج ARIMA على أساسها.

يبين الجدول أعلاه أن نموذج ARIMA (4.3) هو أفضل نموذج نظرا لتحقيقه شروط الأفضلية، حيث أن مؤشر AIK (Akaike) في نموذج ARIMA (4.3) أقل مقارنة بالنماذج الأخرى. ويمثل الشكل الآتي رقم (8.4) ترتيب النماذج الأولى بعد مقارنتها، حيث تتأكد أفضلية النموذج ARIMA(4.3).

الشكل رقم 8.4: نماذج ARIMA حسب الأفضلية

Automatic ARIMA Forecasting
Selected dependent variable: DBB
Date: 06/25/24 Time: 21:12
Sample: 1992 2023
Included observations: 32
Forecast length: 0
Model maximums: (4,4)0(0,0)
Regressors: C

Number of estimated ARMA models: 25
Number of non-converged estimations: 0
Selected ARMA model: (4,3)(0,0)
AIC value: 7.82266614058

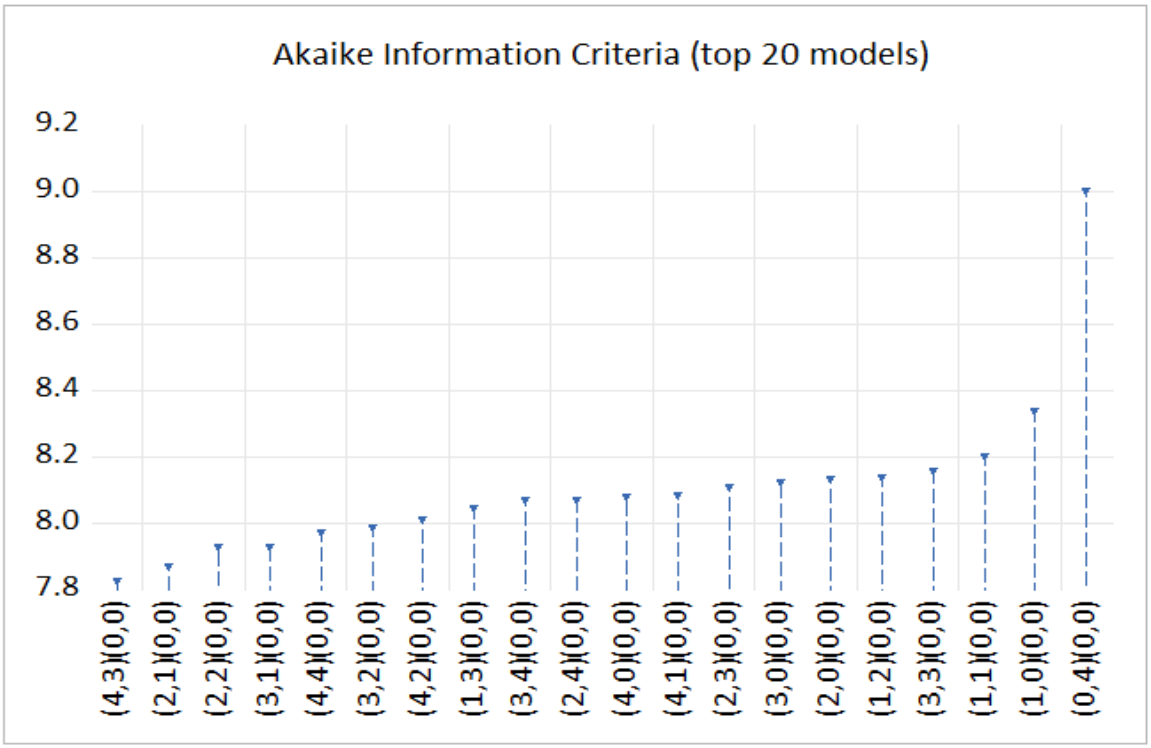

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

يظهر من خلال الشكل(**8.4**) بوضوح أن الفروقات بين القيم الحقيقية والمتوقعة في مجموعها أقل في نموذج ARIMA(4.3) عن باقي النماذج، وهو ما يؤكد على أفضليته في التنبؤ.

ثانيا: تقدير نموذج التنبؤ بالادخار في بنك البركة: يمكن عرض معالم نموذج التنبؤ الأفضل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6.4: تقدير أفضل نموذج ARIMA(4.3)

Dependent Variable: DBB
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 06/25/24 Time: 21:12
Sample: 1992 2023
Included observations: 32
Convergence achieved after 87 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	143.0659	53.31024	2.683649	0.0133
AR(1)	0.775717	0.452417	1.714607	0.0999
AR(2)	0.534342	0.787465	0.678559	0.5042
AR(3)	0.550836	0.532107	1.035199	0.3113
AR(4)	-0.882366	0.292715	-3.014423	0.0062
MA(1)	0.626585	2291.535	0.000273	0.9998
MA(2)	-0.626608	3181.792	-0.000197	0.9998
MA(3)	-0.999932	8695.175	-0.000115	0.9999
SIGMASQ	52.49295	38563.14	0.001361	0.9989

R-squared	0.992909	Mean dependent var	88.41731
Adjusted R-squared	0.990443	S.D. dependent var	87.41795
S.E. of regression	8.545974	Akaike info criterion	7.822666
Sum squared resid	1679.775	Schwarz criterion	8.234904
Log likelihood	-116.1627	Hannan-Quinn criter.	7.959311
F-statistic	402.5867	Durbin-Watson stat	1.839834
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.99-.08i	.99+.08i	-.61-.72i	-.61+.72i
Inverted MA Roots	1.00	-.81+.58i	-.81-.58i	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

يبين الجدول أعلاه أن كل من نتائج اختبار "R^2 " واختبار" akaike" واختبار" Schwarz" هم الأفضل بالنسبة لهذا النموذج مقارنة مع باقي النماذج، وهو ما جعل البرنامج يختاره كأفضل نموذج للتنبؤ ويقترحه لمناسبته للبيانات المدرجة.

المطلب الثالث: مرحلة فحص النموذج والتنبؤ بحجم ودائع بنك البركة للفترة(2024_2035م)

تقتضي منهجية بوكس جينكيز بعد تحديد النموذج واختيار أفضله ضرورة اختبار قوة هذا النموذج وذلك وفق مجموعة من الخطوات التي تليها عملية التنبؤ، والتي تساعدنا في استشراف حجم المدخرات على مستوى بنك البركة الجزائري للفترة من 2024م إلى 2035م. وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولا: فحص النموذج (دراسة المشاكل القياسية للنموذج): بعدما تم تحديد أفضل نموذج والمتمثل في(4.3)ARIMA، نقوم باختبار هذا النموذج المرشح من خلال مقارنة مدى تطابق المشاهدات مع القيم المحسوبة من النموذج المختار ونتأكد من سلامته من خلال ما يلي:

أ. **اختبار استقرار البواقي:** لقد تم اختبار استقرار البواقي من خلال عرض دالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي، حيث يؤكد الشكل رقم (9.4) أن كل الأعمدة من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي تقع في مجال الثقة وبالتالي سلسلة بواقي النموذج المختار مستقرة، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم 9.4: نتائج اختبار استقرار البواقي

Date: 11/19/24 Time: 10:56
Sample: 1992 2023
Q-statistic probabilities adjusted for 7 ARMA terms

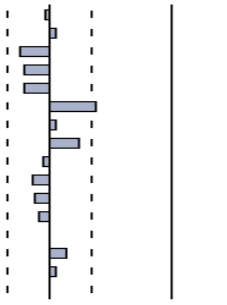

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.029	-0.029	0.0289	
		2	0.047	0.046	0.1100	
		3	-0.253	-0.251	2.5094	
		4	-0.229	-0.259	4.5513	
		5	-0.228	-0.263	6.6509	
		6	0.395	0.372	13.185	
		7	0.053	0.014	13.307	
		8	0.256	0.081	16.274	0.000
		9	-0.051	0.006	16.397	0.000
		10	-0.155	-0.039	17.581	0.001
		11	-0.124	0.147	18.372	0.001
		12	-0.089	-0.196	18.798	0.002
		13	0.004	0.006	18.800	0.005
		14	0.140	-0.043	19.981	0.006
		15	0.062	-0.002	20.225	0.010
		16	-0.006	-0.011	20.227	0.017

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

نلاحظ من الشكل الخاص ببواقي النموذج المختار ARIMA(4.3) أن البواقي تتوزع كلها داخل مجال الثقة، وهذا بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي وكذلك بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي الجزئي مع وجود مستوى تباطئ ضعيف لبعض نتوءاتها وهو ما يؤكد على استقرارها.

ب. التوزيع الطبيعي للبواقي: تم تفحص التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10.4: التوزيع الطبيعي للبواقي

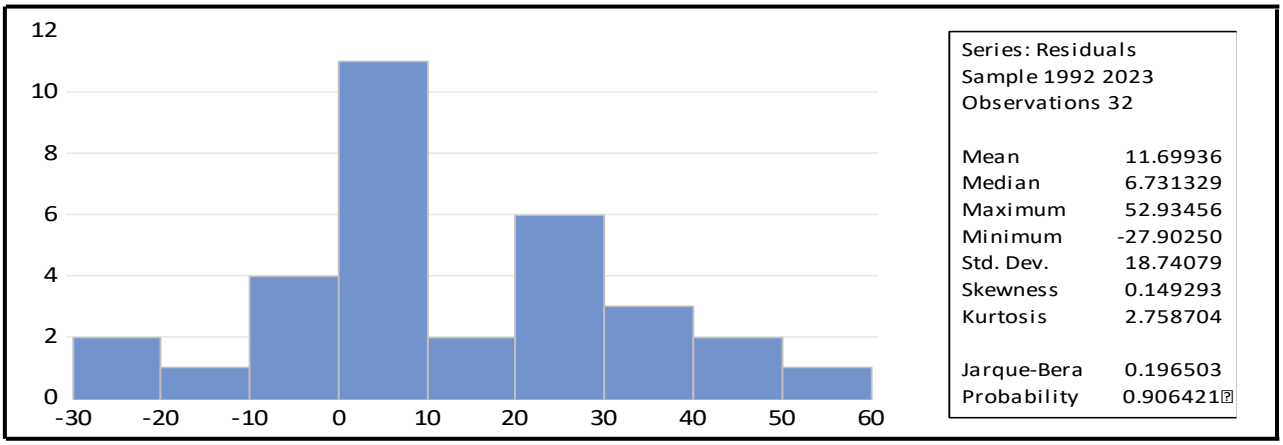

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة لبلوغ مستوى دلالة الاختبار بقيمة قدرت ب0.90642 أي أكبر بكثير من 0.05، ما يؤكد على قبول الفرض الصفري الذي يقر بتوزع بواقي النموذج المقترح طبيعيا.

ج. اختبار ثبات تباين البواقي: تم اختبار ثبات تباين البواقي من خلال استعمال اختبار ARCH والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم 7.4: نتائج اختبار ثبات تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.824488	Prob. F(1,29)	0.0602
Obs*R-squared	3.611911	Prob. Chi-Square(1)	0.0574

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

يبين الجدول رقم (7.4) أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات تباين البواقي؛ لأن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي مربع قدرت بـ 0.0574، وهي أكبر من 5% وهو ما يؤكد ثبات تباين البواقي، وما يزيد تأكيد ذلك

هو عدم معنوية اختبار فيشر حيث قدرت قيمته بـ 0.0602 وهي أكبر من0.05 ما يؤكد أكثر على صحة الفرضية الصفرية التي تقر بثبات التباين.

ثانيا: نتائج التنبؤ بحجم ودائع بنك البركة الجزائري باستخدام النموذج المقترح: سيتم عرض مقارن للقيم الحقيقية لحجم ودائع بنك البركة مع القيم المتوقعة بالنموذج المختار وكذا بواقي النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11.4: مقارنة القيم الحقيقية للودائع في بنك البركة والقيم المتوقعة والبواقي للفترة (1992_2023)

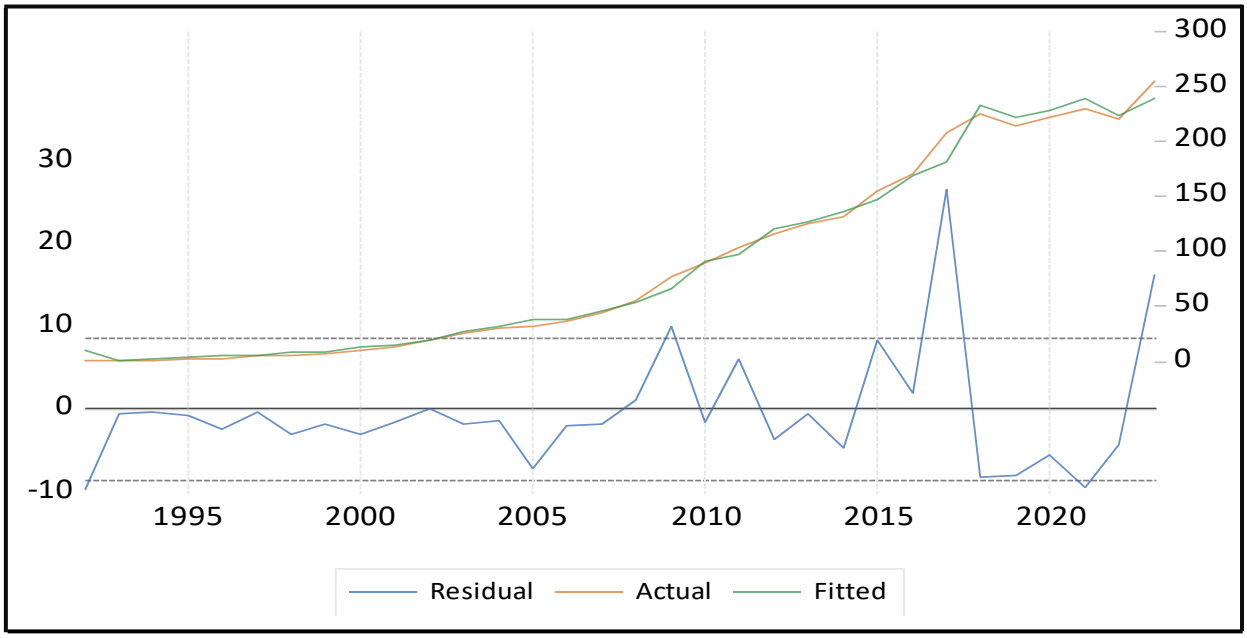

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

يبين الشكل رقم (11.4) المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المتوقعة لودائع بنك البركة للفترة من1992 إلى2023م وذلك للنموذج المختار(ARIMA(4.3، حيث نلاحظ التقارب الكبير بين السلسلة المقدرة والسلسلة الحقيقية ما يجعلنا نقر بجودة النموذج في التنبؤ، وعليه يمكن الاعتماد على النموذج المتوصل إليه في إجراء التوقعات المستقبلية لحجم المدخرات في بنك البركة الجزائري.

ثالثا: التنبؤ بحجم مدخرات بنك البركة بالنموذج من 2024 إلى سنة 2035م: يظهر الشكل الآتي القيم المتوقعة (المستقبلية) للادخار في بنك البركة المتوصل إليها من خلال النموذج المختار ARIMA(4.3).

الشكل رقم 12.4: القيم المتوقعة للادخار في بنك البركة حتى عام 2035م

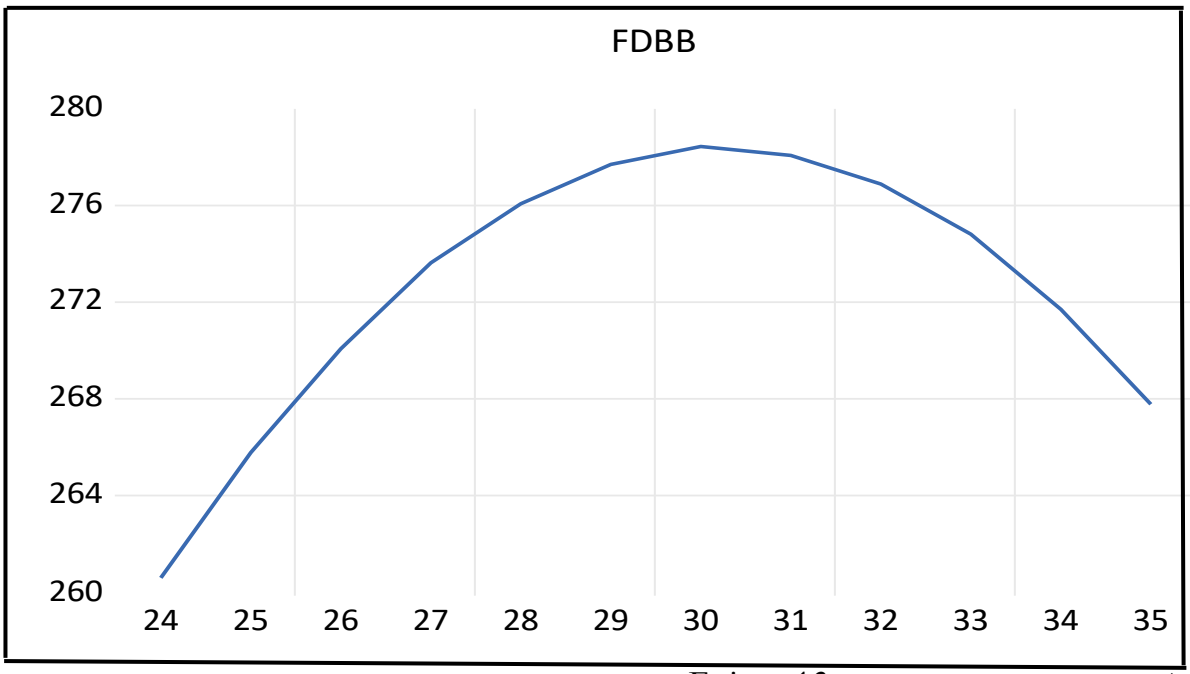

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

يظهر الرسم البياني لسلسلة القيم المتنبؤ بها لودائع بنك البركة استمرار ارتفاع حجم الودائع على مستوى بنك البركة الجزائري إلى غاية 2030م، أين تشهد المدخرات المصرفية على مستوى البنك انخفاضا يستمر إلى عام 2035م، وهو ما يدفعنا إلى القول أن مدخرات بنك البركة في ظل الانفتاح الثاني على الصيرفة الإسلامية سوف تعرف زيادات معتبرة إلى غاية 2030، بعدها تشهد ودائعها المصرفية انخفاضات مستمرة إلى غاية 2035، وهو ما يتطلب من بنك البركة الجزائري إعادة النظر في الاستراتيجيات التي يستخدمها في عملية جذب المدخرات وضرورة تحيينها بما يتوافق مع متغيرات الساحة المصرفية، إذ أن هذا الانفتاح يقود إلى اشتداد المنافسة مع النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية التي تسيطر على العمل المصرفي الجزائري ككل، ويمكن عرض القيم المتوقعة للمدخرات على مستوى بنك البركة في الجدولين التاليين.

الجدول رقم 8.4: التنبؤ بحجم المدخرات على مستوى بنك البركة باستخدام برنامجEviews13 حتى عام 2035م

2024	260.6077
2025	265.7838
2026	270.0825
2027	273.6065
2028	276.0812
2029	277.6846
2030	278.3990
2031	278.0635
2032	276.8846
2033	274.7696
2034	271.6839
2035	267.8067

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

الجدول رقم 9.4: حجم الودائع المتوقع جذبها من طرف بنك البركة إلى غاية عام 2035م الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032
FDBB	260.6	265.5	270.08	273.6	276.08	277.6	278.39	278.06	276.88

السنوات	2033	2034	2035
FDBB	274.76	271.6	267.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

يظهر لنا الجدولين رقم (8.4) ورقم (9.4) القيم المتوقعة للودائع التي سيستقطبها بنك البركة الجزائري من عام 2024م إلى غاية عام 2035م، إذ كما يظهر في الجدولين أن حجم الودائع المصرفية لبنك البركة سيتطور من 260 مليار دينار جزائري لعام 2024 إلى حوالي 280 مليار دينار لعام 2030م، وذلك بشكل متباطئ وبمعدلات نمو ضعيفة، وبعدها وابتداء من هذا العام(2030م) ستبدأ مدخرات البنك بالتراجع الطفيف وبشكل متباطئ، وهو ما يستدعي من بنك البركة إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات المستخدمة في جذب المدخرات وربطها بالواقع المصرفي المعاش لتفادي التراجع في مستوى نشاطه الإيداعي والتمويلي على حد سواء.

المبحث الثالث: آفاق النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية في جذب المدخرات

تعد عملية فتح نوافذ إسلامية على مستوى بنوك تجارية الصورة الشائعة من صور ممارسة الصيرفة الإسلامية في العمل المصرفي التقليدي، والتي تلجأ السلطات والمؤسسات البنكية لاعتمادها لعدة دوافع كما سبق وأن أشرنا إليها من قبل، ولعل أهم هذه الدوافع والتي هي محور دراستنا هي عملية تعبئة المدخرات، أو بعبارة أخرى عملية استقطاب الأموال المكتنزة في الأسواق المالية غير الرسمية وإدخالها الدائرة المصرفية الرسمية، في هذا السياق سنقوم خلال هذا المبحث بإبراز واقع النوافذ الإسلامية الجزائرية للبنوك التقليدية العمومية في جذب مدخرات الجزائريين منذ تاريخ ظهورها إلى غاية عام 2023م وإمكانياتها على ذلك في المستقبل.

المطلب الأول: مساهمة النوافذ الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

إن صدور القوانين والتشريعات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الجزائرية سمح بانفتاح البنوك التجارية العمومية الجزائرية على هذه الصناعة، من خلال فتح نوافذ وشبابيك تلتزم بضوابط وتشريعات الإسلام، وقد كانت هذه الخطوة الجادة دافعا من الحكومة الجزائرية في الولوج إلى هذا الحل المقترح لاحتواء السوق الموازي ومعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى إسهامات النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في جذب المدخرات وإبراز دورها في ذلك.

أولا: وسائل النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية التقليدية في تجميع مدخرات الجزائريين: تتنوع الأوعية الادخارية التي تستقطب من خلالها النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية مدخرات الجزائريين؛ حيث لكل بنك توليفة معينة من الأدوات والمنتجات الادخارية الإسلامية التي يستخدمها في جذب واستقطاب الودائع بمختلف أنواعها. والجدول الموالي رقم (10.4) يبين لنا تنوع المنتجات الادخارية الإسلامية على مستوى النوافذ الإسلامية الجزائرية، والتي تنحصر في المجمل بين حسابات جارية وأخرى ادخارية وحسابات استثمارية وذلك كما هو موضح في الآتي.

الجدول رقم 10.4: الأوعية الادخارية للنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية الجزائرية إلى غاية نهاية 2022

السنوات	منتجات الاستقطاب	منتجات التمويل
البنك الوطني الجزائري	الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي للشباب، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد	المرابحة العقارية، المرابحة للتجهيزات، المرابحة للسيارات، الإجارة.
القرض الشعبي الجزائري	الحساب الجاري، حساب الصك، حساب التوفير الإسلامي.	المرابحة عقار، المرابحة سيارة والمرابحة تجهيز.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	ستة منتجات خاصة بالحسابات الجارية وحسابات الادخار.	المرابحة للإنتاج الفلاحي، المرابحة للأشغال، مرابحة العتاد المهني، المرابحة للصادرات، المرابحة للمواد الأولية، المرابحة لوسائل النقل، المرابحة للصفقات العمومية، المرابحة غلتي.
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	حسابات جارية، حسابات توفير.	الإيجار العقاري المنتهي بالتمليك.
بنك الجزائر الخارجي	حساب وديعة إسلامي للأفراد، حساب جاري إسلامي، حساب توفير إسلامي، حساب وديعة استثمارية مطلق الأجل.	مرابحة التجهيزات، مرابحة السيارات، مرابحة العقارات.
بنك التنمية المحلية	حسابات الادخار بدون فوائد، حسابات لأجل، حسابات الأمان.	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك للعقارات السكنية، المرابحة، المضاربة.

المصدر: موسوس مغنية، صافر وسام، الصكوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 19، عدد 33، 2023، ص201.

ثانيا: حجم المدخرات التي تم تعبئتها من طرف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية التقليدية: إن ظهور النوافذ الإسلامية كنوافذ تعمل ضمن إطار قانوني منظم يعد من أهم الحوافز التي تدفع إلى تطوير الصيرفة الإسلامية، وتشجع الأفراد للقيام بمعاملات مالية تتناسب مع معتقداتهم. في الآتي سنتطرق من خلال الجدول الموالي إلى تحليل مساهمة النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في جذب المدخرات، وعرض هذه التجربة الجديدة في القيام بذلك بداية من عام 2020م، أين ظهرت أولى النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم تلتها في ذلك باقي البنوك العمومية.

الجدول رقم 11.4: حجم الودائع على مستوى النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية **الوحدة: مليار دج**

السنوات	1991	2008	2018	2020	2021	2022	جوان 2023
ودائع مصرف البركة	0.261	55.188	223.995	221.873	*228.529	*219.387	*254.489
ودائع مصرف السلام	_	4.714	85.432	129.320	195.031	215.076	_
نسبة مساهمة البنوك العمومية في الصيرفة الإسلامية	_	_	_	%0.81	%4.83	%11.80	%13.97
مساهمة المصارف الخاصة				%99.19	%95.17	%88.20	%86.03
حجم المدخرات في النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية	_	_	_	2.754	21.353	64.510	87.149

المصدر: التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام للفترة (2018_2022)، تقارير مجموعة بنك البركة للفترة (2020_2023)، Banque D'Algérie, Rapport Annual Evolution Economique et Monetaire 2023 ,aforementioned reference, pp62,64, Banque D'Algérie, Tendances Monetaires et Financiers Neuf premiers Mois 2023, aforementioned reference, p30, 31.

يوضح لنا الجدول رقم (11.4) تطور حجم المدخرات المصرفية الإسلامية في الجزائر بداية من ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أين كان بنك البركة الجزائري البنك الوحيد الذي ينشط في الساحة المصرفية وذلك عام 1992م

أين بلغ حينها حجم المدخرات الإسلامية 0.261 مليار دينار جزائري فحسب، بعدها نلاحظ التطور الملحوظ في حجم الودائع على مستوى مصرف البركة أين بلغت حجم المدخرات 55.188 مليار دينار جزائري عززها في ذلك ظهور مصرف السلام عام 2008م لتصبح حجم المدخرات الإسلامية 59.902 مليار دينار جزائري، بذلك أصبحت الساحة المصرفية الجزائرية تزخر بتواجد مصرفين إسلاميين، واصلت المدخرات المصرفية الإسلامية تطورها على مستوى المصرفين إلى غاية 2020م أين نلاحظ ظهور النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية والتي بلغت على مستواها المدخرات بما قدر ب 2.754 مليار دينار جزائري، بعدها عامي 2021، 2022م تطور حجم المدخرات على مستوى النوافذ الإسلامية بشكل كبير إذ انتقل حجم المدخرات من 21.353 مليار دج إلى 64.510 مليار دج بمساهمة إجمالية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية قدرت ب4.83% و11.80% على التوالي، وهي نسب تؤكد قدرة البنوك العمومية التي تعد البنوك المهيمنة على القطاع المصرفي في جذب المتعاملين كما تؤكد على أن شبكة هذه المصارف قادرة بشكل كبير وفعال في الترويج للصيرفة الإسلامية، واستقطاب المتعاملين الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية الربوية بدافع معتقداتهم الدينية، واصلت المدخرات المجمعة من طرف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية ارتفاعها لعام 2023م أين استطاعت هذه الأخيرة تجميع 87.149 مليار دينار جزائري بمساهمة في إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية قدرت ب13.97%.

ثالثا: مساهمة البنوك العمومية الجزائرية في تعبئة المدخرات الإسلامية: إن دخول البنوك العمومية إلى مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وتجميع المدخرات جعلها تطرق باب المنافسة فيما بينها في هذا الإطار. والشكل الموالي يوضح لنا مستوى المنافسة بين جميع المصارف العمومية الجزائرية في مجال تعبئة المدخرات المصرفية الإسلامية.

الشكل رقم 13.4: المدخرات التي تم تجميعها من قبل كل مصرف عمومي إلى غاية نهاية 2022. الوحدة: مليار دج

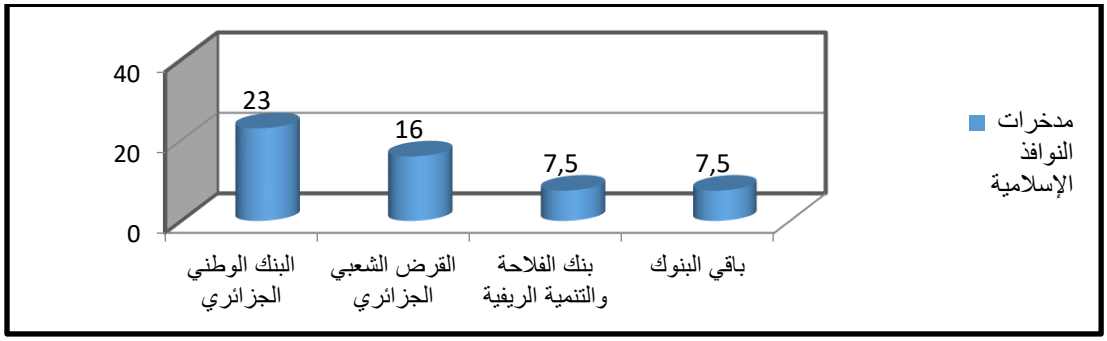

المصدر: مغنية موسوس، وسام صافر، الصكوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص202.

يبين لنا الشكل رقم (13.4) مساهمات مختلف النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في تجميع المدخرات إلى غاية نهاية عام 2022م؛ إذ حسب ما يظهر في الشكل تعد نوافذ البنك الوطني الجزائري أكثر النوافذ جذبا للمدخرات، إذ تمكنت هذه الأخيرة من استقطاب 23 مليار دينار جزائري من مدخرات الأفراد الجزائريين، تلتها في ذلك النوافذ الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري والذي ساهم في تجميع 16 مليار دينار جزائري، في حين تمكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المرتبة الثالثة من تجميع ما يقارب 7.5 مليار دينار جزائري، وأخيرا ساهمت باقي البنوك المتمثلة في بنك التنمية المحلية والبنك الخارجي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من تجميع 7.5 مليار دينار جزائري كحجم ودائع إسلامية إجمالية بينهم.

المطلب الثاني: إمكانية النوافذ الإسلامية العمومية من تعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري

تعد النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية جوهر ما جاءت به المرحلة الثانية من الانفتاح على الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتعد عملية استخدام هذه النوافذ كآلية لجذب المدخرات المكتنزة في السوق الموازية إحدى الاستراتيجيات التي تهدف إليها السلطات الجزائرية. وفي هذا المطلب سنتمكن من معرفة قدرة هذه النوافذ على تعبئة المدخرات وهل تمكنت هذه الآلية من جذب حجم معتبر منها.

أولا: تحليل دور النوافذ الإسلامية الجزائرية في استقطاب المدخرات حسب أنواع الودائع: كما سبق وأشرنا في المطلب السابق إلى مختلف الأدوات الادخارية التي تستخدمها النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية الجزائرية في جذب المدخرات، يظهر لنا الجدول رقم (12.4) الموالي في نفس السياق حجم الودائع التي تم تجميعها من طرف هذه النوافذ، وذلك حسب نوعين من الودائع هما: حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

الجدول رقم 12.4: أنواع وحجم ودائع النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية **الوحدة: مليار دينار جزائري**

السنة	حسابات الودائع			الودائع في حسابات الاستثمار			إجمالي الودائع الإسلامية	معدل النمو
	حجم الودائع	المصارف العمومية	المصارف الخاصة	حجم الودائع	مساهمة المصارف العمومية	مساهمة المصارف الخاصة		
2020	163.0	1.8	161.3	177.0	1.0	176.0	340	23.6
2021	212.8	19.3	193.4	229.3	1.0	228.3	442.1	30
2022	255.5	57.5	198.0	291.2	7.0	284.2	546.7	23.6
جوان2023	_	_	–	–	–	–	623.83	14.11

Source: Banque D'Algérie, Rapport Annuel Evolution Economique et Monetaire2023, aforementioned référence, pp62, 64, Banque D'Algérie, Tendances Monétaires et Financières Neuf premiers Mois 2023, aforementioned référence, p30, 31.

يظهر لنا من خلال الجدول أن حجم الودائع الإسلامية في ظل ظهور النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية شهد تطورا ملحوظا؛ إذ بلغت قيمة إجمالي الودائع الإسلامية ما يقدر ب 340 مليار دج عام 2020م لتصل إلى 623.83 مليار دينار جزائري عام 2023م، وهو ما يقارب الضعف وذلك في ظرف ثلاث سنوات فحسب، كما تؤكد لنا معدلات النمو لهذه الأخيرة المستوى الإيجابي للتطور الملحوظ الذي تشهده المدخرات المصرفية الإسلامية.

كما يتجلى لنا من خلال الجدول أن النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية تمكنت من استقطاب ما يقارب 64.510 مليار دينار جزائري عام 2022م أين تضاعف حجم الودائع المجمعة على مستواها بأكثر من ثلاثة مرات مقارنة بعام 2021م أين تم تجميع 20.4 مليار فحسب؛ وهو ما يؤكد لنا أن هذه المصارف لها قدرة كبيرة على تجميع حجم مدخرات أكثر مستقبلا، خصوصا وأن مساهمة هذه الأخيرة في معدل النمو الإجمالي للصيرفة الإسلامية لعام 2022م قدرت ب 42.2%.

كما يوضح لنا الجدول حجم الودائع المجمعة من طرف النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية الستة حسب النوع، إذ وكما جاء في القوانين المتعلقة بالصيرفة الإسلامية(القانون رقم 18_02، النظام رقم20_02) أن المنتجات

الادخارية الإسلامية تشمل نوعين هما: حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، إذ تشمل حسابات الودائع كل من الودائع الجارية والودائع الادخارية، أما بالنسبة للحسابات الاستثمارية فتشمل كل أنواع الحسابات الاستثمارية المطلقة والمقيدة القائمة على مبدأ المشاركة، وكما يظهر من خلال الجدول رقم (12.4) أن النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية الجزائرية تمكنت في أول التجربة من استقطاب 1.8 مليار دينار جزائري فحسب من خلال حسابات الودائع، وذلك عام ظهورها(سنة 2020م) لتقفز قفزة نوعية وتصل قيمة المدخرات المجمعة في هذا النوع من الحسابات ما يقدر ب 57.5 مليار دينار جزائري عام 2022م، لتبلغ مساهمتها في الزيادة الإجمالية التي شهدتها حسابات الودائع الإسلامية الإجمالية ما يقارب89.4% وهو ما يؤكد لنا ما يلي:

- إن مساهمة النوافذ الإسلامية في استقطاب 89.4% من الزيادة التي شهدتها حسابات الودائع المصرفية الإسلامية الإجمالية لعام 2022م يؤكد لنا كفاءة وسعة الشبكة المصرفية العمومية الجزائرية في استيعاب واستقطاب حجم مدخرات أكثر، كما يبرز لنا مكانة هذه البنوك خصوصا وأن هذه الأخيرة لها صيت كبير على مستوى الجهاز المصرفي يرجع لأقدميتها وخبرتها في المجال المالي والمصرفي؛
- يؤكد لنا النمو الكبير التي شهدته حسابات الودائع للنوافذ الإسلامية العمومية والذي قدر بعشرات الأضعاف في ظرف ثلاث سنوات أن استراتيجيات المصارف العمومية مقنعة ومجدية؛
- كما يؤكد لنا مستوى التطور الإيجابي في هذا النوع من الودائع التي ما هي إلا عبارة عن حسابات جارية لا تدر أية عوائد وحسابات ادخارية، على أن هذه البنوك لديها قدرة كبيرة في شمول الأفراد الذين كانوا يحجمون عن المعاملات المصرفية بسبب معتقداتهم الدينية، وهو ما تم تناوله في المطلب الأول من المبحث الثالث للفصل الثاني.
- كما يؤكد لنا مستوى التطور في هذا النوع من الحسابات بهذه السرعة على أن سمعة المصرف تلعب دورا هاما في التأثير على نمو حجم نشاطه، وهو ما تم تناوله في المطلب الأول من المبحث الثالث للفصل الثاني.

بالنسبة لحجم الودائع في حسابات الاستثمار فنلاحظ أن تطور حجم هذه الأخيرة على مستوى النوافذ الإسلامية للمصارف العمومية كان ضعيفا إذ بلغ مليار دينار جزائري عام 2020م و7 مليار دينار جزائري لعام 2023م، في حين نجد أن المصارف الخاصة تمكنت من تعبئة ما يقارب 284.2 مليار دينار لنفس السنة وهو ما

يترجم لنا حداثة المصارف العمومية في مجال الاستثمار الإسلامي، وافتقارها للاستراتيجيات الفعالة في مجال جذب هذا النوع من الودائع التي تتميز به الصيرفة الإسلامية عن غيرها.

ثانيا: دور النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية في تعزيز الانتشار المصرفي الإسلامي: إن عملية استقطاب المدخرات لها علاقة وطيدة بمستوى الشمول المالي في الدولة، إذ كلما زادت كثافة المصارف وانتشارها زادت قدرتها على تعبئة حجم مدخرات أكثر وهو ما يوضحه أكثر الجدول رقم (13.4).

الجدول رقم 13.4: العلاقة بين الانتشار المصرفي الإسلامي وحجم المدخرات

السنة	عدد الفروع المصرفية الإسلامية			حجم الودائع المصرفية الإسلامية
	الإجمالي	العمومية	الخاصة	
2018	44	_	44	309.427
2019	49	_	49	315.905
2020	53	1	52	340
2021	58	2	56	442.1
2022	69	10	59	546.7
جوان 2023	75	_	–	623.83

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي2022 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، سبتمبر2023، ص54.

-Banque D'Algérie, Rapport Annuel Evolution Economique et Monétaire, septembre2023, pp62,64, Banque D'Algérie, Tendances Monétaires et Financières Neuf premiers Mois 2023, aforementioned référence, p30, 31.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الودائع المصرفية الإسلامية على علاقة طردية بعدد الفروع المصرفية الإسلامية، إذ كلما زاد عدد الفروع زادت حجم المدخرات المصرفية الإسلامية، كما يظهر لنا الجدول أنه وبظهور فروع النوافذ الإسلامية وتطور عددها عام 2022م من فرع وحيد عام 2020 إلى 10 فروع، شهدت الودائع المصرفية نموا كبيرا قدر ب 23.6%، أين بلغ حجم الودائع المصرفية ما يقدر ب 546.7 مليار دينار جزائري؛ وهو ما يؤكد أهمية الانتشار للنوافذ الإسلامية للمصارف العمومية ودوره في تعزيز عملية تعبئة المدخرات الإسلامية.

ثالثا: مساهمة الصيرفة الإسلامية بعد مرحلة الانفتاح الثاني في جذب المدخرات المصرفية: وهو ما يظهر في الجدول الموالي رقم (14.4).

الجدول رقم14.4: مساهمة الصيرفة الإسلامية في استقطاب المدخرات المصرفية **الوحدة: مليار دج**

السنوات	1991	2008	2018	2020	2021	2022	2023
حجم الصيرفة الإجمالية	*204.25	5161.8	10922.7	10756.0	12484.9	14530.4	14903.1
حجم الصيرفة الإسلامية	0.261	59.902	309.427	340	442.1	546.7	623.83
مساهمة الصيرفة الإسلامية	%0.12	%1.16	%2.83	%3.16	%3.54	%3.76	%4.18

المصدر: * علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص202. التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام الجزائريين خلال الفترة (2008_2023)، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص47. تقارير بنك الجزائر للفترة (2009_2023). بنك الجزائر، هيكل الودائع المصرفية لعام2023، الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/02/Depots-par-secteur-012010-092023.xls، تاريخ الاطلاع: (2024/04/01).

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الصيرفة الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات في تطور ملحوظ ومستمر منذ بداية ظهورها إلى غاية 2023م، إذ قدرت نسبة مساهمتها في إجمالي الودائع المصرفية عام ظهورها ب0.12% أين كان ينشط بنك البركة الجزائري فحسب، بعدها ارتفعت هذه النسبة إلى 1.16% عام 2008م عند ظهور مصرف السلام كمصرف ثاني يعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، بعدها نلاحظ الارتفاع المستمر والمعتبر لمساهمة الودائع المصرفية الإسلامية في إجمالي الودائع والتي وصلت إلى 4.18% لعام 2023م ضمن مرحلة الانفتاح الثاني والتي ساهمت فيه النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية بما قدر ب 13.91%، وهو ما يؤكد على أن هذه الأخيرة لها القدرة التامة في استقطاب المزيد من المدخرات وبالخصوص عند تحليل مساهمتها في استقطاب الودائع الادخارية والجارية، والذي تظهر لنا مدى كفاءتها وقدرتها على تضمين المزيد من الأفراد الذين يحجمون عن التعاملات المصرفية لمعتقدات دينية، كما تبرز سمعة المصارف العمومية الجزائرية وثقل حصتها التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات

إن توجه السلطات الحكومية الجزائرية نحو تبني وتوطين الصيرفة الإسلامية كحل من الحلول لتجاوز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من عدم استقرار أسعار النفط، فشل مصادر التمويل التقليدية في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى وغيرها...الخ، يتوقف على تكثيف جهودها في مجال تعزيز هذه الخطوة المهمة بجملة من الظروف الأخرى التي تساعد على نجاح عمل ونشاط الصيرفة الإسلامية في القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المتطلبات التي لابد للسلطات الحكومية والمالية من توفيرها للبيئة المصرفية الإسلامية الجزائرية حتى تعمل بشكل أفضل في مجال تعبئة المدخرات.

أولا: تفعيل السوق المالي للتوجه نحو استخدام الأدوات الحديثة لجذب المدخرات: لابد من السلطات الجزائرية أن تعمل جاهدة على تفعيل السوق المالي الجزائري، ذلك أن غياب مثل هذه المؤسسات يعد أكبر التحديات التي تعيق المصارف والنوافذ الإسلامية الجزائرية للقيام بدورها في تجميع مدخرات المسلمين، واستثمارها في المشاريع متوسطة وطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية؛ وهذا ما يفتقر إليه النظام المالي في الجزائر[1].

إذ أن غياب الصكوك الإسلامية كأداة مستحدثة فعالة في جذب المدخرات كبيرة الحجم يعتبر من المعيقات التي لابد من أن تتجاوزها السلطات الجزائرية، وأن تتدارك أهميتها في أسرع وقت، خصوصا وأن هذه الأخيرة أثبتت فعاليتها كأكثر الأدوات المالية لجذب المدخرات كبيرة وصغيرة الحجم في العديد من التجارب العملية لعدة بلدان، ويمكن للجزائر من استخدام هذه الأدوات وإدخالها للأسواق المالية وتسويقها في كل من المصارف والنوافذ الإسلامية لرفع حجم المدخرات المستقطبة أكثر، ولتحقيق ذلك يتوجب على السلطات الجزائرية مراعاة ما يلي:[2]

(1)_لمياء حربي بتصرف، الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الإسلامية، دفاتر البحوث العلمية، مجلد 10، عدد 01، 2022، ص329.

(2)_ملاك سلوى، بوخاي لحلو، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 06، عدد 01، 2021، ص176.

أ. لابد من توفير الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والمنظمة لعملية إصدار وتداول الصكوك، بالإضافة إلى تنظيم وتخصيص هيئات قضائية لحماية حملة الصكوك(المدخرين)، وهيئات شرعية تعطي الصبغة الشرعية للمنتج وتجنبه مخاطر المحاكاة للسندات ذات سعر فائدة؛

ب. تعزيز الثقافة المالية المتعلقة بالأدوات المالية الادخارية والاستثمارية، ونشرها بين مختلف المؤسسات والأفراد وإبراز أهمية الصكوك الإسلامية اقتصاديا، وهو ما يتطلب تخصيص منابر إعلامية جزائرية لترسيخ هذه الصناعة وأهميتها؛ مع فتح تخصصات في هذا المجال على مستوى الجامعات.

ويمكن ذكر فعالية بعض أنواع الصكوك التي تساهم في تجميع مدخرات الجزائريين حسب طبيعة القطاع الاقتصادي الجزائري في الآتي:

أ. الاستفادة من الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري في جمع المدخرات من خلال الصكوك: يمكن للجزائر باعتبارها دولة نفطية تزخر بثروات باطنية كبيرة أن تقوم بتجميع المدخرات المالية المحلية(الخاصة أو العامة) أو الأجنبية من خلال إصدار صكوك سلم نفطي، إذ تقوم في هذا السياق من إصدار صكوك يتم طرحها للتداول بين الجمهور مقابل بيع عدد محدد من البراميل بسعر ووصف ونوع معين، إذ تحصل الدولة على المدخرات بشكل عاجل، على أن يتم تسليم المبيع آجلا في تاريخ ومكان محددين، ويمكن تسويق هذه الصكوك من طرف النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية[1].

ب. الاستفادة من القطاع العقاري الجزائري في جمع المدخرات باستخدام صكوك الإجارة: تعتبر ظاهرة امتلاك سكن مسألة ضرورية تحرص على توفيرها كل العائلات الجزائرية؛ فمن منطلق هذه العقليات يمكن للنوافذ الإسلامية من تعبئة مدخرات الجزائريين بكل مرونة بواسطة برامج الإسكان والتنمية العقارية، من خلال قيامها بطرح صكوك إجارة المنافع، أين تقوم النوافذ العمومية بطرح هذه الصكوك مقابل حصولها على أقساط الصك، متمثلة في المدخرات التي كانت مكتنزة لدى الأفراد الجزائريين، كما يمكن للحكومة الجزائرية من استعمال صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية، أو من خلال إصدار صكوك الأعيان المؤجرة لتمويل

(1)_عبد الغني ملحق بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص247.

الإنشاءات العقارية، أو تمويل المشاريع الاقتصادية بواسطة صكوك إجارة الخدمات، كما يمكن للنوافذ الإسلامية طرح صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك للحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشاريع التي تمولها[1].

ج. الاستفادة من القطاع السياحي في تجميع المدخرات باستخدام الصكوك: تعد السياحة من أكثر القطاعات التي تحظى بالاهتمام عالميا وأكثرها نموا، لذا على الجزائر كدولة مؤهلة لتطوير هذا القطاع أن توليه أهمية كبيرة وأن تعمل على تطويره من خلال المدخرات التي تتداول في الأسواق الموازية فتُحقق الهدفين في آن واحد؛ هدف النهوض بهذا القطاع، وهدف امتصاص السيولة غير الرسمية التي تأرق الاقتصاد بمعدلات تضخمية كبيرة، ويمكن لهذا التصور أن يتحقق على الواقع العملي خصوصا بعد قيام شركة أ.أ.و.أ.م للاستثمار والمدرجة في بورصة الجزائر، والتي تنشط في دراسة الواجهات السياحية وتطوير واستغلال مشاريع السياحة الحموية، والتي يترقب منها إصدار أول سنداتها التساهمية في شكل صكوك إسلامية بقيمة 2.5 مليون سند، بقيمة اسمية تقدر ب 1000 دج للسند وبالتالي مساهمتها في جمع 2500 مليون دج كمدخرات مكتنزة لدى الأفراد، وهذا بعد استيفاءها الشروط القانونية وحصولها على تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة وذلك في جويلية من عام 2020م، وحصولها على شهادة المجلس الأعلى في سبتمبر من ذات السنة، ويُنتظر من مثل هذه الخطوات أن تحظى بالرعاية والمتابعة والاستحسان من طرف وزارة المالية للمصادقة عليها ليتم تداول هذه الصكوك بعد اكتتاب البنوك والنوافذ الإسلامية فيها[2].

د. الاستفادة من القطاع الفلاحي في تجميع المدخرات باستخدام الصكوك: يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تحتاج للدعم والاهتمام من طرف السلطات والشعب في آن واحد، ذلك أن الطابع الجغرافي للجزائر يزخر بتنوع الثروات التي يمكن أن يزودنا بها هذا الأخير في حال استصلاحه وإحيائه، وعلى الرغم من كونه يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير، إلا أننا نجد أن الجزائر لاتزال تلجأ للاستيراد فقد بلغت مستورداتها من المواد الغذائية لعام 2020م ما قيمته 2.415 مليار دولار، من منطلق هذا الإشكال لابد للسلطات الجزائرية أن تتخلص من هذه التبعية وتعمل على النهوض به؛ ويمكن لها ذلك عن طريق تمويله بواسطة الصكوك الإسلامية وذلك من خلال طرحها لتجميع المدخرات المالية الموجودة لدى الأفراد وغير المستغلة، إذ يمكن للمصارف

(1)_عبد الغني ملحق بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص246.

(2)_ملاك سلوى، بوخاي لحلو بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص ص176، 177.

والنوافذ الإسلامية المساهمة في ذلك من خلال دراسة جدوى مختلف المشاريع الزراعية، ليتم طرح الصكوك المناسبة لكل مشروع للاكتتاب فيها لجمع المدخرات اللازمة لتمويلها[1].

ثانيا: تفعيل صيغ المشاركة ونشر التثقيف المالي: تعد المؤسسات المصرفية الإسلامية أكثر قدرة على استقطاب المدخرات وبالأخص من خلال الحسابات الاستثمارية وذلك مقارنة بنظيرتها التقليدية(حسابات لأجل)، ذلك أن دافع الأفراد من هذه المدخرات هو دافع ربحي يقوم بدرجة أولى على مستوى الأرباح التي تعود بها عليهم هذه المدخرات؛ فمنطقيا كلما كان الربح المتوقع أكبر كان حجم الإيداع المصرفي أكبر وكان تفضيل الأفراد له أكثر، وهذا لا يتحقق على مستوى المصارف التقليدية الذي تكون فيها أسعار الفائدة ثابتة؛ لا تتميز بمرونة عالية نتيجة خضوعها للرقابة البنكية المركزية، على خلاف الودائع الاستثمارية التي تكون فيها معدلات الأرباح تمتاز بمرونة عالية تتوقف على نتائج المشاريع الممولة فحسب، هذا ما يجعل للمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية فرصة كبيرة في جذب هذا النوع من الودائع في حال تفعيل صيغ المشاركة، من مضاربات حقيقية مشتركة مطلقة من جانب كون المصرف الطرف المضارب بأموال المودعين، لذا فإن الجزائر وباعتباره بلد يعاني اقتصاده من اختلالات هيكلية شائعة، بالإضافة إلى تمركز الأموال الطائلة لدى رجال الأعمال والأثرياء لا يُتوقع أبدا أن تُعالج هذه المشاكل من خلال نظام الفائدة الربوية على خلاف نظام المشاركة الذي بإمكانه ذلك[2]، ويتطلب نجاح المصارف والنوافذ الإسلامية في تعزيز عملية تفعيل هذه الصيغ لجذب أصحاب الأموال قيام كل من السلطات والمؤسسات المالية الإسلامية بالترويج لهذه المنتجات، من خلال عملية التثقيف المالي؛ من خلال توجيه البرامج التي يعدها بنك الجزائر إلى تعليم فئة الشباب وتعريفهم بمبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة، مع ضرورة إشراك مختلف الوسائط المالية الجزائرية في ذلك عن

(1)_ملاك سلوى، بوخاي لحلو بتصرف، مرجع سبق ذكره، ص177.

(2)_موسى عبد اللاوي بتصرف، الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، الموقع الإلكتروني: http://www.autorite-hci.dz/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-1-6/، (تاريخ الاطلاع: 2024/06/10).

طريق قيامها بحملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بالمنتجات البنكية والمالية، خاصة فيما تعلق بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة[1].

ثالثا: المتطلبات الفنية والتنظيمية: وتتضمن جملة من النقاط التنظيمية والفنية التي لابد للنوافذ الإسلامية أن تلتزم بها لإنجاح نشاطها ضمن هذا النوع الجديد من الصناعة، وتشمل الآتي:[2]

أ. المتطلبات الفنية المتعلقة بالأمور الإدارية: وتشمل ما يلي:

1_ضرورة تبني النوافذ الإسلامية لخطط واضحة فيما تعلق بهذا النوع من التمويل، ففي حال غياب استراتيجية العمل فذلك يؤدي إلى:

- ضعف القناعات الشخصية للمسؤولين عن هذه النوافذ ما يؤثر على سلامة توجهاتها؛
- عدم وجود الإرادة في تطوير المنتجات الإسلامية وابتكار البدائل مما يساهم في النهوض بهذه الصناعة.

2_ضرورة تكوين قسم يختص بمراقبة وتفتيش المصارف والمؤسسات المالية على أن يكون قادر ومؤهلا فنيا وشرعيا؛

3_ وضع حد للتباين في الآراء الفقهية التي تثير شكوك في صحة المعاملات المالية الإسلامية لها.

ب. متطلبات توفير الإطارات البشرية المؤهلة: يعد أحد أسباب نجاح أي مؤسسة تزويدها بالإطارات البشرية المؤهلة، وتزداد هذه الحاجة يوما بعد آخر وبالأخص مع التطور التكنولوجي الدائم. والنوافذ الإسلامية ليست استثناء من ذلك فنجاحها العام يرتبط بمدى نجاحها في جذب الإطارات البشرية المؤهلة للعمل فيها، ليس فقط من الناحية الفنية حتى من الناحية الأخلاقية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي[3]؛ فلابد للعاملين بالنوافذ الإسلامية أن يكونوا

(1)_صالح سنوساي بتصرف، متطلبات تعزيز الشمول المالي كرافد لدعم استقرار النظام المالي الجزائري للفترة(2010_2021)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 07، عدد 04، 2023، ص94.

(2)_فهيمة بوزار، الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، مجلد 14، عدد 29، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص771.

(3)_لمياء حربي، مرجع سبق ذكره، ص329.

على وعي ومعرفة بأصول المالية الإسلامية، وعلى دراية بالتأصيل الشرعي الصحيح لمختلف المنتجات المالية الإسلامية، لذا يجب تأهيل الإطارات علميا وعمليا للعمل بالمصارف والنوافذ الإسلامية[1].

رابعا: متطلبات تنظيم العلاقة مع البنك المركزي والتوجه نحو الحكومة الإلكترونية: لنجاح المصارف والنوافذ الإسلامية في أداء وظيفتها في جذب المدخرات واستثمارها على النحو الذي يجب، لابد من تنظيم علاقتها مع بنك الجزائر من خلال تعديل سياساته الرقابية والاستشرافية على هذه الأخيرة بأسلوب يختلف عن ممارساته الرقابية التقليدية[2]، كما يجب على الدولة الجزائرية للنجاح في ذلك أكثر التوجه نحو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية وذلك لأهميتها الكبيرة في تعزيز الشمول المالي، وهي من أهم المحاور التي اهتم بها القانون النقدي والمصرفي رقم(23_09) في سبيل الاستفادة من التطور التكنولوجي، فيما تعلق بالعملة الرقمية ووسائل الدفع الحديثة، إذ يمكن الاستفادة من الحكومة الإلكترونية من خلال النقاط التالية:[3]

- تساهم الحكومة الإلكترونية في توفير المعلومات الصحيحة والرسمية على مواقعها الإلكترونية والتفاعل مع المواطنين عبرها؛
- يساهم التوجه نحو الحكومة الإلكترونية في ضرورة تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعزز الشمول المالي للخدمات والمنتجات المصرفية بأنواعها؛
- تعتمد الحكومة الإلكترونية على التحصيل الإلزامي والإلكتروني للمدفوعات المالية للمتعاملين معها، وهو ما يساهم في تطوير وسائل الدفع، وهو ما يدفع بالمصارف والمؤسسات المالية من تحسين وسائل الدفع الإلكتروني على مستواها.

(1)_فاطمة الزهراء العجاج بتصرف، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية، دفاتر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، مجلد 18، عدد 02، 2022، ص630.

(2)_المرجع نفسه بتصرف، ص630.

(3)_محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 01، عدد 01، 2019، ص133.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن: للسلاسل الزمنية أهمية كبيرة في بناء مختلف النماذج الإحصائية التي تعمل على التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية بناء على القيم الحالية لها، وأن هناك عدة أنواع من النماذج الإحصائية؛ تعتبر منهجية بوكس جينكيز أهم المنهجيات التي يتم من خلالها معالجة هذه النماذج، ويعد نموذج Arima من أشهر النماذج التي تستخدم في التنبؤ بقيم المتغيرات الكمية الاقتصادية.

كما توصلنا إلى التنبؤ بحجم ودائع بنك البركة الجزائري باستخدام نموذج ARIMA(4.3) للفترة من 2024 إلى غاية 2035م، إذ وجدنا أن حجم الودائع المتوقع جذبها على مستواه ستشهد تطورا وزيادات متباطئة من عام 2024 إلى غاية 2030م، فيكون بذلك حجم المدخرات التي يتم جذبها من طرفه ضعيفة نوعا ما لا تتعدى 278 مليار دينار جزائري؛ وقد تتعرض للانخفاض بعد عام 2030م بسبب انفتاح الجزائر على العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية، وهو ما يتطلب منها ضرورة تحيين استراتيجياتها المتبعة في جذب المدخرات.

أخيرا توصلنا إلى أن النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية لها القدرة على استقطاب حجم معتبر من المدخرات، ويعود الفضل في ذلك لسمعة هذه البنوك وانتشارها الواسع، كما توصلنا إلى أن هذه الأخيرة لها آفاق واسعة في شمول المواطنين الجزائريين الذين كانوا يحجمون عن التعاملات المالية بسبب معتقداتهم الدينية.

خاتمة

لقد شهدت الجزائر الانفتاح على الصيرفة الإسلامية وفق مرحلتين: مرحلة أولى اقتحمت من خلالها المصارف الإسلامية المنظومة المصرفية الجزائرية اعتمادا على القانون 90_10 فمارست نشاطها باعتبارها بنوكا خاصة تعامل معاملة باقي البنوك التقليدية الأجنبية الخاصة؛ أي أنها عملت دون وجود تنظيم قانوني يراعي خصوصيتها وهو ما شكل عائقا أمام تطورها بالشكل المطلوب، فعلى الرغم من تواجدها لمدة تفوق ثلاث عقود إلا أننا لاحظنا ضعف حجم نشاطها في استقطاب المدخرات أو في توفير التمويل المطلوب للاقتصاد، أما المرحلة الثانية للانفتاح فتمثلت في توفير البيئة القانونية للصيرفة الإسلامية من خلال إصدار المشرع الجزائري جملة من القوانين الخاصة التي تعمل على تنظيم نشاطها، بل وتعدى الأمر ذلك إلى تشجيع البنوك العمومية على التسويق للصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ أو الشبابيك الإسلامية وذلك في سبيل تحقيق هدف جذب المدخرات، ولقد توصلنا في إطار دراستنا لهذا الجانب إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها في الآتي:

أولا: النتائج العامة للدراسة واختبار الفرضيات:

بعد تناولنا لدور الصيرفة الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات والتطرق إلى وسائلها وإمكانياتها في ذلك، وبعد بحثنا في مختلف الإشكاليات العالقة حولها، يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلنا إليها بهذا الخصوص في الآتي:

أ. نتائج الدراسة النظرية: تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا النظرية للصيرفة الإسلامية والمدخرات إلى الآتي:

1. الصيرفة الإسلامية ليست حكرا على المصارف الإسلامية فحسب، بل أصبحت صناعة تمارس حتى من قبل المصارف التقليدية في صور متعددة؛
2. أن الاستثمار عملية ضرورية لاستمرار نشاط الصيرفة الإسلامية، أما الادخار فهو العملية الضرورية لبقائها، فالمدخرات هي مصدر الموارد المالية الأساسية للمصرف والتي تمكنه من إجراء وتمويل مختلف نشاطات الاستثمار؛
3. أن عملية جذب المدخرات ليست مجرد عملية لتنمية الاقتصاد، بل هي عملية ضرورة لبقاء واستمرار عمل الوسائط المصرفية ومنها المصارف الإسلامية؛
4. تتعدد قنوات تعبئة المدخرات بين قنوات رسمية وأخرى غير رسمية، ويعتبر الجهاز المصرفي أهم القنوات الرسمية التي تعتمد الاقتصاديات المتطورة عليه في أداء ذلك؛

5. توجد عدة عوامل تؤثر في حجم المدخرات على مستوى المصارف الإسلامية، ويعد العامل الديني من أكثر العوامل تأثيرا على ذلك، باعتباره الدافع الأول الذي قاد إلى إيجاد مصارف بهذه الخصوصية؛
6. نظريا تعد أدوات المصارف الإسلامية في جذب المدخرات فعالة؛ وذلك لقيام هذه الأدوات على نظام المشاركة التي تخضع من خلاله الودائع إلى معدل الربح الذي يتميز بمرونة عالية، وبالتالي تكون لهذه الأخيرة فعالية عالية في جذب الودائع المصرفية وهو ما يؤكد الفرضية الأولى للدراسة.

ب. نتائج الدراسة التحليلية: يمكن تقسيم هذه النتائج إلى الآتي وذلك لمعرفة تأثير كل متغير على حدة

1_المتعلقة بالسلوك الادخاري للأفراد الجزائريين والحكومة: توصلنا إلى ما يلي:

- أن الميل الادخاري للفرد الجزائري ضعيف جدا، في حين أن الميل الاستهلاكي له مرتفع ويرجع ذلك إلى ضعف مستويات الدخول لهؤلاء؛
- استفحال ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد الجزائريين وهو ما تترجمه نسبة سرعة دوران النقود؛
- أن نسبة ارتباط القطاع الحقيقي بالقطاع المالي في الجزائر ضعيفة جدا وهو ما يترجم ضعف ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بالجهاز المصرفي الجزائري؛
- غياب ثقافة الادخار الحكومي لدى الدولة الجزائرية، إذ لم تسجل هذه الأخيرة أي ادخارات نقدية بل وأن إيراداتها لا تكفي لتغطية نفقاتها طول فترة الدراسة.

2_المتعلقة بدور وإمكانيات الصيرفة الإسلامية في جذب المدخرات:

- تتمثل وسائل المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات في الودائع بأنواعها: الحسابات الجارية، الادخارية والاستثمارية؛
- على الرغم من أن الدراسة التحليلية للمؤشرات العامة والخاصة لتطور الودائع على مستوى المصارف الإسلامية تظهر لنا قدرة المصارف الإسلامية وإمكانياتها في جذب المدخرات، إلا أن أدائها في ذلك يبقى ضعيفا، وذلك بسبب ضعف حجم نشاطها وانتشارها وبسبب التحديات التي تواجهها وهو ما ينفي الفرضية الثانية؛

- تعد خطوة الانفتاح على الصيرفة الإسلامية الجزائرية خطوة مهمة يتطلع منها تحقيق هدف جذب حجم مدخرات أكبر وذلك للأسباب التالية:
  - ثقل الحصة التنافسية للمصارف التقليدية العمومية؛
  - السمعة الحسنة للمصارف العمومية والتي توفر مستوى أمان أكثر حسب تفكير المواطن الجزائري، خصوصا ومخلفات أزمة بنك الخليفة؛
  - ضعف إيمان المواطن الجزائري بشرعية عمل المصارف الإسلامية، فإذا توفرت هذه الخدمة على مستوى المصارف العمومية فسيفضل التعامل معها لأقدميتها وخبرتها بالإضافة إلى انتشارها وحجم شبكتها الكبير.
- تعد الاعتبارات الدينية أهم العوامل التي تساعد النوافذ العمومية في استقطاب المدخرات وهو ما توصلنا إليه عند تحليل حجم أنواع حسابات الودائع على مستواها.

ج. نتائج الدراسة التنبؤية:

جاءت نتائج الدراسة التنبؤية كما يلي:

1. تعد تجربة الصيرفة الإسلامية الجزائرية تجربة قصيرة وجد صغيرة لا يمكن التنبؤ بدقة بتأثيرها على حجم المدخرات في الجزائر مستقبلا وهو ما ينفي الفرضية الثالثة، إلاّ مع انتشار هذه الصيرفة أكثر وتعايشها مع البيئة الجزائرية لفترة معتبرة من الزمن؛
2. أن حجم المدخرات المستقطبة على مستوى المصارف الإسلامية لن يشهد تطورا بالشكل الكبير المتوقع، بل سيكون تطورها تدريجي وبطيء وهو ما ينفي الفرضية الثالثة، بل وحتى سينخفض في مرحلة ما وذلك ما لاحظناها عند التنبؤ بحجم الودائع على مستوى بنك البركة، ويرجع ذلك إلى المنافسة التي ستتعرض لها هذه المصارف جراء انفتاح المصارف التقليدية العمومية على هذه الصناعة، وهو ما يستدعي من المصارف الإسلامية مراعاة ذلك واعتماد استراتيجيات جديدة في جذب المدخرات؛
3. لا تختلف وسائل النوافذ الإسلامية في جذب المدخرات عن وسائل المصارف الإسلامية، لكن توسع الشبكة المصرفية العمومية يعزز من قدرتها على شمول الأفراد بالخدمات الادخارية أكثر.

ثانيا: التوصيات:

يوصي البحث بجملة من النقاط نوجزها في الآتي:

أ. ضرورة تعزيز العلاقة مع الهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية الجزائرية بهدف تطويرها؛

ب. على الدولة الجزائرية تخفيض مستويات نفقاتها العامة وإيلاء اهتمام أكثر بموضوع المدخرات الحكومية؛

ج. لابد لبنك الجزائر من استكمال مسيرته في توطين المالية الإسلامية، من خلال إقامة المؤسسات التي تتكامل مع المصارف الإسلامية وتوفير الظروف القانونية والتنظيمية المساعدة لعملها؛

د. على المصارف الإسلامية الجزائرية من إعادة تحيين سياساتها المستخدمة في جذب المدخرات حتى تتمكن من البقاء ومنافسة المصارف العمومية المهيمنة على العمل المصرفي الجزائري؛

هـ. ينبغي للمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية على حد سواء من التوسع والانتشار أكثر لشمول الأفراد الجزائريين المستبعدين ماليا؛

و. ضرورة تأهيل الكوادر البشرية العاملة في النظام المصرفي الإسلامي بما يتوافق مع مبادئه وهو ما يزيد من جودة المنتجات المصرفية وعليه زيادة الطلب عليها؛

ز. ضرورة تعزيز الثقة بين الجمهور والبنوك الجزائرية عن طريق تعزيز الإفصاح والشفافية على مستواها، بالإضافة إلى العمل على رفع مستويات الثقافة والوعي الادخاري من خلال الندوات والملتقيات الوطنية والدولية؛

ح. ضرورة إنشاء سوق مالي إسلامي بما يسمح للمصارف والنوافذ الإسلامية التوجه نحو استخدام الصكوك كأداة مستحدثة في جذب المدخرات كبيرة الحجم.

ثالثا: آفاق الدراسة

في إطار دراستنا لهذا الموضوع ومع استحالة الإلمام بجميع الجوانب المرتبطة به، لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع التي لا زالت تحتاج للبحث وتصلح أن تكون مواضيع أبحاث في المستقبل، وهي كالآتي:

أ. دور منتجات الصيرفة الإسلامية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي؛

ب. آثار المنافسة بين المصارف الإسلامية ونوافذ البنوك العمومية على جذب المدخرات؛

ج. آفاق الصكوك الإسلامية في استقطاب أموال القطاع غير الرسمي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم الكرسانة، **البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
2. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية، مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
3. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة: مع الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
4. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل–تحديات العولمة–استراتيجية مواجهتها**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008.
6. أيمن صالح وآخرون، **دليل مصطلحات التمويل الإسلامي**، صندوق النقد العربي، 2022.
7. جي يونغ ريم، جون روس، **كتيب موارد ادخار المجموعات**، الجزء الأول، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2003.
8. حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، **عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار اليمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.
9. حبيب عطية، عبد الكريم قندوز، **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2021.
10. حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
11. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

12. حسين حسين شحاتة، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، حسين حسين شحاتة، القاهرة، 2005.

13. حمدي عبد الحميد عبد القادر، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية تطبيقية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

14. رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 2010.

15. رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية دراسة شرعية**، الطبعة الثانية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2009.

16. زينة مزيان، **توعية فئة الشباب بأهمية الادخار سلسلة كتيبات تعريفية** (العدد08) موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2021.

17. سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الثانية- إلكترونية، دار أبي الفداء، سوريا، 2015.

18. سليمان ناصر، **تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار النشر ألفا للوثائق، الجزائر، 2022.

19. سماحة المفتي محمد تقي العثماني، **مقدمة في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الرواد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2019.

20. شكري رجب العمشاوي، **الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية**، الجزء الثاني، دائرة المالية، حكومة دبي.

21. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

22. شوقي أحمد دنيا، **التمويل والمؤسسات الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

23. عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة الأولى، البدر الساطع للطباعة والنشر، 2021.

24. عبد الحليم عمار غربي، **البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق**، الإصدار الإلكتروني الأول، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2014.

25. عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، الإصدار الإلكتروني الأول، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

26. عبد الحليم غربي، **نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية**، الإصدار الأول-إلكتروني، دار أبي الفداء العالمية للنشر، 2015.

27. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004.

28. عبد الرحمن النجدي، **المعايير الشرعية**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2010.

29. عبد الستار الخويلدي، **الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية– دراسة في ضبط الفروق في المصطلحات المالية والمصرفية المعاصرة**، الطبعة الأولى، قسم البحوث والدراسات– معهد دبي القضائي، 2015.

30. عبد الكريم أحمد قندوز، **الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

31. عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

32. عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمد قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق**، صندوق النقد العربي، 2020.

33. عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2008.

34. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.

35. عماد عبد الرحمن بركة، **قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية وحلول مقترحة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

36. عمر مصطفى جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

37. فيصل شياد، **المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة- الجمهورية اللبنانية، 2015.

38. لحسن فوضيل، عديلة خنوسة، **استراتيجية حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مع الإشارة إلى تجارب مجموعة من الدول الإسلامية**، كتاب الملتقى العلمي الوطني الأول حول: الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، المدرسة العليا للتجارة –القليعة- الجزائر، 22جانفي 2020.

39. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية**، الطبعة الأولى، جامعة 7أكتوبر مصراته، ليبيا، 2010.

40. محمد الطاهر قادري وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.

41. محمد سامر عاشور، هيثم طاس، **المصارف والتشريعات المصرفية**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

42. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011.

43. محمد عدنان عليان، **حماية الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

44. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن، 2007.

45. مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

46. معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.

47. ميلود زنكري، **حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

48. نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020 .

49. نوري موسى شقيري، **المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

50. هاشم عبد الرحيم السيد، **موسوعة المصارف الإسلامية**، شركة الهواشم القابضة، الدوحة، 2008.

51. وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية أساليب الاستثمار الاستصناع المشاركة المتناقصة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

52. يوسف بن عبد الله بن صالح، **أبحاث في قضايا مالية معاصرة**، الطبعة الأولى، دار سليمان للنشر والتوزيع، بنك البلاد، الرياض، 2020.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

أ: أطروحات الدكتوراه:

1. بحوصي مجدوب، **تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير المصرفية الدولية لمواجهة الأزمات المالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي_ الشلف_، الجزائر، 2014_2013.

2. حاج صدوق بن شرقي، **واقع وأفاق المنظومة المصرفية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011_2010.

3. حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لا ربوي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر_بسكرة_، الجزائر، 2007_2008.

4. حسيبة مفلاح، **أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر _دراسة تحليلية استشرافية_** أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019_2020.

5. حمزة طيبي، **تفعيل الرقابة على أعمال البنوك الجزائرية وفق المعايير الدولية للجنة بازل**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: المالية والمحاسبة، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012_2013.

6. رفيق غدار، **نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس_سطيف_، الجزائر، 2016_2017.

7. ريمة ذهبي، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003م_2011م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012_2013.

8. سعاد حوحو، **خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد_دراسة استشرافية لحالة الجزائر_**، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم: الاقتصاد، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012_2013.

9. سفيان أسمع، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر_الواقع والآفاق_**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم مالية ومصرفية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2021_2022.

10. سفيان قمومية، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية_عرض تجارب دولية_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019.

11. سمير جعوني، **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر_الودائع والتمويلات_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم مالية ومصرفية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020_2021.

12. سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية(دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة2004_2014)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، فرع: العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة_الجزائر، 2016_2017.

13. الشيخ بن قايد، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية(2007_2008)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم اقتصادية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019_2020.

14. طارق مخلوفي، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: مالية وبنوك، قسم: العلوم التجارية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2019_2020.

15. عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011_2012.

16. عبد السلام طبيبل، **كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل3 من طرف المصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية–**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017-2018.

17. عبد الغني ملحق، **الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة تجارب بعض الدول–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير مالي، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2020_2021.

18. عبد القادر حفاي، **المنظومة المصرفية والمالية في ظل التحولات الاقتصادية_الواقع والآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، فرع: إدارة الأعمال، قسم: التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010_2011.

19. العجال عدالة، **استخدام العمليات العشوائية ونماذج الشبكات العصبية في التنبؤ الاقتصادي، ودورها في دراسة الآفاق المستقبلية للواقع التقني والتسويقي للمؤسسة الصنعية بالجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تقنيات كمية مطبقة، كلية: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010_2011.

20. علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005_2006.

21. عمر بوجميعة، **دور الهندسة المالية في تطوير آليات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية–دراسة تحليلية لبعض التجارب–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي–البليدة02–، الجزائر، 2020-2021.

22. فايزة بودربالة، **إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر2000_2014**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، تخصص: نقود ومالية، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015_2016.

23. فتيحة بناني، **تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية_ دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الأمريكي (2000_2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015_2016.

24. قرمية دوفي، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية–دراسة عينة من المصارف الإسلامية–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، 2016-2017.

25. كريمة توفيق، **أثر التمكين الإداري على تحسين جودة الخدمة دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: علوم التسيير، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2015-2016.

26. لخضر بن أحمد، **متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر(دراسة الواقع والآفاق)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، فرع: التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011_2012.

27. موسى محمد محمود شحاده، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات منح درجة دكتوراه، برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية: الدراسات العليا، الجامعة الحرة في هولندا، القدس، فلسطين، 2011.

28. ميلود زنكري، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد إسلامي، كلية: الشريعة والاقتصاد، قسم: الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.

29. نسيمة جيدال، **النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل3 الواقع والآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، فرع: إدارة مصرفية، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022_2023.

30. نصيرة بن السيلت، **تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية_دراسة حالة الجزائر_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: بنوك، قسم: العلوم التجارية، كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021_2022.

31. وفاء يحياوي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية–تجربة بنك البركة الجزائري–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، قسم: علوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة–2– ، الجزائر، 2016–2017.

ب: رسائل الماجستير:

1. حسام يحياوي، **مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في البنوك الإسلامية، تخصص: بنوك إسلامية، قسم: الاقتصاد والإدارة، كلية: الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2012–2013.

ثالثا: المجلات العلمية

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 46، عدد 03، 2019.
2. أحلام فرج الله، موراد حمادي، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021.
3. أحمد حنيش، إبراهيم عباسي، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، عدد 02، 2017.
4. أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر1970–2005، مجلة الباحث، عدد 06، 2008.
5. أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة(1970–2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2، 2015.
6. أحمد محمد فتحي أحمد الشيوي، صناديق الاستثمار الإسلامية خصائصها وسماتها، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، عدد 101، 2021.

7. أحمد مداني، نحو نموذج عملي لتحويل سوق الأوراق المالية الجزائرية إلى سوق إسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 17، عدد 26، 2021.
8. أسماء طهراوي، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 05، عدد 02، 2022.
9. إسماعيل محمد البريشي، الادخار في الفقه الإسلامي، مفهومه، مشروعيته، ضوابطه، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 12، عدد 03، 2016.
10. إلهام خزعل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 17، عدد 25، 2021.
11. إلياس ميدون، الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 20، عدد 02، 2020.
12. أمينة بودراع، أيمن زيد، دور الصكوك الإسلامية في تعزيز كفاءة الأوعية المصرفية لتعبئة المدخرات العائلية_دراسة تطبيقية لبنك السلام الجزائري_، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 05، عدد 02، 2021.
13. إيمان إسماعيل أنور، دور الشمول المالي في تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021.
14. بارة سهيلة، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، عدد 02، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
15. بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول_دراسة حالة أسعار بترول الجزائر_، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، 2017.
16. بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980_2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 01، 2020.
17. حبيبة مداس، ليلى جودي، النوافذ الإسلامية منهج لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية_ دراسة تجربة النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر_، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد 07، 2023.

18. حسام الدين خليل محمد، استثمار المدخرات ودور الصكوك الإسلامية في ذلك دراسة شرعية مقاصدية اقتصادية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مجلد 11، عدد 1، جامعة الشارقة، 2014.

19. حسين عبد الرحمن العمرو وآخرون، محددات الادخار العائلي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 05، عدد 01، الجامعة الأردنية، 2018.

20. حمزة طيوان، ماجدة مدوخ، متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 08، عدد 02، 2021.

21. حميد فلاح، التحديات التي تواجه تطوير نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة صوت القانون، مجلد 09، عدد 02، 2023.

22. حنان رغيس، ليندة شامبي، تبني البنوك العمومية الجزائرية للصيرفة الإسلامية في ظل نظام بنك الجزائر 20_02، حوليات جامعة الجزائر1، مجلد 37، عدد 02، 2023.

23. حياة بن زراع، تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلد 114، 2021.

24. حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11، عدد 04، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2009.

25. خديجة هاجر دويدي، ليلى مطالي، الاستراتيجيات التسويقية لخدمات المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 90، 2019.

26. رتيعة محمد، وسام حسيني، دراسة سلوك سلسلة زمنية لمؤشر الأسعار العالمية للغذاء باستخدام نماذج GARCHK، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 04، عدد 02، 2019.

27. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 23، عدد 02، 2010.

28. رمضاني لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية_حالة الجزائر_، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، مجلد 01، عدد 02، 2017.

29. روميسة قزو، صليحة بن طلحة، دور المالية الإسلامية في تعبئة الموارد الادخارية، دفاتر البحوث العلمية، مجلد 09، عدد 2، 2021.

30. ساسية خضراوي سلاطنية، محددات الادخار العائلي في الدول النامية، مجلة حوليات، مجلد 17، عدد 02، جامعة الجزائر، 2007.

31. سالي سمير فهمي عبد المسيح، محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته، مجلة روح القوانين، عدد101، الجزء الثاني، 2023.

32. سعاد نويري، التوجه نحو المنتجات الإسلامية في الجزائر الدوافع والمعوقات، مجلة المعيار، مجلد 26، عدد 06، 2022.

33. سعاد يوسفاوي، عبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد03، عدد01، مارس2017.

34. سعدية عبد الكريم طعمه، استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 04، عدد 08، 2012.

35. سليم موساوي، المصرفية الإسلامية مبررات التحول، ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد 07، عدد 13، 2018.

36. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد07، 2009-2010.

37. سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر_دراسة تحليلية تقييمه_، مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد 10، عدد 02، 2022.

38. سناء جاسم محمد، هيثم عبد الخالق إسماعيل، دور المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات لتمويل أنشطتها المصرفية في العراق للمدة (2008-2012)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 13، عدد 45، 2018.

39. صالح سنوساي، متطلبات تعزيز الشمول المالي كرافد لدعم استقرار النظام المالي الجزائري للفترة(2010_2021)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 07، عدد 04، 2023.

40. صالح علي فيان، أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القرآن الكريم، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مجلد 07، عدد 13، 2013.

41. صقر أحمد صقر وآخرون، تقييم دور أدوات السياسة النقدية في تحفيز المدخرات المحلية في مصر خلال الفترة 1990-2014، المجلة العربية للإدارة، مجلد 41، عدد 04، 2021.

42. عبد الرزاق بوعطية، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلد 09، عدد 03، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2018.

43. عبد الغني العمومري، المخاطر والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية ومقترحات التطوير، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 67، ديسمبر 2017

44. عبد القادر بريش، زينب خلدون، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، السداسي الثاني، عدد 03، 2016.

45. عبد القادر زيتوني، سهام دربالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999_2009، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.

46. عبد الكريم بوغزالة أحمد، أحمد سلامي، الإصلاحات المصرفية ودورها في تعبئة مدخرات القطاع العائلي_ دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990_2016، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 04، عدد 01، 2018.

47. عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مجلة إدارة الأعمال ورأس المال الاجتماعي، مجلد 02، عدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006.

48. عبد الله الغني العمومري، الاحتكار والادخار والاكتناز في الفقه الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 76، 2018.

49. عبد الله يحي علي الريثي، دراسة قياسية لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مجلد 02، عدد 16، 2021.

50. عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الادخار في الإسلام وأثرها على تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، عدد 03، 2010.

51. عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 05، عدد 01، 2022.

52. علي كنعان وآخرون، دور المصارف الإسلامية السورية في تعبئة الموارد المالية، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، عدد 3، 2011.

53. العونية بن زكورة، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر_أفاق وتطلعات_، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، مجلد 07، عدد 02، 2020.

54. فاطمة الزهراء العجاج، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية، دفاتر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، مجلد 18، عدد 02، 2022.

55. فاطمة هاشم فلحي، تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد التلاميذ في الصف الأول الابتدائي باستعمال منهجية بوكس جينكيز(دراسة تطبيقية في محافظة البصرة)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 15، عدد 59، 2020.

56. فضيلة زواوي وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990_2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، عدد 01، 2021.

57. فهيمة بوزار، الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، مجلد 14، عدد 29، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022.

58. لمياء حربي، الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية عبر شبابيك البنوك التقليدية الإسلامية، دفاتر البحوث العلمية، مجلد 10، عدد 01، 2022.

59. لؤي صيوح، دانيا غيا، المصارف الإسلامية وقدرتها على جذب الودائع دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 36، عدد 5، 2014.

60. لؤي عبد الصمد مليباري، تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، عدد 38، 2021.

61. محمد أحمد عمر باعمر، دور المصارف في جذب المدخرات واستثمارها في المشاريع التنموية في اليمن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 03، عدد 11.

62. محمد أحمد محمد حسن وآخرون، استخدام نموذج التحليل الطيفي للتنبؤ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 03، عدد01، 2022.

63. محمد الشريف مدور، التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية دراسة حالة سوق الجزائر وعمان المالي خلال الفترة 2001_2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 07، عدد 02، 2020.

64. محمد دحو، أحمد صديقي، واقع الادخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 04، عدد 03، 2019.

65. محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 01، عدد 01، 2019.

66. محمد عكروش، استخدام نماذج ARIMA للتنبؤ بإنتاج القمح في سورية، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 43، عدد01، 2021.

67. محمود أحمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد 01، عدد01، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2020.

68. مراد صاولي، أمين مخفي، الفجوة الرقمية واستراتيجية الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية: في البنوك الإسلامية الجزائرية–تثمين الفرص ومواجهة التحديات_المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، عدد 01، 2020.

69. مصطفى رديف، إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي–دراسة حالة النظام المصرفي–، مجلة الابتكار والتسويق، عدد 03، 2015.

70. مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي _حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 4، 2006.

71. مغنية موسوس، وسام صافر، الصكوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 19، عدد 33، 2023.

72. ملاك سلوى، بوخاي لحلو، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 06، عدد 01، 2021.

73. مناف محمد خليل، أمير علي خليل، تأثير الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر سوق العراق لأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 42، عدد 138، كلية: الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2023.

74. منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 02، 2009.

75. منى نايف صقر الشمري، التخطيط للأداء الوظيفي لمديرات المرحلة الثانوية بمدينة حائل باستخدام السلاسل الزمنية، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، مجلد 02، عدد 04، 2022.

76. منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد 17، عدد 02، 2014.

77. منير قارة خطوي، موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

78. منيرة بباس، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 67، ديسمبر2017.

79. مهداوي حنان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد05، العدد02، 2021.

80. موسى الحارث همام عبد الرحيم ملحم، أحاديث الادخار رواية ودراية، مجلةIUG للدراسات الإسلامية، مجلد 25، عدد 01، الجامعة الإسلامية غزة، 2017.

81. نبيل بهوري، التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة المصرفية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 71، 2018.

82. نعيم هانك، مفهوم آليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، مجلة التراث العالمية في الثروة والتمويل الإسلامي، مجلد 04، عدد 02، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، 2023.

83. نغم حسين نغمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 12، عدد 02، 2010.

84. الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، عدد 03، 2011.

85. وسام صافر، مغنية موسوس، النوافذ الإسلامية في المصارف الجزائرية كآلية لتقليص الكتلة النقدية في السوق الموازية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، 2023.

86. وسيلة واعر، استراتيجيات نمو المصارف الإسلامية والمخاطر التي تواجهها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلد 100، 2020.

87. الويزة أوصغير، استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 08، عدد15 مكرر، 2018.

88. يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، مجلد02، عدد 02، 2022.

رابعا: الملتقيات والدوريات

1. أنس سليمان اغبارية، الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 8 و9نوفمبر 2019.

2. جاب الله مصطفى، بن واضح الهاشمي، استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بأسعار النفط الخام صحاري بلند الجزائر، اليوم الدراسي الأول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية، مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يوم 06 ديسمبر 2016.

3. زبير عياش وآخرون، كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري_دراسة حالة بنك السلام_، الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال_ رؤية إسلامية، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، يومي 12 و13نوفمبر2019.

4. زهرة بن يخلف، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية، بحث خاص بالملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، 2005_2006، متوفرة على الموقع الإلكتروني: http://www.neevia.Com.

5. سفيان خوجة علامة، مريم قايد، التمويل المصرفي الإسلامي وواقع تطبيقه في الجزائر، ندوة علمية حول آليات تفعيل التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الانفتاح على المالية الإسلامية، قسم: الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية_قسنطينة_، الجزائر، 17 ديسمبر 2018.

6. صالح خالص، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية_ الواقع والتحديات_، 2004.

7. عبد الحميد بو الودنين عبد الحميد، الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، بنك الجزائر، مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، 2023، الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of /dz/wpcontent/uploads/2023/02.algeria D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8 %A8%D8%A7%D8%B2%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88 %D9%84%9%8A%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8 %A D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9% 85%D9%8A%D8%A9.pdf

8. عبد القادر شاشي، العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة المراجعة لمؤسسات التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، ماي 2012.

9. عقبة سحنون، تحديات ومخاطر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على ضوء النظام 20_02 وآليات الحد منها، الملتقى الدولي حول الفائدة الربوية من الأزمات إلى الحلول المالية الإسلامية، المدرسة العليا للمالية والمحاسبة بقسنطينة، الجزائر، يومي 10، 11 أكتوبر 2022.

10. نصر الدين قارة عشيرة، نبيل بلحتري، متطلبات تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر مدخل النوافذ الإسلامية، الملتقى الوطني حول التوجه من النوافذ المالية إلى مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر_ الإمكانيات والعقبات_، جامعة تلمسان، الجزائر، جوان 2023.

11. يوسف حسين محمود عاشور، أحمد حسين أحمد المشهراوي، دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني (دراسة تحليلية مقارنة على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2002)، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 13_15 فبراير 2006.

خامسا: التقارير

1. التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2009_2019).

2. التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2009_2023).

3. التقارير السنوية لبنك الخليج للفترة (2008_2020).
4. التقارير السنوية لمصرف السلام للفترة (2011_2022).
5. التقارير السنوية مجموعة بنك البركة للفترة (2020_2023)
6. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الادخار ثقافة اقتصادية ضرورية، أخبار الساعة نشرة تحليلية يومية، السنة العشرون، العدد 5128، 2013.

سادسا: المحاضرات وأوراق العمل

1. زهير عماري، تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2023-2024.
2. سيف الدين عودة، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطنة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2011.
3. عبد الصمد سعودي، الصيرفة الإسلامية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019_2020.
4. عمر عطا الله، محاضرات في مقياس السلاسل الزمنية لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد كمي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر_الوادي_، الجزائر، 2022_2023.
5. قليل محمد صغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس والماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، الجزائر، 2018-2019.
6. محمد العقاب، تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد، مطبوعة علمية متخصصة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد كمي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017_2018.

7. مرزوق فريدة، محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج_البويرة_، الجزائر، 2017_2018.

8. مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج Eviews موجهة لطلبة ماستر اقتصاد كمي، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019_2020.

9. مليكة موهوبي، طرق التنبؤ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021_2022.

10. نادية هلالة، محاضرات في مقياس القانون البنكي، موجهة للسنة أولى ماستر تخصص: قانون مؤسسات مالية، قسم: الحقوق، كلية: الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، 2023_2024.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. بنك الجزائر، قائمة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، الموقع الإلكتروني: البنوك و المؤسسات المالية (bank-of-algeria.dz).

2. بنك الجزائر، هيكل الودائع المصرفية لعام2023، الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/02/Depots-par-secteur-012010-092023.xls.

3. البنك الدولي، إجمالي الادخار في الجزائر، الموقع الإلكتروني: إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي)(albankaldawli.org) | Data - Algeria .

4. سفيان عبد السلام الحتاش، ضوابط الادخار وضروراته من خلال القواعد الفقهية، الموقع الإلكتروني: ضوابط الادخار وضروراته من خلال القواعد الفقهية – مجلة الاقتصاد الإسلامي(aliqtisadalislami.net) .

5. صبحي محمد إسماعيل، مهدي معيض السلطان، الادخار وأنواعه وعلاقته بالدخل والاستهلاك، 2021/11/16، الموقع الإلكتروني: https://almerja.net/reading.php?idm=160052#:~:text=%D8%AF%D8%A7%

D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83%20%3A%20%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%B1%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9,%D9%88%D9%87%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A97%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%20%D9%8، .

6. عبد الفتاح صلاح، عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي(الادخار)، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017، الموقع الإلكتروني: https://iefpedia.com/arab/?p=39890 .
7. موسى عبد اللاوي، الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، الموقع الإلكتروني: http://www.autorite-hci.dz/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-1-6/.
8. الموقع الإلكتروني لبنك البركة: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar.
9. الموقع الإلكتروني لمصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/.

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. مراجع باللغة الأجنبية الأولى

A/Les livres

1. François Guéranger, **Finance Islamique,** Dunod, paris, 2009.

B/Les Mémoires et thèses de doctorat

1. Benhalima Abdelkader Aziz, **Finance éthique et moralisation de l'activité financière cas : la finance islamique**, thèse présentée pour l'obtention du garde de docteur en science, science économiques, Gestion bancaire, université Djilali Liabes Sidi-bel-Abbess, 2017-2018.
2. Elmehdi Majidi, **La Finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA** ?, thèse pour le Doctorat en sciences Economique, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, centre d'Analyse Théorique et de traitement des données économiques(CATT), université de Pau et des pays de L'Adour, 2006.

C/ Les Revues Scientifiques

1. Rachid Zammar, Noureddine Abdel Baki, la microfinance islamique et la problématique financement des TPE, Recherches et Applications en finance Islamique, volume01, numèro01, 2017.

D/ Les rapports

1. Banque D'Algérie, Rapport Annuel Evolution Economique et Monétaire, septembre2023.
2. Banque D'Algérie, Tendances Monétaires et Financières Neuf premiers Mois 2023, Janvier2024.

E/ Les Guides

1. khoutem Ben Jdidia Daoud, Les Cahiers de La finance Islamique n°03, Ecole de Management Strasbourg ,université de Strasbourg.

ب. مراجع باللغة الأجنبية الثانية

A/ Books

1. Andre Gillepie, **Foundations of economic**, third edition, oxford university press, United Kingdom, 2014.
2. Islamic Finance Services Board, International Sharia's Research Academy for Islamic Finance, **Financial safety Nets Striking a Balance between Sharia's Requirements and the soundness of the Islamic Financial System, IFSB**, ISRA, Malaysia, 2017.
3. Mondher Bellalah, **On Islamic Banking, performance and Financial Innovations**, first edition, Mondher Bellalah and contributors, Britain,2014.
4. Muhammad Ayub, **Understanding Islamic Finance**, John Willey and sons Ltd, England, 2007.
5. Samir Alamad, **Financial and Accounting Principles in Islamic Finance**, Springer Nature Switzerland AG2019, Switzerland, 2019.
6. Toufk Nugroho & others, **Determinant of Saving in Islamic bank: Case study in Indonesia,** 2nd International Conference Postgraduate School, Scitepress- science and technology publication, 2018.

7. University of California cooperative extension, **Division of Agriculture and natural resources, Money Talks- should I be listening**? University of California cooperative extension, booklet, California, 2012.

B/ Articles

1. Aza Azlina Md Kassim, personal saving Behavior among Muslim Employees, International journal of academic Research in Business And social sciences, vol09, NO11.
2. Ben Arab Mounira, ELmelki Anas, Managing Risks and Liquidity in an Interest Free Banking Framework : the case of the Islamic Banks, International Journal of Business and Management, volume03, Number 9, 2008 .
3. Daniel Aidoo-Mensah, Saving and income relationships among households: a Review of the literature, Agriculture socio-economics journal, volume XVIII, Number3, 2018.
4. Dean Karlan, Savings by And For The poor: A Research Review And Agenda, review of Income And Wealth, series60, Number1, 2014
5. El Mehdi Majid, La Finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?, thèse pour le Doctorat en sciences Economique, université de Pau et des pays de L'Adour, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, centre d'Analyse Théorique et de traitement des données économiques(CATT),2006.
6. Eser prigan Matur and others, Determinants of private savings and interaction between public and private savings in turkey topics in middle easter and African economies, general directorate of economic modeling and strategic research TR Ministry of development, volume14, 2012.
7. Fanie Joubert, Theo Vander Merwe, Household saving and wealth in south Africa, Journal of economic and management sciences, volume24, number01, department of economics college of economic and management sciences, university of south Africa Pretoria, south Africa,2021.
8. Hariyanto & Bariyyatin Nafi'ah, Analysis of Factors Affecting on Saving Intention in Islamic Bank: The case in Indonesia, journal Ilmaiah Ekonomi Islam, volume08, Number1, 2022.
9. International institute for science, Technology and Education, journal of economics and sustainable development, volume08, Number06, 2017.

10. Mohammad Nejatullah Siddiqi, Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: A Survey of State Of the Art, Islamic Economic Studies, volume13, Number02, 2006.
11. Saleh Saud Almejyesh, Khaled Subhi Rajha, Behavioral Determinants and their impact on customer savings deposits in Islamic banks in Saudi Arabia, journal of Islamic banking and finance, Volume2, Number1, American Research institute for policy development, 2014.

C/ Working Paper

1. Alsadek H. Gait, Andrew C. Worthington, A primer on Islamic Finance : Definitions, Sources, Principles and Methods, Working Paper Series N°07/05, University of Wollongnong, School of Accounting and Finance, 2007.
2. Ghafar Ismail, Islamic Banks and Wealth Creation, working paper in Islamic Economics and finance No1005, Research center for Islamic Economics and Finance, University Kebangsaan Malaysia, Malaysia, 2010.
3. Patrick Imam, Kangni Kpodar, Islamic Banking: how has it diffused?, working paper, International Monetary Fund, African Department, 2010.
4. The Aspen institute financial Security program, consumer insights collaborative the cycle of savings what we gain when we understand savings as a dynamic process, the Aspen institute financial security program, 2020.

D/Reports

1. IFN, Islamic finance news special Awards report 2020 winners, july2021.
2. IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Reports (2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021).
3. KPMG, analysis of household saving in Saudi Arabia, KPMG Afazan and partners certified public Accountants, Saudi Arabia, 2020.
4. Sam Mendelson, Encouraging effective inclusive savings lessons and best practices from the European Microfinance Award2020, European Microfinance platform, Luxembourg, 2020.

E/Guides

1. Jasmine Glisovic & others, advancing saving services resource guide for funders, a technical guide, CGAP, 2011.

2. Katherine Lucas Mckay, Eight truths about savings and four principles for inclusion from 2015 to covid-19 report, financial security program, april 2021.

F/ Websites:

1. IFSB, PSIFIS, selected aggregated indicators, website: https:///psifi_05.php.

ملاحق

الملحق 01: السلسلة الزمنية لبنك البركة الجزائري (**1992_2023**) **الوحدة**: مليار دج

السنوات	حجم الودائع
1992	0.261
1993	0.381
1994	1.522
1995	2.483
1996	2.285
1997	4.889
1998	6.187
1999	7.393
2000	9.751
2001	13.217
2002	19.429
2003	25.683
2004	30.604
2005	31.625
2006	36.531
2007	44.576
2008	55.188
2009	76.539
2010	89.983
2011	103.285
2012	116.515
2013	125.435
2014	131.175
2015	154.562
2016	170.137
2017	207.945
2018	223.995
2019	213.500

221.873	2020
228.529	2021
219.387	2022
254.489	2023

المرجع: التقارير السنوية لبنك البركة.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية الجزائرية في جذب المدخرات وتقييم أدائها في القيام بذلك؛ بالإضافة إلى الكشف عن واقع جذب مدخرات الجزائريين بعد الانفتاح على الصيرفة الإسلامية واستشراف آفاقها في ذلك؛ فلتحقيق هذه الأهداف والوصول إلى نتائج علمية، تم تحليل واقع الودائع المصرفية الإسلامية الجزائرية المستقطبة من طرف المصارف والنوافذ الإسلامية، كما قمنا بالتنبؤ بحجم الودائع المصرفية لبنك البركة الجزائري باستخدام نموذج "Arima". استنادا لذلك خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعد تجربة الصيرفة الإسلامية الجزائرية تجربة صغيرة ومدتها قصيرة، لذلك لا يمكن التنبؤ بدقة بتأثيرها على حجم المدخرات في الجزائر مستقبلا، إلا مع انتشار هذه الصيرفة أكثر وتعايشها مع البيئة الجزائرية لفترة معتبرة من الزمن؛
- أن حجم المدخرات المستقطبة على مستوى المصارف الإسلامية الجزائرية لن يشهد تطورا بالشكل الكبير المتوقع بل سيكون تطورها تدريجي وبطيء، وأن النوافذ الإسلامية العمومية لديها فرصة في جذب حجم مدخرات أكثر نظرا لحجم شبكتها الواسع والمهيمن على الساحة المصرفية الجزائرية.

في نهاية الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات والتي نذكر أهمها في الآتي:

- على المصارف الإسلامية الجزائرية تحيين سياساتها المستخدمة في جذب المدخرات حتى تتمكن من البقاء ومنافسة المصارف العمومية المهيمنة على العمل المصرفي الجزائري؛
- ضرورة إنشاء سوق مالي إسلامي يُمَكِّن المصارف والنوافذ الإسلامية من استخدام الصكوك الإسلامية كوسيلة مستحدثة لجذب المدخرات كبيرة الحجم.

الكلمات المفتاحية: المدخرات، الودائع المصرفية، الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية للبنوك العمومية، الجزائر.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle des banques islamiques algériennes dans la mobilisation de l'épargne et à évaluer leurs performances à cet égard. Elle explore également la dynamique réelle de la mobilisation de l'épargne en Algérie suite à l'avènement de la banque islamique et prévoit ses perspectives futures. Pour atteindre ces objectifs et obtenir des résultats empiriques, l'étude a analysé l'état actuel des dépôts bancaires islamiques attirés par les banques et fenêtres islamiques. En outre, l'étude a utilisé le modèle "ARIMA" pour prévoir les volumes de dépôts pour la Banque Al Baraka Algérie. L'étude a tiré plusieurs conclusions clés, notamment :

- Le secteur de la banque islamique en Algérie est naissant et a une courte histoire opérationnelle, ce qui rend difficile de prédire avec précision son impact futur sur les volumes d'épargne en Algérie. Cependant, son influence devrait devenir plus claire avec son expansion et sa présence prolongée dans l'environnement financier algérien.
- La croissance des économies mobilisées par les banques islamiques devrait être progressive et modeste. Cependant, les fenêtres bancaires islamiques publiques, en raison de leurs réseaux étendus et dominants, ont le potentiel d'attirer un volume plus important d'économies.

En conclusion, l'étude propose plusieurs recommandations, notamment :

- Les banques islamiques algériennes devraient mettre à jour leurs stratégies d'attraction de l'épargne pour rester compétitives par rapport aux banques publiques dominantes en Algérie.
- Il est nécessaire de créer un marché financier islamique pour permettre aux banques et fenêtres islamiques d'utiliser les Sukuk comme un instrument innovant pour mobiliser des économies à grande échelle.

Mots-clés: Épargne, dépôts bancaires, banque islamique, fenêtres islamiques publiques, Algérie.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Algerian Islamic banks in mobilizing savings and to evaluate their performance in this regard. It also explores the actual dynamics of savings mobilization in Algeria following the advent of Islamic banking and forecasts its future prospects. To achieve these objectives and derive empirical findings, the study analyzed the current state of Islamic banking deposits attracted by Islamic banks and windows. Additionally, the study employed the "ARIMA" model to forecast the deposit volumes for Al Baraka Bank Algeria. The study reached several key conclusions, including:

- The Islamic banking sector in Algeria is nascent and has a short operational history, making it challenging to predict its future impact on savings volumes in Algeria accurately. However, its influence is expected to become clearer with its further expansion and prolonged presence in the Algerian financial environment.
- The growth in savings mobilized by Islamic banks is anticipated to be gradual and modest. However, public Islamic banking windows, owing to their extensive and dominant networks, have the potential to attract a larger volume of savings.

In conclusion, the study offers several recommendations, including:

- Algerian Islamic banks should update their strategies for attracting savings to remain competitive with the dominant public banks in Algeria.
- There is a need to establish an Islamic financial market to enable Islamic banks and windows to utilize Sukuk as an innovative instrument for mobilizing large-scale savings.

Keywords: Savings, bank deposits, Islamic banking, public Islamic windows, Algeria.

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Emir Abd Elkader University for Islamic Sciences Constantine

shari'a and economies Faculty **Department Of Economic And Administration**

Deposit Number...../.....
Serial Number.....

Prospects of Attracting Savings In Light of Algeria's Openness to Islamic Banking

A thesis submitted to obtain a doctorate degree for L. M .D

Division: Financial Science and Accounting

Specialization: Islamic Banking and Finance

Elaborated by the student **Supervised by the doctor**

Filali Zineb **Sotehi Djaber**

The Discussion Jury Members

Name and First Name	Scientific Range	Orignal University	Function
Abdennasser Barani	Professor	Emir Abd Elkader University for Islamic Sciences Constantine	President
Djaber Sotehi	Professor Lecturer A	Emir Abd Elkader University for Islamic Sciences Constantine	Supervisor and Reporter
Moussa Kashi	Professor	Emir Abd Elkader University for Islamic Sciences Constantine	Member
Sara Dridi	Professor Lecturer A	Emir Abd Elkader University for Islamic Sciences Constantine	Member
Housni Baali	Professor Lecturer A	Abdelhamid Mehri University Constantine02	Member
Meriem Bouchoucha	Professor Lecturer A	Abdelhafid Bouelsouf University Center Mila	Member

University Year 2024 /2025AD _1445 /1446H